ISSN: 2708-3659

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

مجلة الريان

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكَّمة - نصف سنوية

المجلد السادس
العدد الأول
الرقم التسلسلي 10

يونيو 2023

الجمهورية اليمنية

جامعة الريان

مجلة الريّان للعلوم الإنسانية والتطبيقية

ISSN: 2708-3659

علميّة محكَّمة – نصف سنوية

المجلد السادس العدد الأول

يونيو 2023

مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية
ISSN: 2708-3659

المشرف العام
أ. د. سالم محمد بافقير

رئيس التحرير
أ. د. عبدالله صالح بابعير

مدير التحرير
د. سالم عبود غانم

سكرتير التحرير
د. عيسى مبارك عجرة

الهيئة الاستشارية

أ. د. أسعد حمدي الدوري	جامعة تكريت	العراق
أ. د. محمد عبد العزيز خليفة	جامعة عين شمس	مصر
أ. د. محمد عبد الفتاح محمد	جامعة عين شمس	مصر
أ. د. محمود صبـح	جامعة عين شمس	مصر
أ. د. خالد محمد عيسى	جامعة فلسطين	فلسطين
أ. د. عصـام البحيصي	جامعة فلسطين	فلسطين
أ. د. عبد الرزاق أبو البصل	جامعة أم القرى	السعودية
أ. د. خالد عمر باسليم	جامعة عدن	اليمن
أ. د. عبد الله حسين البار	جامعة حضرموت	اليمن
أ. د. عبد الله سعيد الجعيدي	جامعة حضرموت	اليمن
أ. د. عبد الله محمد الخولاني	جامعة حضرموت	اليمن
أ. د. نجاة أحمد بو سبعة	جامعة حضرموت	اليمن
أ. د. سعيد محمد بانعيمون	جامعة حضرموت	اليمن

المدقّق اللُّغوي
د. جمال رمضان حديجان
أ.م. عبدالله عامر الكثيري

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
الجمهورية اليمنية – حضرموت – المكلا – فوة - الإنشاءات،
أمام قاعة أ. د. علي هود باعباد للمؤتمرات
هاتف: 009675362940 – فاكس: 009675362942
alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye
http://alrayan-university.edu.ye/journal

الآراء الواردة في المقالات والأوراق المنشورة في هذه المجلة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر المجلة

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

رؤية المجلة:

الريادة في نشر الدراسات والبحوث المحكَّمة، على وفَق معايير النشر الدولية.

رسالة المجلة:

تسعى المجلة لنشر الدراسات والبحوث المحكَّمة في العلوم الإنسانية والتطبيقية المختلفة، واتباع المنهجية الأصيلة في التحكيم والنشر العلمي؛ إثراءً للمعرفة، وخدمةً للإنسانية.

أهداف المجلة:

- توفير وعاء بحثي لخدمة الباحثين في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- إثراء المعرفة العلمية، من خلال نشر البحوث الرصينة المحكَّمة.
- إتاحة الفرصة للباحثين والدارسين؛ لنشر البحوث والدراسات في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- نشر البحوث والدراسات التي تُسْهِم في خدمة المجتمع، وحل مشكلاته، والمحافظة على قيمه الأصيلة.

قواعد النشر في مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية

ISSN: 2708-3659

أولاً: القواعد العامة للنشر:

يُقبل للنشر البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، في العلوم الإنسانية والتطبيقية على أن تتوافر فيها الشروط الآتية:

1- أن يكون البحث أصيلًا وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على المنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية.

2- ألاَّ يكون البحثُ قد سبق نشره أو مقدمًا للنشر في أي جهة نشر أخرى، كاملًا أو موجزًا. وإذا قُبل للنشر لا يُسمح بنشره في أي جهة أخرى ولو بلغة أخرى إلا بموافقة خطية من رئيس هيئة التحرير.

3- أن يكون البحث مكتوبًا بلغة سليمة مراعيًا دقة الحروف ووضوح الأشكال – إن وجدت – ومطبوعًا على الحاسب الآلي على برنامج (Microsoft word)، اللغة العربية: بنوع خط (Traditional Arabic) بحجم (16) بمسافة (1,15) بين الأسطر. واللغة الإنجليزية: بنوع خط (Times New Roman) بحجم (12) بمسافة (1,15) بين الأسطر، على وجه واحد، على ورق مقاس (A4) مع ترك هامش بنحو (3 سم) على جانبي الورقة، وألا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع، على أن ترقم جميع صفحات البحث ترقيمًا تسلسليًا بما في ذلك الأشكال والجداول والصور والملاحق وقائمة المراجع. ويحق لهيئة التحرير النظر في بعض البحوث الواردة متجاوزةً هذا الحدّ بحسب طبيعة البحث وآلياته.

4- أن يكون البحث ملتزمًا بدقة التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع وتثبيتها كالآتي:

أ- تُوضع الهوامش في نهاية البحث بنوع خط (Traditional Arabic) بحجم (13) بمسافة (1,15) بين الأسطر، مرقّمة ترقيمًا آليًّا متسلسلًا، تُعتمد فيها الأصول المتعارف عليها بحيث تتضمن: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، جهة النشر، مكان النشر، سنة النشر، الجزء والصفحة. وفي حالة الرجوع إلى الدوريات يكون التوثيق على النحو الآتي: اسم المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.

ب- تُوضع قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث بعد الهوامش، مصوغة بحسب المتعارف عليه في البحث العلمي، وفي حالة وجود مصادر بلغة أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، يُراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي.

ثانيًا: إجراءات النشر:

1- يقدم الباحث للمجلة إقرارًا خطيًّا يفيد بأن بحثه عمل أصيل له ولم يسبق نشره ولن يقدم لغرض النشر في أي جهة علمية أخرى (وفق النموذج المُعدّ لذلك).

2- يُسلم البحث المقدم للنشر من أصل وثلاث نسخ ورقية، ونسخة إلكترونية على قرص مدمج (CD) وذلك إلى عنوان المجلة بحيث يظهر في غلاف البحث اسم الباحث، ولقبه العلمي، والعنوان، وجهة العمل، ورقم هاتفه، وعنوان بريده الإلكتروني. ويرفق به إشعار التسديد لمبلغ رسوم النشر.

3- يرفق الباحث نسخة مختصرة من سيرته الذاتية إذا تعامل مع المجلة للمرة الأولى.

4- يرفق بالبحث ملخصان باللغتين العربية والإنجليزية في نحو (100- 150) كلمة لكل ملخص؛ مع مراعاة كتابة عنوان البحث، واسم الباحث، ورتبته العلمية، بلغة كل ملخص.

5- بعد كل ملخص تُكتب كلمات مفتاحية مرتبة هجائيًا، (من أربع إلى ست) كلمات، أو جمل أساسية، محورية، يُفصل بينها بفاصلة، يتم اختيارها بعناية؛ لكي تدُلّ على محتوى البحث وموضوعه.

6- لهيئة تحرير المجلة الحق أن تطلب إجراء تعديلات يسيرة أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

7- يخطر الباحث بتاريخ تسلُّم بحثه، وتقوم هيئة التحرير باستكمال إجراءات التحكيم.

8- يخطر الباحث بقرار قبول البحث أو عدم قبوله للنشر بعد عرضه على محكمين من ذوي الكفاية والاختصاص خلال ثلاثة أشهر في الأكثر من تاريخ تسلُّم البحث.

9- في حالة ورود إضافات أو تعديلات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة قبل النشر، على أن يعاد البحث بعد إجراء التعديلات المطلوبة خلال مدة أقصاها أسبوعان منذ تسلُّم الباحث ملاحظات المحكمين.

ثالثاً: أحكام عامة:

1- البحوث التي تخالف قواعد النشر وشروطه لا يُنظر فيها ولا تعاد إلى أصحابها.

2- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

3- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشر جزء منها دون الحصول على موافقة خطيّة من رئيس هيئة تحرير المجلة.

4- تعبر البحوث المقدمة للنشر بالمجلة عن آراء أصحابها فقط، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجامعة.

5- يدفع الباحث من غير الهيئة التدريسية بجامعة الريان مقابل النشر في المجلة مبلغًا نقديًّا قدرُه (20,000) عشرون ألف ريال يمني، تُودع لدى شركة العمقي للصرافة في حساب رقم (254038674). ويدفع الباحث من خارج الجمهورية (150) مائة وخمسين دولارًا أمريكيًّا.

6- عند الاعتذار عن عدم النشر لا تعاد الرسوم المذكورة في الفقرة (5) من البند (ثالثًا) المذكورة أنفًا.

7- توجّه المراسلات والبحوث باسم رئيس تحرير مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية على عنوان المجلة:

الجمهورية اليمنية – محافظة حضرموت – المكلا – فوة – الإنشاءات، أمام قاعة أ. د. علي هود باعباد للمؤتمرات.
هاتف رقم: (009675362940). ويمكن أن ترسل البحوث على البريد الإلكتروني للمجلة:

alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye

المحتويات

البحوث باللغة العربية: **الصفحة**

– قواعد العموم وتطبيقاتها الفقهية.

سيف جبران محسن بن يزيد ..... 36 – 1

– أثر الرافعة المالية في توزيعات الأرباح (دراسة تطبيقية على شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي).

د. سالم يسلم لرضي ..... 56 - 37

– أثر ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة ميدانية على مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت – اليمن.

د. محسن بن كليب، ناهد اليزيدي، عدنان لعمئ، فاطمة محروس، أمير أحمد باحاج، مؤيد باعقبة .. 95 - 57

– أثر فاعلية المراجعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية.

سعود صالح عمر المقدع، د. غسان سعيد سالم باجليدة ..... 118 - 97

– الدور الوسيط لجودة الخدمة المصرفية في العلاقة بين إدارة علاقات العملاء وتحقيق الميزة التنافسية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة).

د. صديق عبدالرحمن، د. أبوبكر لقمة، د. سيد قطب الصادق، أ. مؤيد عبدالعزيز ..... 145 - 119

– استقلالية البنك المركزي وانعكاساته على فاعلية السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية للفترة من 2002م – 2021م.

د. محمد أحمد عمر باعمر ..... 208 – 147

– مُبايِعَات النبي صلى الله عليه وسلم من غرائب العرب.

أ.د. فاضل عبدالله رضوان السفياني 248– 209

– إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية "دراسة تطبيقية على مؤسسة حضرموت للتوحد وجمعية الطموح للمعاقات حركيًا".

د. لمياء مبروك هادي بن صنة ..... 291 – 249

- مدى توافر مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكليات التربية جامعة عدن.

د. صالح أحمد يسلم لحمر، د. صوفيا مهدي الهدار السقاف ..... 317 -293

- مستوى الإبداع الإداري لدى قيادات كليات التربية في جامعة عدن من وجهة نظر الموظفين الإداريين

د. صالح عوض سعيد الرطيل، د. أنيس عبد القوي صالح حسين ..... 356 -319

قواعد العموم وتطبيقاتها الفقهية

سيف جبران محسن بن يزيد
باحث في مرحلة الدكتوراه، كلية التربية
جامعة عدن

الملخص:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذا ملخص موجز عن البحث الموسوم بـ: قواعد العموم وتطبيقاتها الفقهية، تناولت في هذا البحث أهم القواعد الأصولية المتعلقة بالعموم وتطبيقاتها الفقهية.

عرضت في هذا البحث: عنوان القاعدة الأصولية، ثم صيغها إن كان لها ترجمات مختلفة عند الأصوليين، ثم بيَّنتُ معاني مفرداتها لغةً واصطلاحًا، ثم شرحت المعنى الإجمالي للقاعدة، ثم ذكرت أقوال الأصوليين ومواقفهم من حيث حجيَّة مذاهبهم، وأبرز أدلتهم في إثباتها أو نفيها، وكنت أعزو كل مذهب إلى قائله في مصادره المعتمدة، ثم أختم ببيان أثر الخلاف الأصولي في القاعدة؛ وذلك بإيراد التطبيقات الفقهية المناسبة.

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على محمد رسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم كثيرًا، أما بعد:

فإن من أعظم العلوم الإسلامية نفعًا، وأرفعها قدرًا، وأشرفها مكانةً، وأدقها مدركًا "علم أصول الفقه" درة تاج العلوم الإسلامية في جانب التشريع؛ فهو ميزان الشريعة، ومعيار النصوص، امتزج فيه العقل والنقل، والرأي والشرع، كما قال أبو حامد الغزالي: ((وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد))[1].

ولأهمية هذا العلم وعلو منزلته وشرفه، اعتنى به علماء المسلمين أيما عناية، فمنذ بداية التأسيس على يد الإمام الشافعي، وعلى مر العصور المتتالية صنف فيه العلماء المصنفات الكثيرة، ضمنوها آراءهم المختلفة، ومذاهبهم المتنوعة، وأحدثوا مناهج متعددة، وذلك لأهمية "القواعد الأصولية" في استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية، وأنها ليست مجرد قواعد نظرية مجردة، بل هناك صلة وثيقة بينها وبين الفروع الفقهية، بما يظهر عظمة التشريع الإسلامي من جهة أن طرائق استنباط الأحكام الفرعية واستخراجها مبني على قوانين وقواعد إجمالية راسخة بلورها علماء الشريعة المتعاقبون على مراحل الأزمنة عن طريق الاستنباط من دلالات نصوص الكتاب والسنة، وإعمال القياس، والنظر في مقاصد الشرع؛ حتى اتضحت معالمها بوصفها

منظومة متكاملة لمنهج فريد متجدد صالح لكل زمان ومكان.

ومن جملة المسائل المهمة التي بحثها علماء الأصول ما يتعلق بالعموم وقواعده وتطبيقاته الفقهية سنتناول أبرزها في هذا البحث

أهمية البحث:

يمكننا القول بأن أهمية البحث في قواعد العموم في أصول الفقه الإسلامي تكمن في ضرورة مراعاة ألفاظ العموم الواردة في النصوص الشرعية وتطبيقها تطبيقًا صحيحًا في تخريج الفروع الفقهية على الأصول العامة؛ لأن اللفظ العام يستغرق في دلالته فروعًا وصورًا عدة ربما لا نجد ورود النص الخاص فيها إلا بطريق عموم الدلالة في اللفظ، فمن الأهمية بمكان معرفة اللفظ العام المستغرق للمسائل والأفراد وتنزيله على الوقائع تنزيلًا صحيحًا منضبطًا.

منهج البحث:

اتبعت في تحرير هذا البحث المنهج الاستقرائي والمقارن، فقمت باستقراء قواعد العموم الأساسية وجملة من تطبيقاتها الفقهية التي تناولها الفقهاء، خصصت منها في هذا البحث القواعد الجامعة وما يتفرع منها من فروع فقهية، وقد اخترت من الفروع ما رأيت أنه يسهم في إيضاح أثر القاعدة في فروعها، أو يبين أثر خلاف الأئمة في القاعدة بيانًا واضحًا.

خطة البحث:

يتكون البحث من تمهيد وخمسة مباحث، تحت كل مبحث عدة محاور كالآتي:

الأول: دلالة العموم على أفراده كلية.

الثاني: نفي المساواة بين شيئين يقتضي العموم.

الثالث: تَرْك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال يُنَزَّل منزلة العموم في الأقوال.

الرابع: المتكلم يدخل في عموم متعلق خطابه عند الأكثرين.

الخامس: خطاب الذكور لا يتناول الإناث على الصحيح.

التمهيد:

تعريف العموم وصيغه:

العام لغة: اسم فاعل من عمَّ المضعف، وأصله: العامم، وعم الشيء بالناس، يعم، عمًّا، فهو عام: إذا بلغ المواضع كلها، والعموم: هو الشمول، وهو من عوارض الألفاظ حقيقة بلا خلاف[2].

العام اصطلاحًا: عرفه أبو الحسين البصري بأنه: ((الكلام المستغرق لكل ما يصلح له))[3].

وعرفه الشاشي من الحنفية بأنه: ((كل لفظ ينتظم جمعًا من الأفراد، إما لفظًا، كقولنا: مسلمون ومشركون، وإما معنًى، كقولنا: مَنْ، وما))[4].

مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ISSN:2708-3659 المجلد السادس، العدد (1)، يونيو 2023م. الرقم التسلسلي (10)

وأما الباقلاني فقال: ((هو القول المشتمل على شيئين فصاعدًا))[5].

والرازي عرفه بأنه: ((اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد))[6].

وعرفه ابن عقيل الحنبلي بأنه: ((ما شمل شيئين فصاعدًا شمولًا واحدًا))[7].

وقال الزركشي: ((هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له من غير حصر))[8].

الكلية لغة: ((الكل، بالضم: اسم لجميع الأجزاء، للذكر والأنثى))[9].

صيغ العموم[10]:

للعموم صيغ متعددة، منها ما هو متفق على إفادتها للعموم، ومنها ما هو مختلف فيها، وأبرز هذه الصيغ الآتي:

1- صيغة: كل وجميع.

2- صيغة: معشر ومعاشر وعامة وكافة وقاطبة.

3- صيغة: سائر المشتق من سور المدينة.

4- صيغة: أدوات الشرط.

5- صيغة: أدوات الاستفهام.

6- صيغة: الأسماء الموصولة.

7- صيغة: الجمع المعرف بالألف واللام وبعضهم يضيف الجمع المنكر.

8- صيغة: المفرد المعرف بالألف واللام.

9- صيغة: الجمع المعرف بالإضافة.

10- صيغة: المفرد المعرف بالإضافة.

11- صيغة: النكرة في سياقات: النفي والنهي والاستفهام.

12- صيغة: النكرة في سياقات الشرط والأمر.

هذا وقد اختلف العلماء في استعمال هذه الصيغ في العموم هل هو على سبيل الحقيقة أو المجاز؟ على خمسة أقوال:

القول الأول: الصيغ حقيقة في العموم، مجاز في الخصوص [11]، ويلقب أصحاب هذا القول بأرباب العموم، واستدلوا: بالإجماع السكوتي للصحابة، فقد كانوا يجرون تلك الصيغ على العموم ولا يطلبون دليلًا على ذلك، وكانوا يفعلون ذلك ولا ينكر بعضهم على بعض، فكان إجماعًا سكوتيًا، وقد ذكر الأصوليون في المطولات وقائع كثيرة أجرى فيها الصحابة تلك الصيغ على العموم، دلت على هذا الإجماع، واحتجوا: بأن السيد لو أمر عبده وقال له: "مَنْ دخلَ داري فأعْطهِ درهمًا" فأعطى جميع الداخلين فإنه يستحق المدح، وإن أعطى الجميع واستثنى واحدًا فإنه يستحق الذم، وهذا دليل على أن "مَنْ" الشرطية تفيد العموم، واستدلوا أيضًا: بأن القضاة والحكام والمفتين يبنون أحكامهم على أن تلك الصيغ والألفاظ تفيد العموم إذا نطق بها المتكلم، ذهب إلى هذا القول: الشافعي، وكثير من الفقهاء، وجماهير المعتزلة كما نقله الآمدي، وأهل الظاهر، واختاره ابن الحاجب، والبيضاوي [12].

القول الثاني: الصيغ حقيقة في الخصوص، مجاز في العموم، وأصحاب هذا القول يلقبون بأرباب الخصوص، واستدلوا: بأن دلالة تلك الصيغ على الخصوص متيقنة ودلالتها على العموم مشكوك فيه، وجعل اللفظ حقيقة في المتيقن أولى؛ لعدم احتمال الخطأ، واحتجوا أيضًا: بأن هذه الصيغ لو كانت للعموم للزم من استعمالها في بعض الصور الكذب، كما لو قال شخص: رأيت العباد، وطفت البلاد، ولبست الثياب، فلو كانت للعموم للزم من ذلك الكلام الكذب؛ لأنه يُعلم قطعًا أنه لم ير جميع العباد، ولا طاف جميع البلاد، ولا لبس جميع الثياب، وإذا استعملناها في الخصوص فإنه لا يلزم من ذلك وقوعنا في المحذور، فكان استعمالها حقيقة في الخصوص أولى، قال بهذا القول: الآمدي، وعزاه الزركشي إلى ابن المنتاب من المالكية، ومحمد بن شجاع الثلجي من الحنفية [13].

القول الثالث: صيغ العموم مشترك لفظي بين العموم والخصوص، واحتجوا: بأن حسن الاستفسار والاستفهام من السامع لها يدل على أنها لا تدل على العموم فقط ولا على الخصوص فقط، بل تدل عليهما، واستدلوا بأن الصيغ استعملت في العموم والخصوص، ومن استعمال العموم في الخصوص قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ آل عمران: ١٧٣، والأصل في الاستعمال الحقيقة، فتكون الصيغ حقيقة في العموم والخصوص بالاشتراك اللفظي، بمعنى أن القرآن استعمل الصيغة العامة وأراد بها الخصوص، فالمراد من لفظ " الناس" في الآية ليس عموم الناس وإنما المراد نعيم بن مسعود، كذلك صيغة "الذين" صيغة عموم والذي قيل له هو أبو بكر الصديق فقط، فدل على أن صيغ العموم، لفظ مشترك بدليل الآية، نسب هذا القول إلى أبي الحسن الأشعري [14].

القول الرابع: أنها حقيقة في العموم في الأمر والنهي، ولا يعلم أهي حقيقة أم مجاز في الأخبار والوعد والوعيد، واحتجوا: بأن الإجماع منعقد على التكاليف بأوامر عامة لجميع المكلفين، فلو لم يكن الأمر والنهي للعموم لما كان التكليف عامًّا، أو كان تكليفًا بما لا يطاق، وهذا بخلاف الأخبار فإنها ليست بتكاليف، ولأن الخبر يجوز وروده بالمجهول ولا بيان له أصلًا، كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ﴾مريم: ٧٤: بخلاف الأمر فإنه وإن ورد بالمجمل، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ الأنعام: ١٤١؛ فإنه لا يخلو من بيان متقدم أو متأخر أو مقارن، وهذا القول لبعض الواقفية كما ذكر الآمدي (15).

القول الخامس: الوقف، فلم توضع لإفادة أحد الأمرين، فلا يجب حملها على أحد الأمرين إلا بدليل، وليس الدليل على عمومها خلوها من دليل التخصيص، ولا الدليل على تخصيصها خلوها من دليل العموم، وهو مذهب أبي بكر الباقلاني، وهو محكي عن الأشعري كما ذكر الآمدي (16).

المبحث الأول:

دلالة العموم على أفراده كلية

معاني مفردات القاعدة لغة واصطلاحًا:

العموم: سبق في التمهيد بيان معنى العموم لغة واصطلاحًا.

الكلية اصطلاحًا: بيان معنى الكلية في اصطلاح المناطقة والأصوليين يتوقف على معرفة الكل، والكلي، والكلية، والجزء، والجزئي، والجزئية.

أما الكل: فهو ما يصدق على كثيرين، مختلفين بالحقائق، كالبيت، فهو كل باعتبار اشتمال مفهومه على أجزاء له، وهي: الجدران، السقف، الباب، وهذه الأجزاء مجتمعة في هيئتها التركيبية يطلق عليها اسم: الكل، والحكم هنا يكون على المجموع من حيث هو مجموع، لا على الأفراد، لهذا يلقبونه: "بالكلي المجموعي"، سواء أدخل جميع الأفراد في الحكم أم تخلف بعضها، فالحكم للمجموع، فإذا أصدرنا حكمًا على الكل لم يتناول ذلك الحكم كل جزء من الأجزاء وحده منفردًا، فإذا قلت: الرجل خير من المرأة، فمعناه حقيقته أفضل من حقيقتها، لا كل فرد من الرجال خير من كل فرد من النساء؛ لأن بعض النساء أفضل من بعض الرجال، فالحكم هنا هو من باب الكل لا من باب الكلية؛ لأن الحكم في الكلية يشمل جميع الأفراد على سبيل الاستقلال، وهنا ليس كذلك، وقسيم الكل ومقابله هو الجزء وهو: ما تركب منه ومن غيره كلٌّ، كالسقف تركب منه ومن الجدران والأبواب كل وهو البيت.

وأما الكلي: فهو ما يصدق على كثيرين متفقين بالحقائق، أي الدال على القدر المشترك بين الأفراد، واللفظ الدال عليه يسمى: مطلقًا، ويعرفه المناطقة بأنه: ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، كالإنسان، فهو كلي باعتبار اشتمال مفهومه على جميع جزئياته، فكل جزئي نستطيع إطلاق اسم الكلي عليه، فخالد جزئي يطلق عليه إنسان، وكذلك بكر وعمرو، وقسيم الكلي ومقابله هو الجزئي، وهو ما كان معناه لا يقبل في الذهن الاشتراك، أو هو ما يمتنع إطلاقه على كثيرين، كزيد، وعمرو.

وأما الكلية: فهي القضية التي حكم فيها على جميع الأفراد، أي ثبوت الحكم لكل واحد، بحيث لا يبقى فرد، فإذا قلت: ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾آل عمران: ١٨٥، فالحكم ينطبق على جميع أفراد هذه الكلية نفسًا نفسًا؛ لأنه من باب الكلية وليس الكل؛ لأن الحكم شمل جميع الأفراد على سبيل الاستقلال، لهذا يلقبونه: بـ "الكلي التفصيلي، أو الكلي العددي" والفرق بين الكل والكلية: أن الكل يصدق من حيث المجموع، والكلية تصدق من حيث الجميع، وفرق بين المجموع والجميع، فإن المجموع: الحكم على الهيئة الاجتماعية، لا على الأفراد، والجميع: الحكم على كل فرد فرد، وقسيم الكلية ومقابلها هو الجزئية، وهي: القضية التي حكم فيها على بعض الأفراد مبهمًا، مثل بعض الطلبة حاضر، وليس بعض الطلبة حاضر، هذا ما أمكن لي فهمه وتلخيصه من أقوال المناطقة، والأصوليين الذين ذكروا هذه المسألة، وقد حاولت قدر الإمكان الابتعاد عن ذكر تفاصيل أخرى؛ لصعوبة تطبيق الأمثلة على القواعد والقضايا، والتي قد تبدو أحيانًا رموزًا يحتاج الباحث في فكها وتبسيط معانيها إلى تعمق أكثر في علم المنطق[17].

المعنى الإجمالي للقاعدة:

إن دلالة ألفاظ صيغ العموم على كل فرد من أفرادها هي دلالة مطابقة، بمعنى إذا أصدرنا حكمًا على أي قضية بالشمول من خلال صيغ العموم معناه: أن الحكم ينطبق على كل فرد من أفراد تلك الكلية، فردًا فردًا على سبيل الاستقلال، بحيث لا يبقى فرد، سواء أكان ذلك الحكم في سياق الإثبات كقوله تعالى: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾التوبة: 5؛ أي: اقتلوا زيدًا المشرك، وعمرًا المشرك، وهكذا حتى لا يبقى منهم فرد، أم كان في سياق النفي كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ الإسراء: ٣٣؛ أي: لا تقتلوا نفس زيد، ونفس عمرو، ولا أي نفس؛ لأنه لو كانت من باب الكل لكان قتل نفس واحدة أو نفسين لا تخرج القاتل من كونه ممتثلًا للنهي، ولا يكون عاصيًا؛ لأنه لم يقتل المجموع؛ لأن الحكم على مجموع الأنفس لا على الأفراد.

فقول الأصوليين: "دلالة ألفاظ العموم على أفراده كلية": أي لا يتحقق ثبوت حكم العموم لكل فرد من الأفراد على سبيل الاستقلال إلا إذا كان مسمى العام كلية، فلو لم يكن المسمى كذلك لما لزم ثبوت حكم

العام لكل فرد من أفراده على سبيل الاستقلال، ولحصل الامتثال بقتل مشرك واحد في قوله: فاقتلوا المشركين، ولتعذر الاستدلال بها على ثبوت حكمها لفرد في النفي أو النهي، فإنه لا يلزم من نفي المجموع نفي جزئه، ولا من النهي عن المجموع النهي عن جزئه، فإذا قيل: لا تقتلوا المسلمين، لحصل الامتثال بترك قتل مسلم واحد[18].

أقوال الأصوليين في القاعدة:

اختلف الأصوليون في مدلول صيغ العموم على أفرادها، هل هي دلالة كلية أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن دلالة العموم على أفراده كلية، أي محكوم فيه على كل فردٍ فرد دلالة مطابقة، سلبًا أو إيجابًا، واستدلوا: بأنه لو لم يكن مدلول الصيغة كلية؛ لما لزم ثبوت حكم العام لكل فرد من أفراده على سبيل الاستقلال، ولتعذر الاستدلال بها على ثبوت حكمها لفرد في النفي أو النهي؛ لأن معنى النهي في مفهوم الكل "المجموع" لا يتغير إذا ترك منه فرد أو فردان، فعلى هذا إذا قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ الإسراء: ٣٣، وهي صيغة عموم، يكون معناها: لا تقتلوا مجموع النفوس المذكورة، فمن قتل ألفًا من النفوس لا يصدق عليه أنه قتل مجموع النفوس فلا يكون عاصيًا؛ لأنه لم يقتل المجموع، فتبين أنه لو كان مسمى العموم الكل لم يكن الاستدلال به على ثبوت حكمه لكل فرد من أفراده، لكن العام هو الذي يستدل به على ثبوت الحكم لأي فرد من أفراده على سبيل الاستقلال من دون استثناء، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان مسمى العموم كلية، وهذا القول هو مذهب جماهير الأصوليين[19].

القول الثاني: أن دلالتها كلية في غير جانب النهي والنفي عند تأخر كل ونحوها عن أدوات النهي أو النفي، نحو: ما جاء كل الرجال، ولا يعرف كل الرجال، فإنما لنفي المجموع لا الأفراد، ذكر هذا القول الزركشي ولم ينسبه لأحد[20].

القول الثالث: ليس للعموم أي دلالة على أفراده، وهو قول القرافي، واحتج بأن: ((دلالة العموم على كل فرد من أفراده؛ نحو: زيد مثلًا من المشركين، لا يمكن أن يكون بطريق المطابقة؛ لأن دلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على مسماه بكماله، ولفظ العموم لم يوضع لـ "زيد" فقط، حتى تكون الدلالة عليه مطابقة، ولا بطريق التضمن؛ لأن دلالة التضمن هي: دلالة اللفظ على جزء مسماه، والجزء لا يصدق إلا إذا كان المسمى كُلًّا، ومدلول لفظ العموم ليس كُلًّا كما تقدم، فلا يكون زيد جزءًا، فلا يدل اللفظ عليه تضمنًا، ولا بطريق الالتزام؛ لأن دلالة الالتزام في دلالة اللفظ على لازم مسماه ولازم المسمى لابدَّ أن يكون خارجًا عن المسمى،

و"زيد" ليس خارجًا عن مسمى العموم؛ لأنه لو خرج زيد عن مسمى العموم، خرج عمرو وخالد، وحينئذ لا يبقى من المسمى شيء، فعلمنا أن زيدًا ليس خارجًا عن مسمى العموم، بل هو من جملة المسمى، ولا معنى للمسمى إلا هذه الأفراد، وإذا بطل لفظ العموم على "زيد" مطابقة وتضمنًا والتزامًا، بطل أن يدل لفظ العموم مطلقًا؛ لانحصار الدلالة في الأقسام الثلاثة)) [21] ونسب الزركشي هذا القول أيضًا إلى السهروردي [22].

تطبيقات القاعدة:

1- إذا قال لجماعة: بيعوا هذه السلعة، أو وكلتكم في بيعها، أو وكلت فلانًا وفلانًا، أو قال: أوصيتكم على أولادي، أو قالت المرأة لأوليائها الذين في درجة واحدة: زوجوني، فالأصح: اشتراط الاجتماع، ولو قال: والله لا أكلم الزيدِينَ، أو لا ألبس هذه الثياب، أو لا آكل هذه الرغفان، أو عبر بالمثنى كالثوبين، والرغيفين، والزيدَينِ، فلا يحنث إلا بالجميع، نقله الإسنوي عن الرافعي [23].

2- إذا حلف لا يأكل رطبًا أو بسرًا، فأكل مُنَصِّفًا [24]، فإنه يحنث؛ لأن المنصف يشتمل على البسر والرطب، بمعنى أن مدلول لفظ " المنَصِّف"كلية وليست كُلًا فيلزم ثبوت حكم العام لكل جزئياتها وهي: البسر والرطب [25].

3- إذا حلف لا يلبس حُلِيًّا، فهل يحنث إذا لبس فردًا منه، كخاتم أو خلخال أو سوار أو غيره؟

أورد الإسنوي وجهين لفقهاء الشافعية في هذه المسألة:

الوجه الأول: أنه يحنث إذا لبس فردًا من أفراد الحلي، كخاتم أو خلخال أو غيره، واحتجوا: بأن صيغة اليمين هنا تدل على العموم؛ لأن المحلوف عليه "حليًا" نكرة، وورود النكرة في سياق النفي تدل على العموم، ومعروف أن دلالة العموم على أفراده كلية؛ أي: محكوم فيه على كل فردٍ فرد دلالة مطابقة.

الوجه الثاني: أنه لا يحنث، واحتجوا: بأن "الحلي" المذكور في صورة هذه المسألة هو كل؛ لأنه لا يطلق على خاتم بمفرده أو سوار بمفرده حليًا، والحكم في الكل يكون للمجموع كما هو معروف، ومن حلف على المجموع لا يحنث فيه إذا أتى ببعضه [26].

المبحث الثاني

نفي المساواة بين شيئين يقتضي العموم

المعنى الإجمالي للقاعدة:

إذا وردت صيغة العموم بنفي المساواة بين شيئين كقوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ الحشر: ٢٠، فإنها تدل بظاهر اللفظ على نفي المساواة في كل الوجوه الممكن نفيها [27]؛ لأن هذا من قبيل النكرة في سياق النفي، والنكرة في سياق النفي من صيغ العموم، فهي تفيد العموم في نفي المساواة من جميع

الوجوه، وسواء كان في فعل كما في الآية السابقة "لا يستوي"، أو في اسم، نحو: "لا مساواة" في كذا وكذا، وبناء على ذلك لا قصاص من المسلم للكافر؛ لأن نفي المساواة يقتضي نفيه في جميع الوجوه ومنه القصاص[28].

أقوال الأصوليين في القاعدة:

حكى الأصوليون خلاف الشافعية مع الأحناف في هذه المسألة، وقبل أن نذكر أدلة المذهبين ومن قال بقولهما من الأصوليين نحرر محل النزاع، ونذكر سبب الخلاف:

تحرير محل النزاع:

اتفق جمهور العلماء من الحنفية والشافعية على أن نفي المساواة بين الشيئين تقتضي نفي المساواة بينهما من كل الوجوه التي يمكن نفيها عنهما، إن كان هناك قرينة تشعر بإرادة شيء معين، فإن لم تقم قرينة تدل على ذلك، هنا اختلفت الآراء: هل نفي المساواة تقتضي نفي المساواة في جميع الوجوه الممكنة، أو أنها تقتضي نفي المساواة من بعض الوجوه، مذهبان حكاهما عنهما الأصوليون[29].

سبب الخلاف:

هناك سببان رئيسان: الأول: يدور حول المدلول اللغوي للفظ ساوى وما كان في معناه، مثل استوى، وماثل، والمماثلات والاستواءات كلها، هل مدلولها في اللغة في حالة الإثبات: المشاركة في جميع الوجوه، حتى يكون مدلولها كلًا شاملًا، ومجموعًا محيطًا، أو أن مدلولها المساواة في بعض الوجوه، حتى يصدق بأي وجه كان، والسبب الثاني: هل دلالة ألفاظ صيغ العموم على كل فرد من أفرادها دلالة كلية، محكوم فيها على جميع أفرادها سلبًا وإيجابًا؟ أم أن الموضوع ليس على إطلاقه، وإنما يختلف بحسب الأحوال والسياقات، فسياقات النفي غير سياقات الإثبات، ودلالات العموم على الخصوص في سياقات الإثبات تختلف عنها إذا كانت في سياقات النفي، وغيرها من الأمور[30].

أقوال الأصوليين وأدلتهم:

القول الأول: أن نفي المساواة بين شيئين لا يقتضي نفي المساواة بينهما من كل الوجوه، وهو مذهب جمهور الأحناف، واختاره البيضاوي تبعًا للرازي، وفي البحر المحيط أنه مذهب المعتزلة ومنهم أبو الحسين البصري، ونسبه أيضًا للغزالي، واحتجوا لمذهبهم بقولهم: إن نفي المساواة بين الشيئين يحتمل أمرين: الأول: نفي الاستواء من كل الوجوه، والثاني: نفي الاستواء من بعض الوجوه، ومعلوم أن المقسم وهو: "نفي الاستواء" أعم

من القسمين، وبذلك يكون "نفي الاستواء" أعم، وكل من "القسمين" أخص، والأعم لا يدل على الأخص من حيث خصوصه، فلا يكون نفي الاستواء عامًا في نفيها من كل الوجوه[31].

القول الآخر: أن نفي المساواة بينهما يقتضي نفي المساواة بينهما من كل الوجوه التي يمكن نفيها؛ لأنها من باب عموم السلب، لا سلب العموم[32]، وهذا القول هو مذهب جمهور الشافعية، وعزاه ابن الملقن إلى أبي يوسف ورجحه، وهو اختيار الآمدي وابن الحاجب، وإليه ذهب طوائف من الأصوليين، واستدلوا: بأن الفعل من قبيل النكرة، والنكرة في سياق النفي تدل على العموم، ومعلوم أن دلالة العموم كلية، فدل على نفي المساواة من كل الوجوه؛ لهذا احتجوا على امتناع القصاص من المسلم للكافر؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ الحشر: ٢٠؛ لأنه يقتضي الاستواء، والله تعالى قد نفاه[33].

وقد ناقش أصحاب هذا المذهب دليل الأحناف: بأننا نسلم بأن الأعم لا يدل على الأخص في جانب الإثبات فقط، فإذا قال شخص: رأيتُ حيوانًا، فلا يدل على أنه رأى إنسانًا، أما جانب النفي فإن الأعم يدل على الأخص؛ لأن المقصود نفي الماهية "الحقيقة العامة"، والماهية لا تنتفي إلا بانتفاء جميع جزئياتها، إذ لو بقيت جزئية من جزئياتها لتحقق بقاء الماهية؛ لأن بقاء الجزئية يلزم منه بقاء الماهية؛ لأن الجزئية موجودة في الماهية، وبعبارة أخرى: إذا انتفى الأعم لزم منه انتفاء الأخص حتمًا؛ لأنه لو وجد فرد من أفراد الأخص لصح أن يطلق عليه اسم الأعم فلم يكن الأعم منفيًا، لهذا قالوا في قواعد المعرفة: "نفي الأعم يستلزم نفي الأخص"، ولهذا كذبوا من قال: "ما رأيت حيوانًا" وقد رأى إنسانًا؛ لأنه نفى الأعم مع ثبوت الأخص[34].

تطبيقات القاعدة:

1- إذا قال السيد لعبده: أنت حرٌّ مثلُ هذا، وأشار إلى عبده الآخر، ولم يصفه بالعبد:

في المسألة وجهان لفقهاء الشافعية:

الوجه الأول: يعتقان كلاهما، واحتجوا: بأن مدلول لفظ "مثل" لا يصدق عليه إلا إذا كانت المماثلة في جميع الوجوه؛ لأن المثلين هما اللذان يثبت لكل منهما ما يثبت للآخر، ويستحيل عليه ما يستحيل على الآخر، صوَّب النووي هذا القول.

الوجه الآخر: يعتق الأول دون الثاني، واحتجوا: بأن إثبات التماثل بين الشيئين لا يلزم منه المساواة في كل الوجوه، بل يكفي لثبوت التماثل المساواة في بعض الوجوه، وعلل الإسنوي اختياره لهذا القول: بأن لفظتي: "حرٌّ" و"مثلُ" خبران عن "أنت" مستقلان لا ارتباط لأحدهما بالآخر[35].

2- لو رأى امرأته تنحت خشبة من شجرة، فقال: إن عدتِ إلى مثل هذا الفعل فأنت طالق، ثم عادت تنحت من خشبة أخرى، هل يقع الطلاق؟ في المسألة وجهان لفقهاء الشافعية:

الوجه الأول: يقع الطلاق، لأن النحت مثل النحت، ولا يضر كون المنحوت غير المنحوت؛ لأن مدلول المثلية على لفظ "مثل" يصدق بحصول التماثل بين المشبه والمشبه به في بعض الوجوه، ولا يستلزم التطابق في كل الوجوه، وما دام أنها عادت لفعلٍ هو مثل الفعل السابق فحينئذ يقع عليها الطلاق، صحح النووي في الروضة هذا الوجه.

الوجه الآخر: لا يقع الطلاق؛ لأنها لم تَعُدْ إلى مثل الفعل السابق؛ لأن المنحوت غير المنحوت السابق، وإن كان النحت مثل النحت؛ لأن مدلول المثلية على لفظ "مثل" لا يصدق عليه إلا إذا كان التماثل بين المشبه والمشبه به حاصلًا في جميع الوجوه، وما دام أنها عادت للنحت في شجرة أخرى فإنها لم تَعُدْ لمثل الفعل السابق، فحينئذ لا يقع عليها الطلاق، ذكر الرافعي هذه المسألة في الشرح الكبير، وذكر الإسنوي في التمهيد: أنه نقلها عن أبي العباس الروياني [36].

3- إذا قال أحرمت كإحرام زيد، فإنه يصير محرمًا بعين ما أحرم به زيد من حج أو عمرة أو قران، ولو قال: كإحرام زيد وعمرو، وكان أحدهما محرمًا بحج والآخر بعمرة انعقد قارنًا، و لم يقولوا بحصول مجرد الإحرام ثم يصرفه إلى ما أراد، باعتبار قول من يقول: إن إثبات المساواة بين الشيئين لا يلزم منه المساواة في كل الوجوه، بل يكفي لثبوت المساواة التشابه في بعض الوجوه؛ لأن الإحرام لا يشترط فيه التعيين، فلو تم حمله على أصل الإحرام فقط لم يبق لقوله: كإحرام زيد فائدة [37].

المبحث الثالث

ترك الاستفصال في حكاية الحال، مع قيام الاحتمال، ينزل منزلة العموم في المقال[38]

معاني مفردات القاعدة لغة واصطلاحًا:

الاستفصال لغة: ((الفاء والصاد واللام كلمة صحيحة تدل على تمييز الشيء من الشيء وإبانته عنه)) [39].

الاستفصال في اصطلاح الأصوليين: جاء بمعناه اللغوي، فهو طلب التفصيل والتوضيح والبيان [40].

حكاية الحال: الحكاية لغة: حكى عنه الكلام يحكي حكاية، وحكا يحكو لغة، وحكى فعله وحاكاه إذا فعل مثل فعله، والمحاكاة: المشاكلة، يقال: فلان يحكي الشمس حُسنًا ويحاكيها بمعنى [41].

الاحتمال لغة: ((حَمَلَ" الحاء والميم واللام أصل واحد، يدل على إقلال الشيء، يقال: حملت الشيء أحمله حملًا، والحمل: ما كان في بطنٍ أو على رأس شجر))[42].

الاحتمال في اصطلاح الفقهاء والمتكلمين: يأتي بمعنيين:

الأول: بمعنى الوهم والجواز، والفعل في هذا المعنى يكون لازمًا، مثل: احتمل أن يكون كذا.

الثاني: بمعنى الاقتضاء والتضمن، والفعل بهذا المعنى يكون متعديًا، مثل: احتمل الحال وجوهًا كثيرة[43].

وأما صاحب التعريفات فقال: ((الاحتمال: ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني))[44].

المعنى الإجمالي للقاعدة:

إذا حكم الشارع على واقعة ما بحكم معين، وهذه الواقعة يحتمل وقوعها في أحوال مختلفة، لكن الشارع تجاهل تلك الأحوال، و لم يسأل عن تفاصيلها واحتمالاتها، فإن تنزيل هذا الحكم مع ترك السؤال عن تفاصيلها يدل على أن هذا الحكم عامٌ تندرج تحته كل الاحتمالات المختلفة، فكأنه قال: كيفما وقع الحال فحكمها هذا، والأصوليون إنما قالوا: ينزل منزلة العموم، أي في معنى العموم، إشارة إلى أنه ليس من العموم على الحقيقة؛ لاختصاصه بالأقوال دون الأفعال، كما في قوله –صلى الله وعليه وسلم– لغيلان بن سلمة الثقفي عندما أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية، فأسلمن معه، فقال له النبي –صلى الله وعليه وسلم–: ((**خذْ منهن أربعًا**))[45] ولم يستفصله عن الأوائل والأواخر، ولا عن كيفية عقده عليهن، بل أطلق الأمر بالاختيار إطلاقًا فكان ذلك قولًا بالعموم ونصًا فيه[46].

الجمع بين قاعدة: (ترك الاستفصال) وقاعدة: (حكاية الأحوال):

نقل الأصوليون عن الإمام الشافعي قاعدة أخرى وهي: "حكاية الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال، وسقط بها الاستدلال". قال عبد الوهاب السبكي: وربما عُزِيَتْ هذه العبارة إلى الشافعي -رضي الله عنه-؛ وهي لائقة بفصاحته، فما أحسن قوله: كساها ثوب الإجمال، إذ الثوب من شأنه أن يغطي ويستر فلا يكشف ما هو ضمنه، وهذا هو شأن الإجمال يستر المراد فلا يهتدي إليه طالبه، وقال: قد زعم بعضهم: أن هذا يعارض قوله: "ترك الاستفصال في حكاية الأحوال، مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال" من ناحية أنه قضى بالعموم على ذي محتملات في هذه القاعدة، وقضى بالإجمال على ذي محتملات في قاعدة: "حكاية الأحوال"[47]، وخلاصة ما ذكره السبكي وغيره من الأصوليين من طرق إزالة التعارض بين القاعدتين ثلاث طرق، طريقتان ذكرهما القرافي، والثالثة ذكرها علماء الشافعية:

الطريقة الأولى: أن قوله: "ترك الاستفصال" إنما هو في الاحتمالات الثابتة في محل الحكم لا في دليله، كقصة غيلان بن سلمة، فإن الاحتمالات الواردة هي من جهة محل المدلول دون الدليل، كما سبق بيانه.

وعكس ذلك قوله: " حكاية الأحوال" فإنه في الاحتمالات الثابتة في نفس دليل الحكم، لا في محل الحكم؛ أي: إذا استوت الاحتمالات في كلام صاحب الشرع سقط بها الاستدلال، مثاله: قوله -عليه الصلاة والسلام-: ((**فيما سقتِ السماءُ العُشْر**))[48]، يحتمل أن يريد وجوب الزكاة في كل شيء حتى الخضروات، كما قال أبو حنيفة، ويكون العموم مقصودًا له -عليه الصلاة والسلام-؛ لأنه نطق بلفظ دال عليه وهو صيغة: "ما"، ويحتمل أنه لم يقصده؛ لأن القاعدة: "أن اللفظ إذا سيق لبيان معنى لا يحتج به في غيره"، وهذا الكلام إنما سيق لبيان المقدار الواجب، دون بيان الواجب فيه، وإذا تعارض الاحتمالان سقط الاستدلال به على وجوب الزكاة في الخضروات، فهذه هي الطريقة الأولى التي ذكرها القرافي للجمع بي القولين من غير تناقض[49].

الطريقة الثانية: أن مراد الشافعي من قوله: "حكاية الأحوال": إذا استوت الاحتمالات في كلام صاحب الشرع، أو كانت قريبة من المساواة، في هذه الحالة يصير الدليل مجملًا، أما الاحتمالات المرجوحة فلا عبرة بها، ولا تقدح في صحة الدلالة، ولا يصير بها مجملًا إجماعًا[50].

الطريقة الثالثة: أن القاعدة الأولى: "ترك الاستفصال" للاستدلال فيها بقول الشارع وعمومه، مثل قوله لغيلان: "اخترْ منهنَّ أربعًا"؛ فإن العموم المستفاد من ترك الاستفصال في هذه القصة وأمثالها إنما جاء من حكم لفظي ورد على قضية يحتمل وقوعها على وجوه متعددة.

والقاعدة الثانية: "حكاية الأحوال" لسقوط الاستدلال بالواقعة نفسها، إذا كانت هذه الواقعة واقعة فعلية، يحتمل وقوعها على وجوه مختلفة، فهي في هذه الحالة من المجمل لا من العموم؛ لأن العموم من عوارض الأقوال لا الأفعال، وإلى هذا أشار صاحب مراقي السعود في ألفيته[51]:

قيامُ الاحتمالِ في الأفعالِ قُلْ مجملٌ مسقطُ الاستدلالِ

فإذا حُمِل الإجمال على بعض أفراده وخصص به الحكم كان ذلك كافيًا في إعمال الحديث وعدم إلغائه، كما في الحديث المتفق عليه، أن النبي صلى الله وعليه وسلم: ((**جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا سفر**))[52]، فإن هذا يحتمل أن يكون في مطر، وأن يكون في مرض، فلا يصح الاستدلال به على جواز الجمع في الحالين باعتبار العموم؛ لأن العموم من عوارض الأقوال لا الأفعال، ويصح الاستدلال به على جواز الجمع إذا تم تخصيص الحكم بحالة واحدة باعتبار حمل المجمل على بعض أفراده، وفي هذه الحالة يكون الأمر كافيًا في إعمال الحديث وعدم إلغائه، وهذه الطريقة (الثالثة) هي الطريقة التي ارتضاها

أكثر الشافعية، مثل الأصفهاني شارح المحصول، وتقي الدين ابن دقيق العيد، وابن كيكلدي العلائي، وعبد الوهاب السبكي، وبدر الدين الزركشي، وابن حجر الهيتمي، وأحمد بن عبد الرحيم العراقي.

ونقل في الغيث الهامع عن شيخه البلقيني: أنه كان يعتمد ذلك في الجمع بين العبارتين، وغيرهم كثير، علَّلوا ذلك بأنها تنسجم مع طريقة الشافعي في النظر إلى الاحتمالات المؤثرة في سقوط الاستدلال، والاحتمالات المؤثرة في تعميم الحكم، ولم يرتضوا طريقتَين القرافي التي جمع بهما بين العبارتين، لأسباب عدة، أبرزها: أنها على غير مراد الشافعي؛ لأن طريقته في غالب الوقائع التي هي "محل الحكم" أن يعتد بالاحتمالات، ويجعلها مؤثرة في سقوط الاستدلال بالواقعة؛ كونها أصبحت من المجمل، والعلائي وغيره من فقهاء الشافعية ذكروا أمثلة كثيرة على ذلك لا يتسع المجال لذكرها في هذا المقام.

ومنها: أن طريقة القرافي الأولى ليس فيها ما يتبين الفرق بوضوح بين احتمالات المقامين: مقام محل الحكم، ومقام دليل الحكم، فما قد يعتبره أحدهم من احتمالات مقام الحكم، يعتبره غيره من دليل الحكم، كما في قصة المحرم الذي وقع عن راحلته فمات فقال النبي صلى الله وعليه وسلم: ((**لا تمسوه طيبًا، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيًا**))[53]، فهذا حكم في رجل بعينه، يحتمل أن يكون خاصًّا به، فلا يتعدى إلى غيره، ويحتمل أن يعمه وغيره من المحرمين، فهذان الاحتمالان جعلهما القرافي من قبيل الاحتمالات الثابتة في محل الحكم، واعتبرهما العلائي والزركشي وغيرهما من الاحتمالات الثابتة في دليل الحكم، ولهذا اعتبر فقهاء الشافعية معايير القرافي غير كافية للتفريق بين المقامين، هذا من ناحية نقد الطريقة الأولى، وأما الطريقة الثانية فقالوا: إن مراتب الاحتمال في الأكثر على حد واحد، يصعب التفريق بينهما في الغالب؛ لهذا لا تصلح أن تكون معيارًا واضحًا للتفريق بين العبارتين[54].

أقوال الأصوليين في القاعدة:

اختلف الفقهاء في القاعدة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن ترك الاستفصال في حكاية الأحوال مع وجود الاحتمال يُنَزَّل منزلة العموم في لمقال، وهو قول الشافعي كما سبق، وتبعه في ذلك أكثر أصحابه، وهو مذهب المالكية، والحنابلة، وعامة الفقهاء، واستدلوا بأدلة كثيرة منها: أنه وقع الاستفصال من الرسول –صلى الله عليه وسلم– في وقائع كثيرة، كما في حديث النعمان بن بشير: ((**سأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يشهد على غلام نحله ابنه، فاستفصله، وقال: أكل ولدك نحلته؟ فقال: لا، فأبى أن يشهد**))[55]، وكذلك قصة ماعز[56]، وغيرها الكثير من الوقائع[57]، فدل على أن ترك الرسول –صلى الله عليه وسلم– للاستفصال، مع وجود الاحتمال، المراد منه عموم الحكم لكل الاحتمالات، وكأن ذلك نازلٌ منزلة اللفظ الذي يعم جميع الاحتمالات.

ومنها: لو كان ترك التفصيل لا يقتضي العموم، وكان حكم النبي –صلى الله عليه وسلم– خاصًّا بإحدى الصور من دون أن يفصل، أو يسأل السائل عن كيفية الوقوع، لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة، وتأخيره لا يجوز.

ومنها: لو كان الحكم يختلف باختلاف الأحوال، فيثبت في صورة ويختلف في أخرى، لما صح لمن التبس عليه الحال أن يجعل حكمه عامًّا لكل الصور؛ لاحتمال أن تكون بعض الصور على وجه لا يتطابق مع الحكم، وحينئذ فلا بدَّ من تعميم الحكم على جميع الصور (58).

القول الثاني: إذا علم النبي –صلى الله عليه وسلم– تفاصيل الواقعة فإنها ترد، وإذا لم يعلم تفاصيلها فإنها تقبل، ذهب إلى هذا الجويني، والغزالي، والرازي، وقريبًا من هذا قال ابن دقيق العيد، فقد نقل عنه العلائي: أنه يقول بالقاعدة بشرط التقرير من النبي –صلى الله عليه وسلم–؛ لأنه في الدلالة قائم مقام اللفظ(59)، واحتج أصحاب هذا المذهب: بأنه لا يمتنع أن الرسول –صلى الله عليه وسلم– كان عرف ذلك، فنزَّل جوابه على ما عرف، ولم ير أن يبين لرجل حديث العهد بالإسلام علة الحكم ومأخذه، وعلى هذا تجري معظم الفتاوى، فالمفتي يطلق جوابه للمستفتي إذا رأى الجواب منطبقًا على وفق الحادثة، لا لأنه لا فرق في الحكم بين الأحوال المختلفة، وأما إذا تحقق استبهام الحال على الرسول -صلى الله عليه وسلم– وصح مع ذلك أنه أرسل جوابه، فهذا يقتضي لامحالة جريان الحكم على التفاصيل، واسترساله على الأحوال كلها، ولكنا لا نتبين في كل حكاية تنقل إلينا أنها كانت مبهمة في حق الرسول، وأن جوابه المطلق كان مرتبًا على استبهامها، فمن هذه الجهة لا يبقى مستمسك في محاولة التعميم وادعاء قصد ظهوره في حكايات الأحوال المرسلة (60).

وذكر الغزالي: أنه لو كان لفظ السائل عامًّا، نُزِّل منزلة عموم لفظ الشارع، كما لو سأله سائل: ماذا على من أفطر في نهار رمضان، فقال: "عتق رقبة"، فهذا يفيد العموم؛ فهو كما لو قال: "من أفطر في نهار رمضان أعتق رقبة"؛ لأنه يجيب عن السؤال فلا يكون الجواب إلا مطابقًا للسؤال أو أعم منه؛ أما لو كان السؤال عن شخص بعينه كما لو قال: أفطر زيد في نهار رمضان فماذا عليه؟ فقال: "عتق رقبة"، أو قال طلق ابن عمر زوجته؟، فقال: "مرْه فليراجعْها"، فهذا لا عموم له، فلعله عرف من حال زيد ما يوجب العتق، ومن حال ابن عمر ما يوجب المراجعة عليه خاصة، ولا نعرف ما تلك الحال، ومن الذي يساويه فيها، ولا نعرف هل أفطر عمدًا، أو سهوًا أو بأكل أو جماع، ثم أجاب الغزالي على اعتراض قد يرد، فقال: فإن قيل: "ترك الاستفصال مع تعارض الأحوال يدل على عموم الحكم"، وهذا من كلام الشافعي، قلنا: من أين تحقق ذلك؟ ولعله –صلى الله عليه وسلم– عرف خصوص الحال فأجاب بناء على معرفته، ولم يستفصل، فهذا تقرير عموم بالوهم المجرد (61).

وقال الرازي بعد أن ذكر القاعدة ومثل عليها بقصة غيلان بن سلمه: ((وهذا فيه نظر؛ لاحتمال أنه –صلى الله عليه وسلم– عرف خصوص الحال فأجاب بناءً على معرفته ولم يستفصل)) (62).

القول الثالث: أن ذلك لا ينزل منزلة العموم في المقال، واستدلوا بما استدل به أصحاب القول الثاني، وهو مذهب أبي حنيفة، كما في نقل السيوطي، والشنقيطي؛ لكنَّ عزو هذا المذهب للأحناف لا يخلو من إشكال كما ذكر بعض الباحثين (63). وعزاه الزركشي للكيا الهراسي (64).

تطبيقات القاعدة:

كانت قاعدة: " ترك الاستفصال" دليلًا حاضرًا استدل به فقهاء المذاهب الأربعة في كثير من المسائل التي وقع فيها الخلاف ومن ذلك:

1– استدلال الأحناف في مسألة: من جامع في نهار رمضان، يومين متتاليين، فهل تجب عليه كفارة واحدة أو كفارتان؟ اختلفوا في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن الكفارة تتعدد بتعدد أيام الوطء، وهو قول المالكية، والشافعية، والحنابلة (65).

القول الآخر: أن الكفارة لا تتعدد بتعدد أيام الوطء، وهو قول الأحناف، واستدلوا: بالقاعدة في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: أن رجلًا وقع بامرأته في رمضان، فاستفتى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عن ذلك، فقال: ((**هل تجد رقبة؟ قال: لا، قال: وهل تستطيع صيام شهرين؟ قال: لا، قال: فأطعم ستين مسكينًا**)) (66)، فاحتجوا: بأن الرسول - صلى الله عليه وسلم- أمره بكفارة واحدة، و لم يستفصل منه هل كان جماعه في يوم واحد، أو في أكثر من يوم، فدل على العموم؛ عملًا بالقاعدة: "ترك الاستفصال في حكاية الحال، مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال" (67).

2– استدلال المالكية في مسألة: من تعمَّد الإفطار بالأكل والشرب في نهار رمضان، هل عليه مع القضاء كفارة؟ أو عليه القضاء دون الكفارة؟ اختلفوا في المسألة على قولين:

القول الأول: يجب القضاء فقط، ولا تجب الكفارة، وهو قول: الشافعية، والحنابلة (68).

القول الآخر: يجب القضاء، وتجب الكفارة، وهو قول المالكية، واستدلوا: بالقاعدة في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه–: ((**أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أمر رجلًا أفطر في رمضان، أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين، أو يطعم ستين مسكينًا**)) (69)، ووجه استدلالهم: أن النبي –صلى الله عليه وسلم– علق الكفارة على من أفطر مجردًا عن القيود، من غير استفسار، فدل على شمول الحكم؛ لأنه لو كان الحكم يختلف لاستفصل وسأل عما به أفطر (70).

3- استدلال الشافعية في مسألة: جنين الناقة ونحوها من مأكولات اللحم إذا خرج ميتًا بعد ذكاة أمه، هل هو حلال أم لا؟ اختلفوا في المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن تم خلقه، ونبت شعره، حلَّ أكله ولو خرج ميتًا، وإن لم يكن كذلك فلا يحل، وهو قول المالكية[71].

القول الثاني: لا يحل أكل جنين الذبيحة إذا خرج ميتًا، وهو قول الأحناف[72].

القول الثالث: يحل أكل جنين الذبيحة ولو خرج ميتًا، وهو قول الشافعية، ووافقهم الحنابلة، واستدلوا بالقاعدة في حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: قلنا: يا رسول الله ننحر الناقة، ونذبح البقرة، أو الشاة، فنجد في بطنها الجنين أنلقيه أم نأكله؟ فقال: «**كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه**»[73]، ووجه استدلالهم أنه -صلى الله عليه وسلم- لم يستفصل هل وجدَ حيًّا أو ميتًا؟ فيكون الحكم شاملًا لكل ذلك[74].

4- استدلال الحنابلة في مسألة: إذا رمى صيدًا، أو ذبح ذبيحة، فأنفذ مقاتلها، ثم تردى على وجه يقتل مثله، أو غرق في ماء على وجه يغرق به فمات، فهل يباح أكله، أو يحرم؟ اختلفوا في المسألة على قولين:

القول الأول: أنه يباح أكله، وهو قول الحنفية، والمالكية، والشافعية[75].

القول الآخر: لا يباح أكله، وهو قول الحنابلة، واستدلوا بالقاعدة في حديث عدي بن حاتم، قال: قال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «**إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله، فإن أمسك عليك، فأدركته حيًا فاذبحه، وإن أدركته قد قتل، ولم يأكل منه فكله، وإن وجدت مع كلبك كلبًا غيره، وقد قتل فلا تأكل، فإنك لا تدري أيهما قتله، وإن رميت سهمك، فاذكر اسم الله، فإن غاب عنك يومًا، فلم تجد فيه إلا أثر سهمك، فكل إن شئت، وإن وجدته غريقا في الماء، فلا تأكل**»[76]، ووجه استدلالهم: أنه لو كان الحكم مختلفًا لكان يستفصل فيقول: إن كانت الجراحة موحية -كأنْ أبان حشوتها- أبيح لك الأكل، وإن كانت غير موحية لم يُبَحْ، فلما لم يستفصل دل على أن الحكم لا يختلف[77].

المبحث الرابع

المتكلم يدخل في عموم متعلق خطابه عند الأكثرين

صيغ القاعدة:

ترجم الأصوليون لهذه المسألة بعبارات متعددة، وهذا التعدد لا أثر له في اختلاف المعنى، إلا من حيث إثبات دخول المتكلم في خطاب نفسه أو نفيه، فمن ذلك: "دخول المخاطِب في عموم خطابه" ذكرها الزركشي وغيره، وأما ابن النجار فعبر عنها بقوله: "المتكلم داخل في عموم كلامه"، وترجم لها ابن الحاجب بقوله: "المخاطِب داخل

في عموم متعلق خطابه"، والبعض أوردها بصيغة سؤال، كأبي الحسين البصري والرازي: "الآمر هل يدخل تحت الأمر أم لا؟ "، وأما عبد الوهاب السبكي فقد صاغها بناء على رأيه في المسألة فقال: "المخاطِب داخل في عموم خطابه، إن كان خبرًا لا أمرًا" وأما ابن عقيل الحنبلي فقد عنون للمسألة بقوله: "إذا أمر النبي –صلى الله عليه وسلم- أمته بأمر شرعي، دخل هو في ذلك الأمر"(78).

معاني مفردات القاعدة لغة واصطلاحًا:

معنى التَعَلُّق لغة: التعلق مصدر: تَعَلَّقَ، يقال: تَعَلقَ به، وتعلَّقه: إذا لزمه، وتعلَّق: إذا تبلَّغ باليسير، يقال: ليس المتعلق كالمتأنق: أي ليس من عيشه قليل يتعلق به، كمن عيشه كثير يختار منه، والعَلَقُ: النشوب بالشيء(79).

قال ابن فارس: ((علق: العين واللام والقاف أصل كبير صحيح، يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي))(80).

معنى الخطاب لغة: الخطاب في اللغة مأخوذ من الفعل الثلاثي خَطَبَ بمعنى: تكلم وتحدث، وخاطبه مخاطبة وخطابًا، وهو الكلام بين متكلم وسامع، ومنه اشتقاق الخُطبة، والخَطْبُ بسكون الطاء: الأمر والشأن صغر أو عظم، وفصل الخطاب: الحكم بالبينة، أو اليمين، أو الفقه في القضاء، أو النطق بأما بعد(81).

الخطاب في اصطلاح الأصوليين: هو اللفظ المتواضع عليه، المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه، وقيل: هو عبارة عن الكلام الذي يفهم المستمع منه شيئًا(82).

وأما الصفي الهندي فبعد أن ذكر الإشكالات الواردة على هذين التعريفين من حيث إن كليهما غير جامع مانع، قال: ((والأولى أن يقال: إنه الكلام الذي يفهم المستمع منه شيئًا مع قصد المتكلم به إفهامه))(83).

المعنى الإجمالي للقاعدة:

إذا تكلّم متكلّم بكلام وجّهه إلى غيره آمرًا أو ناهيًا، دخل هذا المتكلّم المخاطِب في مضمون ومتعلّق خطابه، فيجب عليه ما يجب على الآخرين المخاطَبين بالخطاب(84).

أقوال الأصوليين في القاعدة:

اختُلِفَ في دخول المتكلم في خطاب نفسه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الدخول مطلقًا، سواء كان خطابه العام أمرًا أو نهيًا أو خبرًا، واستدلوا بأدلة كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ البقرة: ٢٨٢، فإن هذا اللفظ خبرٌ يقتضي كون كل شيءٍ معلومًا لله، وذاته وصفاته أشياء داخلة تحت عموم هذا الخطاب اتفاقًا، ومنها: أن النبي –صلى الله عليه وسلم– كان يأمر أصحابه بالأمر

فإذا تخلف عنه سألوه: ما بالك لم تفعله؟ ولو لم يعقلوا دخوله في الأمر لما سألوه، فمن ذلك ما روي عنه -صلى الله عليه وسلم-: أنه أمر أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة، و لم يفسخ، فقالوا له: أمرتنا بالفسخ ولم تفسخ، فلم يقل: وأين أنا منكم، وكيف يلزمني أنا ما أمرتكم به، بل عدل إلى الاعتذار بالأمر الذي يخصه، وهو سوقه للهدي، فقال: «**إني قلدت هديي ولبدت رأسي، فلا أحل حتى أنحر**»[85]؛ فهذا يدل على أن حكمه وحكمهم في خطابه سواء، ومما احتجوا به أيضًا: أنها وردت آثار كثيرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم- عارضت فيها أفعالُه أقوالَه، وكانوا يحتجون بالأفعال كما يحتجون بالأقوال عند التعارض؛ فدل ذلك على أن فعله يجب أن يتبع فيه كما يتبع أمره ونهيه؛ فلو كان لا يدخل تحت خطابه فيما نهى عنه وأمر لم يكن ليستدل بفعله على قوله عند التعارض؛ لأنه كان يقال: إن نهيه وأمره خاص لأمته، فلا يكون فعله مبطلًا للنهي أو الأمر.

واستدلوا أيضًا: بأن السيد لو قال لعبده: من أحسن إليك فأكرمه، فإن خطابه لغة يقتضي إكرام كل من أحسن إلى العبد، فإذا أحسن السيد إليه صدق عليه أنه من جملة المحسنين إلى العبد، فكان إكرامه على العبد لازمًا بمقتضى عموم خطاب السيد، وكذلك في النهي إذا قال له: من أحسن إليك فلا تُسِيءْ إليه، فأحسن إليه السيد فلم يكرمه فإنه يكون مقصرًا ويستحق اللوم، فلو لم يكن الخطاب متناولًا للسيد لما عد مقصرًا، ولما استحق اللوم، لما لم يكرم السيد.

ومما احتجوا به: أن مجرد كون المتكلم مخاطِبًا ليست بقرينة قاضية بالخروج عن العموم؛ والأصل اتباع العموم، والحكم بعدم الدخول خلاف الأصل، ذهب إلى هذا القول بعض أصحاب الشافعي، كالجويني، والغزالي، وهو قول أكثر الحنابلة كما في نقل ابن النجار، وقال الآمدي: وعليه اعتماد أكثر الفقهاء[86].

القول الثاني: المتكلم داخل في عموم خطابه، إن كان خبرًا لا أمرًا أو نهيًا، واستدلوا على دخوله في الأخبار بالأدلة نفسها التي احتج بها أصحاب القول الأول، واستدلوا على عدم دخوله في عموم أوامره ونواهيه بأدلة كثيرة، ذكر أبو الخطاب الحنبلي تبعًا لأبي الحسين البصري أهم تلك الأدلة في معرض احتجاجه على صحة هذا القول، منها: أن الإنسان لا يحسن أن يأمر نفسه، ولا يكون ذلك أمرًا حقيقة، ومنها: أنه لا خلاف بين أهل اللسان أن السيد إذا أمر عبده أن يسقيه ماء، أنه لا يدخل هو في هذا الأمر، فكذلك النبي – صلى الله عليه وسلم- إذا أمر أمته.

ومنها: أن الآمر لا يجوز أن يكون مأمورًا، كما لا يجوز أن يكون المأمور بالشيء آمرًا به، وكذلك لا يجوز أن يكون الطالب للشيء مطالبًا به ولا السائل عن الشيء مسؤولًا عنه.

ومنها: أن حقيقة الأمر: الاستدعاء للفعل بالقول ممن هو دونه، ولا يتصور أن يكون الإنسان دون نفسه، وعليه فلا يجوز أن يأمر نفسه؛ لأنه خالف حقيقة الأمر.

ومنها: لا يحسن أن يأمر الإنسان نفسه؛ لأنه بالأمر تحصل فائدتان: أن يكون دليلًا يعلم به الآمر حال إرادة المأمور من خلال امتثاله للأمر وعدمه، وأن يكون دليلًا يعلم به المأمور أن ما أُمِرَ به طاعة يتقرب بها، وهاتان الفائدتان منتفيتان في أمر الإنسان نفسه؛ لأن الإنسان يعلم إرادته من قبل، ويعلم كون المأمور به طاعة من قبل أمره لنفسه.

ومنها: أنه لما لم يجز أن يخبر نفسه، كذا لا يجوز أن يأمر نفسه لأنه لا فائدة فيهما، ويجوز أن يخبر غيره عن نفسه ويأمر غيره بأمره، ذهب إلى هذا القول أبو الحسين البصري، وأبو الخطاب الحنبلي كما أشرنا سابقًا، وذكر: أنه قول أكثر الفقهاء والمتكلمين، وهو قول الرازي، فقد استحسن تقسيم أبي الحسين البصري للمسألة، وهو اختيار عبد الوهاب بن علي السبكي، ونقل ابن النجار: أنه رواية عن أحمد[87].

القول الثالث: عدم الدخول مطلقًا إلا بقرينة، واستدلوا: بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾الرعد: ١٦، وذاته وصفاته أشياء، وهو غير خالق لها، ولو كان داخلًا في عموم خبره لكان خالقًا لها، وهو باطل اتفاقًا. واستدلوا أيضًا: بأن السيد إذا قال لعبده: من دخل داري فتصدق عليه بدرهم، فلو دخل السيد، فإنه يصدق عليه أنه من الداخلين إلى الدار، ومع ذلك لا يحسن أن يتصدق عليه العبد بدرهم، ولو كان داخلًا تحت عموم أمره لكان ذلك حسنًا.

واستدلوا أيضًا بجميع الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الثاني القائلين: بدخول المتكلم في عموم خطابه إن كان أمرًا أو نهيًا، ذهب إلى هذا القول أبو إسحاق الشيرازي، واختاره النووي، وذكر أنه الأصح عند الشافعية في الأصول[88]، قال الشيرازي: ((ومن أصحابنا من قال: يدخل فيما يأمر به الأمة وهذا خطأ لأن ما خاطب به الأمة من الخطاب لا يصح له فلا يجوز أن يدخل فيه من غير دليل))[89].

تطبيقات القاعدة:

للخلاف في دخول المتكلم في خطابه وعدم دخوله نظائر فقهيةٌ كثيرة، منها:

1- لو قال: نساء المسلمين طوالق، ففي طلاق زوجته وجهان عند الشافعية:

الوجه الأول: أنها لا تطلق، صحح هذا الوجه النووي، وقال: ((إن الأصح عند الشافعية أن المخاطِب لا يدخل في عموم خطابه))[90]، واختار الرافعي هذا الوجه أيضًا فقال: ((لو قال لزوجته: نساء العالمين طوالق،

مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ISSN:2708-3659 المجلد السادس، العدد (1)، يونيو 2023م. الرقم التسلسلي (10)

وأنتِ يا فاطمة، لا يقع؛ لأنه عطف طلاقها على طلاق نسوة لا يقع طلاقهن»[91]، وكلامه هذا صريح في أن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه؛ لأن العطف على الباطل باطل، ولأنه لو عطف الطلاق على طلاق نافذ يقع[92].

الوجه الآخر: أنها تطلق، اختاره أكثر الأصوليين بناء على قولهم: إن المخاطِب يدخل في عموم خطابه، نقل ذلك السبكي وابن الملقن والبجيرمي وغيرهم[93].

2- إذا وقف على الفقراء ثم صار فقيرًا، فهل يشمله الوقف أو لا؟ اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: يشمله الوقف، ويجوز له أن يتناول منه؛ لأن المتكلم يدخل في كلامه، وهو القول الراجح من مذهب الشافعي كما نقل الرافعي، وهو الصحيح من مذهب أحمد كما نقل ابن اللحام[94].

القول الآخر: لا يشمله الوقف، ولا يصرف إليه منه شيء؛ لأن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه، اختاره الغزالي في الوسيط، وابن الصلاح في الفتاوى، وعزاه ابن الملقن وغيره للسرخسي[95].

3- لو أقر لورثة أبيه بمال وكان هو أحدهم، فهل يدخل أم لا؟ وجهان للشافعية في المسألة:

الوجه الأول: أنه لا يدخل؛ لأن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه، نقله ابن الملقن عن أمالي السرخسي.

الوجه الآخر: أنه يدخل؛ لأن المتكلم يدخل في عموم كلامه[96].

المبحث الخامس

خطاب الذكور لا يتناول الإناث على الصحيح

صيغ القاعدة:

ترجم الأصوليون لهذه القاعدة بألفاظ متعددة، وهذا الاختلاف في الصياغة لا أثر له في اختلاف المعنى، إلا من ناحية الإثبات والنفي، فمن يرى دخول النساء في الخطاب عبر بصيغة الإثبات، ومن يرى عدم الدخول عبر بصيغة النفي، ومن لم يذكر رأيه فيها عنون للقاعدة بصيغة السؤال، نحو: «جمع المذكر السالم هل يدخل فيه النساء»[97]، ومنها: «هل يدخل المؤنث في جمع المذكر»[98]، والآمدي عنون للمسألة بقوله: «كل واحد من المذكر والمؤنث لا يدخل في الجمع الخاص بالآخر»[99]، ومنها: «جمع الرجال لا يتناول النساء»[100]، ومنها: «خطاب التذكير يتناول النساء»[101].

المعنى الإجمالي للقاعدة:

إذا ورد خطاب الشرع بلفظ جمع المذكر مثل المؤمنين والأبرار فهل يدخل النساء في مطلق هذا اللفظ أو لا يدخلون إلا بدليل ؟، هذا ما سيعرض في أقوال الأصوليين في هذه القاعدة.

أقوال الأصوليين في القاعدة:

تحرير محل النزاع:

اتفق العلماء على أن كل واحد من المذكر والمؤنث لا يدخل في الجمع الخاص بالآخر، فلفظ الرجال لا يشمل النساء، ولفظ النساء لا يشمل الرجال، واتفقوا أيضًا على دخولهما في الجمع الذي لم تظهر فيه علامة تذكير ولا تأنيث كالناس، والبشر، والإنسان، واتفق الأكثرون أيضًا على دخولهما في اللفظ الذي يشملهما من غير بينة ظاهرة في أحدهما كـ: "مَنْ"، وإنما وقع الخلاف في الجمع الذي ظهرت فيه علامة التذكير كالمسلمين والمؤمنين، أو جمع بضمير الجمع المذكر نحو: " كلوا واشربوا " أو " قاموا وقعدوا " هل هو ظاهر في دخول الإناث فيه أو لا؟[102]، وإلى هذا الخلاف أشار صاحب المراقي بقوله[103]:

وما شمولُ مَنْ لأنثى جَنَفُ وفي شبيهِ المسلمينَ اختلفوا

القول الأول: أنه خاص بالذكور ولا يتناول الإناث، واحتجوا بالكتاب والسنة والمعقول: أما الكتاب: فإن الله عطف النساء على الرجال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾الأحزاب: ٣٥، والعطف يقتضي المغايرة، إذ لو كان داخلًا فيه لما حسن عطفه عليه لعدم فائدته، فإن قيل: فائدة ذكرهن ههنا إنما هو تخصيص النساء بالذكر بلفظ يخصهن، فالجواب: أن بتقدير صحة ما قلتم يكون "والمسلمات" تأكيدًا، وبتقدير ما ذهبنا إليه يكون تأسيسًا، ولا يخفى أن التأسيس أولى من التأكيد في كلام الشارع.

وأما السنة: فقد نُقل عن الصحابة وعن أزواج النبي –صلى الله عليه وسلم– والصحابيات – في وقائع كثيرة – ما يدل على أنهم فهموا أن الخطاب الذي يغلب فيه المذكر كـ "المسلمين" أو كـ "فعلوا" لا يتناول النساء عند الإطلاق، وفهمهم هذا حجة؛ لأنهم من أهل اللغة، فدل على أنه خاص بالذكور لا يتناول الإناث، ومن ذلك: ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «**ويل للذين يَمسُّون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضأون**»، فقالت عائشة: بأبي وأمي هذا للرجال أفرأيت النساء؟[104]، فقد فهمت عائشة وهي حجة في اللغة عدم دخولهن في لفظ "يمسون فروجهم" وإلا لما سألت، ولما أقرها النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن ذلك: قول أم سلمة: قالت قلت: يا رسول الله، ما لنا لا نذكر في القرآن كما يذكر الرجال فأنزل الله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ الأحزاب: 35[105]؛ فلولا أنها فهمت اختصاص الرجال بالخطاب؛ لما صح السؤال، ولا التقرير من النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما المعقول: فإن الجمع هو عملية تضعيف وتكرير للمفرد المذكر، فقولنا: "قاموا" تضعيف لـ "قامَ" و"قامَ" و"قامَ"، وقولنا: "المسلمون" هو تضعيف للمفرد: "مسلم" و"مسلم" و"مسلم"، والمفرد المذكر لا يتناول المؤنث بالإجماع، فالجمع الذي هو تضعيفه لا يتناول المؤنث كذلك.

ومنها: كما أن للمؤمنين علامة يتميزون بها عن الكافرين فلا يجوز أن يدخل اسم المؤمن تحت الكافر، ولا اسم الكافر تحت المؤمن، كذلك للذكور علامة يتميزون بها عن الإناث، فلا يجوز أن تتناول علامة الذكور الإناث، ولا علامة الإناث الذكور، على سبيل الحقيقة، وقالوا: إن محور ما استدل به القائلون بدخولهن في خطاب الذكور أمران:

الأول: دخولهن في كثير من الآيات الواردة بصيغة جمع المذكر.

الآخر: اتفاق أهل اللغة على أنه إذا اجتمع التذكير والتأنيث غلب جانب التذكير.

والجواب: بأن دخول الإناث في الآيات الواردة بصيغة جمع المذكر لم يعلم من ظاهر اللفظ، وإنما علم من قرينة السياق، ومن أدلة خارجية أخرى، كالإجماع والقياس وغيرهما من الأدلة، بدليل عدم دخولهن في كثير من الأحكام الثابتة بخطاب التذكير، مثل: الجمعة والجماعة والجهاد وشهود الجنائز وغيرها من الأحكام.

وأما استدلالهم بأسلوب التغليب، فلا يصح في هذا الموضع؛ لأنه ليس محل النزاع، وإنما النزاع في الذي يتبادر من الجمع المذكر عند الإطلاق، وإلى هذا القول ذهب: الشافعية، والأشاعرة، والمعتزلة، كما نقل الآمدي، وبه قال بعض المالكية، كالباقلاني، وهو اختيار بعض الحنفية، كابن الساعاتي، وصاحب مسلم الثبوت، ونقل ابن النجار أنه رواية عن أحمد، واختارها بعض أصحابه، كأبي الخطاب، والطوفي في مختصر الروضة، واختاره ابن الملقن [106].

القول الثاني: أنه يتناول الإناث كما يتناول الذكور، واستدلوا بأدلة كثيرة، منها: اتفاق أهل اللغة على أنه إذا اجتمع التذكير والتأنيث غلب جانب التذكير، وقالوا: إن أوامر الشرع ونواهيه كلها بلفظ جمع التذكير، كقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ البقرة: ٤٣، وقوله: ﴿ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ ﴾ الحج: ٧٧، وغير ذلك، فدل على أن الخطاب يتناولهن، واستدلوا من السنة: بتقرير النبي -صلى الله عليه وسلم- لأمّ سلمة على فهمها من قوله -صلى الله عليه وسلم-: «**من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة، فقالت أم سلمة: فكيف يصنعن النساء بذيولهن**» [107]، فقد فهمت أمُّ سلمة – وهي من أهل اللغة – دخول النساء في لفظ الحديث الموجه لجمع الذكور، وإلا لما سألت، ولما أقرها النبي صلى الله عليه وسلم.

ومنها: أن الإنسان يقول لمن بحضرته من الرجال والنساء: قوموا وانصرفوا، ولو قال: قوموا وقمن، وانصرفوا وانصرفن، لعدوا ذلك منه عيًّا ولكنة، فدل على دخولهن.

ذهب إلى هذا القول: أكثر الحنفية كما قال ابن الساعاتي، وقال القرافي نقلًا عن القاضي عبد الوهاب: إنه الصحيح من مذهب المالكية، وذكر ابن النجار: أنه ظاهر كلام أحمد، وهو قول القاضي أبي يعلى، وابن قدامة، وأكثر الحنابلة، وليس كما نقل الآمدي: أنه مذهب كل الحنابلة، ومن الشافعية قال به الماوردي، والروياني، نقل ذلك الإسنوي في التمهيد، وبه قال ابن حزم الظاهري [108].

تطبيقات القاعدة:

1- لو قال: وقفت على بني زيد فإنهن لا يدخلن، ولو قال: وقفت على بني تميم، أو بني هاشم، ونحو ذلك فالأصح دخولهن؛ لأن القصد الجهة[109].

2- إذا صلت المرأة وأتت بدعاء الاستفتاح، فهل تقول فيه: وما أنا من المشركين، وتقول أيضًا: وأنا من المسلمين؟ أو تأتي بجمع المؤنث؟ لا خلاف بين الفقهاء أن الصحيح أن تأتي بالصيغة الواردة في الحديث، صيغة جمع الذكور، لما ورد أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لقن فاطمة هذا الذكر في ذبح الأضحية، بلفظ الذكور، فقد روى الحاكم في مستدركه عن عمران بن حصين، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال لفاطمة عليها السلام: «**يا فاطمة قومي إلى أضحيتك فاشهديها؛ فإنه يغفر لك عند أول قطرة تقطر من دمها كل ذنب عملتيه وقولي: إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي، لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين**»[110].

لكن فقهاء الشافعية المتأخرين اختلفوا: هل الأصل في قياس المسألة أن تقول: "وما أنا من المشركات"، وتقول: "حنيفة مسلمة" أم أن القياس في غير محله؟ قال الإسنوي: ولم أر من صرح أنها تأتي بجمع المؤنث، والقياس أن تأتي به بلا شك، وقال غيره: والقياس أن تقول: "حنيفة مسلمة"[111].

وذهب إلى رد قول الإسنوي، ومن قال بقوله، زكريا الأنصاري، وشهاب الدين الرملي، وابن حجر الهيتمي، والخطيب الشربيني، وأكثر الفقهاء، قالوا: لا فرق في التعبير بقوله: "حنيفًا" و"من المشركين" و"من المسلمين" بين الرجل والمرأة، وهو صحيح على إرادة الأشخاص: أي وأنا من الأشخاص المسلمين، وأنا شخص حنيفًا مسلمًا، فتأتي بهما المرأة على أنهما حالان من الوجه؛ أي: الذات، ذات الإنسان وجملة بدنه، ولا يصح كونهما حالين من تاء الضمير من "وجهتُ"؛ لأنه كان يلزم التأنيث، كما قدرها الإسنوي، ودللوا على قولهم بحديث عمران بن حصين السابق[112].

3- مسألة الواعظ المشهورة، وهي أن واعظًا طلب من الحاضرين شيئًا، فلم يعطوه، فقال متضجرًا: طلقتكم ثلاثًا، وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم، فهل تطلق زوجته أم لا؟.

القول الأول: يقع الطلاق، وهو قول إمام الحرمين، ومحمد بن الحسن، نقله ابن نجيم كما سيأتي قريبًا[113].

القول الآخر: لا يقع الطلاق، وهو قول أكثر الشافعية ومنهم: الرافعي، والنووي، والإسنوي، وابن حجر الهيتمي، وسراج الدين البلقيني، وابن الملقن، وهو قول أبي يوسف وهو معتمد الفتوى عند الأحناف، وقال المرداوي الحنبلي: إن الصواب عدم الوقوع، وهو قول أكثر الفقهاء، وعند النظر إلى المآخذ التي خرّج عليها الفقهاء أحكامهم نجدها أصولًا متعددة، حتى أصحاب الحكم الواحد اختلفت مآخذهم أيضًا؛ لهذا كثر الكلام في هذه المسألة، وهذه أهم التخريجات التي بنوا عليها أحكامهم:

تخريج محمد بن الحسن ومن قال بقوله من الأحناف: قال ابن نجيم: إن الطلاق ـــ ومنه هذه المسألة ـــ والعَتَاق، فروع خَرَجتْ عن الأصل، وهو: "لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر ما في القلب" وذكر أنه اختيار محمد بن الحسن؛ خلافًا لأبي يوسف الذي تمسك بالأصل وقال بعدم وقوع الطلاق[114]، ثم تابع الحموي في حاشيته على نظائر ابن نجيم بقوله: إن محمد بن الحسن فرع هذه المسألة على المختار مما تقرر في كتب الأصول والفروع: أن المتكلم داخل في عموم كلامه، أمرًا كان، أو نهيًا، أو خبرًا، أو استخبارًا، وقال أيضًا: مشى محمد بن الحسن على قاعدته المقررة على قوله وقول أبي حنيفة: "إن العبرة لعموم اللفظ دون خصوص الغرض"، وقال: ويمكن أن يجاب بأن أبا يوسف –رحمه الله– عمل في هذه الفروع بقاعدة أخرى عنده، وهي "أن العبرة لخصوص الغرض لا لعموم اللفظ"[115].

تخريج الرافعي: «أن قوله: طلقتكم جميعًا لفظ عام، واللفظ العام يقبل الاستثناء باللفظ والنية؛ ألا ترى أنه لو حلف ألا يسلم على زيد، فسلم على قوم منهم زيد واستثناه بقلبه أو بلفظه، لم يحنث»[116].

تخريج النووي، والإسنوي، والمرداوي، وابن الملقن، وأكثر الفقهاء: أن النساء لا يدخلن في خطاب الرجال إلا بدليل، وقوله: طلقتكم خطاب رجال فلا تدخل امرأته فيه بغير دليل، فينبغي أن لا تطلق[117].

تخريج ابن حجر الهيتمي: أن المقصود المعنى اللغوي، لا المعنى الشرعي، وقد قامت القرينة على ذلك فمن ثم لا يقع الطلاق[118].

تخريج البلقيني: نقل السيوطي عنه تخريجين: «أحدهما: أن يخرج ذلك على من حلف لا يسلم على زيد فسلم على قوم هو فيهم وهو لا يعلم أنه فيهم، والمذهب أنه لا يحنث، وهذا غير مسألة الرافعي التي قاس عليها، فإنه هناك علم واستثنى وهنا لم يعلم أصلًا.

الثاني: أن الطلاق لغة: الهجر، وشرعًا: حل قيد النكاح بوجه مخصوص، ولا يمكن حمل كلام الواعظ على المشترك؛ لأنه هنا متعذر؛ لأن شرط حمل المشترك على معنييه أن لا يتضادا، فتعيَّنت اللغوية، وهو لا يفيد إيقاع الطلاق على زوجته؛ بل لو صرح فقال: طلقتكم وزوجتي، لم يقع الطلاق عليها، كما قالوه في: "نساء العالمين طوالق وأنت يا فاطمة " من جهة أنه عطف على نسوة لم تطلق»[119].

تخريج ابن الملقن في النظائر: ذكرها من النظائر الفقهية للقاعدة: "هل المتكلم يدخل في عموم متعلق خطابه؟"[120].

وفي المسألة نقاش طويل اعترض فيه النووي على الرافعي والجويني، ثم تعقب الإسنوي كلام النووي والرافعي، وكعادته في استخدام أسلوبه الحاد الذي يظهر فيه تحامله على الإمام النووي خاصة، فإن الدارس لكتاب التمهيد يلحظ بوضوح أن الإسنوي ما إن يستعرض مسألة يختلف فيها رأيه عن رأي الإمام النووي إلا ويحاول إظهار التناقض في كلامه، رضي الله عنهم أجمعين.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الذي يسر بمنه وكرمه الانتهاء من هذا البحث، وقد كانت أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها كالآتي:

أولا: نتائج البحث:

1- قيمة فقهنا الإسلامي، ومدى واقعيته في حياة الناس، وقابليته لمعالجة كل النوازل الفقهية، والمسائل المستجدة العصرية في نواحي الحياة المختلفة.

2- أن علم أصول الفقه ليس مجرد قواعد نظرية كما يظن بعضهم، بل هناك علاقة وثيقة بينه وبين أحكام الفروع الفقهية من جهة، وبينه وبين الأدلة التفصيلية المستفادة من الأدلة الكلية من جهة أخرى، فهو قوانين وقواعد إجمالية بلورها علماء الإسلام عن طريق الاستنباط من نصوص القرآن والسنة، والنظر في مقاصد الشرع، وإعمال القياس بالنظر في علل الأحكام الشرعية، وغيرها من الأدلة الأخرى الشرعية والعقلية والمنطقية، حتى أصبحت كل قاعدة من تلك القواعد تمثل منظومة متكاملة تربط جزئيات كثيرة تحت قانون كلي تبنى عليه أحكام الفروع الفقهية، وتستنبط منه أحكام الحوادث والمستجدات العصرية.

3- أهمية باب العموم وعظيم قدره في علم التخريج، من جهة أن قواعد العموم لها التأثير الأكبر والأبرز في علم الأصول.

ثانيًا: التوصيات والمقترحات:

1- أوصي الدارسين والباحثين بمزيد من الاهتمام بدراسة علم التخريج؛ لما فيه من بناء الملكة الفقهية، وتنمية القدرات الأصولية، التي يستطيعون بها بناء الفروع على الأصول وتخريج أحكام الحوادث الطارئة المتجددة.

2- الاهتمام بمباحث العموم والخصوص؛ لما له من أهمية في أبواب علم أصول الفقه.

3- دعم البحوث التي تهتم بدراسة تراث الأئمة الأعلام وتعزيزها والاستفادة من تراثهم الفقهي والأصولي.

وفي الأخير أسأل الله أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني بما علمني، ويعلمني ما ينفعني، إنه نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهوامش:

(1) المستصفى، ص/4.

(2) انظر: العين، الفراهيدي، 94/1؛ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص/585، مادة: (ع م م)، وأما عموم المعاني ففيها أقوال للعلماء كما ذكر عبد الوهاب السبكي، يقال: عمهم كذا، وعمهم بكذا، عمًّا وعمومًا، والعامة سموا بذلك لكثرتهم وعمومهم في البلد. انظر: الإبهاج، السبكي، 813/2.

(3) المعتمد، 89/1.

(4) أصول الشاشي، ص/17.

(5) التقريب والإرشاد، 5/3.

(6) المحصول، 309/2.

(7) الواضح، 34/1.

(8) البحر المحيط، 5/4.

(9) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، 1053/1، مادة: (ك ل ل).

(10) ذكر ابن الملقن: أنه لا خلاف في أن العموم من عوارض الألفاظ حقيقة، واختلفوا في وصف المعاني بالعموم على أقوال:

القول الأول لابن الحاجب: أن المعاني توصف بالعموم حقيقة كالألفاظ.

القول الثاني قول الأكثرين كما في نقل الآمدي: أن وصف المعاني بالعموم مجاز.

القول الثالث: أن المعنى لا يوصف بالعموم لا حقيقة ولا مجازًا. انظر: كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/198.

(11) أصحاب هذا القول اختلفوا: هل دلالة عموم تلك الصيغ على أفرادها قطعية أو ظنية؟ فجمهور الشافعية، والمالكية، والحنابلة، وبعض الحنفية ذهب إلى أن: دلالة العام على جميع أفراده تفيد الظن وإلا لما جاز تأكيد الصيغ العامة كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ الحجر: ٣٠، وقالوا: قد ثبت بالاستقراء أن صيغ العموم في القرآن والسنة ورد إطلاقها بكثرة، وكان المراد بعض مدلولها، حتى قال العلماء: ما من عام إلا وقد خصص، فدل ذلك على أن دلالة العام على أفراده ظنية، وذهب جمهور الحنفية: إلى أن دلالته قطعية، فالقاعدة عندهم: "العام يوجب الحكم فيما تناوله قطعًا ويقينًا". انظر: أصول السرخسي، 132/1؛ تشنيف المسامع، الزركشي، 654/2؛ شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 114/3.

(12) انظر: الإحكام، ابن حزم، 103/3؛ الإحكام، الآمدي، 200/2؛ مختصر المنتهى، ابن الحاجب، 699/2؛ منهاج الوصول، البيضاوي، ص/121.

(13) انظر: الإحكام، الآمدي، 201/2؛ البحر المحيط، الزركشي، 23/4؛ المهذب، النملة، 1479/4.

(14) انظر: التبصرة، الشيرازي، ص/106؛ الإحكام، الآمدي، 201/2؛ المسودة، آل تيمية، ص/89؛ رفع الحاجب، السبكي، 71/3.

(15) انظر: الإحكام، الآمدي، 208/2.

(16) انظر: التقريب والإرشاد، الباقلاني، 18/3؛ الإحكام، الآمدي، 200/2.

(17) انظر: الإبهاج، السبكي، 815/2؛ التمهيد، الإسنوي، ص/242؛ ضوابط المعرفة، الميداني، ص/38.

(18) انظر: نهاية السول، الإسنوي، ص/86؛ نثر الورود، محمد الأمين الشنقيطي، 248/1، الجليس الصالح النافع بتوضيح معاني الكوكب الساطع، محمد بن علي الإثيوبي، ص/180.

(19) انظر: العقد المنظوم، القرافي، 162/1؛ الإبهاج، السبكي، 816/2؛ البحر المحيط، الزركشي، 33/4.

(20) انظر: المصادر نفسها.

(21) نفائس الأصول، 1733/4.

(22) البحر المحيط، 33/4.

(23) انظر: التمهيد، الإسنوي، ص/243؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/198.

(24) قال النووي: والمنصف بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة، قال أهل اللغة: أول ثمر النخل طلع وكافور، ثم خلال بفتح الخاء المعجمة واللام المخففة، ثم بلح، ثم بسر، ثم رطب، ثم تمر، فإذا بلغ الإرطاب نصف البسرة قيل: منصفة، فإن بدأ من ذنبها ولم يبلغ النصف قيل: مذنبة، بكسر النون ولها اسم آخر غير ذلك، ويقال في الواحدة: بسرة بإسكان السين وضمها، والكثير بُسُر بضم السين وبسرات. تحرير ألفاظ التنبيه، ص/279.

(25) انظر: التمهيد، الإسنوي، ص/243؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/198.

(26) انظر: التنبيه، الشيرازي، ص/197؛ روضة الطالبين، النووي، 58/11؛ التمهيد، الإسنوي، ص/245؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/199.

(27) قال العطار: ((لأن بعض الوجوه لا يمكن نفيها كالوجود والشيئية والإنسانية والذكورية وغيرها، فما عدا الوجوه الممكن نفيها مخصوص بالعقل)). حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، 19/2.

(28) انظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي، 19/2؛ الجامع لمسائل أصول الفقه، النملة، ص/249.

(29) انظر: التمهيد، الإسنوي، ص/273.

(30) انظر: الإبهاج، السبكي، 870/2.

(31) انظر: المحصول، الرازي، 377/2؛ كشف الأسرار، عبدالعزيز البخاري، المنهاج، 103/2؛ البيضاوي، ص/123؛ البحر المحيط، الزركشي، 164/4؛ فصول البدائع، الفناري، 80/2؛ أصول الفقه، أبو النور زهير، 216/1.

(32) عموم السلب معناه: أن النفي في القضية مسلط على كل فرد من أفراد الكلي، وضابط المسألة: أن تتقدم أداة العموم على أداة السلب في القضية، نحو: "كل إنسان ليس بجماد" بمعنى: أن القضية تدل على أنه قد عُمّم فيه السلب؛ أي: إن السلب فيها مسلط على كل الأفراد، فهو سلب كلي، فجميع أفراد الإنسان من دون استثناء ليس بجماد.

وأما سلب العموم فمعناه: أن النفي في القضية مسلط على بعض أفراد الكلي، وضابط المسألة: أن تتقدم أداة السلب على أداة العموم في القضية، نحو: "ليس كل إنسان بكاتب" بمعنى: أن القضية تدل على أنه قد سلب منها التعميم فقط، وسلب التعميم لا يعني توجيه السلب إلى كل فرد بخصوصه، فهو سلب جزئي.

وبناءً على ما تقدم ذكر الشوكاني وغيره: أن صيغة "لا يستوي" تقتضي ترجيح مذهب أبي حنيفة وأصحابه؛ لأن النفي سابق، وهو يفيد سلب العموم.

وقد ناقش الشافعية هذا الاحتجاج: بأن من لوازم شرط تقدم أداة النفي أن تتقدم على لفظٍ عام تحته متعدد، مثل: "لم أضرب كلَّ الرجال" أما صيغة "لا يستوي" فإن السلب دخل على ماهية الاستواء، والماهية من حيث هي لا تعدد فيها؛ إذ لو حكمنا بسلبها لم يبقَ شيء يثبت له الحكم، لهذا قلنا: إن الصيغة من باب عموم السلب لا سلب العموم. انظر: البحر المحيط، الزركشي، 165/4؛ إرشاد الفحول، الشوكاني، 306/1؛ ضوابط المعرفة، الميداني، ص/73.

(33) قد يتبادر سؤال وهو: النكرة والمعرفة من خصائص الأسماء لا الأفعال، وهنا وقع الفعل في سياق النفي، فهل تتحقق وقوع النكرة في صيغة الفعل فنعم، كما هو حال الاسم المنكر إذا وقع في سياق النفي؟ أجاب الأصوليون عن هذا فقالوا: إن الفعل إذا وقع في سياق النفي تحقق وقوع النكرة في سياقه فنعم، كما يعم الاسم المنكر إذا وقع في سياق النفي؛ والسبب أن الفعل يدل على المصدر دلالة تضمن، والمصدر نكرة، فإذا وقع الفعل في سياق النفي تحقق وقوع النكرة في سياقه فنعم. انظر: حاشية العطار، 19/2؛ الجليس الصالح، محمد على الإثيوبي، ص/189.

(34) انظر: الإحكام، الآمدي، 248/2؛ مختصر المنتهى، ابن الحاجب، 738/2؛ الإبهاج، السبكي، 870/2؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/206؛ ضوابط المعرفة، الميداني، ص/355.

(35) انظر: بحر المذهب، الروياني، 404/8؛ الشرح الكبير، الرافعي، 405/13؛ روضة الطالبين، النووي، 184/12؛ التمهيد، الإسنوي، ص/274؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/207؛ أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، 463/4.

(36) انظر: الشرح الكبير، الرافعي، 157/9؛ روضة الطالبين، النووي، 203/8؛ التمهيد، الإسنوي، ص/275؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/207.

(37) انظر: بحر المذهب، الروياني، 424/3؛ التمهيد، الإسنوي، ص/276؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/207.

(38) مما وقفت عليه ممن أفرد هذه القاعدة بدراسة مستقلة، أو بحث مستفيض من المعاصرين: 1، الدكتور أشرف الكناني، بعنوان: نظرية الاحتمال عند الأصوليين، رسالة دكتوراه، 2، الدكتور محمد سليمان الأشقر، بعنوان: أفعال الرسول ﷺ، ودلالتها على الأحكام الشرعية، أصل الكتاب رسالة دكتوراه، 3، الدكتور عبد الرحمن القرني، بعنوان: ترك الاستفصال في حكاية الحال، بحث محكم نشرته مجلة جامعة أم القرى، ج/12، ع/32، ذو الحجة 1425هـ، 4، الدكتور خالد بن علي التميمي، بعنوان: ترك الاستفصال في حكاية الحال، مع قيام الاحتمال، ينزل منزلة العموم في المقال، ويحسن بها الاستدلال، 5، محمد صلاح محمد الإتربي، بعنوان: التروك النبوية تأصيلًا وتطبيقًا.

(39) مقاييس اللغة، ابن فارس، 505/4، مادة: (ف ص ل).

(40) انظر: معجم لغة الفقهاء، محمد قلعجي، ص/63.

(41) انظر: مختار الصحاح، زين الدين الرازي، 78؛ لسان العرب، ابن منظور، 191/14، مادة: (ح ك ي).

(42) مقاييس اللغة، ابن فارس، 106/2.

(43) انظر: المصباح المنير، الفيومي، 151/1، مادة: (ح م ل).

(44) أبو الحسن الجرجاني، ص/12.

(45) سنن الترمذي، كتاب: أبواب النكاح، باب: ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة، رقم: (1128)، 426/2؛ سنن، ابن ماجة، كتاب: النكاح، باب: الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة، رقم: (1953)، 628/1. قال الترمذي: سمعت البخاري يقول: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة عن الزهري مرسلًا قال ابن الملقن عن رواية الترمذي: وصححه الحاكم وقال: الوصل زيادة، وهي من الثقة مقبولة، وصححه البيهقي وابن القطان أيضًا. انظر: خلاصة البدر المنير، ابن الملقن، 194/2.

(46) انظر: المحصول، ابن العربي، ص/78. العقد المنظوم، القرافي، 532/1. نشر البنود، الشنقيطي، 220/1.

(47) انظر: الأشباه والنظائر، 143/2.

(48) صحيح البخاري، كتاب: الزكاة، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء، رقم، (1483)، 126/2؛ صحيح مسلم، كتاب: الزكاة، باب: ما فيه العشر أو نصف العشر، رقم: (981)، 675/2.

(49) انظر: العقد المنظوم، القرافي، 534/1.

(50) انظر: المصدر السابق، 537/1.

(51) انظر: نشر البنود، الشنقيطي، 221/1.

(52) صحيح البخاري، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: تأخير الظهر إلى العصر، رقم، (543)، 114/1؛ صحيح مسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم: (705)، 489/1.

(53) صحيح البخاري، كتاب: الجنائز، باب: كيف يكفن المحرم، رقم، (1267)، 76/2؛ صحيح مسلم، كتاب: الحج، باب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، رقم: (1206)، 865/2.

(54) انظر: شرح تنقيح الفصول، القرافي، ص/187؛ شرح الإلمام، ابن دقيق العيد، 90/1؛ تلقيح الفهوم، العلائي، ص/497؛ الأشباه والنظائر، السبكي، 143/2؛ البحر المحيط، الزركشي، 209/4؛ الغيث الهامع، العراقي، ص/294؛ تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمي، 337/7.

(55) صحيح البخاري، كتاب: الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: الهبة للولد، رقم: (2586)، 157/3؛ صحيح مسلم، كتاب: الهبات، باب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، رقم: (1623)، 1244/3.

(56) صحيح البخاري، كتاب: الحدود، باب: لا يرجم المجنون والمجنونة، رقم، (6815)، 165/8؛ صحيح مسلم، كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، رقم: (1691)، 1318/3.

(57) ذكر ابن القيم وقائع كثيرة وقع الاستفصال فيها من الرسول ﷺ، قبل أن يصدر الحكم، قال: ((وليس للمفتي أن يطلق الجواب في مسألة فيها تفصيل إلا إذا علم أن السائل إنما سأل عن أحد تلك الأنواع، بل إذا كانت المسألة تحتاج إلى التفصيل استفصله، كما استفصل النبي ﷺ)) ثم ذكر وقائع كثيرة. إعلام الموقعين، 143/4.

(58) انظر: التحقيق والبيان، الأبياري، 6/2؛ المسودة، آل تيمية، ص/109؛ تلقيح الفهوم، العلائي، ص/489؛ المنثور من القواعد الفقهية، الزركشي، 94/2؛ نشر البنود، الشنقيطي، 220/1.

(59) انظر: تلقيح الفهوم، العلائي، ص/495.

(60) انظر: البرهان، الجويني، 123/1.

(61) انظر: المستصفى، ص/235.

(62) المحصول، 388/2.

(63) انظر: شرح الكوكب الساطع، السيوطي، 470/1؛ نشر البنود، عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، 221/1. أفرد الباحث الدكتور عبد الرحمن القرني القاعدة في بحث مستقل كما ذكرنا سابقًا، وفيه أشار إلى وجود إشكال في نقل السيوطي، والصنعاني، قال: وأما الحنفية فلم أرَ من حكى عنهم المخالفة إلا

السيوطي في كتابه: شرح الكوكب الساطع، وكذلك الصنعاني إذ استدرك على ابن دقيق العيد ما ذكره في مسألة من مسائل المستحاضة، من أن الحنفية احتجوا فيها بقاعدة: "ترك الاستفصال" فقال: إلا أن فيه بحثًا، وهو أن القاعدة لا تقول بها الحنفية، ولا ينزل منزلة العموم ما ورد كذلك، فهو عندهم مجمل كما صرح بذلك عنهم في جمع الجوامع وشروحه، ثم جمع الباحث الدلائل على أن الحنفية يقولون بالقاعدة، وبين سبب الغلط في كلام السيوطي والصنعاني ،رحمهما الله، ومن أهمها: أن كتب أصول الفقه والقواعد ،كالبرهان والمستصفى وقواطع الأدلة والإحكام للآمدي والمسودة والفروق للقرافي ونهاية السول والبحر المحيط والأشباه والنظائر لابن السبكي وغيرها كثير مما هو سابق على السيوطي، لم تذكر أن الحنفية خالفوا في القاعدة، وبعد أن أصحابها جهلوا ذلك، ومنها: أن كتب الحنفية لم يذكروا أن مذهبهم خالف في القاعدة، وإنما خالف في مسألة أخرى وهي: "أن الجواب غير المستقل للسائل هل يعم أفراد المكلفين أو يخص السائل"؟ أما قاعدة: "ترك الاستفصال" فلم يذكروا مخالفتهم لها، ومنها: أن الحافظ العلائي قال في تلقيح الفهوم: والقول بترك الاستفصال متفق عليه في الجملة، وإن خالف بعضهم في صور منه فذلك لوجود معارض راجح في نظر المخالف، ثم ذكر الباحث فروعًا فقهية كثيرة من كتب الحنفية يستدلون فيها بالقاعدة. انظر: قاعدة ترك الاستفصال: دراسة أصولية تطبيقية، د. عبد الرحمن القرني، ص/113، بحث محكم نشرته مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها، ج/17، ع/32، ذو الحجة: 1425هـ.

(64) البحر المحيط، 202/4.

(65) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة، ابن عبد البر، 343/1؛ المجموع، النووي، 337/6؛ الإنصاف، المرداوي، 309/3.

(66) صحيح البخاري، كتاب: الصوم، باب: إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء، رقم: (1936)، 32/3؛ صحيح مسلم، كتاب: الصيام، باب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان، رقم: (1111)، 782/2.

(67) انظر: إيثار الإنصاف، سبط ابن الجوزي، ص/90؛ فتح القدير، ابن الهمام، 337/2.

(68) انظر: المجموع، النووي، 328/6؛ الإنصاف، المرداوي، 321/3.

(69) صحيح مسلم، كتاب: الصيام، باب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان، رقم: (1111)، 782/2.

(70) انظر: الإشراف، القاضي عبد الوهاب، 433/1؛ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 321/2.

(71) انظر: التفريع، ابن الجلاب، 317/1.

(72) انظر: رد المحتار، ابن عابدين، 304/6.

(73) سنن أبي داود، كتاب: الضحايا، باب: ما جاء في ذكاة الجنين، رقم: (2827)، 103/3؛ سنن الترمذي، أبواب الأطعمة، باب: ما جاء في ذكاة الجنين، رقم: (1476)، 124/3، وقال هذا حديث حسن.

(74) انظر: تلقيح الفهوم، العلائي، ص/504؛ مغني المحتاج، الشربيني، 158/6؛ شرح منتهى الإرادات، البهوتي، 422/3.

(75) انظر: المعونة، القاضي عبد الوهاب، ص/687؛ بدائع الصنائع، الكاساني، 42/5؛ الروضة، النووي، 245/3.

(76) صحيح البخاري، كتاب: الذبائح والصيد، باب: الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة، رقم: (5484)، 87/7؛ صحيح مسلم، كتاب: الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب: الصيد بالكلاب المعلمة، رقم: (1929)، 1531/3.

(77) انظر: المغني، ابن قدامة، 379/9.

(78) انظر: المعتمد، أبو الحسين البصري، 136/1؛ الواضح، ابن عقيل الحنبلي، 114/3؛ المحصول، الرازي، 2، 149؛ مختصر المنتهى، ابن الحاجب، 780/2؛ جمع الجوامع، السبكي، ص/307؛ البحر المحيط، الزركشي، 262/4؛ شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 252/3.

(79) انظر: المحكم، ابن سيده، 209/1؛ شمس العلوم، نشوان الحميري، 4746/7.

(80) مقاييس اللغة، 125/4، مادة: (ع ل ق).

(81) انظر: المصباح المنير، الفيومي، 173/1؛ القاموس المحيط، الفيروزآبادي، 81/1، مادة: (خ ط ب).

(82) انظر: الإحكام، الآمدي، 95/1.

(83) نهاية الوصول في دراية الأصول، 52/1.

(84) انظر: موسوعة القواعد الفقهية، آل بورنو، 89/12.

(85) صحيح البخاري، كتاب: الحج، باب: التمتع والإقران والإفراد بالحج، رقم: (1566)، 143/2؛ صحيح مسلم، كتاب: الحج، باب: بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد، رقم: (1229)، 902/2.

(86) انظر: البرهان، الجويني، 130/1؛ المستصفى، الغزالي، ص/243؛ التمهيد، أبو الخطاب الحنبلي، 270/1؛ الواضح، ابن عقيل الحنبلي، 115/3؛ روضة الناظر، ابن قدامة، 54/2؛ الإحكام، الآمدي، 278/2؛ شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 252/3.

(87) انظر: المعتمد، أبو الحسين البصري، 136/1؛ التمهيد، أبو الخطاب، 269/1؛ المحصول، الرازي، 149/2؛ جمع الجوامع، السبكي، ص/307؛ شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 253/3. قسم أبو الحسين البصري هذه المسألة إلى ثلاث صور:

الأولى: إن كان المتكلم بالأمر هو الآمر فإنه لا يدخل تحت الأمر.

الثانية: إن كان المتكلم ناقلًا للأمر عن غيره، وفيه ما يدل على دخوله في خطابه، دخل، كأن يقول: "إن فلانًا يأمرنا بكذا وكذا" وإن كان فيه ما يدل على عدم دخوله، لم يدخل، كأن يقول: "إن فلانًا يأمركم بكذا وكذا".

الثالثة: إن كان المتكلم ناقلًا للأمر عن غيره ولم يكن في خطابه ما يدل عن نفسه شيئًا، دخل فيهم، نحو قوله سبحانه: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾ النساء: 11.انظر: المعتمد، أبو الحسين البصري، 136/1.

(88) انظر: التبصرة، الشيرازي، ص/73؛ الإحكام، الآمدي، 278/2؛ الروضة، النووي، 34/8.

(89) اللمع، ص/22.

(90) الروضة، النووي، 34/8.

(91) الشرح الكبير، 534/8.

(92) انظر: التمهيد، الإسنوي، ص/279؛ البحر المحيط، الزركشي، 313/4؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/210.

(93) انظر: الأشباه والنظائر، السبكي، 123/2؛ الأشباه والنظائر، ابن الملقن، 212/2؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/210؛ حاشية البجيرمي، 492/3.

(94) انظر: الشرح الكبير، الرافعي، 258/6؛ القواعد، ابن اللحام، 767/2؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/210.

(95) انظر: الوسيط، الغزالي، 243/4؛ فتاوى ابن الصلاح، 633/2؛ التمهيد، الإسنوي، ص/279؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/210.

(96) انظر: التمهيد، الإسنوي، ص/281؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/211؛ حاشيتا قليوبي وعميرة، 15/3.

(97) بيان المختصر، الأصفهاني، 212/2.

(98) التمهيد، أبو الخطاب الحنبلي، 290/1.

(99) الإحكام في أصول الأحكام، 265/2.

(100) بديع النظام، ابن الساعاتي، 460/2.

(101) العقد المنظوم، القرافي، 525/1.

(102) انظر: الإحكام، الآمدي، 265/2؛ تنقيح الفهوم، العلائي، ص/383.

(103) نثر الورود، الشنقيطي، 262/1. ومعنى جَنَفُ في البيت: ليس بميل عن الصواب.

(104) سنن الدارقطني، كتاب: الطهارة، باب: ما روي في لمس القبل والدبر، رقم: (535)، 269/1. وفي إسناده عبد الرحمن العمري، قال الدارقطني: وعبد الرحمن العمري ضعيف، قال العلائي: ((وفي إسناد الحديث عبد الرحمن بن عبد الله العمري، وهو ضعيف جدًّا، فلو صح كان أقوى ما يتمسك به في المسألة، وأئمة الأصول احتجوا به على عادتهم من غير بيان ضعفه)) تلقيح الفهوم، ص/386.

(105) مسند أحمد، مسند: النساء، حديث: أم سلمة زوج النبي ‘، رقم: (26575)، 199/44؛ معجم الطبراني الكبير، مسند: النساء، حديث: عبد الرحمن بن شيبة عن أم سلمة، رقم: (650)، 293/23. قال العلائي: ((والحديث حسن قوي، أو صحيح بمجموع طرقه)). تلقيح الفهوم، ص/385.

(106) انظر: التقريب، الباقلاني، 176/2؛ التمهيد، أبو الخطاب الحنبلي، 291/1؛ المحصول، الرازي، 381/2؛ الإحكام، الآمدي، 265/2؛ بديع النظام، ابن الساعاتي، 460/2؛ شرح مختصر الروضة، الطوفي، 516/2؛ تلقيح الفهوم، العلائي، ص/384؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/213؛ الأشباه والنظائر، ابن الملقن، 209/2؛ شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 235/3، فواتح الرحموت، اللكنوي، 262/1؛ أضواء البيان، الشنقيطي، 9/1. قال أبو الخطاب: ((وقال أكثر الفقهاء والمتكلمين لا يدخل المؤنث في ذلك، وهو الأقوى عندي، ولكن ننصر قول شيخنا)). التمهيد، 291/1.

(107) سنن الترمذي، أبواب اللباس، باب: ما جاء في جر ذيول النساء، رقم: (1731)، 275/3، وقال هذا حديث حسن؛ سنن النسائي، كتاب: الزينة، باب: ذيول النساء، رقم: (5336)، 209/8.

(108) انظر: الإحكام، ابن حزم، 80/3؛ العدة، أبو يعلى، 351/2؛ روضة الناظر، ابن قدامة، 45/2؛ شرح تنقيح الفصول، القرافي، ص/198؛ بديع النظام، ابن الساعاتي، 461/2؛ التمهيد، الإسنوي، ص/287؛ شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 235/3؛ إرشاد الفحول، الشوكاني، 319/1.

(109) انظر: التمهيد، الإسنوي، ص/287؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/213.

(110) مستدرك الحاكم، كتاب: الأضاحي، رقم: (7524)، 247/4. وصححه، ونقل ابن الملقن في تلخيصه عن الذهبي قال: فيه أبو حمزة الثمالي، وهو ضعيف جدًا، والنضر بن إسماعيل، وليس بذاك. مختصر تلخيص الذهبي، ابن الملقن، رقم: (943)، 2798/6.

(111) انظر: التمهيد، الإسنوي، ص/288؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/213.

(112) انظر: أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، 149/1؛ فتح الرحمن، الرملي، ص/299؛ تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمي، 31/2؛ مغني المحتاج، الشربيني، 352/1.

(113) انظر: روضة الطالبين، النووي، 55/8؛ الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص/39.

(114) انظر: الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص/39.

(115) انظر: غمز عيون البصائر، 164/1.

(116) الشرح الكبير، 554/8.

(117) انظر: روضة الطالبين، النووي، 55/8؛ التمهيد، الإسنوي، ص/289؛ كافي المحتاج، ابن الملقن، ص/214؛ التحبير، المرداوي، 2481/5.

(118) انظر: تحفة المحتاج، الهيتمي، 31/8.

(119) الأشباه والنظائر، ص/32.

(120) انظر: الأشباه والنظائر، ابن الملقن، 209/2.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. الإبهاج في شرح المنهاج، المؤلف: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار ابن حزم بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: 3.
2. الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: 631هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان، عدد الأجزاء: 4.
3. الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، عدد الأجزاء: 8.
4. إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ ، 1999م، عدد الأجزاء: 2.
5. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، المؤلف: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ)، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: 4.
6. الأشباه والنظائر، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1411هـ، 1990م، عدد الأجزاء: 1.
7. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: 885هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية ، بدون تاريخ، عدد الأجزاء: 12.
8. البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، دار الكتبي، الطبعة: الأولى، 1414هـ ، 1994م، عدد الأجزاء: 8.
9. البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، دار الفكر، عام النشر: 1407هـ، 1986 م، الأجزاء: 15.
10. تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من تحقيقين، دار الهداية.

11. التبصرة في أصول الفقه، المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى، 1403هـ، عدد الأجزاء: 1.

12. تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب، المؤلف: سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي (المتوفى: 1221هـ)، دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: 1415هـ ، 1995م، عدد الأجزاء:4.

13. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي)، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ)، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء ، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1406، عدد الأجزاء: 2.

14. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (المتوفى: 974 هـ)، مع حاشية الشرواني وحاشية العبادي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، عام النشر: 1357 هـ ، 1983 م، عدد الأجزاء: 10.

15. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 772هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1400م، عدد الأجزاء: 1.

16. الجامع الكبير ، سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة النشر: 1998 م، عدد الأجزاء: 6.

17. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9.

18. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ ، 1964م، عدد الأجزاء: 20.

19. جمع الجوامع في علم أصول الفقه، المؤلف: عبد الوهاب بن علي تاج الدين ابن السبكي (المتوفى: 771هـ)، تحقيق: عقيلة حسين، رسالة دكتوراه، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولى، 1432هـ _ 2011م، عدد الأجزاء: 1.

20. الروض المربع شرح زاد المستقنع، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (المتوفى: 1051هـ)، ومعه: حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد ، مؤسسة الرسالة، عدد الأجزاء: 1.

21. روضة الطالبين وعمدة المفتين، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1412هـ - 1991م، عدد الأجزاء: 12.

22. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1423هـ،2002م، عدد الأجزاء: 2.

23. سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة ، وماجة اسم أبيه يزيد ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد ، محمَّد كامل قره بللي ، عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430هـ ، 2009م، عدد الأجزاء: 5.

24. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، عدد الأجزاء: 4.

25. سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط _ حسن عبد المنعم شلبي _ عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424هـ ، 2004م، عدد الأجزاء: 5.

26. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ ، 1986م.

27. شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: 702 هـ)، تحقيق: محمد خلوف العبد الله، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الثانية، 1430هـ ، 2009م، عدد الأجزاء: 5.

28. الشرح الكبير على متن المقنع، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (المتوفى: 682هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار.

29. شرح الكوكب المنير، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: 972هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ــ نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة: الثانية 1418هـ ، 1997م، عدد الأجزاء: 4.

30. طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ــ د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ، عدد الأجزاء: 10.

31. طبقات الشافعية، المؤلف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: 851هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ، عدد الأجزاء: 4.

32. طبقات المفسرين العشرين، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1396هـ، عدد الأجزاء: 1.

33. طبقات المفسرين للداوودي، المؤلف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: 945هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، عدد الأجزاء: 2.

34. العقد المنظوم في الخصوص والعموم، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (المتوفى: 682هـ)، تحقيق: أحمد الختم عبد الله، المكتبة المكية، دار الكتبي، الطبعة: الأولى: 1420هـ ـ 1999م، عدد الأجزاء: 2

35. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، المؤلف: أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي (المتوفى: 1098هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1405هـ ، 1985م، عدد الأجزاء:4.

36. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، المؤلف: العلامة عبد العلي بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة: 1225هـ، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، محمد علي بيضون، المكتبة: دار الكتب العلمية ــ بيروت، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: 2.

37. قاعدة ترك الاستفصال: دراسة أصولية تطبيقية، د. عبد الرحمن القرني، بحث محكم نشرته مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها، ج/17، ع/32، ذو الحجة:1425هـ.

38. قواعد ابن الملقن أو «الأشباه والنظائر في قواعد الفقه»، المؤلف: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بـ ابن الملقن (المتوفى: 804 هـ)، تحقيق ودراسة: مصطفى محمود الأزهري، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1431هـ ، 2010م.

39. كافي المحتاج إلى شرح المنهاج:: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بـ ابن الملقن (المتوفى: 804 هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولى.

40. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة ، 1414هـ، عدد الأجزاء: 15.

41. متن مراقي السعود، المؤلف: العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة، الطبعة: الأولى: 1415هـ.

42. المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، 1406هـ ـ 1986م، عدد الأجزاء: 9.

43. المجموع شرح المهذب، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، دار الفكر.

44. المحصول في أصول الفقه، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)، تحقيق: حسين علي البدري ، سعيد فودة، دار البيارق، عمان، الطبعة: الأولى، 1420هـ ، 1999، عدد الأجزاء: 1.

45. المحصول، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، (المتوفى: 606هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1418هـ ، 1997م.

46. مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ـ بيروت، الطبعة: الخامسة، 1420هـ – 1999م، عدد الأجزاء: 1.

47. مذكرة في أصول الفقه، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، (المتوفى: 1393هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، 2001م، عدد الأجزاء: 1.

48. المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 – 1990م.

49. المستصفى، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ ، 1993م، عدد الأجزاء:1.

50. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421هـ ، 2001م.

51. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي _ بيروت، عدد الأجزاء: 5.

52. المسودة في أصول الفقه، المؤلف: آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (المتوفى: 652هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية (المتوفى: 682هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (المتوفى: 728هـ)]، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، عدد الأجزاء: 1.

53. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، عدد الأجزاء: 2.

54. المعتمد في أصول الفقه، المؤلف: محمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي (المتوفى: 436هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1403م، عدد الأجزاء: 2.

55. معجم المؤلفين، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: 1408هـ)، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: 13.

56. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: 977هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1415هـ ، 1994م، عدد الأجزاء: 6.

57. المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم والدار الشامية، دمشق، الطبعة: الأولى، 1412هـ.

58. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، المؤلف: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (المتوفى: 1004هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة: 1404هـ ، 1984م، عدد الأجزاء: 8.

59. الوَاضِح في أُصُولِ الفِقه، المؤلف: أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، (المتوفى: 513هـ)، تحقيق: الدكتور عَبد الله بن عَبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1420هـ ، 1999م، عدد الأجزاء: 5.

60. الوسيط في المذهب، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد بن محمد تامر، دار السلام، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417هـ، عدد الأجزاء: 7.

General Rules and their Jurisprudential Application.

Saif Gibran Muhsin bin Yazid

Abstract:

Praise be to Allah, and prayer and peace be upon the Prophet Mohammed:

This research dealt with the most important fundamentalist rules related to the generality and their jurisprudential applications.

This study dealt with: the title of the fundamentalist rule, then its formulation if it has different translations for the fundamentalists, and explains the meanings of its vocabulary linguistically and idiomatically. It explains the overall meaning of the rule, and mentioning the sayings of the fundamentalists and their stances in terms of their doctrines in their authenticity, and their most prominent evidence in proving or denying it. I attribute each doctrine " *Madhhab*" to its saying in its opinion from its approved sources, then conclude by explaining the impact of the fundamentalist dispute in the rule by listing the jurisprudential applications mentioned by the author.

أثر الرافعة المالية في توزيعات الأرباح
(دراسة تطبيقية على شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي)

د. سالم يسلم لرضي
أستاذ مشارك، قسم إدارة الأعمال
كلية العلوم الإدارية، جامعة سيئون

الملخص:

استهدف البحث معرفةَ أثر الرافعة المالية في توزيعات الأرباح، بالتطبيق على شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي، في الفترة من (2015 – 2020م)، وبيان مدى ذلك الأثر، بالاعتماد على التقارير السنوية لشركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان في الفترة المذكورة، من خلال استخدام نسب الرفع المالي المتمثلة بـ (نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية، نسبة الاقتراض)، استخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وبعد المعالجة والتحليل باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS توصل البحث إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للرافعة المالية في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي، وعدم وجود أثر معنوي لنسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي، ووجود أثر معنوي لنسبة الاقتراض (التمويل المقترض إلى صافي الدخل) في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي. ويوصي البحث بضرورة قيام إدارات شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي بدراسة وتقييم الهيكل التمويلي عند تحديد الرفع المالي للوصول إلى أفضل نسب للرفع المالي.

الكلمات المفتاحية: الرافعة المالية، توزيعات الأرباح، نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية، نسبة الاقتراض، نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل.

المقدمة:

إن من أبرز القرارات التي تهتم بها الإدارة المالية وتقوم باتخاذها هي القرارات المتعلقة بهيكل التمويل وذلك بتحديد المزيج الأمثل من مصدري الديون والأموال الخاصة وينتج عن التمويل بالديون ما يسمى بالرافعة المالية، وبالرغم من وجود مزايا لاستخدام الرافعة المالية فإن زيادة الاعتماد على الأموال المقترضة من غير أن تكون هناك كفاءة في استخدامها يعرض الشركة لعواقب غير مرغوب فيها، خاصة إذا زادت تكلفة هذه الأموال عن العائد المتوقع من استثمارها، وبالتالي التأثير في توزيعات الأرباح. ولذلك جاء هذا البحث متناولاً أثر الرافعة المالية في توزيعات الأرباح، فخرج بأربعة مباحث، يتناول المبحث الأول منها منهجية البحث والدراسات السابقة، في حين خصص المبحث الثاني للجانب النظري، وجاء المبحث الثالث للجانب العملي من خلال تحليل النتائج واختبار الفرضيات، وأخيرًا يأتي المبحث الرابع لعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة:

أولًا: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر الرافعة المالية في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي؟

ومنه تشتق الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما أثر نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي؟

2- ما أثر نسبة الاقتراض (التمويل المقترض إلى مجموع التمويل) في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي؟

ثانيًا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1- تظهر هذه الأهمية من أهمية الرافعة المالية وأثرها في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

2- تسليط الضوء على أثر الرافعة المالية في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

ثالثًا: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- بيان أثر الرافعة المالية في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

2- بيان أثر نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

3- بيان أثر نسبة الاقتراض (التمويل المقترض إلى مجموع التمويل) في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

رابعًا: فرضيات البحث:

يرتكز البحث على فرضية رئيسة مفادها:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للرافعة المالية في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي. ومنها تنبثق الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة الاقتراض (التمويل المقترض إلى مجموع التمويل) في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

خامسًا: متغيرات البحث وكيفية قياسها:

صُنفت متغيرات البحث إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: المتغير المستقل (الرافعة المالية):

لتحليل الرافعة المالية (المتغير المستقل) تم الاعتماد على المؤشرات المبينة في الجدول أدناه:

جدول رقم (1) مؤشرات الرافعة المالية (المتغير المستقل)

المتغير	المؤشر	المعادلة	الرمز
الرافعة المالية	القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية	القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية = القروض طويلة الأجل / حقوق الملكية × 100	X1
	نسبة الاقتراض	نسبة الاقتراض = التمويل المقترض/ مجموع التمويل × 100	X2

الجدول من إعداد الباحث

المجموعة الثانية: المتغير التابع (توزيعات الأرباح):

سيتم قياس توزيعات الأرباح (المتغير التابع) من خلال المؤشر المبين في الجدول الآتية:

جدول رقم (2) مؤشرات توزيعات الأرباح (المتغير التابع)

المتغير	المؤشر	المعادلة	الرمز
توزيعات الأرباح	نسبة توزيع الأرباح	نسبة توزيع الأرباح = الأرباح الموزعة/ صافي الدخل × 100	Y

الجدول من إعداد الباحث

سادسًا: مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2016م إلى سنة 2020م و البالغ عددها (15) شركة. و تم اختيار عينة البحث لتكون من شركات صناعة الإسمنت والبالغ عددها (2) شركتين بناءً على جملة من الاعتبارات، منها:

1- لا توجد في سوق عمان المالي سوى هاتين الشركتين ينتميان إلى صناعة واحدة.

2- تمتاز هذه الصناعة بكثافة رأس المال.

3- تُعد صناعة الإسمنت من الصناعات الإنشائية الحيوية المهمة لدورها في عملية الإعمار، وفي إنجاز المشاريع الاقتصادية.

4- لم تتوقف عن مزاولة النشاط وتوفر بياناتها خلال فترة البحث.

سابعًا: منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث، كما اعتمد على إجراء دراسة تطبيقية على البيانات المالية الصادرة عن سوق عمان المالي لشركات صناعة الإسمنت المدرجة فيه للبحث عن أثر كل من نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية (x1)، ونسبة الاقتراض (x2) في توزيعات الأرباح (الأرباح الموزعة/ صافي الدخل (y).

ثامنًا: الدراسات السابقة:

1- دراسة رحماني، قريشي، 2021م:

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الرفع المالي في كفاءة الشركات وفقاً للمؤشر المالي التقليدي معدل العائد على الأصول بالتطبيق على عينة من المنظمات الصناعية بمنطقة غرداية، وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وتحليل الارتباط بيرسون لتحديد أثر نسبة الديون، نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وحجم الشركة ومعدل النمو على معدل العائد على الأصول. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون ومعدل العائد على الأصول، وعلاقة ارتباط إيجابية بدرجة ضعيفة بين نسبة الديون إلى حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.

2- دراسة الوائلي، الزبيدي، 2019م:

هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقة بين نسبة الرافعة المالية ومؤشرات الربحية، وإلى تحليل وتأثير نسبة الرافعة المالية في مؤشرات الربحية وقيامها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى وجود علاقة معنوية (طردية) بين نسبة الرافعة المالية ومؤشرات الربحية.

3- دراسة Ango, Audu, 2018:

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الرافعة المالية في سياسة توزيع الأرباح في شركات السلع الاستهلاكية المدرجة في بورصة نيجيريا إذ تم قياس الرافعة المالية من خلال نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، وتم قياس سياسة توزيع الأرباح من خلال نسبة توزيعات الأرباح على صافي الدخل. وتوصلت الدراسة إلى أن لنسبة الديون الإجمالية تأثيرًا كبيرًا في سياسة توزيع الأرباح، كما يوجد تأثير سلبي كبير في سياسة توزيع الأرباح في شركات السلع الاستهلاكية المدرجة في بورصة نيجيريا.

4- دراسة بكاري، دغوم، 2017م:

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الرفع المالي في المردودية المالية بالتطبيق على الشركات البترولية الوطنية العاملة بمنطقة حاسي مسعود، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة، كما استخدمت أسلوب البيانات الطولية لدراسة العلاقة بين الرفع المالي كمتغير مستقل قياسًا بالديون المالية إلى الأموال الخاصة والمردودية المالية كمتغير تابع رئيس بالإضافة إلى متغيرات تابعة فرعية أخرى تتمثل في مركبات المردودية المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير عكسية ذات دلالة إحصائية للرفع المالي في كل من المردودية المالية ومركباتها المتمثلة في نسبة الربحية الإجمالية ومعدل دوران الأصول والنسبة الهيكلية.

5- دراسة صباح، 2017م:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية في سياسات توزيعات الأرباح، إذ تم تحديد أربعة متغيرات خاصة بالحاكمية في النموذج، وتم تدعيم النموذج بمجموعة من المتغيرات الضابطة، وهي (حجم الشركة، الرافعة المالية، ربحية الشركة، معدل نمو الشركة)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية في سياسة توزيعات الأرباح مقاسة بنسبة الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين إلى الأرباح الصافية للشركة.

6- دراسة Saho,2017:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الرفع المالي في القيمة السوقية للسهم في الشركات الخدمية الأردنية، إذ تم قياس الرفع المالي بمؤشرات نسبة المطلوبات إلى الموجودات، ونسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية، وباستخدام الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة إلى وجود أثر للرافعة المالية في القيمة السوقية للسهم.

7- دراسة Iqbal et al,2016:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مقاييس الرافعة المالية المختلفة في سعر السهم في شركات صناعة الإسمنت في باكستان، وحددت الدراسة أربعة مقاييس للرافعة المالية كمتغير مستقل، هي (نسبة الديون، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، القيمة السوقية للشركة، درجة الرافعة المالية) وسعر السهم كمتغير تابع وحجم الشركة كمتغير وسيط، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الديون ودرجة الرافعة المالية لهما تأثير سلبي وكبير على سعر السهم، كما أن لحجم الشركة تأثيرًا مهمًا على سعر السهم.

8- دراسة Ahmad et al,2015:

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الرافعة المالية والربحية بالتطبيق على شركات صناعة الإسمنت الباكستانية، وتوصلت إلى أنه توجد علاقة سلبية بين الرافعة المالية وربحية الشركات، فالشركات ذات الرفع المالي المرتفع كانت أرباحها قليلة والشركات ذات الرفع المالي المنخفض كانت أرباحها مرتفعة.

9- دراسة الغزو، 2015م:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الرافعة المالية في الأداء المالي معبرًا عنه بالمؤشرات المالية التقليدية ممثلة بالعائد على الأصول، والعائد على المبيعات، والعائد على حقوق الملكية، وعلى سياسة توزيع الأرباح معبرًا عنها بنسبة الأرباح الموزعة إلى القيمة السوقية للسهم، ونسبة الأرباح الموزعة إلى العائد على السهم. وباستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي والانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية في كل من العائد على الأصول، والعائد على المبيعات، والعائد على الأصول، وعلى سياسة توزيع الأرباح ممثلة بنسبة الأرباح الموزعة إلى القيمة السوقية للسهم، ونسبة الأرباح الموزعة إلى العائد على السهم.

10- دراسة Saleem,2013:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الرافعة المالية في ربحية شركات النفط والغاز في منظمة اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، إذ تم قياس الربحية بمؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى وجود أثر كبير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

التعليق على الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة يتضح أن هناك اهتمامًا بموضوع الرفع المالي وتوزيعات الأرباح، حيث وُجدت محاولات للربط بين الرافعة المالية وموضوعات أخرى، منها كفاءة الشركات، ومؤشرات الربحية، والمردودية المالية، والقيمة السوقية للسهم، وسعر السهم، والأداء المالي. وقد تشابه البحث الحالي مع جميع الدراسات السابقة في تناول المتغير المستقل وهو الرافعة المالية في حين تشابه البحث الحالي مع دراسة (صباح،2017)، ودراسة (Ango, Audu, 2018) في المتغير التابع الذي يتعلق بتوزيعات الأرباح.

أما من حيث النتائج التي توصل إليها البحث فقد اتفقت مع دراسة (Ango, Audu, 2018)، واختلفت مع دراسة (صباح،2017)، ومن حيث القطاع أو المنظمات التي تم التطبيق عليها فقد اتفق البحث الحالي مع دراسة (Ahmad et al,2015)، ودراسة (Iqbal et al,2016) والتي تم تطبيقهما على شركات صناعة الإسمنت فيما اختلفت مع الدراسات الأخرى وإن كانت في القطاع الصناعي غير أنها في صناعات أخرى غير صناعة الإسمنت.

و فيما يخص الفترة الزمنية اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية إذ تناول موضوع أثر الرافعة المالية في توزيعات الأرباح في العام 2022م في حين أن الدراسات السابقة كانت في فترات زمنية سابقة.

المبحث الثاني: الجانب النظري:

أولًا: الرافعة المالية:

1- مفهوم الرافعة المالية:

يُعرف الرفع بأنه الطريقة التي يتم بها تمويل المنظمة بمزيج من رأس المال طويل الأجل (الأسهم العادية والاحتياطيات، الأسهم الممتازة، السندات والقروض المصرفية والقروض القابلة للتحويل وما إلى ذلك). (Nirajini and Priy,2013,5)

كما يُعرف الرفع المالي بأنه الاستعانة بأموال الآخرين لتحقيق أرباح إضافية، يستفيد منها ملاك الشركة، لذا فهو يعتمد على الاقتراض لتمويل عمليات الشركة بغية تحقيق عائد يترتب عليه زيادة أرباح الملاك، وتزداد درجة الرفع المالي بازدياد استخدام مصادر التمويل الخارجي، ويمكن للرفع المالي أن يزداد باستخدام أدوات مالية غير تقليدية، مثل استخدام الخيارات المالية والعقود الآجلة. (النجار، 2013م، 286).

وتُعرف الرافعة المالية بأنها توظيف الأموال مقابل تكلفة تمويل ثابتة بغرض تحقيق عائد مرتفع لأصحاب الأسهم العادية. (حماد،2008،220).

كما تُعرف الرافعة المالية بأنها درجة اعتماد الشركة في تمويل نشاطاتها على مصادر تمويل ذات دخل ثابت قروضًا كانت أو أسهمًا ممتازة، والتي يجب على الشركة أن تلتزم بدفعها مما يؤثر في التي يحصل عليها المالكون وفي درجة المخاطرة التي يتعرضون لها. (Pierre,2010,785).

وتشير الرافعة المالية إلى الدرجة التي تعتمد عليها الشركة في تمويل أصولها، ويظهر تأثير الرافعة كمصروف للفوائد التمويلية والتي تسبب تغيرات إضافية في صافي الدخل بالإضافة للتغيرات في دخل التشغيل بسبب رافعة التشغيل وزيادة التغيرات في صافي الدخل وتعكس المخاطر المالية المصاحبة للرفع المالي. (العلي،2010،190).

ويرى الباحث أن الرافعة المالية هي درجة اعتماد الشركة على أموال غيرها في تمويل عملياتها مقابل تحملها أعباء ثابتة بهدف تحقيق عائد مرض للملاك.

2- مزايا الرافعة المالية:

تحقق الرافعة المالية مجموعة من المزايا إذا ما تم استخدامها بطريقة سليمة وموضوعية وفي ظل عائد على الأصول أعلى من تكلفة الاقتراض، منها: (ناصر الدين،2011،19)، (خلف الوادية،2016،22)

أ- تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار.

ب- ضمان عدم مشاركة مساهمين جدد في توزيعات الأرباح على المساهمين السابقين، والتي يمكن أن تجنيها الشركة.

ج- عدم تدخل الدائنين في إدارة الشركة.

د- الاقتراض بحكمة يمكّن الشركة من بناء سمعة جيدة لها في السوق المالي.

3- عيوب الرافعة المالية:

هناك مجموعة من السلبيات للرافعة المالية إذا ما تمت في ظل عائد على الأصول أقل من تكلفة الاقتراض، منها: (عليوي،2019،35)، (مرصلي،2017،61)

أ- انخفاض العائد على حقوق المساهمين لكون مردود الاستثمار أقل من تكلفة الاقتراض.

ب- عدم القدرة على خدمة الدين، والتي تتمثل في عدم القدرة على سداد أقساط القروض والفوائد.

4- قياس الرافعة المالية:

توجد مجموعة من النسب المستخدمة في قياس الرافعة المالية، من أهم هذه النسب ما يأتي: (العامري،2010،171)، (الشيخ،2008،55)

أ- نسبة التمويل المقترض إلى مجموع التمويل:

وتبين مدى إسهام الدائنين في مجموع أموال المنشأة، وتحسب بقسمة التمويل المقترض على مجموع التمويل كما في الصيغة الآتية:

الرافعة المالية = التمويل المقترض / مجموع التمويل

ب- نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية (التمويل الممتلك):

وتقيس هذه النسبة حجم التغطية الذي يوفره الملاك إلى الديون طويلة الأجل، وتحظى الرافعة المالية المحسوبة بهذه النسبة بأهمية كبيرة لكل من الإدارة المالية، الدائنين، المالكين كونها النسبة التي تحدد المخاطرة المالية للمنشأة، إذ إن هذه النسبة تدخل مباشرة في حساب المخاطرة المالية، وعليه فارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع المخاطرة المالية. ويتم احتسابها من خلال الصيغة الآتية:

الرافعة المالية = الديون الطويلة الأجل/ حقوق الملكية (التمويل الممتلك)

ثانيًا: توزيعات الأرباح:

1- مفهوم توزيعات الأرباح:

التوزيعات هي جزء من الأرباح التي يقوم المسير بتوزيعها بعد موافقة الجمعية العامة على حملة الأسهم العادية في شكل نقدي أو عيني، هذه الأرباح ناتجة عن نشاط الدورة الحالية أو الدورات السابقة لتلبية احتياجات الملاك، أو لإرسال إشارة للسوق عن وضعية معينة، وتكون هذه التوزيعات من الموارد الداخلية أو الخارجية. (الزغبي وآخرون، 2008،278).

كما تُعرف توزيعات الأرباح بأنها معدل التدفق النقدي أو غير النقدي الذي يتلقاه المساهمون كمردود ملموس على استثماراتهم في أسهم المؤسسة التي يحملونها، وتمثل هذه الأرباح بالنسبة للمشترين دخلًا جاريًا ينتظره ويتوقعه عدد من المساهمين لينفقوه على استهلاكاتهم الجارية من سلع وخدمات، كما تؤثر سياسة توزيعات الأرباح في السعر السوقي للسهم. (رمضاني،2012،81).

كما ان مفهوم توزيع الأرباح يعني تحديد الجزء الذي يتم توزيعه والجزء الذي يتم حجزه، كما أن سياسة توزيع الأرباح تستطيع الشركات من خلالها تحقيق التوازن بين مقدار ما يتم توزيعه على المساهمين وبين معدل النمو بالأرباح؛ لأن هدف الشركات بشكل عام يتمثل في تعظيم ثروة المساهمين. (صباح، 2017، 55).

ويرى الباحث أن توزيعات الأرباح هي ما يحصل عليه المساهمون بشكل نقدي أو عيني والذي يمثل نتيجة استثمار أموالهم في الشركة عن دورة حالية أو دورات سابقة لإنفاقه على احتياجاتهم.

2- أنواع توزيعات الأرباح:

يمكن تصنيف توزيعات الأرباح إلى الأنواع الآتية: (مرعي، 2013، 286)

أ- توزيعات على شكل أسهم منحة: وتكون برسملة جزء من الايرادات من خلال إصدار أسهم منحة، ويحصل كل مساهم على عدد من الأسهم الإضافية وفقًا لنسبة عدد الأسهم التي يمتلكها قبل الإعلان عن التوزيعات، بحيث لا تتغير نسبة ملكيته في الشركة بعد التوزيع عما كانت عليه قبل التوزيع، غير القيمة الدفترية تنخفض بسبب زيادة عدد الأسهم دون زيادة في حقوق الملكية.

ب- توزيعات بسندات دفع: وتلجأ إليها الشركة عندما يكون هناك قصور في النقدية وهو وعد بدفع مبلغ التوزيعات مع فائدة تحدد وفق الفائدة السوقية السائدة في مجتمع الاستثمار.

ج- توزيعات عينية: وتكون في شكل بضائع، أو عقارات، أو استثمارات، أو في شكل آخر يقرره مجلس الإدارة.

د- توزيعات نقدية: وهو النوع الأكثر شيوعًا لتوزيع الأرباح، فالشركة يجب أن تمتلك ما يكفي من النقدية وقت دفع هذه التوزيعات، وفي حالة عدم توفر النقد فإنها تعتمد شكلًا آخر للتوزيعات.

هـ- توزيعات تصفية: وهي أي توزيعات لا تستند إلى الإيرادات، وتعمل على تخفيض رأس مال الشركة.

3- العوامل المؤثرة فى توزيعات الأرباح:

يعتمد قرار توزيع الأرباح على عوامل عدة منها: (Syed, et al, 2011, 22)

أ- مستوى الأرباح.

ب-محددات التمويل.

ج- فرص الاستثمار.

د- حجم الشركة.

هـ- الأنظمة الرقابية وضغوط المساهمين.

4- قياس توزيعات الأرباح:

يمكن قياس متغير توزيعات الأرباح من خلال المعادلة الآتية: (Ango, Audu,2018.173)

نسبة توزيعات الأرباح = الأرباح الموزعة/ صافي الدخل.

المبحث الثالث: الجانب العملي:

أولًا: تحليل مؤشرات الرافعة المالية:

يهدف هذا الجزء إلى تحليل مؤشرات الرافعة المالية من خلال مؤشرين، هما نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية، ونسبة التمويل المقترض إلى مجموع التمويل، وذلك كما يأتي:

1- نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية:

جدول (2) نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية (X1) في الشركات عينة البحث

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	Mean	Std
	شركة ريسوت عمان							
1. القروض الطويلة الأجل	34017259	27323193	22357217	25765638	36765431	29823196	25	5.56
2. حقوق الملكية	117893593	128626825	121441560	115911875	115671606	101617215		
½ * 100	%29	%21	%18	%22	%32	%29		
شركة إسمنت عمان								
1. القروض الطويلة الأجل	24699387	23412443	21228520	15885055	11617743	9467565	14.5	4.93
2. حقوق الملكية	123045824	120095941	122711495	120628361	114715292	113280604		
½ * 100	%20	%19	%17	%13	%10	%8		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية ومخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول رقم (2) تفاوت في المؤشر خلال الفترة المعتمدة للبحث نظرًا للتذبذب في القروض الطويلة الأجل وحقوق الملكية في شركة ريسوت عمان، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام (25) بانحراف معياري مقداره (5.56) إذ حققت السنوات (2015، 2018، 2019، 2020) نتائج أعلى من المتوسط العام، في حين حققت العامان (2016، 2017) نتائج أقل من المتوسط العام، مما يدل على أنه في هذين العامين انخفض المؤشر المذكور نتيجة انخفاض القروض الطويلة الأجل قياسًا بحقوق الملكية، وكانت أعلى نسبة للمؤشر

(32%) من نصيب سنة 2019م مما يدل على أن هذه السنة ارتفعت فيها قروض الشركة الطويلة الأجل قياساً بحقوق الملكية، في حين كانت أقل نسبة للمؤشر (18%) من نصيب سنة 2017م، الأمر الذي يؤشر إلى انخفاض قروض الشركة الطويلة الأجل قياسًا بحقوق الملكية.

أما في شركة إسمنت عمان و من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ أن هناك انخفاضًا في المؤشر خلال الفترة المعتمدة للبحث نظرًا لانخفاض القروض الطويلة الأجل قياسًا بحقوق الملكية، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام (14.5) بانحراف معياري مقداره (4.93) إذ حققت السنوات (2015، 2016، 2017) نتائج أعلى من المتوسط العام، في حين حققت السنوات (2018، 2019، 2020) نتائج أقل من المتوسط العام مما يدل على أن السنوات الأخيرة انخفض فيها المؤشر المذكور نتيجة انخفاض قروض الشركة طويلة الأجل قياسًا بحقوق الملكية، وكانت أعلى نسبة للمؤشر (20%) من نصيب سنة 2015م مما يدل على أن هذه السنة ارتفعت فيها قروض الشركة الطويلة الأجل قياسًا بحقوق الملكية، في حين كانت أقل نسبة للمؤشر (8%) من نصيب سنة 2020م الأمر الذي يؤشر إلى انخفاض قروض الشركة الطويلة الأجل قياسًا بحقوق الملكية.

2- نسبة التمويل المقترض إلى مجموع التمويل:

جدول (3) نسبة التمويل المقترض إلى مجموع التمويل (X2) في الشركات عينة البحث

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	Mean	Std
	شركة ريسوت عمان							
1. التمويل المقترض	55645436	49627914	43522247	53659523	108971425	103082004	31	9.75
2. مجموع التمويل	203662569	208453126	195162236	199769678	254841311	235167128		
½ * 100	%27	%24	%22	%27	%43	%44		
شركة إسمنت عمان								
1. التمويل المقترض	37604316	40808024	37830855	29973607	25251865	19046535	17	3.39
2. مجموع التمويل	197858773	204771674	198710767	185766259	173571180	165931162		
½ * 100	%19	%20	%19	%16	%15	%11		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية ومخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتبين من الجدول رقم (3) تفاوت في المؤشر خلال الفترة المعتمدة للبحث نظرًا للتذبذب في التمويل المقترض ومجموع التمويل في شركة ريسوت عمان، و قد بلغ المتوسط الحسابي العام (31) بانحراف معياري مقداره (9.75) إذ حققت السنتين (2019، 2020) نتائج أعلى من المتوسط العام، في حين حققت السنوات (2015، 2016، 2017، 2018) نتائج أقل من المتوسط العام مما يدل على أنه في هذه السنوات انخفض المؤشر المذكور نتيجة انخفاض التمويل المقترض قياسًا بمجموع التمويل، وكانت أعلى نسبة للمؤشر (44%) من نصيب سنة 2020م مما يدل على أن هذه السنة ارتفع فيها التمويل المقترض قياسًا بمجموع التمويل، في حين كانت أقل نسبة للمؤشر (22%) من نصيب سنة 2017م، الأمر الذي يؤشر إلى انخفاض التمويل المقترض قياسًا بمجموع التمويل للشركة.

أما في شركة إسمنت عمان ومن خلال الجدول رقم (2) يتضح أن هناك تفاوتًا طفيفًا في المؤشر خلال الفترة المعتمدة للبحث نظرًا لانخفاض التمويل المقترض قياسًا بمجموع التمويل، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام (17) بانحراف معياري مقداره (3.39) إذ حققت السنوات (2015، 2016، 2017) نتائج أعلى من المتوسط العام، في حين حققت السنوات (2018، 2019، 2020) نتائج أقل من المتوسط العام مما يدل على أن السنوات الأخيرة انخفض فيها المؤشر المذكور نتيجة انخفاض التمويل المقترض قياسًا بمجموع التمويل، وكانت أعلى نسبة للمؤشر (20%) من نصيب سنة 2016م مما يدل على أن هذه السنة ارتفع فيها التمويل المقترض قياساً بمجموع التمويل، في حين كانت أقل نسبة للمؤشر (11%) من نصيب سنة 2020م الأمر الذي يؤشر إلى انخفاض التمويل المقترض قياسًا بمجموع التمويل للشركة.

ثانيًا: تحليل مؤشرات توزيعات الأرباح:

يهدف هذا الجزء إلى تحليل مؤشرات توزيع الربحية باستخدام مؤشر واحد وهو نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل، وذلك كالآتي:

1- نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل:

جدول (4) نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل (Y) في الشركات عينة البحث

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	Mean	Std
	شركة ريسوت عمان							
1. الأرباح الموزعة	15000000	10000000	13000000	5800000	2500000	12382068	4	10.11
2. صافي الدخل	112893593	118603901	114441602	105089380	98171606	109728268		
½ * 100	%13	%8	%11	%6	%3	%11-		
شركة إسمنت عمان								
1. الأرباح الموزعة	9926182	9926182	9926181	9926181	9926181	6617454	10	0.98
2. صافي الدخل	96934852	102834618	96600523	96938827	91554202	86810787		
½ * 100	%10	%10	%10	%10	%11	%8		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية ومخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (4) تفاوت في المؤشر خلال الفترة المعتمدة للبحث نظرًا للتذبذب في الأرباح الموزعة وصافي الدخل في شركة ريسوت عمان، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام (4) بانحراف معياري مقداره (10.11) حيث حققت السنوات (2015، 2016، 2017، 2018) نتائج أعلى من المتوسط العام، في حين حقق العامان (2019، 2020) نتائج أقل من المتوسط العام مما يدل على أنه في هذين العامين انخفض المؤشر المذكور نتيجة انخفاض الأرباح الموزعة قياسًا بصافي الدخل، و كانت أعلى نسبة للمؤشر (13%) من نصيب سنة 2015م مما يدل على أن هذه السنة ارتفعت فيها الأرباح الموزعة قياسًا بصافي الدخل، في حين كانت أقل نسبة للمؤشر (-11%) من نصيب سنة 2020م الأمر الذي يؤشر إلى وجود عجز في هذه السنة لدى الشركة.

أما في شركة إسمنت عمان ومن خلال الجدول رقم (4) يتضح أن هناك تفاوتًا طفيف في المؤشر خلال الفترة المعتمدة للبحث نظرًا لانخفاض الأرباح الموزعة قياسًا بصافي الربح، و قد بلغ المتوسط الحسابي العام (10) بانحراف معياري مقداره (0.98) حيث حققت السنوات (2015، 2016، 2017، 2018) نتائج مساوية للمتوسط العام، في حين حققت سنة (2019) نتيجة أعلى من المتوسط العام، أما في سنة (2020) فكانت النتيجة أقل من المتوسط العام مما يدل على أن السنة الأخيرة انخفض فيها المؤشر المذكور نتيجة انخفاض الأرباح الموزعة قياسًا بصافي الدخل في الشركة.

ثالثًا: الاختبارات ومناقشة النتائج:

1-اختبار التوزيع الطبيعي:

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات التي جمعها وذلك للتأكد ما إذا كانت تقع تحت التوزيع الطبيعي أم لا. وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (5) اختبار التوزيع الطبيعي

المتغيرات	الرافعة المالية	توزيعات الأرباح
N	12	12
Kolmogorov - Smirnov	0.585	1.036
Sig	0.883	0.233

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS يتضح من بيانات الجدول (5) أعلاه أن توزيع البيانات كان طبيعيًا إذ كانت قيمة Sig أكبر من (0.05)، و قيم اختبار K- S أقل من (5).

2-اختبار فرضيات الدراسة:

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (6) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي

المتغير التابع	ملخص النموذج		معنوية النموذج		جدول المعاملات					
	R^2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	F	F Sig	T sig	T	Beta	الخطأ المعياري	B	البيان
توزيعات الأرباح (الأرباح الصافية/ صافي الدخل)	0.226	0.475	2.912	0.118	0.011	3.096	-	4.980	15.447	الثابت
					0.118	1.708-	0.475-	0.236-	0.403-	نسبة القروض الطويلة الأجل/ حقوق الملكية
معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)										

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول (6) عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية في شركات صناعة الإسمنت في سوق عمان المالي إذ بلغ مستوى الدلالة (Sig= 0.118) ويمكن الوصول إلى النتيجة نفسها من خلال اختبار F والبالغ قيمته (2.912) عدم معنويتها عند مستوى الدلالة (Sig= 0.05) وهو ما يمثل أيضًا عدم معنوية النموذج، وتشير قيمة R2 و البالغة (0.226) إلى أن نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية قد فسرت ما نسبته (22.6%) من التغير الحاصل في توزيعات الأرباح (الأرباح الصافية إلى صافي الدخل) في شركات صناعة الإسمنت في سوق عمان المالي، و أن ما نسبته (77.4%) تعود لعوامل أخرى لم يشملها البحث مما يدل على أن جودة نموذج الانحدار ضعيفة، كما بلغ معامل الارتباط (0.475) مما يشير إلى وجود علاقة ضعيفة أيضًا بين نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية وتوزيعات الأرباح (الأرباح الصافية إلى صافي الدخل) في شركات صناعة الإسمنت في سوق عمان المالي.

وبذلك يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة الاقتراض في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (7) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر نسبة التمويل المقترض إلى مجموع التمويل في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي

المتغير التابع	ملخص النموذج		معنوية النموذج		جدول المعاملات					
	R^2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	F	F Sig	T sig	T	Beta	الخطأ المعياري	B	البيان
توزيعات الأرباح (الأرباح الصافية/ صافي الدخل)	0.571	0.756	13.315	0.004	0.000	5.613	-	3.313	18.596	الثابت
					0.004	3.649-	0.756-	0.128	0.467-	التمويل المقترض/ مجموع التمويل
معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)										

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول (7) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة التمويل المقترض إلى مجموع التمويل في شركات صناعة الإسمنت في سوق عمان المالي إذ بلغ مستوى الدلالة (Sig= 0.004) و يمكن الوصول إلى النتيجة نفسها من خلال اختبار F البالغ قيمته (13.315) و معنويتها عند مستوى الدلالة (Sig= 0.05) وهو ما يمثل أيضًا معنوية النموذج، وتشير قيمة R2 والبالغة (0.571) إلى أن نسبة التمويل المقترض إلى مجموع التمويل قد فسرت ما نسبته (57.1%) من التغير الحاصل في توزيعات الأرباح (الأرباح الصافية إلى صافي الدخل) في شركات صناعة الإسمنت في سوق عمان المالي، وأن ما نسبته (42.9%) تعود لعوامل أخرى لم يشملها البحث مما يدل على أن جودة نموذج الانحدار متوسطة، كما بلغ معامل الارتباط (0.756) ما يشير إلى وجود علاقة متوسطة أيضًا بين نسبة التمويل المقترض إلى مجموع التمويل وتوزيعات الأرباح (الأرباح الصافية إلى صافي الدخل) في شركات صناعة الإسمنت في سوق عمان المالي. و بذلك يمكن رفض الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة الاقتراض في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

ج- اختبار الفرضية الرئيسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للرافعة المالية في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (8) نموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر الرافعة المالية في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي

المتغير التابع	ملخص النموذج		معنوية النموذج		جدول المعاملات					
	R^2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	F	F sig	T Sig	T	Beta	الخطأ المعياري	B	البيان
توزيعات الأرباح	0.412	0.642	6.998	0.025	0.003	3.931	-	4.859	19.100	الثابت
					0.025	2.645-	0.642-	0.208	0.549-	الرافعة المالية
معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)										

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتبين من الجدول (8) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للرافعة المالية في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت في سوق عمان المالي إذ بلغ مستوى الدلالة (Sig= 0.025) و يمكن الوصول إلى النتيجة نفسها من خلال اختبار F البالغ قيمته (6.998) ومعنويتها عند مستوى الدلالة (Sig= 0.05) وهو ما يمثل أيضًا معنوية النموذج، وتشير قيمة R2 والبالغة (0.412) إلى أن الرافعة المالية قد فسرت ما نسبته (41.2%) من التغير الحاصل في توزيعات الأرباح (الأرباح الصافية إلى صافي الدخل) في شركات صناعة الإسمنت في سوق عمان المالي، وأن ما نسبته (58.8%) تعود لعوامل أخرى لم يشملها البحث ما يدل على أن جودة نموذج الانحدار متوسطة، كما بلغ معامل الارتباط (0.642) ما يشير إلى وجود علاقة متوسطة أيضًا بين الرافعة المالية وتوزيعات الأرباح (الأرباح الصافية إلى صافي الدخل) في شركات صناعة الإسمنت في سوق عمان المالي.

وبذلك يمكن رفض الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للرافعة المالية في توزيعات الأرباح في المنظمات الصناعية في سوق عمان المالي.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

في ضوء الإطار النظري للبحث ومن خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1- أظهرت نتائج التحليل أن هناك تذبذبًا بين الارتفاع والانخفاض في نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية في شركة ريسوت عمان، في حين هناك انخفاض لهذه النسبة في شركة إسمنت عمان.

2- بينت نتائج التحليل وجود تذبذب في نسبة التمويل المقترض إلى مجموع التمويل بين الارتفاع والانخفاض ثم الارتفاع مرة أخرى خلال سنوات البحث في شركة ريسوت عمان، وتذبذب نحو الانخفاض في شركة إسمنت عمان.

3- أوضحت نتائج التحليل انخفاض نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركة ريسوت عمان مع استقرارها خلال السنوات الأربع الأولى من السنوات المعتمدة في البحث ثم الزيادة ثم الانخفاض في السنتين الأخيريتين في شركة إسمنت عمان.

4- خلصت نتائج التحليل إلى عدم وجود أثر معنوي لنسبة القروض الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية في نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

5- أظهرت نتائج التحليل وجود أثر معنوي لنسبة الاقتراض (التمويل المقترض إلى صافي الدخل) في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

6- بينت نتائج التحليل وجود أثر معنوي للرافعة المالية في توزيعات الأرباح في شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي.

ثانيًا: التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من استنتاجات يوصي البحث بما يأتي:

1- قيام إدارات شركات صناعة الإسمنت المدرجة في سوق عمان المالي بدراسة وتقييم الهيكل التمويلي عند تحديد الرفع المالي للوصول إلى أفضل نسب للرفع المالي.

2- المحافظة على مستوى مناسب من الاعتماد على القروض الطويلة الأجل نسبةً إلى حقوق الملكية بما يمكنها من الاستفادة من هذه القروض فب عملياتها وبما يؤدي إلى تخفيض المخاطرة المالية.

3- السماح بمستوى مناسب من مساهمة الدائنين في أموال الشركات عينة البحث.

4- زيادة نسب التوزيعات على المساهمين.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

1- بكاري، بلخير، دغوم، عبدالرحمن، (2017م)، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 8 ، عدد1.

2- حماد، طارق عبد العال، (2008م)، التقييم و إعادة هيكلة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

3- خلف الوادية، خلف محمد، (2016م)، العلاقة بين الرافعة المالية و أسعار الأسهم (دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.

4- رحماني، الزهرة، قريشي، محمد، (2021م)، أثر الرافعة المالية على كفاءة الشركات، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، مجلد 7، عدد1.

5- رمضاني، حميدة، (2012م)، تأثير سياسة توزيعات الأرباح على قيمة المؤسسة المسعرة بالسوق المالي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

6- الزغبي، علي عبدالله، النصيرات، عادل حسن، الجبالي، محمد علي، (2008م)، المحتوى المعلوماتي للإعلان عن توزيع الأرباح النقدية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 27.

7- الشيخ، فهمي، (2008م)، التحليل المالي، ط1، النور للنشر، رام الله، فلسطين.
8- صباح، محمد إبراهيم، (2017م)، أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على سياسة توزيعات الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة.
9- العامري، محمد علي، (2010م)، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمّان، الأردن.
10-العلي، أحمد سعيد، (2010م)، الإدارة المالية– الأسس العملية و التطبيقية، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن.
11-عليوي، نشأت حكمت، (2019م)، أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.
12-الغزو، فاطمة علي، (2015م)، مدى تأثير الرافعة المالية على الأداء المالي و سياسة توزيع الأرباح، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.
13-الوائلي، رغد كريم، الزبيدي، حمزة فائق، (2019)، الرافعة المالية و دورها في مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في العراق، مجلة دراسات مالية و محاسبية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا.
14-ناصر الدين، محمد طلال، (2011م)، أثر الرافعتين التشغيلية و المالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.
15-النجار، جميل حسن، (2013م)، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة إختبارية)، مجلة جامعة الأزهر، مجلد15، عدد1.
16-مرصلي، ماجي، (2017م)، أثر استخدام رافعتي التشغيل و المالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة إنتاج الحليب و مشتقاته بسعيدة)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر.
17- مرعي، زكريا ونائله، (2013م)، أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للسهم، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، مجلد 5، عدد35.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1-Ahmad,N.,Salman,A.,Shamsi.,A.,(2015),Impact Of Financial Leverage On Firms Profitability,Journal Of Finance Acounting, Vol.6,No7.
2-Ango,Yusha.U.,Audu,Adams,(2018), Impact Of Financial Leverage On Dividend Policy Of Listed Consumers Goods Firms In Nigeria, Online Journal Of Arts, Management and Social Sciences(OJAMSS),Vol.3,No.2.
3-Iqbal,A.,Raza,H.,Farrukh,M., and Mubeen,M., (2016), Impact Of Leverages On Share Price: Evidence From Cement Sector Of Pakistan. Industrial Engineering Letters,Vol.6, No.6.
4-Pierre,V.,(2010),Finance Dentreprise,8thEd, Perpascal Quiry Et Yannlefur, Edition Dalloz, Paris.
5-Saho,M,A.,(2017), Management and Analysis Of Financial Leverage For Market Value Of Shares For Jordanian Services Companies, Global Journal of Management and Business Research: Administration and Management, Vol.17,No5.
6-Saleem,Q., Rahman,R., and Sultana,N., (2013), Leverage (Financlal and Operating) Impact On Profitability Of Oil and Gas Sector Of SAARC Countries, American Based Research Journal, Vol.1, No.3.

7-Syeds,A., Zulfiqar,. Wasim Ullah, Hasnain Baqir., (2011), Impact Of Ownership Structure On Dividend Policy Of Firm (Evidence from Pakistan), IPEDR, Vol.3, IACSIT Press, HongKong.
8-Nirajini,A., and Priya,K.B., (3013), Impact Of Capital Structure On Financial Perfomance Of the Listed Trading Companies in Srilanka, International Journal of Scientific and Research Publications, Vol.3, No.5.

The Effect of Financial Leverage on Dividends "An applied study on cement manufacturing companies listed on the Amman Stock Exchange"

Dr. Salem Yuslam Lardi

Abstract:

The research aims to know the impact of financial leverage on dividend distributions by application to cement manufacturing companies listed in the Amman Stock Exchange for the period from (2015 - 2020 AD). It aims to indicate the extent of that effect by relying on the annual reports of the research sample companies for the mentioned period through the use of financial leverage ratios represented by (The long-term loans ratio, the borrowing ratio). The research used the descriptive analytical method, and after processing and analysis using the SPSS statistical analysis program, the research found a statistically significant effect of financial leverage on the dividends distribution in the cement manufacturing companies listed on the Amman Stock Exchange. The Research recommends the need for the departments of cement manufacturing companies listed in the Amman Stock Exchange to study and evaluate the financing structure when determining the financial leverage to reach the best financial leverage ratios.

Keywords: leverage, dividends, long-term loan-to-equity ratio, borrowing ratio, dividend-to-net-income ratio.

أثر ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة ميدانية على مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت – اليمن

د. محسن محمد بن كليب
أستاذ مشارك، كلية العلوم الإدارية
جامعة حضرموت

ناهد محمد اليزيدي، عدنان حامد لعمئ
فاطمة أبوبكر محروس، أمير أحمد باحاج، مؤيد زكي باعقبة

الملخص:

استهدفت الدراسة قياسَ مستوى توافر ريادة الأعمال، بأبعادها: (التفكير الريادي، الإبداع والابتكار، المخاطرة، المبادرة، والثقافة الريادية)، وقياس مستوى توافر التنمية المستدامة بأبعادها: (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية) في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت– اليمن، ثم قياس أثر ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في المصنع. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة قصدية بلغت (65) مديرًا ورئيس قسم، كما تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات والبيانات.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن مستوى توافر ريادة الأعمال في المصنع كان مرتفعًا، وكان أعلى أبعادها توافرًا هو بُعد التفكير الريادي بمستوى مرتفع أيضًا، أمَّا بُعد الإبداع والابتكار كفان أدنى توافرًا بمستوى متوسط، كما أظهرت الدراسة أن مستوى توافر التنمية المستدامة في المصنع كان مرتفعًا، وكان أعلى أبعادها توافرًا هو بُعد التنمية الاقتصادية بمستوى مرتفع أيضًا، في حين كان أدنى أبعادها توافرًا هو بُعد التنمية الاجتماعية بمستوى متوسط، وأثبتت الدراسة أنّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك.

وقد أوصى الباحثون قيادة المصنع بنشر ثقافة ريادة الأعمال والتنمية المستدامة بين أوساط الموظفين، والمحافظة على المستويات المرتفعة التي حققها المصنع في ريادة الأعمال بأبعادها (التفكير الريادي، المخاطرة، المبادرة، الثقافة الريادية)، والعمل على رفع مستوى توافر بُعد الإبداع والابتكار، وكذلك محافظة المصنع على المستويات المرتفعة من تحقيق التنمية المستدامة ببعديها (التنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية)، والعمل على رفع مستوى تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، التنمية المستدامة، مصنع المكلا لتعليب الأسماك.

المقدمة:

تُعد ريادة الأعمال إحدى أدوات استراتيجيات منظمات الأعمال في العصر الحديث، التي تتيح لها البحث عن الطرق والوسائل الجديدة التي تجعل المنظمة في نمو وتفوق إبداعي وابتكاري وتحقق الأداء الأفضل، إذ إن الريادة تبحث عن الحاجات والرغبات للموارد البشرية فيها، وتعمل على إشباعها من خلال الحصول على أكثر جودة وأقل تكلفة، من خلال تفكير الموظفين الريادي، والاهتمام بالأفكار الإبداعية والعمل على

تطبيقها، وتبني المبادرة وتحمل المخاطرة، ونشر الثقافة الريادية في مختلف أقسام وإدارات المنظمة في سبيل مجاراة التغيير في الأسواق وتلبية رغبات وحاجات الزبائن؛ سعياً لتحقيق التنمية المستدامة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بهدف الوصول إلى جودة منتجات عالية، وتنمية المجتمع والارتقاء به حضاريًا.

لقد اتجهت عدد من المصانع في الآونة الأخيرة إلى الاهتمام بريادة الأعمال؛ لما تحققه من تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية، والعمل على إيجاد الحلول للمشاكل المختلفة التي تواجه المصانع بطريقة إبداعية مبتكرة؛ بسبب التقدم التكنولوجي وظهور العولمة، التي كان لها أثرًا كبيرًا في بيئة الأعمال، والبيئة التنافسية للمصانع المحلية والدولية، كما أن ريادة الأعمال لها دور فعال في التنمية المستدامة، وفي نمو اقتصاد البلد على المستوى الكلي، ونمو المصانع وتوسعها وحصولها على الموارد المالية والبشرية الكافية، لذا فإنه يجب على المصانع اليمنية عامةً، ومصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت خاصةً أن تتكيف وتتلاءم مع متطلبات المنافسة والتغيير، وأن يتوافر لديها فكر ريادي يسمح لها بمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

الإطار العام للدراسة:

1) مشكلة الدراسة:

من خلال اطلاع الباحثين على بيانات إحصائيات انشطة مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت اتضح أن المصنع يعد أحد قطاع صناعة الأسماك الرائدة في تنمية الاقتصاد والسوق اليمني واستدامتهما مالياً ومعنوياً، وتنمية مهارات وقدرات الموظفين، وتنمية البيئة والخدمات الاجتماعية المختلفة التي تخدم المجتمع. كما قام الباحثون بإجراء دراسة استطلاعية على عينة عشوائية من قيادة مصنع المكلا لتعليب الأسماك، بلغت (20) مفردة، باستخدام الاستبانة لجمع المعلومات والبيانات، وقد دلت النتائج على وجود مستويات متفاوتة بين عالية وعالية جدًا لتطبيق المصنع لريادة الأعمال بأبعادها (التفكير الريادي، الإبداع والابتكار، المخاطرة، المبادرة، والثقافة الريادية)، وتوافر التنمية المستدامة بأبعادها (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية)، كما كانت هناك وجهات نظر إيجابية لعينة الدراسة عن إمكانية وجود علاقة تأثير لريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة للمصنع. ومن هذا المنطلق تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسة الآتية:

أ) ما مستوى تطبيق ريادة الأعمال في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت؟

ب) ما مستوى توافر التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت؟

ج) ما أثر ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت؟

2) **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

أ) تناولت الدراسة موضوعًا ذا أهمية اقتصادية واجتماعية من حيث مساهمته في خدمة المجتمع اليمني.

ب) تُعد الدراسة الأولى في البيئة اليمنية –حسب علم الباحثين– التي تدرس أثر ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

ج) من المؤمل أن تسهم الدراسة في تكوين مادة علمية تخدم الباحثين، ورواد الأعمال، والمهتمين بإدارة الأعمال.

د) معرفة قيادة المصنع وموظفيه بنتائج جهودهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال استخدام استراتيجية ريادة الأعمال.

3) أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

أ) تأصيل الإطار النظري لمفهومي ريادة الأعمال والتنمية المستدامة وأبعادهما.

ب) قياس مستوى تطبيق ريادة الأعمال في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

ج) قياس مستوى توافر التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

د) قياس أثر ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

هـ) عرض بيانات الدراسة وتحليلها ومناقشتها، وتفسير نتائجها؛ وتقديم مقترحات إلى قيادة مصنع المكلا لتعليب الأسماك للوقوف على الإيجابيات أو أي اختلالات ومعالجتها.

4) فرضيات الدراسة:

قام الباحثون بصياغة فرضيات الدراسة وفقًا لفرضيات النفي الإحصائية (H0) عند مستوى دلالة (0.05)، وفي حال رفضها يتم قبول فرضيات الإثبات (H1)، ويمكن للباحثين عرض فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة (H01):

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

أ) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للتفكير الريادي في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

ب) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة لدى مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

ج) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمخاطرة في تحقيق التنمية المستدامة لدى مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

د) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمبادرة في تحقيق التنمية المستدامة لدى مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

هـ) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للثقافة الريادية في تحقيق التنمية المستدامة لدى مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

5) نموذج الدراسة:

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها وفرضياتها، قام الباحثون بتصميم نموذج الدراسة حسب الشكل رقم (1):

شكل (1): نموذج الدراسة

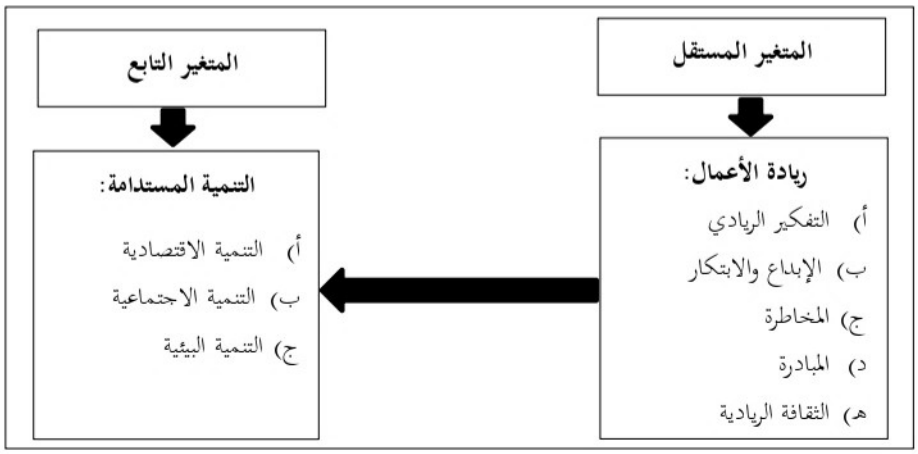

المصدر: إعداد الباحثين.

6) منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف خصائص عينة الدراسة، وجمع معلومات عنها، ووصف متغيري الدراسة وأبعادها، لتحقيق أهداف الدراسة، وتوفير البيانات والحقائق عن مشكلة الدراسة لتفسيرها والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

7) مجتمع الدراسة وعينته:

تكوَّن مجتمع الدراسة من قيادة مصنع المكلا لتعليب الأسماك في الإدارتين العليا والوسطى والتي بلغت (65) مديرًا ورئيس قسم حسب إحصائيات إدارة الموارد البشرية بالمصنع لعام 2022م، كما تم اختيار عينة قصدية وفقًا لأسلوب المسح الشامل لقلة عدد عناصر مجتمع الدراسة.

8) مصادر جمع المعلومات والبيانات: اعتمدت الدراسة على مصدرين لجمع البيانات والمعلومات، هما:

أ) البيانات الثانوية:

قام الباحثون بالاطلاع على عدد من المراجع باللغة العربية والإنجليزية، مثل: الكتب، والرسائل العلمية، والدوريات، والمؤتمرات العلمية، ومواقع الإنترنت؛ من أجل الحصول على المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ب) البيانات الأولية:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وقد قام الباحثون ببناء الاستبانة وتطويرها من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات، وهي: دراسة (Neumann, 2021)، دراسة (جمعة، 2020)، ودراسة (بني عيسى، 2020).

9) ثبات أداة الدراسة:

لمعرفة مدى مناسبة الاستبانة لأغراض هذه الدراسة قام الباحثون باستخدام طريقة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) في قياس ثبات نموذج الاستبانة، كما في الجدول الآتي:

جدول (1) : نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	النتيجة
ريادة الأعمال	30	0.972	عالٍ جدًا
التنمية المستدامة	24	0.941	عالٍ جدًا
إجمالي الفقرات	54	0.974	عالٍ جدًا

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يوضح الجدول(1) قيم الثبات لمتغيري الدراسة الرئيسة، إذ كان معامل الثبات للمتغير المستقل (ريادة الأعمال) (0.972) متوفرًا بدرجة عالية جدًا، بلغ معامل الثبات للمتغير التابع (التنمية المستدامة) (0.941) درجة عالية جدًا، وكانت قيمة معامل الثبات الإجمالية لأداة الدراسة (0.974)، وهذه مؤشرات تدل على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عالية جدًا، وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة.

10) أساليب الدراسة الإحصائية:

لغرض تحليل البيانات المجمعة ميدانيًا تم ترميزها وفقًا لمقياس (ليكارد الخماسي)، ومن ثم تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليل؛ للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، وهي:

أ) اختبار ألفا كرونباخ (Alpha cronbach)؛ لقياس ثبات أداة الدراسة.

ب) مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures)؛ وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة اعتمادًا على النسب المئوية والتكرارات والإجابة عن أسئلة الدراسة وترتيب أبعاد الدراسة حسب المتوسطات الحسابية.

ج) معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analyses)؛ لاختبار أثر المتغير والأبعاد المستقلة منفردة في المتغير التابع.

د) معامل الانحدار الخطي المتعدد؛ لمعرفة أثر ريادة الأعمال بأبعادها مجتمعة في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

11) **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

أ) **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة موضوع ريادة الأعمال بأبعادها (التفكير الريادي، الإبداع والابتكار، المخاطرة، المبادرة، والثقافة الريادية)، والتنمية المستدامة بأبعادها (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية).

ب) **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على مصنع المكلا لتعليب الأسماك الواقع في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت– اليمن.

ج) **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على قيادة الإدارتين العليا والوسطى في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت.

د) **الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة خلال الفترة الزمنية من يونيو – أغسطس 2022م.

الدراسات السابقة:

قام الباحثون بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، وتم تلخيصها وعرضها في النحو الآتي:

أولًا: الدراسات باللغة العربية:

1) دراسة (مفتن، وخضير، 2021):

هدفت الدراسة إلى قياس دور ريادة الأعمال في التنمية المصرفية المستدامة من خلال أبعادها المتمثلة في (الإبداع والابتكار، المخاطرة، المبادرة والاستباقية)، وتم التعبير عن التنمية المصرفية المستدامة بأبعادها (الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، والاستدامة البيئية)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات من عينة الدراسة التي بلغت (144) مفردة تمثل مدراء إدارات ورؤساء الأقسام والشعب في المصارف العراقية، فضلًا عن المقابلات والملاحظات المهمة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن هناك فهمًا واضحًا لإدارات المصارف عينة الدراسة بأبعاد ريادة الأعمال وأبعاد التنمية المصرفية المستدامة، وهذا يعد مؤشرًا في إدراك الإدارة المصرفية لتبني ريادة الأعمال في دعم التنمية المصرفية المستدامة، كما بينت الدراسة وجود دور ذي دلالة إحصائية معنوية لريادة الأعمال في تحقيق التنمية المصرفية المستدامة في المصارف العراقية.

2) دراسة (بني عيسى، 2020):

هدفت الدراسة إلى قياس دور ريادة الأعمال في أداء الموارد البشرية في قطاع الاتصالات الأردنية، وذلك من خلال أبعاد ريادة الأعمال وهي (الثقافة الريادية، القيادة الريادية، التفكير الريادي، والإبداع)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات من المبحوثين، وقد تكونت عينة الدراسة من (50) مفردة. وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع جدًا لمتغير ريادة الأعمال، ومرتفع لمتغير أداء الموارد البشرية في قطاع الاتصالات الأردنية، كما توصلت إلى وجود دور ذي دلالة إحصائية معنوية لريادة الأعمال في أداء الموارد البشرية في قطاع الاتصالات الأردنية.

3) دراسة (جمعة، 2020):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإبداع التنظيمي في ريادة الأعمال بأبعادها (الشخصية المبدعة، المخاطرة، استثمار واقتناص الفرص، والمبادرة)، أجريت الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في البورصة المصرية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبانات على عينة مكونة من (130) فردًا، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين الإبداع التنظيمي وبين ريادة الأعمال، ووجود أثر للإبداع التنظيمي في ريادة الأعمال بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في البورصة المصرية.

4) دراسة (عبدالحميد، والجرار، 2020):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، كما تم استخدام سببية جرانجر لتحليل البيانات خلال الفترة من 2008-2019م، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى توافر ريادة الأعمال والتنمية المستدامة كان مرتفعًا، وأن ريادة الأعمال تسبب التنمية البشرية وبالتالي تؤثر في البُعدين الاقتصادي والاجتماعي من أبعاد التنمية المستدامة، وأن العلاقة بين ريادة الأعمال ومدى تحقيق الجودة البيئية تتجه من البعد البيئي إلى ريادة الأعمال، أي إن مدى توافر بيئة جيدة يدعم ريادة الأعمال في مصر.

5) دراسة (الشرمان، 2019):

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مدى تطبيق ريادة الأعمال لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية، ودور القادة التربويين في تنميتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات. وقد تكونت العينة من (461) طالبًا وطالبة من طلبة الدراسات العليا في كليات التربية في الجامعات الأردنية الحكومية: (اليرموك، والأردنية، وآل البيت، ومؤتة). وقد أظهرت النتائج وجود درجة متوسطة لتطبيق ريادة الأعمال لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية، وجاء دور القادة التربويين في تنمية ريادة الأعمال لدى طلبة الدراسات العليا بدرجة متوسطة، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a<0.05$) في دور القادة التربويين في تنمية ريادة الأعمال لدى طلبة الدراسات العليا من وجهة نظرهم تبعًا لمتغير السنة الدراسية لصالح طلبة السنة الرابعة.

ثانيًا: الدراسات باللغة الإنجليزية:

1) دراسة (Neumann, 2021):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي معتمدة على مراجع الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إذ تم مراجعة (103) منشور، إذ أوضحت الدراسة أن ريادة الأعمال هي أحد أسباب تطور الاقتصاد الكلي، لكن العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية معقدة للغاية. وأكدت الدراسة أن الأثر الإيجابي العام لريادة الأعمال

يعتمد على مجموعة متنوعة من المحددات المرتبطة التي تؤثر في درجة هذا التأثير، وكان من هذه المحددات التي تم فحصها بالفعل، والتي تتطلب مزيدًا من الاهتمام، مثل: (البقاء، والإشراف، والمؤهلات، أداء الشركة، والخلفية الاجتماعية والثقافية لرائد الأعمال ودوافعه).

2) دراسة (Royo et. al, 2019):

هدفت الدراسة إلى تحديد مجموعة من عوامل التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة في البلدان التي قد تكون مرتبطة بمبادرة ريادة الأعمال من خلال تحليل مجموعة من البيانات الثانوية خاصة ب 57 دولة لعام 2017 باستخدام منهجية fsQCA والتي أثبتت أنها مناسبة لمجموعات البيانات صغيرة الحجم، بالإضافة إلى جمع البيانات من أربع قواعد بيانات من (مراقب ريادة الأعمال العالمي، ودرجة مخاطر البلد، وقاعدة بيانات البنك الدولي، ومؤشر أهداف التنمية المستدامة)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن عوامل التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة المؤثرة في مبادرات ريادة الأعمال تتمثل في الجوانب الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى عوامل المساواة الاجتماعية والتعليم ومؤشرات الابتكار والبنية التحتية.

3) دراسة (Mateus, et. al, 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور القيادة الريادية المتغيرة وتحليله، وتأثير أنظمة العمل عالية الأداء وإبداع الموظف في أداء الموظف، وهدفت أيضًا إلى تحليل تأثير أنظمة العمل عالية الأداء ودراستها في إبداع الموظف وأدائه، أجريت الدراسة على الموظفين في دولة تيمور الشرقية جنوب شرق آسيا، بلغ حجم العينة (200) موظف، أظهرت نتائج الدراسة أن نظام العمل عالى الأداء، له تأثير إيجابي كبير في إبداع الموظف وأدائه، كما أن إبداع الموظف له تأثير إيجابي كبير في أداء الموظف، كما تبين من نتائج التحليل أن القيادة الريادية تؤدي دور الوسيط في العلاقة بين أنظمة العمل عالية الأداء وأداء الموظف.

4) دراسة (Shan et al, 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس ريادة الأعمال التكنولوجية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصين، إضافة إلى تقييم مساهمات ريادة الأعمال التكنولوجية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي لبعض المؤشرات الاقتصادية تم التوصل إلى أن تطور الاقتصادات الناشئة يعد اتجاهًا مهمًا كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي، وقد تبنت الصين مشروعات ريادة الأعمال التكنولوجية كاستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية المستقبلية، تزايد عدد المؤسسات التكنولوجية مع ارتفاع مساهماتها في زيادة قيمة الإنتاج والصادرات والعمالة والضرائب، بالإضافة إلى أن قيمة الناتج الصناعي لريادة الأعمال التكنولوجية بلغ 41.49% من متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي من عام 2010 إلى عام 2014، كما أنه توجد علاقة كبيرة بين ريادة الأعمال التكنولوجية والنمو الاقتصادي، واتضح من النتائج أن ريادة الأعمال التكنولوجية قدمت مساهمة كبيرة في تعزيز التقدم التكنولوجي والتجارة الخارجية، كما شكلت براءات الاختراع التي ابتكرها

رواد الأعمال حوالي 71٪ من براءات الاختراع المحلية، وبلغت القيمة الإجمالية لتصدير منتجات التكنولوجيا الفائقة حوالي 22.6%، وبلغ معدل مساهمة ريادة الأعمال التكنولوجية في إيرادات ضرائب الدولة حوالي 8.49%.

الإطار النظري:

أولًا: مفهوم ريادة الأعمال:

أُشْتُقَّت كلمة الريادة من الكلمة الفرنسية (Entreprendre)، والتي تعني المخاطرة، وقد تضمن مفهوم الريادة تحُمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشافات العسكرية (حسين،2013، 386). كما استخدم مفهوم الريادة لوصف الأشخاص الذين يتبنون المخاطرة بين البائعين والمشترين (Barringer & Ireland, 2012, 6).

والريادة لغةً كما جاء في معجم (الأعلم) أنها كلمة مشتقة من رَوَدَ، روادًا وريادًا، وارتاده، وارتيادًا، وقد قيل من راد الشيء، أي: من طلبه، ومن راد الأرض، أي: من تفقد ما فيها من المراعي والمياه، ليرى هل هي صالحة للنزول؟ (شمس الدين، 2005، 391)، كما أن "الرائد في اللغة هو " الذي يتقدم القوم يبصر لهم الكلأ ومساقط الغيث" (ابن منظور،1997، 178).

عرف نادي مراقبة الريادة (The Global Entrepreneurship Monitor (GEM ريادة الأعمال يأنها "محاولة جديدة في العمل من خلال الابتكار أو إيجاد مغامرة جديدة من أجل توسيع منظمة قائمة، أو توسيع مجالات العمل الحالية من قبل الأفراد العاملين في المنظمة (إسماعيل، 2010، 70). وتُعرف الريادة بأنها مجموعة الأنشطة والأعمال التي تجمع جوانب عدة، فهي تدل على القدرة الفطرية لتحسس الفرص، والتصرف على ضوئها، والقدرة الفريدة على ابتكار شيء جديد للعالم، وهي تحتاج لفترة زمنية طويلة قبل أن يكون تأثيرها الحقيقي واضحًا، كما ينبغي تحمل المخاطر، ومواجهة التحديات البيئية، وبالتالي استغلال جميع جوانبها لتحقيق الثروة للمنظمة (العبادي، والجبوري، 2019، 55). وهي قدرة الأفراد على إدراك نوع من المنتجات وإنتاجه، أو الخدمات التي يحتاج إليها الناس، وتسليمها في الوقت والمكان المناسبين وبالأسعار المنافسة (Laguador, 2013, 61). كما عُرفت بأنها عملية اجتماعية محددة، يتمكن من خلالها الأفراد والفرق من تكوين الثروة، من خلال الجمع بين مجموعات فريدة من الموارد لاستغلال السوق (Hitt et. al, 2011, 59). كذلك الريادة تعني عملية بدء عمل تجاري، وتنظيم الموارد الضرورية له، مع افتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به (Daft, 2010, 602). ويرى (Leach & Melcher, 2009, 5) أن الريادة هي عمليات تحويل الأفكار إلى فرص تجارية وخلق قيمة.

وانطلاقًا من مفهوم الريادة فأن مفهوم ريادة الأعمال يؤدي دورًا اساسيًا في تعزيز قيمة المنظمة التي تحتضن السلوك الريادي في أعمالها، إذ تمكن منظمة الأعمال وتزيد من قدرتها في الاستجابة للتغييرات الحاصلة في السوق اتجاه المنافسين (Mohamad, et. al,, 2011, 7). ويشير (حامد، وتمساح، 2020،

151) بأن ريادة الاعمال هي الآلية التي تقود إلى إدارة المشروعات بشكل مبتكر، يكفل نجاحها وتطورها بسرعة من خلال مجموعة من الإجراءات، التي تركز على مبادئ متطورة تستخدم المخاطرة المحسوبة ورأس المال الجريء في تطوير مجالات عمل قديمة، أو استحداث مجالات عمل مبتكرة تجد تسويقًا متميزًا، ومن ثم تفرض على السوق استيعاب منتجاتها وخدماتها، بحيث تحقق أرباحًا كافية لمد جذورها وإثبات وجودها وقدرتها على الصمود والمنافسة في فترة زمنية وجيزة.

وتظهر روح ريادة الأعمال من خلال تطوير أسواق جديدة، وايجاد منتجات وأساليب إنتاجية وإدارية مبتكرة، تسهم في زيادة نمو المنظمات، الذي بدوره يزيد من النمو الاقتصادي (Harper, 2003, 1). كما وضح (مبارك، 2009، 134) أن ريادة الأعمال ظاهرة ترتبط بالابتكار والإبداع والتجديد واكتشاف الفرص والابتكارات الجديدة وتبني المبادرة، وقبول المخاطرة والتعامل مع الظروف غير الواضحة، والاستعداد لتقبل الفشل، والحاجة إلى الإنجاز الذي يقود إلى النمو وتبني القيم الجديدة، مثل إضافة خدمات أو تحسينات جديدة للمنتج أو أي مزايا أخرى.

وبعد استعراض التعريفات السابقة يمكن للباحثين تعريف ريادة الأعمال: بأنها الرغبة والقدرة في تبني المبادرة وقبول المخاطرة في استثمار الموارد المتاحة (مالية، مادية، بشرية، معلوماتية، والوقت) لاستغلال الفرص الإنتاجية والتسويقية، من خلال إيجاد ثقافة الأعمال الريادية في كيفية استخدام تكنولوجيا حديثة، وأساليب إنتاجية، وأفكار إدارية مبتكرة ومبدعة في إنتاج وتسويق منتجات مميزة وبأسعار تنافسية.

ثانيًا: أهمية ريادة الأعمال:

إنَّ الرِّيادة في الأعمال ظاهرة جديرة بالاهتمام والرعاية نظرًا لأهميَّتها في التنمية، التي تسعى إليها مختلف المنظمات، التي تدرك الفرص، وتبادر في تبنِّيها، وتمتلك روح الابتكار والإبداع، وتستثمر الموارد المتاحة بطريقة منظَّمة، من أجل الخروج بمشاريع، تحقق لها أهدافها في الربح والنُمو (العبادي، أبو غنيم، والحدراوي، 2010، 18-19). لذا فإنَّ أهميَّة ريادة الأعمال تتجلى من خلال الآتي (آل فيحان، وسلمان، 2012، 74):

1) خلق الثَّروة، وتوفير منتجات (سلع، وخدمات) متفوِّقة لتلبية حاجات متقدِّمة للزبائن، ومن ثمَّ توسُّع ونمو المنظَّمات، وتطوير المناطق التي تتواجد فيها.
2) إيجاد أعمال وأنشطة اقتصاديه جديدة توفر فرص عمل، وتخلق أسواقًا جديدة.
3) تفعيل عوامل الإنتاج من خلال استثمار القابليات الرِّياديَّة في البيئة.
4) تعزيز بيئة إنجاز متفوِّق للتحفيز، والمحافظة على أفضل المهارات.
5) تحقيق رضا زبون متفوِّق وولائه بامتلاك المرونة الاستراتيجيَّة اللازمة، وتشجيع الابتكار.
6) تعزيز الأعمال من خلال الاستقامة والمسؤولية.
7) محرك ودافع أساس لتغيير الثقافة عن طريق إيجاد ثقافة الأعمال الريادية.

ثالثًا: أبعاد ريادة الأعمال:

يمكن للباحثين عرض أبعاد ريادة الأعمال التي تناولتها الدراسة الحالية في الآتي:

1) بُعد التفكير الريادي:

يتميز التفكير الريادي بالتفرد، وهو إدخال طرق جديدة سواء كانت تكنولوجية بمنتجات جديدة أو طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو في إدارة التنظيم وهيكلته، وذلك بصورة مختلفة عن الآخرين (حسن، 2014، 117). ويُعرف التفكير الريادي بأنّه نوع من التفكير الاستراتيجي ذو منحى إبداعي يسعى إلى اكتشاف الفرص في ظل ظروف عدم التأكد واستغلالها من خلال الإدراك السريع والاستجابة النشطة لتحقيق منافع تضمن وجود المنظمة، وتعزز مستوى النمو لديها وتحافظ على موقعها بين المنافسين (السويعي، 2017، 4). كما يُعرف بأنه المشاركة في مشاكل المستقبل والحاجات والتغيرات، ومدى تقديم منتجات جديدة وتقنيات إدارية، أي القدرة على أخذ مخاطرة عالية أكثر من ظروف البيئة المحيطة بالمنظمات (Caruang, 2000, 16).

2) بُعد الإبداع والابتكار:

إن المنظمة الريادية تمتلك قدرة الإبداع والابتكار للحصول على أكبر حصة سوقية للسلع والخدمات المنتجة من خلال جهود الأفراد الرياديين، ولها ثقافة ريادية، وتتبنى المجازفة (الشواهين، 2017، 21). فالإبداع يعني القدرة على ابتكار أساليب ووسائل وأفكار جديدة للعمل، قد يكون من شأنها تحسين ظروف العمل، والعمل على تحفيز أداء الموظفين وقدراتهم، وزيادة مواهبهم، هذا يؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنتاجية والأدائية الأفضل، كما يمكن أن يقتصر السلوك الإبداعي على السلوك المميز الذي يمارسه الفرد أو المجموعة في مكان العمل (الخوالدة، والحنيطي، 2008، 154).

ويلاحظ أن الريادي يمتلك من معرفة ومهارات إدارية أعلى من المخترع ولكنها غير متخصصة، في حين المخترع لديه معرفة عميقة ومتخصصة ومركزة، بينما الإبداع والابتكار موجود عند الاثنين بمستوى عال (الجبوري، 2016، 20). فالإبداع نزعة تفوقية، حصيلة نشاط بحثي بتبني فكرة أو سلوك عمل غير مألوف يهدف إلى تحسين المناخ العام في المنظمة، والتعامل مع معطيات الحياة المعاصرة، بما يُعزز نجاح المنظمة تنافسيًا، ويضمن حيازتها موقعًا متميزًا مقارنة بمنافسيها (بهية، 2019، 366). أي تطبيق فكرة غير مسبوقة تعمل بشكل مباشر على تطوير سلع وخدمات المنظمة (Certo, 2006, 456).

أما الابتكار فيعني الوصول إلى فكرة جديدة ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر في المنظمات، فالابتكار جزء مرتبط بالفكرة الجديدة، والمنظمة الابتكارية هي التي تقدم منتجات أو خدمات جديدة ذات قيمة في الخدمات والأفكار والإجراءات والعمليات من خلال تضافر جهود العاملين للتعبير عن السلوك الابتكاري في لإيجاد هذه المنتجات الخدمات المتطورة (النمر، 2006، 20).

لذا فإن الإبداع يُعد الخطوة الأولى للابتكار، إذ يسهم في نجاح المنظمة على المدى الطويل، ويُحسن من عملية صُنع القرار من خلال تشجيع العصف الذهني، كأحد أساليب تطوير الافكار واستنباط أفكار جديدة (السكارنة، 2010، 89).

3) بُعد المخاطرة:

يُعد الخطر صفة ملازمة للأعمال، وهو جزء لا يتجزّأ من عمل المنظَّمات، وينظر إلى الخطر على أنَّه حالة عدم التَّأكُّد من إمكانيَّة تحاشي وقوع خسارة، ويشمل ذلك عدم التَّأكُّد من نتائج القرارات التي تتخذها المنظَّمات، وفيما يتعلق بالرِّيادة فإن الخطر الرِّيادي يمثَّل في اتخاذ القرارات ذات الصِّلة بالمنظَّمات، والمنتجات، والعمليَّات الجديدة في ظل ظروف المخاطرة، وحالة عدم التَّأكُّد (الحدراوي، 2013، 228). ويرى (Alderman, 2011, 588) أنَّ المخاطرة تمثَّل إطارًا للتَّوجُّه الرِّيادي الذي يشير إلى الرغبة في المغامرة بالمجهول من غير معرفة النَّتائج المحتملة، والتي قد تنطوي على الاستثمار في التكنولوجيا، أو الدخول إلى أسواق غير معروفة، أو مجرَّبة مسبقًا، إضافة إلى المخاطر الماليَّة التي قد تصيب المنظَّمة. كما يشير تقبُّل المخاطرة إلى جهود المنظَّمة المستمرة بمتابعة اتجاهات السُّوق، والعمل على تلبية احتياجات الزبائن المستقبلية من أجل البقاء في ميدان التَّنافسيَّة، وتبنِّيها توجهًا قويًا تستهدف من خلاله قيادة السُّوق في تقديم، الأفكار، والخدمات الجديدة، والقيام بفاعليات هجوميَّة لمواجهة التَّحديات التَّنافسيَّة الحاليَّة، والمستقبلية لمركزها التَّنافسي بهدف زيادة حصتها السُّوقيَّة، واغتنام الفرص الجديدة حتى في حالة عدم التَّأكُّد من النَّجاح، وقيامها بتشجيع العاملين بتقديم الأفكار الجديدة من غير خوف، أو تردد (Awang,et. al, 2010, 133).

أما (مغاوري، 2017، 546) فقد ربط ريادة الأعمال ارتباطًا جوهريًا بالمخاطرة؛ إذ يرى أن تتمتع المنظمة الإدارية بروح المخاطرة لتطبيق كل ما هو جديد وفريد، مع تجنب الخوف والفشل، وأن تسعى إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، وتحمل النتائج المتوقعة. ووضح (قديمات، 2019، 25) أن بُعد المخاطرة هو البدء بعمل جديد وفريد وأن أي شخص يسعى إلى البدء بإنتاج منتج جديد أو خدمة جديدة يسمى رجلًا رياديًا؛ لأن هذا يحمل نوعًا من المخاطرة. كما تعني المخاطرة أن يقوم الريادي بأخذ المجازفة في طرح منتجات جديدة بالأسواق آخذًا بعين الاعتبار ما يوجد في السوق من مخاطر الغموض وعدم التأكد، مع إمكانية التعرض للخسارة (حسن، 2014، 117).

4) بُعد المبادرة (الاستباقية):

يرى (Alderman, 2011, 559) أنَّ صفة المبادرة من أهمّ صفات المنظَّمات الرِّياديَّة، والتي تنطوي على رغبة الإدارة العليا في أن تكون المنظَّمة هي أوَّل من يستجيب لاحتياجات الزبائن، وتحقيق حاجاتهم ورغباتهم وفق ما هو أفضل وجديد، وتسعى المنظَّمات الرِّياديَّة إلى التَّصرف بسرعة لغرض الاستفادة القصوى من السُّوق قبل أي منظمة أخرى، وعدم الاستعداد لانتظار الآخرين لإنجاز المهام. فالاستباقيَّة هي جهود المنظَّمة للاستيلاء على الفرص الجديدة؛ فالمنظَّمات الاستباقيَّة تراقب الاتجاهات، وتحاول معرفة المتطلَّبات

المستقبليَّة للزبائن، وإدراك التَّغيُّرات في الطلب، أو إدراك المشكلات النَّاشئة التي يمكن أن تقود إلى فرص لمشاريع جديدة، والاستباقيَّة لا تتضمَّن فقط إدراك التَّغيُّرات، ولكن يجب أن تكون قادرة على العمل عليها، والتَّقدُّم على المنافسين (جمعة، 109:2017).

وتُعرف المبادرة بأنها إما تعمل بناءً على المعلومات التي تم جمعها حول السوق قبل أن يكون للوضع فيه تأثيرًا مباشر على الشركة، أو أن التأثير خلق تغييرات في السوق (Sandberg, 2002, 188). وهي الخروج عن المألوف في التفكير واستخدام الموارد المتاحة لتبني أفكار جديدة وتنفيذها، ومن هنا يأتي التحدي الحقيقي للوصول إلى رؤية متكاملة حول عمل الأفراد الحر، والسعي إلى التخطيط لمشروعات حديثة؛ إذ يعد تبني المبادرة من المؤثرات الفعالة للوصول إلى ريادة بالأفكار، ومن الممكن أن تقدم قيمة تنافسية للمنشأة (الحدراوي، 2013، 24).

5) بُعد الثقافة الريادية:

الثقافة الريادية هي الأجواء أو المناخ الذي يساعد أو يشجع على توليد الأفكار الريادية والإبداع والتجربة، وبالتالي يشير إلى وجود عدد من المكونات الخاصة بالثقافة الريادية وهي مكونات التنظيم للقيام بالتجربة، والقيام بالمخاطرة، ومشاركة الموظفين في عملية تطوير المنظمة (الأيوبي، 2017، 34). وأشار البعض إلى أن الثقافة الريادية تتضمن تحمل المخاطرة والعمل في بيئة غير مؤكدة، والبحث عن الفرص والميزة والتغيير والتنافس في ظل التعقيد والتوجه البيئي، اذ تعمل الثقافة على تعزيز السلوك الريادي في المنظمة، والتركيز على الفرص والتحديات، فضلًا عن تقييم نقاط القوة والضعف والتهديدات التي يشار إليها بـ (SWOT)، والتي تمثل أدوات تحليل الإدارة الاستراتيجية (Ireland et al, 2003, 967).

رابعًا: مفهوم التنمية المستدامة:

يتكون مصطلح التنمية المستدامة من مصطلحين، هما: التنمية، وتشير إلى "الزيادة والنماء نتيجة فعل خارجي وليس من تلقاء نفسها" (الخرمان، 2018، 14). أما المستدامة، فتشير إلى جميع مجالات الحياة التي يرجى بقاؤها، والحيلولة دون نضوبها ونفادها كالموارد الطبيعية (دائرة التنمية الاقتصادية، 2015، 19).

وقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية التي تحقق وتلبي الحاجات الأساسية للجميع وإتاحة الفرص أمامهم لتحقيق طموحاتهم في حياة أفضل، مع نشر وتشجيع أنماط إنتاجية واستهلاكية ضمن الحدود والإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول" (العايب، 2011، 15). كما عرف (غنيم، وأبو زنط، 2006، 24) التنمية المستدامة بأنها "ضرورة تحقيق التنمية على النحو الذي يشبع الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية أيضًا". فهي التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة (ابو النصر، محمد، 2017، 82).

ورغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق تعزيز الحكم الرشيد من خلال الانفتاح على القوى المعارضة والمشاركة الشعبية، غير أن هناك نقائص مازالت كبيرة، من حيث تراجع المشاركة الشعبية، وانتهاك حقوق الإنسان، وتشديد القيود على وسائل الإعلام، وكذا منظمات المجتمع المدني (طاهر، 2013، 53).

يرى الناصر أن التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة (الناصر، 2011، 52). وقد عرفها (البريدي، 2015، 53) بأنها كل ما يؤدي إلى ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية حاضرًا ومستقبلًا ضمن إطار حضاري استراتيجي يصون وينمي البيئة والموارد. ويعرفها آخر بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني، التنموي، وتؤكد على صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة وإصلاحها من جهة، وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى (طاهر، 2013، 53).

خامسًا: أبعاد التنمية المستدامة:

من أسس التنمية المستدامة الاعتماد على الذات المجتمعي، وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان وتنمية المجتمع مفيد لكل منهما، والمواءمة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئة والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة. وتعددت أبعاد التنمية المستدامة، لكن الدراسة الحالية اقتصرت على ثلاثة أبعاد، هي:

1) البُعد الاقتصادي:

لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب آخر، إن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية، وتحقيق ذاتية التنمية المستدامة (عبد الحي، وآخرون، 2019، 464). يقصد بالتنمية الاقتصادية بشكل عام الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة الاقتصادية لمنطقة معينة. أيضا تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، منها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى (أبو النصر، ومحمد، 2017، 93).

2) البُعد الاجتماعي:

إن التنمية الاجتماعية لا تتحقق إلا بتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة؛ لأن الإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية، وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، وبذلك فالتنمية المستدامة الاجتماعية تعني: الارتقاء بالعنصر البشري، وتأمين الاحتياجات الأساسية

للسكان، وتحسين الرفاهية الاجتماعية (عبد الحي، وآخرون، 2019، 467). كما تُعرف بأنها إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، والاهتمام بالتنمية الريفية النشطة عن طريق التعليم والتدريب، ورفع مستوى الدخل عن طريق تعزيز الأنشطة السياحية، والسياحة البيئية والثقافية (كلود، 1991، 57).

3) البُعد البيئي:

تعتمد التنمية المستدامة بيئيًا على إدارة الموارد البشرية والطبيعية لتعمل على الوفاء بحاجة الأجيال الحالية، وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة، وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات، ويتطلب ذلك بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة. وتُعرف التنمية البيئية بأنها نوع من التنمية للبيئة التي حولنا بهدف المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث، والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها، وإشباع حاجات الأجيال الحالية، مع عمل حساب للأجيال القادمة أو المستقبلية (أبو النصر، ومحمد، 2017، 96). وعليه فإن التنمية المستدامة وفق البُعد البيئي تعتمد على عاملين، هما (برنار وآخرون، 1998، 18):

أ) السكان: إذ تسبب الزيادة السكانية المستمرة ضغطًا على الموارد واستنزافها، ومن ثم عدم قدرة البيئة على التحمل مما يتطلب توازنًا بين حجم السكان والموارد.

ب) التكنولوجيا: والتي هي مجموعة المعارف والمهارات والأدوات والمعدات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات، وتمثل ثلاثة جوانب للتنمية: هي موارد قادرة على خلق الثروة، ووسيلة تمكن من ممارسة السيطرة الاجتماعية لمتلكيها، وأداة فعالة ومؤثرة في اتخاذ القرارات.ويمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة في الشكل رقم (2):

شكل (2): تكامل أبعاد التنمية المستدامة

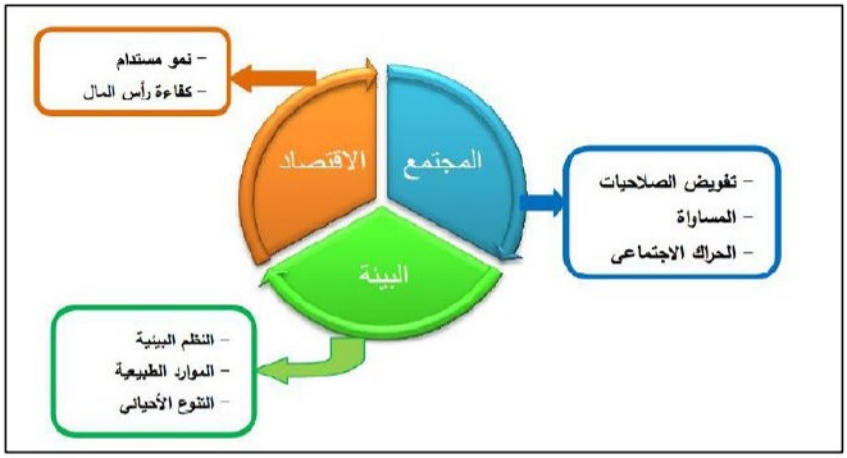

المصدر: (غنيم، وأبو زنط، 2007، ص33).

الإطار العملي (الدراسة الميدانية):

أولًا: التحليل الوصفي لخصائص أفراد عينة الدراسة:

قام الباحثون باستخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية لتحليل ووصف خصائص عينة الدراسة حسب الجدول (2).

جدول (2): خصائص أفراد عينة الدراسة

ت	الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة
1	الجنس	ذكر	45	88.2
		أنثى	6	11.8
2	العمر	أقل من 30 سنة	13	25.5
		من 30 سنة – إلى أقل من 40 سنة	21	41.2
		من 40 سنة – إلى أقل من 50 سنة	14	27.5
		50 سنة فأكثر	3	5.9
3	المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	7	13.7
		دبلوم	8	15.7
		بكالوريوس	21	41.2
		دبلوم عالٍ	13	25.5
		ماجستير	2	3.9
		دكتوراه	0	0.0
4	المسمى الوظيفي	مدير عام	1	2.0
		نائب مدير عام	3	5.9
		مدير إدارة	17	33.3
		رئيس قسم	30	58.9
5	عدد سنوات الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	11	21.6
		من 5 إلى أقل من 10 سنوات	18	35.3
		من 10 إلى أقل من 15سنة	7	13.7
		من 15 إلى أقل من 20 سنة	7	13.7
		20 سنة فأكثر	8	15.7
الإجمالي			51	100.0

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات spss لعام 2022م.

من خلال بيانات الجدول (2) يتبين أن غالب أفراد عينة الدراسة هم من فئة الذكور بنسبة (88.2%)، أما فئة الإناث فكانت بنسبة (11.8%)، وهذا يعود لسياسات التوظيف والترقيات في مصنع المكلا لتعليب الأسماك والمنظمات الأخرى في محافظة حضرموت التي تضع حواجز السقف الزجاجي أمام طموحات المرأة في شغل مناصب إدارية عليا.

ويلاحظ الباحثون أن غالب أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين (من 30 سنة – إلى أقل من 40 سنة)، وأن الفئة الأقل توافرًا هي فئة (50 سنة فأكثر) إذ بلغت نسبتها (5.9%)، ويفسر ذلك بأن سياسة التوظيف في المصنع تعتمد على استقطاب الشباب الذين يتمتعون بالحيوية والنشاط، وتحمل ضغوط العمل.

كما يتضح أن غالبية أفراد العينة هم من حاملي شهادات البكالوريوس، ودبلوم عالٍ بنسبة (41.2%) و(25.5%) على التوالي، وأُقلها مستوى علميًا حملة الماجستير بنسبة (3.9)، وبذلك يتبين أن نسبة المؤهل العلمي للعينة بلغت (70.6%) لحملة البكالوريوس، دبلوم عالٍ، والماجستير، وهذه المؤشرات تدل على تمتع عينة الدراسة بالمعرفة اللازمة في الإجابة على أسئلة الاستبانة.

وبالنسبة للمسمى الوظيفي تشير بيانات الجدول إلى أن أفراد العينة يشغلون وظيفة رئيس قسم بنسبة (33.3%)، وأن (5.9%) من أفراد عينة الدراسة هم نواب للمدير العام، ثم مدير عام بنسبة 2.0%)، وهذا يعود لطبيعة الهيكل التنظيمي الذي يتسع في الأسفل ويضيق في قمته.

أما الخبرة العملية فقد كانت فئة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) هم الأكثر خبرة عملية في المصنع، وأقلهم خبرة كانت فئتا (من 10 إلى 15سنة) و(من 15 إلى 20 سنة) على التوالي، كما تبين من الجدول أن (78.4%) من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية في المصنع من 5 سنوات فأكثر، وهذه المؤشرات تدل على امتلاك العينة الخبرة الكافية لتكون إجاباتهم ذات مصداقية عالية.

ثانيًا: التحليل الوصفي لمتغير ريادة الأعمال وأبعاده:

قام الباحثون بالتحليل الوصفي لمتغير ريادة الأعمال بأبعاده من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بصورة منفردة ومجتمعة على النحو الآتي:

1) التحليل الوصفي لمتغير ريادة الأعمال بأبعاده منفردة:

أ) التحليل الوصفي لبُعد التفكير الريادي:

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد التفكير الريادي

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
1	يمتلك موظفو المصنع المهارة والقدرة على الأداء والتحليل المنطقي والتفكير العميق لحل المشكلات.	4.02	0.510	مرتفع	1
2	يميل المصنع إلى تطوير الأفكار الموجودة لديه إلى منتجات وطرحها في الأسواق للحصول على حصة سوقية أكبر.	3.57	0.900	مرتفع	3
3	يميل المصنع إلى إدخال أفكار تحمل أساليب إنتاج جديدة غير مستخدمة من قبل المنافسين.	3.37	0.916	متوسط	5

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
4	يسعى المصنع إلى زيادة موازنة أقسام "البحث والتطوير" لديه كل عام.	3.16	0.987	متوسط	6
5	يحرص المصنع على تنفيذ الأفكار الجديدة بسرعة لتنمية وتطوير الأعمال.	3.53	0.809	مرتفع	4
6	يمنح المصنع مكافآت مالية للموظفين أصحاب الأفكار الريادية.	3.63	0.916	مرتفع	2
	المتوسط العام	3.55	0.711	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتبين من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد التفكير الريادي مجتمعة معًا بلغ (3.55)، وهذا يعني أن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة عن تطبيق بُعد التفكير الريادي في مصنع المكلا لتعليب الأسماك كان مرتفعًا، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها عن بُعد التفكير الريادي، حيث بلغت قيمته (0.71). كما يُبين الجدول (3) أيضًا أن متوسط درجات التوافر للفقرات الـ 6 كافة جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت في متوسطاتها ما بين (3.16، 4.02)، والتي كان مستوى دلالتها ما بين "متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة".

ب) التحليل الوصفي لبعد الإبداع والابتكار:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد الإبداع والابتكار

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
7	ينظم المصنع دورات تدريبية لتنمية المهارات الابتكارية وتطوير قدرات الموظفين.	3.57	0.831	مرتفع	2
8	يبتكر موظفو المصنع أساليب جديدة من اجل تقليل نسبة التالف في الإنتاج.	3.22	1.006	متوسط	4
9	يتوافر لدى المصنع الوقت الكافي للسعي وراء القدرات الإبداعية.	3.12	0.952	متوسط	6
10	يحرص المصنع على اكتشاف الموظفين المبدعين والمبتكرين ودعمهم.	3.22	0.901	متوسط	4
11	يعزز المصنع محاولات موظفيه الإبداعية لحل مشكلات العمل.	3.35	0.913	مرتفع	3
12	يستقطب المصنع الأفكار الإبداعية ويعمل على تطبيقها.	3.61	0.874	مرتفع	1
	المتوسط العام	3.35	0.844	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتبين من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد الإبداع والابتكار مجتمعة معًا بلغ (3.35)، وهذا يعني أن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة عن تطبيق بُعد الإبداع والابتكار في مصنع المكلا لتعليب الأسماك كان مرتفعًا، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها حول بُعد الإبداع والابتكار، إذ بلغت قيمته (0.84). كما يُبين الجدول (4) أيضًا أن متوسط درجات التوافر للفقرات الـ 6 كافة جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت في متوسطاتها الحسابية ما بين (3.12، 3.61)، والتي كان مستوى دلالتها ما بين "متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة".

ج) التحليل الوصفي لبُعد المخاطرة:

جدول (5) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد المخاطرة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
13	لدى المصنع القدرة على تحمل نتائج المخاطرة.	3.57	0.831	مرتفع	3
14	يتم تقييم حجم المخاطر الداخلية والخارجية لاتخاذ الاجراءات المناسبة والتصدي لها	3.80	0.749	مرتفع	2
15	يقوم المصنع بالاستثمار في تكنولوجيا حديثة تتطلب رأس مال كبير ومخاطرة عالية.	3.49	0.946	مرتفع	4
16	يسعى المصنع إلى المغامرة في اغتنام فرص جديدة غير واضحة النتائج.	2.94	1.028	متوسط	6
17	دخول المصنع في أسواق جديدة تكون بيئة العمل فيها غامضة وغير مستقرة.	3.02	0.969	متوسط	5
18	يقوم المصنع بتلبية رغبات زبائنه بالرغم من التكاليف المرتفعة المرتبطة بذلك.	3.88	0.653	مرتفع	1
	المتوسط العام	3.45	0.715	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتبين من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد المخاطرة مجتمعة معًا بلغ (3.45)، وهذا يعني أن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة عن تطبيق بُعد المخاطرة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك كان مرتفعًا، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها حول بُعد المخاطرة، إذ بلغت قيمته (0.72). كما يُبين الجدول (54) أيضًا أن متوسط درجات التوافر للفقرات الـ 6 كافة جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت في متوسطاتها الحسابية ما بين (2.94، 3.88)، والتي كان مستوى دلالتها ما بين "متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة".

د) التحليل الوصفي لبُعد المبادرة:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعد المبادرة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
19	يُبادر المصنع إلى تحسين مستوى أداء موظفيه بهدف التطوير التنظيمي.	3.71	0.610	مرتفع	3
20	يُبادر المصنع نحو الاستفادة من التطورات الإلكترونية العلمية في مجال الإدارة.	3.47	0.946	مرتفع	4
21	يُبادر المصنع إلى البحث عن أساليب إنتاج جديدة غير مستخدمة من قبل المنافسين.	3.18	0.974	متوسط	5
22	يُبادر المصنع إلى التواصل مع زبائنه لتحديد احتياجاتهم ورغباتهم المستقبلية.	3.12	0.993	متوسط	6
23	يقوم المصنع بمتابعة ورصد حركة تقلبات اسعار الصرف تجنبًا لتعرضه لازمات مالية.	4.04	0.564	مرتفع	1
24	يُبادر المصنع نحو اغتنام فرص دخول اسواق نامية ذات قوة شرائية عالية	3.73	0.695	مرتفع	2
	المتوسط العام	3.54	0.632	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتبين من الجدول (6) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد المبادرة مجتمعة معًا بلغ (3.54)، وهذا يعني أن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة عن تطبيق بُعد المبادرة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك كان مرتفعًا، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها حول بُعد المبادرة، إذ بلغت قيمته (0.63). كما يُبين الجدول (6) أيضًا أن متوسط درجات التوافر للفقرات الـ 6 كافة جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت في متوسطاتها الحسابية ما بين (3.12، 4.04)، والتي كان مستوى دلالتها ما بين "متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة".

هـ) التحليل الوصفي لبُعد الثقافة الريادية:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد الثقافة الريادية

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
25	يُرسخ المصنع القيم الداعمة للوصول إلى الأداء الريادي في انجاز المهام.	3.67	0.653	مرتفع	2
26	يوفر المصنع بيئة ثقافية تدعم التميز والإبداع من خلال تضمين العمل الريادي ضمن نشاطاته.	3.55	0.642	مرتفع	3
27	يحشد المصنع جهوده نحو تكوين فرق ثقافة العمل الريادي في مختلف المستويات الإدارية.	3.37	0.799	متوسط	5

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
28	يشجع المصنع الموظفون على الاستقلالية الفكرية والحرية في الأداء الوظيفي.	3.73	0.635	مرتفع	1
29	ينظم المصنع دورات تدريبية لتعزيز مفهوم الثقافة الريادية بين موظفيه	2.98	1.068	متوسط	6
30	يطلع المصنع على خبرات المنظمات الصناعية للاستفادة من الثقافات الريادية المتنوعة.	3.39	0.802	متوسط	4
	المتوسط العام	3.45	0.516	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتبين من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد الثقافة الريادية مجتمعة معًا بلغ (3.45)، وهذا يعني أن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة عن تطبيق بُعد الثقافة الريادية في مصنع المكلا لتعليب الأسماك كان مرتفعًا، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها عن بُعد الثقافة الريادية، إذ بلغت قيمته (0.52). كما يُبين الجدول (7) أيضًا أن متوسط درجات التوافر للفقرات الـ 6 كافة جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت في متوسطاتها الحسابية ما بين (2.98، 3.73)، والتي كان مستوى دلالتها ما بين "متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة".

2) التحليل الوصفي لمتغير ريادة الأعمال بأبعاده مجتمعة:

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير ريادة الأعمال بأبعاده مجتمعة

ت	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
1	التفكير الريادي	3.55	0.711	مرتفع	1
2	الإبداع والابتكار	3.35	0.844	متوسط	5
3	المخاطرة	3.45	0.715	مرتفع	3
4	المبادرة	3.54	0.632	مرتفع	2
5	الثقافة الريادية	3.45	0.516	مرتفع	3
	المتوسط العام	3.47	0.628	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتبين من الجدول (8) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر أبعاد متغير ريادة الأعمال مجتمعة معًا بلغ (3.47)، وهذا يعني أن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة عن تطبيق ريادة الأعمال في مصنع المكلا لتعليب الأسماك كان مرتفعًا، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء

وتجانسها عن ريادة الأعمال، إذ بلغت قيمته (0.63). كما يُبين الجدول (8) أيضاً أن متوسط درجات التوافر لكافة الأبعاد الـ 5 جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت في متوسطاتها الحسابية ما بين (3.35، 3.55)، والتي كان مستوى دلالتها ما بين "متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة".

كما يتضح من الجدول (8) أن بُعد التفكير الريادي جاء في الترتيب الأول بوسط حسابي مرتفع مقداره (3.55) وبانحراف معياري (0.711)، وحل ثانيًا بُعد المبادرة بوسط حسابي مرتفع مقداره (3.54) وبانحراف معياري (0.632)، ثم جاء في الترتيب الثالث كل من بُعدي المخاطرة، والثقافة الريادية بوسط حسابي مرتفع مقداره (3.45)، وبانحراف معياري (0.715)، (0.516) لكل منهما على التوالي، وفي الترتيب الرابع والأخير جاء بُعد الإبداع والابتكار بوسط حسابي متوسط مقداره (3.35) وبانحراف معياري (0.844).

يلاحظ الباحثون من خلال التحليل الوصفي لنتائج متغير ريادة الأعمال وأبعاده الآتي:

أ) الإجابة عن السؤال الرئيس الأول الذي ينص على: ما مستوى تطبيق ريادة الأعمال في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت؟

ب) اتفاق هذه النتيجة مع دراسة (بني عيسى، 2020) ودراسة (عبدالحميد، والجرار، 2020)، واختلافها مع دراسة (الشرمان، 2019) التي بينت أن مستوى ريادة الأعمال كان متوسطًا.

ثالثًا: التحليل الوصفي لمتغير التنمية المستدامة وأبعاده:

قام الباحثون بالتحليل الوصفي لمتغير التنمية المستدامة بأبعاده من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بصورة منفردة ومجتمعة على النحو الآتي:

1) التحليل الوصفي لمتغير التنمية المستدامة بأبعاده منفردة:

أ) التحليل الوصفي لبُعد التنمية الاقتصادية:

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد التنمية الاقتصادية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
1	يسهم المصنع في تشغيل قطاعات اقتصادية متعددة ومتنوعة (النقل، الاصطياد، التصدير والاستيراد، الضرائب، الجمارك...	3.96	0.631	مرتفع	4
2	يسهم المصنع في التنمية المستدامة لسوق العمل اليمني للحد من البطالة.	4.04	0.599	مرتفع	3
3	يقوم المصنع برفد ميزانية الدولة من خلال استمرار دفع الضرائب والرسوم الجمركية.	4.06	0.614	مرتفع	2

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
4	يسهم المصنع في توظيف خريجي المؤسسات التعليمية اليمنية.	3.92	0.595	مرتفع	5
5	يقدم المصنع الدعم المادي للمشاريع التنموية الصغيرة والأصغر بمحافظة حضرموت.	3.55	0.642	مرتفع	7
6	يسهم المصنع في تعزيز قيمة العملة الوطنية من خلال تكثيف تصدير منتجاته للحصول على العملة الصعبة.	3.69	0.707	مرتفع	6
7	يسهم المصنع في التنمية الاقتصادية اليمنية من خلال تلبية احتياجات السوق اليمني للحد من عملية الاستيراد وتشجيع الصناعة الوطنية.	4.12	0.653	مرتفع	1
المتوسط العام		3.90	0.523	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتبين من الجدول (9) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد التنمية الاقتصادية مجتمعة معًا بلغ (3.90)، وهذا يعني أن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة عن توافر بُعد التنمية الاقتصادية في مصنع المكلا لتعليب الأسماك كان مرتفعًا، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها عن بُعد التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمته (0.52). كما يُبين الجدول (9) أيضًا أن متوسط درجات التوافر للفقرات الـ 7 كافة جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت في متوسطاتها الحسابية ما بين (3.55، 4.12)، والتي كان مستوى دلالتها "متوافرة بدرجة مرتفعة".

ب) التحليل الوصفي لبُعد التنمية الاجتماعية:

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد التنمية الاجتماعية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
8	يسهم المصنع باستمرارية تقديم الدعم المالي للمؤسسات التعليمية في المجتمع المحلي.	3.47	0.880	مرتفع	3
9	يسهم المصنع في تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصحية في المجتمع المحلي.	3.43	0.806	مرتفع	4
10	يقوم المصنع برعاية الأنشطة الثقافية والرياضية في محافظة حضرموت.	3.53	0.833	مرتفع	2
11	يسهم المصنع في تقديم الدعم المالي لنجاح الزواج الجماعي بمحافظة حضرموت	2.73	0.981	متوسط	5
12	يسهم المصنع في تقديم تعويضات مالية للأسر التي تتعرض لحوادث الاضرار الطبيعية (اضرار الحرائق، الفيضانات، حوادث السير ...).	2.59	0.942	منخفض	8

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
13	يسهم المصنع في تعبيد وصيانة الطرقات في محافظة حضرموت.	2.65	0.976	متوسط	7
14	يقدم المصنع سلل غذائية للأسر الفقيرة خلال شهر رمضان.	2.69	1.010	متوسط	6
15	يقدم المصنع الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني التي تهتم برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.55	0.901	مرتفع	1
	المتوسط العام	3.08	0.737	متوسط	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتبين من الجدول (10) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد التنمية الاجتماعية مجتمعة معًا بلغ (3.08)، وهذا يعني أن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة عن توافر بُعد التنمية الاجتماعية في مصنع المكلا لتعليب الأسماك كان متوسطًا، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها عن بُعد التنمية الاجتماعية، إذ بلغت قيمته (0.74). كما يُبين الجدول (10) أيضًا أن متوسط درجات التوافر للفقرات الـ 8 كافة جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت في متوسطاتها الحسابية ما بين (2.59، 3.55)، والتي كان مستوى دلالتها ما بين "متوافرة بدرجة منخفضة ومرتفعة".

ج) التحليل الوصفي لبُعد التنمية البيئية:

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد التنمية البيئية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
16	يلتزم المصنع باللوائح والقوانين الصادرة عن الدولة المتعلقة بحماية البيئة.	3.96	0.662	مرتفع	3
17	تُعد حماية البيئة من أهم مرتكزات قيم الإدارة وثقافة المصنع.	4.04	0.692	مرتفع	2
18	يتجنب المصنع الإضرار بالبيئة عند تنفيذ أعماله.	3.92	0.627	مرتفع	5
19	يقوم المصنع بمعالجة مشاكل التلوث البيئي التي يتسبب فيها.	3.88	0.621	مرتفع	6
20	يقدم المصنع تقارير دورية إلى السلطة المحلية حول محافظته على سلامة البيئة.	3.63	0.564	مرتفع	9
21	يستخدم المصنع وسائل وتكنولوجيا انتاج حديثة لا تسبب التلوث البيئي.	3.75	0.560	مرتفع	8

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
22	يتبع المصنع استراتيجية الاستثمار العقلاني للموارد المتاحة في صناعة تعليب وتغليف الاسماك التي لا تسبب تلوث بيئي.	3.94	0.645	مرتفع	4
23	يولي المصنع اهتمامًا ورعايًة للثروة السمكية حفاظاً عليها من الاستنزاف والاصطياد غير القانوني المضر بالبيئة.	4.12	0.683	مرتفع	1
24	يتخلص المصنع من نفايات عمليات الإنتاج بطريقة ملائمة وآمنة تجنباً للتلوث البيئي والإضرار بالبيئة.	3.78	0.610	مرتفع	7
المتوسط العام		3.89	0.552	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتبين من الجدول (11) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد التنمية البيئية مجتمعة معًا بلغ (3.89)، وهذا يعني أن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة عن توافر بُعد التنمية البيئية في مصنع المكلا لتعليب الأسماك كان مرتفعًا، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب الآراء وتجانسها عن بُعد التنمية البيئية، إذ بلغت قيمته (0.55). كما يُبين الجدول (11) أيضًا أن متوسط درجات التوافر للفقرات الـ 9 كافة جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت في متوسطاتها الحسابية ما بين (3.63، 4.12)، والتي كان مستوى دلالتها "متوافرة بدرجة مرتفعة".

2) التحليل الوصفي لمتغير التنمية المستدامة بأبعاده مجتمعة:

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنمية المستدامة بأبعاده مجتمعة

ت	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المتوسط الحسابي	الترتيب
1	التنمية الاقتصادية	3.90	0.523	مرتفع	1
2	التنمية الاجتماعية	3.08	0.737	متوسط	3
3	التنمية البيئية	3.89	0.552	مرتفع	2
المتوسط العام		3.62	0.482	**مرتفع**	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتبين من الجدول (12) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر أبعاد متغير التنمية المستدامة مجتمعة معًا بلغ (3.62)، وهذا يعني أن مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة عن توافر التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك كان مرتفعًا، كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارب

الآراء وتجانسها عن التنمية المستدامة، إذ بلغت قيمته (0.48). كما يُبين الجدول (12) أيضًا أن متوسط درجات التوافر للأبعاد الـ 3 كافة جاءت اعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت في متوسطاتها الحسابية ما بين (3.08، 3.90)، والتي كان مستوى دلالتها ما بين "متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة".

كما يتضح من الجدول (12) أن بُعد التنمية الاقتصادية جاء في الترتيب الأول بوسط حسابي مرتفع مقداره (3.90) وبانحراف معياري (0.52)، وحل ثانيًا بُعد التنمية البيئية بوسط حسابي مرتفع مقداره (3.89) وبانحراف معياري (0.55)، ثم جاء في الترتيب الثالث والأخير بُعد التنمية الاجتماعية بوسط حسابي متوسط مقداره (3.08) وبانحراف معياري (0.74).

يلاحظ الباحثون من خلال التحليل الوصفي لنتائج متغير التنمية المستدامة وأبعاده الآتي:

أ) الإجابة عن السؤال الرئيس الثاني الذي ينص على: ما مستوى توافر التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت؟

ب) اتفاق هذه النتيجة مع دراسة (عبدالحميد، والجرار، 2020) ودراسة (Royo et. al, 2019).

رابعًا: اختبار فرضيات الدراسة:

قام الباحثون باختبار الفرضية الرئيسة من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، والانحدار الخطي المتعدد، إذ يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة (Sig.) أقل من الدلالة المعتمدة في هذه الدراسة (0.05)، ويتم قبول فرضية الاثبات إذا كانت الدلالة (Sig.) أكبر من (0.05)، وقد قام الباحثون باختبار الفرضية الرئيسة بطريقتين، هما:

1) اختبار الفرضية الرئيسة من خلال استخدام معامل الانحدار الخطي البسيط:

نص الفرضية الرئيسة (H01): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت".

ويمكن اختبار فرضية الدراسة الرئيسة وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط (y=a+bx) إذ إن:

Y: يمثل المتغير التابع: التنمية المستدامة.

X: يمثل المتغير المستقل: ريادة الأعمال، وأبعادها (التفكير الريادي، الإبداع والابتكار، المخاطرة، المبادرة، والثقافة الريادية).

A: ثابت الانحدار.

B: مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل وأبعاده.

ولاختبار الفرضية الرئيسة، يجب أولًا اختبار الفرضيات الفرعية كلًا على حدة على النحو الآتي:

أ) **اختبار الفرضية الفرعية الأولى (H01-1):**

نص الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للتفكير الريادي في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت". وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (13): نتائج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التفكير الريادي في تحقيق التنمية المستدامة

البُعد	قيمة A	قيمة B	R	R2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.	نتيجة اختبار الفرضية
التفكير الريادي	2.157	0.414	0.611	0.373	5.400	29.165	0.000	رفض
$y = 2.16 + 0.41x$								

المصدر : إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (13) وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية معنوية لبُعد التفكير الريادي في التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار B= 0.414، أي إنه كلما زاد التفكير الريادي بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى زيادة في التنمية المستدامة بمقدار (0.414) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط R=0.611 وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي إنه زادت كلما التفكير الريادي يؤدي إلى زيادة متوسطة في التنمية المستدامة بنسبة 61%، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.373)، مما يشير إلى أن (37%) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على زيادة تحقيق التنمية المستدامة تعود إلى التفكير الريادي وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، بينما 63% من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار F إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى أن التفكير الريادي كأحد أبعاد ريادة الأعمال له تأثير إيجابي متوسط في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت، ومن خلال ذلك توصل الباحثون إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للتفكير الريادي في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للتفكير الريادي في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت"**.

ب) اختبار الفرضية الفرعية الثانية (H01-2):

نص الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت". وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (14): نتائج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة

البُعد	قيمة A	قيمة B	R	R2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	نتيجة اختبار الفرضية
الإبداع والابتكار	2.517	0.331	0.580	0.336	4.979	24.789	0.000	رفض
$y = 2.52 + 0.33x$								

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (14) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية معنوية لبُعد الإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار B= 0.331، أي إنه كلما زاد الإبداع والابتكار في مصنع المكلا لتعليب الأسماك بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.33) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط R=0.580 وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي أنه كلما زاد الإبداع والابتكار في المصنع يؤدي إلى زيادة متوسطة في التنمية المستدامة بنسبة 58%، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.336)، مما يشير إلى أن (34%) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على زيادة تحقيق التنمية المستدامة تعود إلى الإبداع والابتكار وحده (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، بينما 66% من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار F إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F(0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى أن الإبداع والابتكار كأحد أبعاد ريادة الأعمال له تأثير إيجابي متوسط في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت، ومن خلال ذلك توصل الباحثون إلى رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت"**.

ج)اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (H01-3):

نص الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمخاطرة في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت". وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (15): نتائج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المخاطرة في تحقيق التنمية المستدامة

البُعد	قيمة A	قيمة B	R	R2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.	نتيجة اختبار الفرضية
المخاطرة	2.340	0.372	0.553	0.305	4.642	21.552	0.000	رفض
$y = 2.34 + 0.37x$								

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (15) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية معنوية لبُعد المخاطرة في تحقيق التنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار B= 0.372، أي إنه كلما زادت المخاطرة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.37) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط R=0.553 وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي إنه كلما زادت المخاطرة في المصنع تؤدي إلى زيادة متوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بنسبة 55%، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.305)، مما يشير إلى أن (31%) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على زيادة التنمية المستدامة تعود إلى المخاطرة وحدها (مع ثبات بقية العوامل الاخرى)، في حين أن 69% من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار F إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى أن المخاطرة كأحد أبعاد ريادة الأعمال لها تأثير إيجابي متوسط في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت، ومن خلال ذلك توصل الباحثون إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمخاطرة في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمخاطرة في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت**".

د) اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (H01-4):

نص الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمبادرة في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت". وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (16): نتائج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المبادرة في تحقيق التنمية المستدامة

البُعد	قيمة A	قيمة B	R	R2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.	نتيجة اختبار الفرضية
المبادرة	1.830	0.507	0.665	0.443	6.237	38.903	0.000	رفض
$y = 1.83 + 0.51x$								

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (16) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية معنوية لبُعد المبادرة في تحقيق التنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار B= 0.507، أي إنه كلما زادت المبادرة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.51)

من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط R=0.665 وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي إنه كلما زادت المبادرة في المصنع تؤدي إلى زيادة مرتفعة في تحقيق التنمية المستدامة بنسبة 67%، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.443)، مما يشير إلى أن (44%) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على زيادة التنمية المستدامة تعود إلى المبادرة وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حين أن 56% من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار F إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى أن المبادرة كأحد أبعاد ريادة الأعمال لها تأثير إيجابي متوسط في تحقيق التنمية المستدامة في المصنع، ومن خلال ذلك توصل الباحثون إلى رفض الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمبادرة في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمبادرة في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت"**.

هـ) اختبار الفرضية الفرعية الخامسة (H01-5):

نص الفرضية الفرعية الخامسة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للثقافة الريادية في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت". وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (17): نتائج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الثقافة الريادية في تحقيق التنمية المستدامة

البُعد	قيمة A	قيمة B	R	R2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.	نتيجة اختبار الفرضية
الثقافة الريادية	1.213	0.699	0.749	0.561	7.911	62.580	0.000	رفض
$y = 1.21 + 0.70x$								

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (17) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية معنوية لبُعد الثقافة الريادية في تحقيق التنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار B= 0.699، أي إنه كلما زادت الثقافة الريادية في مصنع المكلا لتعليب الأسماك بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.70) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط R=0.749 وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي، أي إنه كلما زادت الثقافة الريادية في المصنع تؤدي إلى زيادة مرتفعة في تحقيق التنمية المستدامة

بنسبة 75%، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط– ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.561)، مما يشير إلى أن (56%) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على زيادة تحقيق التنمية المستدامة تعود إلى الثقافة الريادية وحدها (مع ثبات بقية العوامل الاخرى)، في حين 44% من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار F إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى أن الثقافة الريادية كأحد أبعاد ريادة الأعمال لها تأثير إيجابي متوسط في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت، ومن خلال ذلك توصل الباحثون إلى رفض الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للثقافة الريادية في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للثقافة الريادية في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت"**.

من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الخمس التي تبين من خلالها وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لأبعاد ريادة الأعمال (التفكير الريادي، الإبداع والابتكار، المخاطرة، المبادرة، والثقافة الريادية) في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر المبحوثين في مصنع المكلا لتعليب الأسماك، ومن خلال ذلك توصل الباحثون إلى أن ريادة الأعمال لها أثر إيجابي معنوي في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي رفض الفرضية الرئيسة التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت" وقبول فرضية الإثبات التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت".

2) اختبار الفرضية الرئيسة من خلال استخدام معامل الانحدار الخطي المتعدد:

قام الباحثون باختبار الفرضية الرئيسة باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج كما بينها الجدول الآتي:

جدول (18): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة

ت	الأبعاد المستقلة	معامل الانحدار B	قيمة t المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.	نتيجة اختبار الفرضية
1	التفكير الريادي	.004	.022	0.798	0.637	15.783	0.000	رفض الفرضية
2	الإبداع والابتكار	.003	.025					
3	المخاطرة	.248	1.314					
4	المبادرة	.500	2.564					
5	الثقافة الريادية	.511	4.350					

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات spss لعام 2022م.

من خلال بيانات الجدول (18) تشير نتائج الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود أثر إيجابي طردي وذي دلالة إحصائية معنوية للأبعاد المستقلة (التفكير الريادي، الإبداع والابتكار، المخاطرة، المبادرة، والثقافة الريادية) في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت، ووفقًا لهذا النموذج تسهم الأبعاد المستقلة لريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.004، 0.003، 0.248، 0.500، 0.511) على التوالي، أي إن التفكير الريادي يعمل على تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.004) مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأبعاد الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة في الوقت نفسه، ويعمل الإبداع والابتكار على تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.003) مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأبعاد الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة في الوقت نفسه، وتعمل المخاطرة على تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.248) مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأبعاد الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة في نفس الوقت، وتعمل المبادرة على تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.500) مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأبعاد الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة في نفس الوقت، وتعمل الثقافة الريادية على تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.511) مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأبعاد الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة في نفس الوقت، كما يشير اختبار(T) إلى أن معاملات الانحدار ذات دلالة معنوية، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.798)، وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية مرتفعة بين ريادة الأعمال والتنمية المستدامة بنسبة 80%، أي إنه كلما زادت ريادة الأعمال في مصنع المكلا لتعليب الأسماك تؤدي إلى زيادة مرتفعة في تحقيق التنمية المستدامة والعكس صحيح، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت (0.637)، مما يشير إلى أن (64%) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على زيادة تحقيق التنمية المستدامة تعود إلى أبعاد ريادة الأعمال مجتمعة معًا، بينما 36% من التأثيرات والتغيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبارF إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة احصائية معنوية إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى رفض الفرضية الرئيسة التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت"، وقبول فرضية الإثبات التي تنص على أنه **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت"**.

يلاحظ الباحثون من خلال اختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية للدراسة الآتي:

أ) الإجابة عن السؤال الرئيس الثالث الذي ينص على: ما أثر ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت؟

ب) اتفاق هذه النتيجة مع دراسة (مفتن، وخضير، 2021) ودراسة (Neumann, 2021) ودراسة (عبدالحميد، والجرار، 2020).

نتائج الدراسة وتوصياتها:

أولا: النتائج:

بناءً على تحليل ومناقشة بيانات الدراسة، والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

1) أن مستوى تطبيق ريادة الأعمال في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت كان مرتفعًا بوسط حسابي مقداره (3.47).
2) أن بُعد التفكير الريادي جاء في الترتيب الأول بوسط حسابي مرتفع مقداره (3.55)، وحل ثانيًا بُعد المبادرة بوسط حسابي مرتفع مقداره (3.54)، ثم جاء في الترتيب الثالث كل من بُعدي المخاطرة، والثقافة الريادية بوسط حسابي مرتفع مقداره (3.45) لكل منهما، وفي الترتيب الرابع والأخير جاء بُعد الإبداع والابتكار بوسط حسابي متوسط مقداره (3.35).
3) أن مستوى توافر التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك في محافظة حضرموت كان مرتفعًا بوسط حسابي مقداره (3.62).
4) أن بُعد التنمية الاقتصادية جاء في الترتيب الأول بوسط حسابي مرتفع مقداره (3.90)، وحل ثانيًا بُعد التنمية البيئية بوسط حسابي مرتفع مقداره (3.89)، في حين جاء في الترتيب الثالث والأخير بُعد التنمية الاجتماعية بوسط حسابي متوسط مقداره (3.08).
5) وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك إذ بلغ معامل التحديد (0.637).
6) وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية للتفكير الريادي في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك إذ بلغ معامل التحديد (0.373).
7) وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية للإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك إذ بلغ معامل التحديد (0.336).
8) وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية للمخاطرة في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك إذ بلغ معامل التحديد (0.305).
9) وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية للمبادرة في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك إذ بلغ معامل التحديد (0.443).
10) وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية للثقافة الريادية في تحقيق التنمية المستدامة في مصنع المكلا لتعليب الأسماك إذ بلغ معامل التحديد (0.561).

ثانيًا: التوصيات:

استنادًا على نتائج الدراسة، قدم الباحثون عددًا من التوصيات إلى قيادة مصنع المكلا لتعليب الأسماك، أهمها:

1) نشر مفهومي ريادة الأعمال والتنمية المستدامة ونشر أبعادهما بين أوساط موظفي المصنع من خلال عقد مزيد من الدورات التدريبية والتطويرية، وعقد ورش العمل، وتنظيم عدد من الندوات العلمية، وتشجيع وتحفيز الموظفين ليكونوا روادًا للأعمال مستقبلًا لتحقيق خدمةٍ وتنمية مستدامة للمجتمع اليمني.

2) المحافظة على المستوى المرتفع لكل من التفكير الريادي، والمخاطرة، والمبادرة، والثقافة الريادية من خلال الاستغلال الجيد لمهارات موظفي المصنع وتطوير الأفكار الموجودة لديهم والتي تحمل أساليب إنتاج جديدة غير مستخدمة من قبل المنافسين، والمغامرة في اغتنام فرص جديدة غير واضحة النتائج، والتوجه نحو الدخول في أسواق جديدة تكون بيئة العمل فيها غامضة وغير مستقرة، والاستثمار في تكنولوجيا حديثة، والمبادرة في تحسين مستوى أداء موظفي المصنع بهدف التطوير التنظيمي عبر التدريب وتبادل الخبرات، والاستفادة من التطورات الإلكترونية العلمية في مجال الإدارة، والعمل على تعزيز مفهوم الثقافة الريادية بين الموظفين، وتكوين فرق ثقافة العمل الريادي في مختلف المستويات الإدارية، والاستمرار في تشجيع الموظفين على الاستقلالية الفكرية والحرية في الأداء الوظيفي.

3) العمل على رفع مستوى توافر الإبداع والابتكار من خلال تشجيع الموظفين على الإبداع والابتكار ودعمهم، تمهيدًا لابتكار أساليب إنتاج جديدة تقلل نسبة التالف والتكاليف في الإنتاج، وتعطي منتجات ذات جودة عالية.

4) المحافظة على مستوى التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية، من خلال الاستمرار في تشغيل قطاعات اقتصادية متعددة ومتنوعة (النقل، الاصطياد، التصدير والاستيراد، الضرائب، الجمارك، ...)، والاستمرار في تلبية احتياجات السوق اليمني للحد من عملية الاستيراد وتشجيع الصناعة الوطنية، ورفد ميزانية الدولة من خلال استمرار دفع الضرائب والرسوم الجمركية، وتوظيف أفراد جدد بما يسهم في الحد من البطالة، والاهتمام برعاية الثروة السمكية حفاظًا عليها من الاستنزاف والاصطياد والجرف غير القانوني المضر بالبيئة، والتخلص من نفايات عمليات الإنتاج بطريقة ملائمة وآمنة تجنبًا للتلوث البيئي والإضرار بالبيئة.

5) العمل على رفع مستوى التنمية الاجتماعية من خلال تقديم تعويضات مالية للأسر التي تتعرض لحوادث الإضرار الطبيعية (إضرار الحرائق، الفيضانات، حوادث السير)، وتعبيد وصيانة الطرقات في محافظة حضرموت، وتقديم سلل غذائية للأسر الفقيرة خلال شهر رمضان، وتقديم الدعم المالي للمؤسسات التعليمية والصحية في المجتمع المحلي.

6) تبني تكنولوجيا صديقة البيئة من خلال السعي للحصول والاستمرار في استخدام وسائل وتكنولوجيا الإنتاج الحديثة التي لا تسبب التلوث والضرر البيئي.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربية:

1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد (1997)، لسان العرب، ط6، القاهرة، دار المعارف.

2) إسماعيل، عمر علي (2010)، خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني، دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأثاث المنزلي في نينوى، العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12 (4).

3) ابو النصر، مدحت، ومحمد، ياسين مدحت (2017)، التنمية المستدامة.. مفهومها.. أبعادها .. مؤشراتها، ط1، القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

4) الأيوبي، منصور (2017)، متطلبات تطبيق الريادة الإستراتيجية كمدخل لتعزيز الإبداع التقني، بحث مقدم في مؤتمر قسم الأعمال الإدارية والمالية الثاني بعنوان "الاستدامة وتعزيز البيئة الإبداعية للقطاع التقني، كلية فلسطين التقنية، دير البلح.

5) برنار، دوزيبه وآخرون (1998)، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، القاهرة، مصر: الشعبة المصرية القومية لليونسكو.

6) البريدي، عبدالله (2015)، التنمية المستدامة.. مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، الرياض، السعودية: العبيكان للنشر.

7) بني عيسى، أحمد محمد (2020)، دور ريادة الأعمال في أداء الموارد البشرية، دراسة ميدانية في قطاع الاتصالات الأردنية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (21).

8) بهية، طاهر حميد (2019)، دور التمكين في تعزيز الإبداع المنظمي: دراسة ميدانية في مصنع إطارات الديوانية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 27 (1)، بغداد، العراق.

9) الجبوري، مروان عامر نصيف (2016)، أثر التعلم التنظيمي في ريادة الأعمال من وجهة نظر المدراء في فنادق الخمسة نجوم في الأردن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، عمادة الدراسات العليا جامعة آل البيت، الأردن.

10) جمعة، سيد هارون (2020)، أثر الإبداع التنظيمي على ريادة الأعمال، بالتطبيق علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في البورصة المصرية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 57 (5).

11) جمعة، محمود حسن (2017)، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق ريادة المنظَّمات، دراسة تطبيقية في شركة ديالي العامة للصناعات الكهربائية، مجلة جامعة جيهان، إربيل العلمية، جامعة ديالي، كليَّة الإدارة والاقتصاد، المجلد 1 (1).
الخوالدة، رياض، والحنيطي، محمد (2008)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الإبداع الإداري في المؤسسات العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، 35 (2).

12) حامد، خلود على الحاج، وتمساح، ونصرالدين محمد حمد (2020)، أثر ريادة الأعمال في أداء المنظمة، دراسة ميدانية لآراء عينة من اعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين بجامعة المشرق، المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، 6 (3)، 15 أيلول.

13) الحدراوي، حامد كريم (2013)، الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري، دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 27 (9).

14) حسن، أدريس أحمد (2014)، دور التفكير الريادي في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، 18(3).

15) حسين، ميسون علي (2013)، الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة إلى تجربة بعض الدول: بحث نظري، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 21 (2)، العراق.

16) الخرمان، بكر عبدالله (2018)، التنمية المستدامة في السنة النبوية.. دراسة تأصيلية، دراسة ماجستير (غير منشورة)، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، الأردن.

17) دائرة التنمية الاقتصادية (2015)، حكومة رأس الخيمة، الإمارات، النشرة الاقتصادية، العدد (45)، نوفمبر.

18) الشرمان، آيات زكي (2019)، مدى تطبيق ريادة الأعمال لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية ودور القادة التربويين في تنميتها، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 10(28).

19) السكارنة، بلال خلف (2010)، استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية وتحسين الأداء لشركات الاتصالات في الاردن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

20) السويعي، هند خليفة (2017)، واقع التفكير الريادي لدى العاملين بصرف التجارة والتنمية بمدينة بنغازي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الأول لريادة الأعمال في ليبيا.

21) شمس الدين، إبراهيم (2005)، معجم الأعلم، ط1، بيروت، لبنان: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات والنشر.

22) الشواهين، ابراهيم فلاح ابراهيم (2017)، أثر التوجه الريادي للجامعات في تنشيط سلوكيات التشارك المعرفي، دراسة ميدانية على الجامعات الخاصة الأردنية بمدينة عمان، الأردن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الأعمال: جامعة الشرق الأوسط.

23) طاهر، قادري محمد (2013)، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، بيروت، لبنان، مكتبة حسن العصرية.

24) العايب، عبد الرحمن (2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

25) العبادي، سناء عبد الرحيم، والجبوري، زينة رائد (2019)، دور الريادة الاجتماعية في تحسين جودة حياة الزبون، بحث ميداني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 25 (114)، بغداد، العراق.

26) العبادي، هاشم، وأبو غنيم أزهار، والحدراوي، حامد كريم (2010)، الرِّيادة الاستراتيجيَّة ودورها في صياغة استراتيجية التسويق الرِّيادي في منظَّمات الأعمال، دراسة تطبيقية في معمل بيبسي الكوفة، مجلة القادسية للعلوم الإداريَّة والاقتصاديَّة، جامعة الكوفة: كليَّة الإدارة ، 12) (4).

27) عبدالحميد، سمر الأمير، والجرار، فاروق فتحي (2020)، دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة التجارة والتمويل، عدد (خاص)، جامعة طنطا، كلية التجارة، مصر.

28) عبد الحي، محمود وأبوسكين، محمود، وشعيب، حافظ حسن. (2019). التنمية المستدامة والاستدامة: دراسة مرجعية لتطور المفهوم، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، 9(4).

29) غنيم، عثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة (2007)، التنمية المستدامة.. فلسفتها وأساليب تخطيطها، أدوات قياسها، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

30) غنيم، عثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة (2006)، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المفرق، الأردن، 12(1).

31) آل فيحان، إيثار عبد الهادي، وسلمان، سعدون محسن (2012)، دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد (30).

32) قديمات، محمد (2019)، دور الخصائص الريادية في تبني التوجهات الاستراتيجي في الشركات الكبرى في محافظة الخليل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الخليل، فلسطين.

33) كلود، فيليب (1991)، المواطن والبيئة، رسالة اليونسكو، القاهرة، مصر: مركز مطبوعات اليونسكو.

34) الناصر، مشري محمد (2011)، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سطيف، الجزائر.

35) النمر، سعود (2006)، الإدارة العامة.. الأسس والوظائف، ط6، الرياض، السعودية: مطابع الفرزدق التجارية.

36) مبارك، مجدي عوض (2009)، الريادة في الأعمال المفاهيم والنماذج والمداخل العملية، إربد، العراق: عالم الكتب الحديث.

37) مغاوري، هالة (2017)، تطوير صنع واتخاذ القرار بالمؤسسات التعليمية في مصر على ضوء القيادة الريادية، مجلة البحث العلمي في التربية العدد (7).

38) مفتن، هدى ابراهيم، وخضير، أرادن حاتم (2021)، دور ريادة الاعمال في تحقيق التنمية المصرفية المستدامة، دراسة استطلاعية لعينة من المصارف العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (129).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

39) Alderman, Delton (2011), Entrepreneurial Orientation of Eastern White Pine Primary Producers and Secondary Manufacturers: A Regional Phenomenon?, 17th, Central Hardwood Forest Conference.

40) Awang, Amran, Ahmed, Zainal ariffin, Asghan, Abdul Rashid Said and Subari, Khairul Anwar, (2010), ntrepreneurial Orientation among Bumiputera small & medium Agro Based Enterprises in west Malaysia، policy implicate in Malaysia, international Journal of Business and management, 5 (5).

41) Barringer, B. & Ireland, D. (2012), Entrepreneurship Successfully Launching New Ventures, New Jersey, Pearson Education, Inc.

42) Caruang. A. (2000), The Effect of Centralization and Formalization on Entrepreneurship in Export Firm, (36).

43) Certo , Samuel C. (2006) , modern management, Pearson prentice hall , U.S.A, new jersey, 10th edition.

44) Daft, Richard L. (2010), Understanding The Theory and Design of Organization,10th ed., Southwestern.

45) Harper, A. (2003), Foundation of Entrepreneurship and Economic Development, London, Rutledge.

46) Hitt ,Michael ,A.& Ireland ,R.Duane & Sirmon ,Daivd .G & Trahms ,Cheryl. A. (2011), Strategic Entrepreneurship :Creating Value for Individuals ,Organizations ,and ,Society, Academy of management perspectives, 25(2).
47) Ireland, R. D, Hitt, M. A, Sirmon, D.G. (2003). A Model of Strategic Entrepreneurship: The Construct and its Dimensions. Journal of Management, 29(6).
48) Laguador, Jake M. (2013), A Correlation Study of Personal Entrepreneurial Competency and the Academic Performance in Operations Management of Business Administration Students", International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 3(5).
49) Leach, J. Chris & Melicher, Ronald W. (2009), Entrepreneurial Finance, 3rd ed, Southwestern.
50) Mateus X. & Wayan G., &Gusti A. & Desak K (2019), Entrepreneurial leadership moderating high performance work system and employee creativity on employee performance, Cogent Business & Management Journal, Journal 6 (1).
51) Mohamad, O. & Ramayah, T. & Puspowarsito, H. & Natalisa, D. & Saerang, D. (2011), The Role of Corporate Entrepreneurship and Firm Performance.
52) Neumann, T. (2021), The impact of entrepreneurship on economic, social and environmental welfare and its determinants: a systematic review, Management Review Quarterly (71).
53) Royo, Cervelló, R. & Moya, Clemente,I. & Perelló-Marín, M. R. &Ribes-Giner, G. (2019), Sustainable development, economic and financial factors, that influence the opportunity, driven entrepreneurship., An fsQCA approach, Journal of Business Research (50).
54) Sandberg, B. (2002), Creating the market for disruptive innovation: Market proactiveness at the launch stage, Journal of Targeting, Measurement and Analysis for Marketing, 11(2).
55) Shan, S. & Yingwei, J. & Zheng, X. & Xiaobo, X. (2018), Assessing relationship and contribution of China's technological entrepreneurship to socio-economic.

The Impact of Business Entrepreneurship in Achieving Sustainable Development
"A field Study on Al- Mukalla Fish Canning Factory in Hadramout Governorate - Yemen "

Abstract:

The study aimed to measure the level of availability and application of business entrepreneurship with its dimensions: (entrepreneurial thinking, creativity and innovation, risk-taking, initiative and entrepreneurial culture), to measure the level of availability of sustainable development with its dimensions: (economic, social, and environmental development) in Al- Mukalla Fish Canning Factory in the governorate of Hadramout - Yemen and then to measure the impact of business entrepreneurship in achieving sustainable development in the factory. The descriptive analytical approach was followed in this study, an intentional sample of (65) managers and department leaders was selected and a questionnaire was used to collect information and data.

The study has a number of results; the most important ones are that the level of availability of business entrepreneurship in the factory was high and the highest availability of its dimensions was the dimension of entrepreneurial thinking at a high level while the dimensions of creativity and innovation were less available at an average level. The study also showed that the level of availability of sustainable development in the factory was high; its highest available dimension was the economic development dimension at a high level while the lowest available dimension was the social development dimension at a medium level. The study proved that there is a statistical significant impact of business entrepreneurship in achieving sustainable development in the Mukalla Fish Canning Factory.

The researchers recommended the leadership of the factory to spread the culture of business entrepreneurship and sustainable development among the employees and to maintain the high levels achieved by the factory in business entrepreneurship with its dimensions: (entrepreneurial thinking, risk-taking, initiative and entrepreneurial culture) and to work to raise the levels of availability of the creativity and innovation dimensions. It also recommended to make the factory maintaining the high levels of achieving sustainable development with its two dimensions: (economic development and environmental development) as well as to work to raise the level of achieving social development in society.

Keywords: Business Entrepreneurship, Sustainable Development, Al- Mukalla Fish Canning Factory.

أثر فاعلية المراجعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية

سعود صالح عمر المقدع
ماجستير محاسبة
الصندوق الاجتماعي للتنمية اليمن

د. غسان سعيد سالم باجليدة
أستاذ المحاسبة المشارك، كلية إدارة الأعمال
جامعة حفر الباطن

الملخص :

استهدفت هذه الدراسة التعرُّفَ إلى أَثَرِ فاعلية المراجعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية، للفترة من العام 2013 إلى العام 2017م. ولتحقيقِ أهدافِ الدراسة واختبار الفرضيات تمَّ التعامُلُ مع نوعين من البيانات، وهي البيانات الأولية والبيانات الثانوية. وقد تكوَّن مُجتَمَعُ الدراسة من جميع البنوك التجارية اليمنية، وكانت عينة الدراسة 6 بنوك تجارية، وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس فرضيات الدراسة واختبارها.

توصَّلَت الدراسة إلى عَدَدٍ من النتائج، أبرزُها: وجودُ علاقةٍ موجَبةٍ وقويَّةٍ وذاتِ دِلالةٍ إحصائيةٍ بينَ كلٍّ من المتغيرات المستقلة (المؤهِّلات العلميَّةِ والمِهْنيَّة للمُراجع الداخلي، واستقلاليهِ المراجَعَةِ الداخليةِ)، وجودة الأرباحِ المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وعَدَمُ وجود علاقةٍ ذاتِ دلالةِ إحصائيةٍ بين كلٍّ من المتغيرات المستقلة (مستوى الخبرة للمراجع الداخلي، وجود دليل المراجعة الداخلية وتطبيقه، وحجمِ إدارة المراجعة الداخلية) وجودةِ الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية.

وقد أوصَتِ الدراسة باستمرارِ إدارة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية باختيار الموظفين الجديرين ذوي المؤهِّلات العلمية العُليا والمِهْنية؛ لما له من أهميَّةٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسبية، وأوصت الدراسةُ أيضًا بضرورة تفعيلِ تطبيقِ دليلِ المراجعة الداخلية؛ لما لَهُ من أَثَرٍ بالِغٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية. كما أوصت الدراسة بمزيد من الأبحاث المتعمَّقة في المجال؛ لتحليل نتائج الدراسة من خلال توسيع نطاق العيِّنة، والتوسُّعِ في خصائص فاعلية المراجعة الداخلية، للقيام بدورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، جودة الأرباح المحاسبية، البنوك التجارية، الجمهورية اليمنية.

1- المقدمة

لقد شهدت المدَّةُ الأخيرةُ تطورًا ملحوظًا في الدور الاستراتيجي للمُراجَعة الداخلية، وبخاصةٍ بعد انهيار الشركات الأمريكية، فقد أشار معهدُ المراجِعين الداخليين الأمريكي (*IIA*، 2010) إلى أنَّ دور المراجَعة الداخلية تعدَّى مُجرَّدَ كونِهِ حمايةَ الأصول من سوءِ الاستخدام، والتحقُّق من مصداقية البيانات المحاسَبيَّة، إلى الأخذ بمدخل القيمة المضافة المبنيِّ على أساس مساهمتها في تحقيق استراتيجية المنشأَة، وتحقيق قيمة مضافة لها من خلال دورها في إدارة المخاطر، والحَدُّ من ممارسات إدارة الأرباح، وقد ألزم قانونُ (*Sarbanes-*

(Oxley، 2002) الشركاتِ المساهمةَ الأمريكيةَ بالإفصاح في التقريرِ السنويِّ عن نقاطِ الضعفِ في نظام الرقابة الداخلية، مما عَزَّزَ الاهتمامَ بوظيفة المراجَعة الداخلية في الشركات والمؤسسات المالية.

ونظرًا لكون المراجَعة الداخلية إحدى أدوات حوكمة الشركات التي تؤدي دورًا مُهِمًّا في المنشآت كافةً، فهي التي تقوم بمراقبة كلِّ العمليات والخطط في الشركة، وضمان سيرها وفق الخُطَطِ المرسومة، كما تؤدي دورًا مهمًا في التأثير في السياسات والاستراتيجيات والخطط الموضوعة في تحقيقِ مصطلح المنشأة ومنها جودة الأرباح.

إنَّ الأرباح هي الدليلُ الأهمُّ الذي يُبنى عليه القرار الاستثماري، فهي تُعَدُّ مقياسًا لمدى الكفاءة في إدارة الأموال ونموها في المنشأَة التجارية والصناعية والخِدْميَّة؛ لذلك تلجأُ كثيرٌ من إدارات الشركات إلى ابتكارِ أحدث الطرائق للتلاعُب بهذا الرقم؛ من أجل استقطاب رؤوس الأموال، وتحسينِ سُمعتها من جهة، ومن أجل بيان مدى كفاءتها لدى الملاك وأعضاء مجلس الإدارة من جهة أخرى، ومن ثَـمَّ فإن الاعتماد على رقم الربح وبناء القرار الاستثماري عليه غير كافٍ، ولذلك يُفتَرَضُ على المساهمين عَدَمُ التركيز على الرقم الصافي للأرباح فقط، بل يجب عليهم أيضًا معرفةُ مكوِّنات هذه الأرباح ومصادرها.

وبناء على ذلك تمت عدد من الدراسات التي وجدت علاقة بين المتغير التابع والمستقل، مثل: دراسة مليجي 2012 بعنوان أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية في إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية دراسة نظرية تطبيقية، ودراسة مبارك 2008 بعنوان جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئية السعودية.

في حين هناك دراسات أخرى قامت بدراسة عوامل أخرى، مثل : التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي، مثل دراسة حمدان 2012 بعنوان العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية، وعليه لا يزال الأمر غير محسومٍ في الدراسات السابقة.

2- مشكلة الدراسة:

يؤدي القطاعُ المصرفيُّ دورًا كبيرًا في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وذلك من خلال جذب المدَّخَرات المحلية والخارجية، وحشدِ تلك المدَّخَرات وتوجيهها نحوَ المشروعات التنموية؛ إذ تقوم المصارف بتمويلِ عدد من المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعاتِ: الزراعيةِ، والصناعيةِ، والتجاريةِ، وغيرِها، ولا شكَّ في أنَّ البنوك التجارية اليمنية لها دورٌ فاعلٌ ومُهمٌّ في التنمية الاقتصادية؛ فقد استطاعت أن تُسهِمَ في تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، فقامت بتمويل عدد من المشروعات التنموية، فهي تعمل على توزيع المتاحِ من الموارد النقدية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فرحان والطوقي، 2008،ص:22)، وحتى تتمكَّنَ البنوك من تأدية دورها في تنمية الاقتصاد الوطني على أكمل وجه؛ فلابُدَّ أن تكونَ الأرباح المحاسَبيَّة المعلَن عنها في القوائم المالية لهذه البنوك، ذاتَ جودةٍ عاليةٍ، وتُعبِّرُ بصدقٍ وعدالةٍ عن حقيقة هذه الأرباح، بمعنى أن تكون خاليةً من تلاعُب الإدارة برقم الربح لأهداف عدة؛ إذ إنَّ الأرباح تُعَدُّ كالخُلاصةِ لأعمال الشركة وإنجازاتها خلال المدَّة المالية، ويُعَدُّ اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات المحاسَبيَّة الدورَ

الأساسيَّ لإدارة المراجَعة الداخلية، وكذلك التحقُّق من سلامة السجلات والبيانات، والمحافظة على الأصول المملوكة للوحدة. وعلى الرغم من اهتمام الدراسات السابقة بدراسة العلاقة بين المراجَعة الداخلية وبين عدد من المتغيرات، مثل: الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وجودة المعلومات المحاسَبيَّة، وجودة التقارير المالية، فإن من الملاحَظِ أنَّ هناك شُحًّا في الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة المحتملة بين المراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة، ولا سيما في الجمهورية اليمنية، وأصبحَ من المهمِّ دراسةُ أثر المراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية.

3- أهداف الدراسة:

يتمثَّل الهدفُ الرئيسُ للدراسة في التعرُّف على أثر فاعلية المراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية. ويتضمَّنُ الهدفُ الرئيسُ الأهدافَ الفرعيَّةَ المتمثلة في فحص العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بخصائص المراجعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسبية، وتتمثل هذه الخصائص في:

- خبرة المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.
- المؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.
- وجود دليل للمُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.
- حجم إدارة المراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.
- العلاقة بين استقلالية المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

4- أهمية الدراسة:

يُمكِنُ النظر إلى أهمية الدراسة من الزاويتين الآتيتين:

الأهمية العلمية:

لقد اهتمت المنظمات المِهْنيَّة العالمية في المدَّةِ الأخيرةِ بالمراجَعة الداخلية؛ بوصفِها إحدى الركائز الأساسية لعملية الحوكمة، وتكتسب هذا الدراسة أهميتَها من كونِها تتناول موضوعًا حيويًّا، يتعلق بأثر فاعلية المراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسَبيَّة، ومن ثَمَّ تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال التركيز على الدور الاستراتيجي للمُراجَعة الداخلية؛ بوصفِهِ نشاطًا يضيف قيمة اقتصادية وحيوية للوحدة الاقتصادية، ومن ثَمَّ تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة للوقوف على الأرباح التي تُعبِّرُ عن صدق الأرباح الحقيقية للمُنشأَة وعدالتها.

الأهمية العملية:

و تظهر الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونِها ستفيد عددًا من الجهات، منها:

- إدارة البنوك التجارية اليمنية: فتوفِّر معلوماتٍ لإدارة البنوك التجارية اليمنية عن مؤشرات الاستدلال على أثر فاعلية المراجَعة الداخلية ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة للبنوك التجارية اليمنية؛ إذ إنَّ سمعة الإدارة التنفيذية ترتبط بجودة الأرباح، ولا ترتبط بالنموِّ في الربح فقط، وإنَّ المديرين يريدون تحقيق أرباح تتَّسِمُ

باستمرارية عاليةٍ وبقدرةٍ تنبُّؤيَّةٍ جيدة، الأمرُ الذي يُحسِّنُ من سمعة الإدارة التنفيذية لدى المحلِّلين الماليين والمستثمرين.

- المساهِمون: معرفة المساهمين بحقيقة الأرباح المحاسَبيَّة، وهل هناك تدخُّلٌ لإدارة الأرباح، أم أنَّ الأرباح المحاسَبيَّة ذاتُ جودةٍ عالية؟.
- المستثِمرون: يهتَمُّ المستثمرون بشكلٍ كبيرٍ بقدرة الشركات على توزيع الأرباح واستمرارية هذه الأرباح، فقد أكدت دراساتٌ أنَّ هناك علاقةً قويةً بين جودة الأرباح وتوزيعات الأرباح.
- الجهاتُ المشرفة على عمل البنوك: البنك المركزي اليمني.

الأكاديميُّون والباحثون: فتقدِّمُ الدراسةُ معلوماتٍ مُهمَّةً يُستفادُ منها في إجراءِ الأبحاث والدراسات المستقبلية.

5- فَرَضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

توصلت دراسة مليجي (2012) إلى أن للمؤهل العلمي والمهني أثرًا ذا دلالة إحصائية في ممارسات إدارة الارباح وتحسين جودة الأرباح المحاسبية؛ فقد اتضح أن حصول المراجع الداخلي على درجة البكالوريوس فأعلى وحصوله على مؤهل مهني يدعم من قدرته المهنية في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودتها، وواضح مبارك (2009) أن التأهيل العلمي للمراجع الداخلي يعد المطلب الأول والأساسي لخلق مراجع مؤهل ومتميز، فيجب أن يكون المراجع الداخلي حاصلًا على مؤهل بكالوريوس في تخصصه، وبناء على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الأولى على النحو الآتي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين المؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

الفرضية الثانية:

بالنسبة لتأثير خبرة المراجع الداخلي، ومعرفته بطبيعة العمليات البنكية ومخاطرها تساعده على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم تحسين جودة الأرباح في البنوك التجارية اليمنية، حيث أوضح مبارك (2010) أن خبرة المراجع الداخلي تعد من العوامل التي تصقل المقدرة المهنية، وبالتالي تزداد قدرته على اكتشاف الممارسات التي قد تقوم بها الإدارة للتأثير في رقم الربح، لذلك تعد الخبرة من الأمور المهمة لضمان فعالية عمل المراجع الداخلي، وبالتالي إدارة المراجعة الداخلية ككل، كما أوضحت دراسة مليجي (2012) أن هناك اثرًا ذا دلالة إحصائية لخبرة المراجع الداخلي في ممارسة إدارة الأرباح، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الثانية على النحو الآتي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين خبرة المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

الفرضية الثالثة:

أشار مبارك (2010) إلى أن استقلالية إدارة المراجعة الداخلية تعد أهم متغير مؤثر في جودة أنشطة المراجعة الداخلية، وتوجد علاقة عكسية بين استقلالية المراجع الداخلي وإدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودة الأرباح المحاسبية، ويتوقف استقلال المراجعة الداخلية على الوضع التنظيمي لها، فلكي تؤدي المراجعة الداخلية أعمال الفحص والتقويم للإدارات والأقسام الأخرى دوت خوف أو حرج يجب أن تكون تابعة لأعلى مستوى إداري دال الشركة؛ إذ يفترض أن تقدم المراجعة الداخلية تقاريرها إلى لجنة المراجعة، اما دراسة مليجي (2012) فقد أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستقلالية المراجع الداخلية بممارسات إدارة الأرباح وجودتها، فالتبعية الفنية للمراجعة الداخلية للجنة المراجعة وتبعيتها إداريًا لمجلس الإدارة يجعلها بعيدة عن ضغوط الإدارة التنفيذية، ويمكنها من اكتشاف ممارسات إدارة الارباح، ومن ثم تحسين جودة أرباح البنوك التجارية. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الثالثة على النحو الآتي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين استقلالية المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

الفرضية الرابعة:

أظهر التحليل الإحصائي لنموذج دراسة مليجي (2012) أن توافر دليل عمل للمراجعة الداخلية يحدد صلاحيتها، له تأثير ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة أرباح البنوك التجارية.

يعد دليل المراجعة الداخلية مرجعًا أساسيًا للمراجعين الداخليين في كل الأعمال التي يقومون بها. لذلك يجب أن يضمن مدير المراجعة الداخلية الفهم الشامل للدليل من قبل العاملين بالقسم حتى يمكن استخدامه بشكل مناسب، ويبين دليل المراجعة الداخلية الإجراءات والسياسات الواجب اتباعها أثناء ممارسة المراجعة الداخلية لأعمالها لكي تكون متفقة مع المعايير المهنية ، لذلك فإن وجوده يعد مؤشرًا على جودة تنفيذ مهام المراجعة الداخلية. ومما لا شك فيه أن جودة تنفيذ مهام المراجعة الداخلية سوف يدعم مقدرة المراجعين الداخليين على اكتشاف الممارسات التي قد تتخذها الإدارة للتلاعب في رقم الأرباح كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين وجود دليل للمراجعة الداخلية وبين ممارسات إدارة الأرباح (مبارك،2010). وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الرابعة على النحو الآتي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين وجود دليل للمُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

الفرضية الخامسة:

أوضحت دراسة مليجي (2012) أن هناك علاقة موجبة بين حجم إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح غير أنها ليست ذات دلالة إحصائية، في حين بين مبارك (2010) أن تأثير حجم إدارة أو قسم المراجعة الداخلية يتمثل في توفير الموارد الكافية بشرية أو مادية ويؤدي ذلك إلى زيادة القدرة المهنية للإدارة ككل على تنفيذ مهام المراجعة الداخلية بشكل أفضل. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الخامسة على النحو الآتي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين حجم إدارة المراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

6- منهج الدراسة:

في ضوءِ طبيعةِ الدراسة، والأهدافِ المرجوِّ تحقيقُها، واختبارِ صحة الفَرَضِيَّات، تمَّ استخدام المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي، فالأسلوب الوصفي يُستَخدَمُ في وصف خصائص الظاهرة المدروسة، وهو وصفٌ المتغيِّرين: المراجَعة الداخلية، وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

أما الأسلوب التحليلي فيتمُّ من خلال قياس المتغيِّرات المختلفة والمتعلقة بالمراجعة الداخلية، وأثرها في جودة الأرباح المحاسَبيَّة من خلال القوائم المالية، وأيضًا تم تصميم الاستبانة وتوزيعها على إدارات المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية؛ للتعرُّف إلى خصائص فاعلية المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية. أما جودة الأرباح المحاسَبيَّة فتمَّ قياسُها باستخدام نموذج معيار الاقتراب من النقد لقياس جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وذلك عن طريق دراسة التقارير المالية للبنوك التجارية اليمنية للمُدَّة المالية من عام 2013م إلى عام 2017م.

7- الدراسات السابقة

- دراسة علي (2019): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الأزمة المالية في جودة المراجَعة الداخلية في الوحدات الحكومية، وقد تكوَّن مجتمعُ الدراسة من المراجِعين الداخليِّين في الوحدات الحكومية في محافظة الأنبار في جمهورية العراق، وقد توصَّلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائِج، منها: وجودُ علاقةٍ ذاتِ تأثيرٍ معنوي بين الأزمة المالية وجودة المراجَعة الداخلية في الوحدات الحكومية، وفي ضوء ذلك قدَّم الباحِثُ عددًا من التوصيات، منها: يجب تعزيز دور المراجَعة الداخلية، ودعم استقلالية المراجِعين الداخليين في الوحدات الحكومية في جمهورية العراق، وكذا حماية المراجِعين الداخليين لممارسة أعمالهم بموضوعية واستقلالية تامة.

- دراسة التميمي (2018): هدفت هذه الدراسة إلى قياس جودة الأرباح المحاسَبيَّة لشركات التأمين المدرَجَة في سوق العراق للأوراق المالية، للمُدَّة من (2011م-2015م)، وقد توصَّلَت الدراسة إلى عدد من النتائِج، أهمُّها: لا يوجَدُ مستوى مقبول بجودة الأرباح المحاسَبيَّة في القوائم المالية المفصَحِ عنها في قطاع شركات التأمين المدرَجَة في سوق العراق للأوراق المالية، وخلوُّ بعضِ الشركاتِ عيِّنةِ البحث من جودة الأرباح المحاسَبيَّة

- دراسة نور والعواودة (2017) : طُبِّقَت هذه الدراسة على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، المدرَجَة في بورصة عمان، خلال المدَّة من (2005م-2012م)، وهدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح، ولمعرفة مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح في جودة الأرباح المحاسَبيَّة المعلَن عنها، وأظهرت نتائج الدراسة انخفاضَ جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكلٍ عام، وكشفت النتائج أيضًا عن ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدِفُ تقليل الربح.

- دراسة Ogundana (2017): الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تحديد مدى العلاقة بين خصائص المراجَعة الداخلية المتمثلة قي وظيفتها وكفاءتها واستقلالها وجودة المعلومات المحاسَبيَّة في نيجيريا.

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائِج، أهمُّها: وجودُ علاقةٍ قويةٍ بين وظيفة المراجَعة الداخلية وجودةِ المعلومات المحاسَبيَّة، ووجودُ علاقةٍ قويةٍ بين كفاءة المدَقِّقين الداخليين وجودةِ المعلومات المحاسَبيَّة، ووجودُ علاقةٍ قويةٍ بين استقلالية المراجِعين الداخليين وجودةِ المعلومات المحاسَبيَّة.

– **دراسة لضن (2016)**: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية دور التدقيق الداخلي، ودوره في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO) في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، من أهمِّ نتائِج الدارسة: غيابُ اللوائِح المنظِّمَةِ لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية في القطاع، وغياب الدور الفاعل للتدقيق الداخلي في مُراجَعة الطرائق المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص، وعدم فاعلية دور التدقيق الداخلي في متابعة تنفيذ إجراءات الرقابة على القطاع الحكومي.

– **دراسة العمودي وبن كليب (2015)**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف إلى دور المراجِع الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف اليمنية، ومعرفة العوامل المؤثرة في قيام المراجع بدوره تِجاهَ إدارة المخاطر وفقًا لما تُمليهِ المعاييرُ المِهْنيَّة. وقد توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائِج، أهمُّها: إنَّ للعوامل التنظيمية تأثيرًا في دورِ المراجع تِجاهَ إدارة المخاطر – من وجهةِ نَظَرِ المراجِعين الداخليين–، وإنَّ وظيفة المراجَعة الداخلية تُعَدُّ مُهمَّةً ووظيفةً مُساندِةً للإدارة، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أنَّ هناك جوانبَ قُصُورٍ في دَور المراجِع الداخلي تِجاهَ إدارة المخاطر.

– **دراسة بلفقيه وباشيخ (2012)**: هدفت هذه الدراسةُ إلى التعرُّف إلى العلاقة بين جودة المراجَعة الداخلية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية. أظهرت نتائجُ الدراسة أنَّ عامل "كفاءة المراجِعِ الداخلي" هو أهمُّ عامِلٍ مؤثِّرٍ في جودة المراجَعة الداخلية، ويؤدِّي إلى تحسين حوكمة الشركات، يليه عامل "جودة تنفيذ المهام"، ثمَّ عامل "الموضوعية والاستقلالية"، وأكدت الدراسة على وجود اختلافاتٍ ذاتِ دلالةٍ إحصائية بين أعضاء لِجانِ المراجَعة في الشركات المساهمة السعودية والمراجِعين الخارجيين، عن أهم عوامل جودة المراجَعة الداخلية المؤدية إلى تحسين حوكمة الشركات.

– **دراسة Onumah (2012)**: هدفت هذه الدراسة التي تم إجراؤها في جمهورية غانا في الشركات المساهمة المدرَجَة في البورصة خلال المدَّة من (2007م–2012م) إلى تقييم العلاقة بين وظيفة المراجَعة الداخلية وإدارة الأرباح، وتوصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائِج، أهمُّها: أنَّ هناك حاجةً إلى آلياتِ مُراقَبَةٍ في علاقات الوكالة، وأنَّ جميع عناصر حوكمة الشركات (وظيفة المراجَعة الداخلية، ولجنة المراجَعة، والمراجَعة الخارجية) ترتَبِطُ بشكلٍ سلبيٍّ بممارسات إدارة الأرباح.

– **دراسة: مليجي (2012)** : تمت الدراسة في المملكة العربية السعودية، وتمَّ تطبيقها على قطاع البنوك التجارية، وتكوَّنت العيِّنةُ من (12) بنكًا من البنوك السعودية المسجَّلة في سوق الأوراق المالية، وكانت أهم أهداف الدراسة: استكشافُ مدى ممارسة إدارة البنوك التجارية السعودية المسجَّلة في سوق الأوراق المالية لإدارة الأرباح، ومدى جودة الأرباح فيها من ناحية، وفحصُ تأثير محددات جودة أنشطة المراجَعة: (المؤهل

العلمي، والمؤهل المِهْني، والخبرة، وحجم قسم المراجَعة الداخلية، والاستقلال التنظيمي، ودليل عمل المراجَعة الداخلية، وتقويم جودة أنشطتها) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها، فضلًا عن فحصِ أثرِ جودة أنشطة المراجَعة الداخلية في تحقيق الملاءمة والاعتمادية في القوائم المالية للبنوك التجارية من ناحية أخرى.

وقد توصلت هذه الدراسةُ إلى نتائِجَ مُهمَّة، من أهمها: أنَّ محدَّداتِ جودة أنشطة المراجَعة الداخلية يؤثِّر إيجابيًّا في ممارسات إدارة وجودة الأرباح، وتُسهِمُ أنشطة المراجَعة الداخلية في تحقيق الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية بالبنوك التجارية.

8- حُدودُ الدراسة:

تقتصر الدراسة في هذا البحث على الحدود الآتية:

1. الحدود الموضوعية:

وتتمثَّلُ في بيان فاعلية المراجَعة الداخلية، وأهميتها، وخصائصها، ومعاييرها، وأثرها في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.

2. الحدود الزمانية:

وتتمثَّلُ في دراسة القوائم المالية للبنوك عيِّنة البحث للأعوام من 2013م إلى 2017م.

9- مجتمع الدراسة وعيِّنها:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية اليمنية، بنوعيها الإسلاميِّ والتقليديِّ، وعددُها (22) بنكًا بموجب إحصائية جمعية البنوك اليمنية بتاريخ 2020/1/1م، وتبدأ مُدَّة الدراسة من عام 2013م حتى عام 2017م، على أن تضُمَّ عيِّنةُ الدراسة البنوكَ التي تنطبِقُ عليها الشروطُ الآتية:

- البنوك التي تتوافر تقاريرها المالية للأعوام من 2013م إلى 2017م.
- البنوك التي تمَّ تعبئة استمارة البيانات الكمية من قِبَلِ إداراتها.

وكان عدد البنوك عيِّنة الدراسة (6) بنوك يمنية: (3 بنوك تقليدية)، و(3) بنوك إسلامية، وكانت العيِّنةُ تمثِّلُ ما نسبته 27% من مجتمع الدراسة.

10 – مُتغيِّرات الدراسة وطرائق قياسها:

تتمثَّلُ مُتغيِّراتُ الدراسة في خصائص جودة المراجَعة الداخلية، التي تمثل المتغيِّرات المستقلة للبحث، أما المتغيِّر التابع فيتمثَّلُ في جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وسيتمُّ استعراض كيفية قياس كُلٍّ من المتغيِّرِ التابعِ والمتغيِّرِ المستقل.

10 –1 المُتغيِّرات المستقلة للدراسة:

1. المؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي: وتمَّ قياسُها من خلال عدد المراجِعين الحاصلين على مُؤهِّلات علمية (بكالوريوس أو أعلى أو أقل)، أو مؤهِّل مِهْنيٍّ لكل سنة من سنوات الدراسة، بعد الإجابة عنها من قِبَلِ إدارة البنوك في استمارة البيانات الكمية.
2. خبرة المراجع الداخلي: وتمَّ قياسُها بعدَدِ سنوات الخبرة للمُراجِعين الداخليين بإدارات المراجَعة الداخلية بالبنوك التجارية بعد الإجابة عنها من قِبَلِ إدارة البنوك لكلِّ سنةٍ في استمارة البيانات الكمية.
3. حجم إدارة المراجَعة الداخلية: وتمَّ قياسُهُ بعَدَدِ أعضاء فريق المراجَعة الداخلية بعد الإجابة عنه من قِبَلِ إدارة البنوك لكلِّ سنةٍ في استمارة البيانات الكمية.
4. استقلالية المراجع الداخلي: وتمَّ قياسُهُ من خلال الإجابة عن سؤالٍ بـ(نعم) أو (لا)، من حيثُ تبعيةُ إدارة المراجَعة الداخلية بالبنك من الناحية الفنية للجنة المراجعة والإدارية لمجلس الإدارة، في استمارة البيانات الكمية، وتُعطى القيمة 1 لـ(نعم)، وصفر للإجابة بـ(لا).
5. وجود دليل للمُراجَعة الداخلية: وتمَّ قياسُهُ من خلال الإجابة عن سؤالٍ بـ(نعم) أو (لا)، وهو(هل يتوافَرُ دليل لإدارة المراجَعة الداخلية بالبنك؟) من قِبَلِ إدارة البنوك لكلِّ سنةٍ في استمارة البيانات الكمية، وتُعطى القيمة 1 لـ(نعم)، وصفر للإجابة بـ(لا).

عرض المُتغيِّرات المستقلة وتحليلها ووصفها

1. عدد المُراجِعين بحسب المستوى العلمي:

يوضح الجدول رقم (1–1) التوزيع التكراري لعدد المراجِعين في إدارة المراجَعة الداخلية حسب مستوياتهم العلمية والمِهْنيَّة.

جدول رقم (1–1) التوزيع التكراري لعدد المُراجِعين الداخليين حسب مستوياتهم العلمية

المؤهل	العدد	النسبة
أقل من البكالوريوس	9	% 6.5
بكالوريوس	104	%74.2
أعلى من البكالوريوس	16	%11.5
المؤهل المهني	11	%7. 8
المجموع	140	%100.00

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول رقم (1-1) إلى أنَّ ما نسبتُهُ (6.5%) من المراجِعين ظهرت مُؤهَّلاتُهُم أقلَّ من البكالوريوس، وأنَّ ما نسبتُهُ (74. 2%) من المراجِعين يحملون المؤهَّل الجامعي بكالوريوس، وأنَّ ما نسبتُهُ (11.50%) يحملون مُؤهَّلاتٍ جامعيةً أعلى من البكالوريوس، وأنَّ ما نسبتُهُ (7.8%) لديهم شَهَاداتٌ مِهْنيَّة.

يتضحُ أنَّ غالب الموظفين في إدارات المراجَعة الداخلية في البنوك محل الدراسة يحملون مُؤهَّلاتٍ جامعيةً فأعلى؛ إذ بلغت نسبتُهُم (93.5%).

2-نسبة المُراجِعين الجامعيين في الإدارة:

يوضح الجدول الآتي رقم (1-2) التوزيعَ التكراريَّ للمُراجِعين الجامعيِّين في إدارة المراجَعة في البنوك التي شملتها العيِّنة.

جدول رقم (1-2) التوزيع التكراري لأفراد عيِّنة الدراسة وفقًا لعدد المُراجِعين الجامعيين

اسم البنك	عدد المُراجِعين	المُراجِعين الجامعيين	النسبة
البنك الأهلي اليمني	28	25	%89.29
بنك التسليف التعاوني والزراعي	31	28	%90.32
بنك اليمن الدولي	31	29	%93.55
بنك التضامن الإسلامي	28	27	%96.43
بنك سبأ الإسلامي	6	4	%66.67
بنك اليمن والبحرين الشامل	16	15	%93.75
المجموع	140	128	%91.43

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول رقم (1-2) إلى أنَّ نِسَبَ المراجِعين المؤهَّلين علميًّا ومِهْنيًّا لدى إدارة المراجَعة الداخلية في البنوك قد تراوحت نِسَبُهُم بين (89.29% - 93.75%)، وهذا يشير إلى اهتمام البنوك التجارية اليمنية بتعيين موظَّفين يحملون مُؤهَّلاتٍ جامعية، ولديهم شهادات مِهْنيَّة في إدارات المراجَعة الداخلية بالبنوك.

3-الخبرة:

يوضِّحُ الجدول الآتي رقم (1-3) التوزيع التكراري لعدد المراجِعين في إدارة المراجَعة الداخلية بحسب مستوى الخبرة.

جدول رقم (1–3) التوزيع التكراري لعدد المُراجِعين في إدارة المُراجَعة الداخلية حسب مستوى الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5	64	%45.71
10-5	36	%25.71
15-11	26	%18.57
أعلى	14	%10.00
المجموع	140	%100.00

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول رقم (1–3) إلى أنَّ نسبة عدد المراجِعين الداخليين الذين كانت سنوات الخبرة لديهم أقلُّ من (5) سنوات هي (45.71%)، وأنَّ نسبة عدد المراجِعين الداخليين الذين سنوات الخبرة لديهم أكثر من (5) سنوات هي (25.71%)، وأنَّ نسبة عدد المراجِعين الداخليين الذين سنوات خبرتهم أكثر من (10) سنوات هي (18.57%)، في حين كانت نسبة عدد المراجِعين الداخليين الذين سنوات خبرتهم أكثر من (15) سنة هي (10.00%).

4–مستوى حجم إدارة المُراجَعة الداخلية للبنوك محل الدراسة

يوضح الجدول الآتي رقم (1–4) التوزيع التكراري لمستوى حجم إدارة المراجَعة الداخلية للبنوك محل الدراسة.

جدول رقم (1–4) التوزيع التكراري لمستوى حجم إدارة المُراجَعة الداخلية للبنوك محل الدراسة

اسم البنك	عدد المُراجِعين
البنك الأهلي اليمني	28
بنك التسليف التعاوني والزراعي	31
بنك اليمن الدولي	31
بنك التضامن الإسلامي	28
بنك سبأ الإسلامي	6
بنك اليمن والبحرين الشامل	16
المجموع	140

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول رقم (1-4) إلى أنَّ أعلى حجم لإدارة المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية عيِّنة البحث يتمثل في بنك اليمن الدولي وبنكِ التسليف التعاوني الزراعي، يليه كلٌّ من البنك الأهلي اليمني وبنك التضامن الإسلامي، ويأتي في المرتبة الرابعة بنكُ التسليف التعاوني الزراعي، وفي المرتبة الخامسة يأتي بنك اليمن والبحرين الشامل، وأخيرًا يأتي بنك سبأ الإسلامي.

5. مدى استقلالية المُراجِع الداخلي:

يعرض الجدول الآتي رقم (1-5) التوزيع التكراري للإجابات عن السؤال المتعلِّق بمدى استقلالية المراجِع الداخلي في إدارة المراجَعة الداخلية في البنوك اليمنية.

جدول رقم (1-5) التوزيع التكراري لأفراد عيِّنة الدراسة وفقا لاستقلالية المُراجِعين الداخليين

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	5	%84.0
لا	1	%16.0
المجموع	6	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثين.

تُشيرُ نتائج الجدول رقم (1-5) إلى أنَّ ما نسبتُهُ (84%) من البنوك تؤكِّدُ توافر استقلالية المراجع الداخلي في إدارة المراجَعة الداخلية لدى البنوك محل الدراسة، ويُقصَدُ بالاستقلالية تبعية إدارة المراجَعة الداخلية إداريًّا لمجلس إدارة البنك، وفنيًّا للجنة المراجَعة بالبنك، فتيعَّيتها فنيًّا للجنة المراجَعة وإداريًّا لمجلس إدارة البنك يجعلُها بعيدةً عن ضغوط الإدارة التنفيذية، ويُمكِّنُها من اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثَمَّ تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة للبنوك التجارية، كما أنَّ معهد المراجِعين الداخليين يؤكِّدُ استقلالية وظيفة المراجَعة الداخلية في المنشأَة، إذ أشار في التقرير إلى أنَّ التدقيق الداخلي نشاطٌ موضوعيٌّ مُستقِلّ، وأكَّدَ على ضرورة استقلالية المراجِع الداخلي، وأن يتَّسِمَ عَمَلُ المراجِعِ الداخلي بالموضوعية. (IIA،1999)

6. مدى توافر دليل المُراجَعة الداخلية:

يعرِضُ الجدول الآتي رقم (1- 6) التوزيع التكراري للإجابات عن السؤال المتعلِّق بمدى توافُر دليل المراجَعة الداخلية في البنوك اليمنية.

جدول رقم (1–6) التوزيع التكراري للإجابات عن السؤال المتعلِّقِ بمدى توافر دليل المُراجَعة الداخلية في البنوك اليمنية

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	6	%100.0
لا	–	–
المجموع	6	100.0

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول رقم (1–6) إلى أنَّ جميع البنوك تؤكِّد على توافُرِ دليل المراجَعة الداخلية فيها، ويعود ذلك إلى اهتمام البنوك التجارية اليمنية بوظيفة المراجَعة الداخلية؛ إذ قامت البنوك التجارية اليمنية بوضع دليل لإدارة المراجَعة الداخلية، يوضح المهام والمسؤوليات والصلاحيات المخولة لفريق المراجَعة الداخلية، ويوضح الإجراءات والسياسات التي تنظم عمل فريق المراجَعة الداخلية بالبنك، ويُسهِمُ توافُرُ دليل لإدارة المراجَعة الداخلية في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة بالبنوك

10 –2 المُتغيِّر التابع:

لقياس المتغيِّر التابع (جودة الأرباح المحاسَبيَّة)؛ تمَّ استخدام مقياس الاقتراب من النقد، بحيثُ كلما اقتربت الأرباح المحاسَبيَّة من النقد ارتفعت جودتُها، والعكسُ صحيح، وقد تمَّ استخدامُهُ في بعض الدراسات، مثل: دراسة (نور والعواودة، 2017)، وتمَّ استخدامُ هذا المقياس أيضًا من قِبَلِ (التميمي، 2018)، وقد اعتمدت هذه الدراسة على ذلك المقياس. ويتمُّ احتسابُ جودة الأرباح المحاسَبيَّة باستخدام مقياس الاقتراب من النقد من خلال الخطوات الآتية:

أ– تحديدُ صافي التدفقات النقدية التشغيلية.

ب – تحديدُ صافي الربح المحاسبي

جـ– تحديدُ إجمالي الموجودات.

د– معادلةُ مقياس الاقتراب من النقد لقياس جودة الأرباح المحاسَبيَّة الآتية:

$$EQ = \frac{OCF\ /_{TA}}{NI\ /_{TA}}$$

إذْ إن:

EQ = جودة الأرباح

OCF = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

NI = صافي الربح المحاسبي.

TA = إجمالي الموجودات.

فكلما اقتربت النسبةُ من الواحدِ الصحيحِ كانت جودةُ الأرباح أعلى، والعكسُ صحيح.

تشير النتائج في الجدول رقم (1-7) إلى أنَّ جميع قِيَمِ مستوى دلالة اختبار Kolmogorov-Smirnov Z تراوحت بين (.081- .687)، وتلك القيم تزيد على مستوى الثقة (0.05)، وهذا يشير إلى أنَّ جميع بيانات المتغيِّرات الداخلة بالدراسة تتوزَّعُ توزيعًا طبيعيًّا، ومن ثَـمَّ أمكن لنا استخدامُ الأساليب الإحصائية المناسبة.

11 – الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسةِ والإجابة عن تساؤلاتها؛ تمَّ استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) المتعارَف عليها؛ نظرًا لملائمتها لمثل هذه الدراسة، وفيما يأتي أهمُّ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارُ والنِّسَبُ المِئَويَّةُ لتحليل بيانات مُتغيِّرات الدراسة.
2. اختبارُ كولمنجروف سبيرنوف Kolmogorov-Smirnov Z لاختبار شكل توزيع البيانات.
3. تحليلُ الانحدار المتعدد لاختبار فَرَضِيَّات الدراسة وقياس الأثر.

12 –اختبار توزيع البيانات توزيعًا طبيعيًّا:

قام الباحثان بتحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية، ومن ثَمَّ تَمَّ إجراءُ اختبار شكل توزيع البيانات فيما إذا كانت تتوزَّعُ التوزيع الطبيعي من خلال استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Z، وكانت النتائج موضَّحةً في الجدول رقم (4-1) الآتي:

جدول رقم (1-7) التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة

المُتغيِّر	Kolmogorov-Smirnov Z	مستوى الدلالة
المؤهل	.909	.380
الخبرة	.873	.431
دليل إدارة المراجَعة الداخلية	.715	.687
استقلالية المراجع الداخلي	1.411	.081
حجم إدارة المراجَعة الداخلية	1.342	.090
جودة الأرباح المحاسَبيَّة	1.306	.096

المصدر: من إعداد الباحثين.

13- اختبار فرضيات الدراسة

الجدول رقم (1- 8) يعرض نتائج تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيِّرات المستقلة: (المؤهِّل العلمي، والخبرة، ودليل المراجَعة، واستقلالية المراجِع الداخلي، وحجم إدارة المراجَعة) على المتغيِّر التابع.

المُتغيِّرات المستقلة	معامل الارتباط ρ	معامل التحديد R Squared	معامل ميل خط الانحدار B	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	التفسير	النتيجة
المؤهِّل العلمي			219.504	2.916	.009	دالة إحصائيًّا بدرجة عالية	قبول الفَرَضيَّة
الخبرة			58.731	.934	.362	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
دليل المراجَعة			30.550	1.041	.311	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
الاستقلالية			33.675	3.090	.006	دالة إحصائيًّا بدرجة عالية	قبول الفَرَضيَّة
حجم إدارة المراجَعة الداخلية	.900	.809	5.233	.593	.560	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
حجم مكتب المراجَعة			-2.462-	-.429-	.672	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
حجم البنك			-5.576-	-.919-	.370	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
حجم مجلس الإدارة			-1.884-	-.789-	.440	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
اجتماعات لجنة المراجَعة			16.407-	-.947-	.355	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة

الجدول رقم (1-8) يبين نتائج الانحدار الخطي المتعدد multiple linear regression لاختبار الفَرَضِيَّات:

اختبار الفَرَضيَّة الأولى: توجد علاقة طرديَّة بين المُؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

كان مستوى الدلالة لاختبار T المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أقلَّ من مستوى الثقة (0.05)، إذ كان (0.009)، وهذا يدُلُّ على أنَّ المؤهِّل العلميَّ والمِهْنيَّ للمُراجِعِ الداخليِّ له تأثير إيجابي في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية وبدرجةٍ عالية، أي إنَّه كلما كان المراجِع الداخلي لديه مُؤهِّلات علمية أعلى كان التأثير بالتحسين في جودة الأرباح المحاسَبيَّة أعلى، وكذلك بالنسبة للتأهيل المهني، فكلما كان المراجِع الداخلي يمتلك شهاداتٍ مِهْنيَّةً أدى ذلك إلى تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهذا ما أكَّدته دراسة (مليجي، 2012)، فقد أوضحت الدراسة أنَّ المؤهِّلَ العلميَّ والمِهْنيَّ يُسهِمُ في الحَدِّ من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها، وأوضح (مبارك، 2008) أنَّ التأهيل العلمي والمهني للمراجع الداخلي يُعَدُّ شرطًا أساسيًّا لخلقِ مُراجِعٍ مُؤهَّلٍ يتميَّزُ بالمقدرة المِهْنيَّة على اكتشاف المخالفات.

اختبار الفَرَضيَّة الثانية: توجد علاقة طرديَّة بين خبرة المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

كان مستوى الدلالة لاختبار T المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر المستقل الثاني أنَّ خبرة المراجِع الداخلي أكبر من مستوى الثقة (0.05)، إذ كانت (0.362)، وهذا يدُلُّ على أنَّ خبرة المراجِع الداخلي لا تؤثِّر في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتعارض مع ما بيَّنته دراسة (مليجي، 2012)، فقد بينت الدراسة أنَّ مُحدِّداتِ جودة وانشطة المراجَعة الداخلية، ومنها خبرة المراجع الداخلي، تُسهِمُ في الحَدِّ من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثَـمَّ تحسُّن جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية. وتُعَدُّ خبرة المراجِع الداخلي من العوامل المهِمَّة التي تزيد من قدرة المراجِع الداخلي على اكتشاف الممارسات الخاطئة أو التلاعُب الذي قد تلجأ إليه الإدارة، لذلك تُعَدُّ الخبرة من الأمور المهِمَّة لضمان فاعلية عمل المراجِع الداخلي، ومن ثَـمَّ ضمان قسم أو إدارة المراجَعة الداخلية ككل.

وربما يرجع السبب في عدم تأثير خبرة المراجِع الداخلي في جودة الأرباح المحاسَبيَّة إلى ارتباط المتغيِّرات بعضها ببعض في تحليل الانحدار المتعدد، وقد يكون الاختلاف في النتيجة يعود إلى اختلاف العيِّنة، أو اختلاف النموذج المستخدم لقياس جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وبالتالي تم رفض الفرضية التي تنص على توجد علاقة طرديَّة بين خبرة المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة).

اختبار الفَرَضيَّة الثالثة: توجد علاقة طرديَّة بين استقلالية المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

كان مستوى الدلالة لاختبار T المقابلة لمعاملات الانحدار أقلَّ من مستوى الثقة (0.05)؛ إذ كان (0.006)، وهذا يدُلُّ على أنَّ استقلالية المراجَعة الداخلية لها تأثير إيجابي في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية وبدرجة عالية، أي إنَّهُ كلما كانت إدارة المراجَعة الداخلية في البنك تتبع لأعلى مستوى إداري ويتمثل في مجلس الإدارة كان لها تأثيرٌ إيجابيٌّ في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وهذا يتفِقُ مع ما توصَّلت إليه دراسة (مليجي، 2012)، إذ أشارت النتائج إلى أنَّ توافر الاستقلال الإداري والفني يحُدُّ من

ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وأوضح (مبارك، 2008) أنَّ استقلالية إدارة المراجَعة الداخلية تُعَدُّ من أهم المتغيِّرات المؤثرة في جودة فاعلية المراجَعة الداخلية، فيجب أن تكون إدارة المراجَعة الداخلية تابعةً لأعلى مستوى إداري داخل المنشأَة؛ حتى تقومَ بأعمال الفحصِ والتقويمِ للإدارات والأقسام الأخرى، من غيرِ صعوباتٍ أو عوائقَ أو خوف، وبالتالي تم قبول الفرضية التي تنص على (توجد علاقة طرديَّة بين استقلالية المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة).

اختبار الفَرَضيَّة الرابعة: توجد علاقة طرديَّة بين وجود دليل المُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)، إذ كان (**0.311**)، وهذا يدُلُّ على أنَّ وجود دليل للمُراجَعة الداخلية لا يؤثر في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (مليجي، 2012)؛ إذ بيَّنت الدراسةُ أنَّ وجود دليل لإدارة المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية له أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسبة، ويُعَدُّ دليل المراجَعة الداخلية مرجعًا أساسيًّا للمُراجِعين الداخليين في كلِّ الأعمال التي يقومون بها، وإنَّ وجود دليل للمُراجَعة الداخلية بالمنشأَة يُعَدُّ دليلًا على أنَّ المراجَعة الداخلية يتِمُّ تنفيذ الأعمال المنوطة بها وفق أُسُسِ معهد المراجِعين الداخليين.

ويرى الباحثان أنَّ عدم تأثير دليل المراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في الدراسة الحالية؛ ربما يرجع إلى أنَّه لا يتِمُّ تطبيقُ الدليل بالشكل المطلوب، أو أنَّ الدليل شكليٌّ يحتاجُ إلى تفسيرٍ أوضحَ، وتحديدٍ للصلاحيات والمسؤوليات، وعليهِ يتِمُّ رفضُ الفرضية التي تنصُّ على الآتي: (توجد علاقة طرديَّة بين وجود دليل المراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة).

اختبار الفَرَضيَّة الخامسة: توجد علاقة طرديَّة بين حجم إدارة المُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)، إذ كان (**0.560**)، وهذا يدُلُّ على أنَّ حجم إدارة المراجَعة الداخلية لا يؤثر في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتوافق مع ما تمَّ التوصل إليه في دراسة (مليجي، 2012)؛ إذ بيَّنت الدراسة أنَّه لا يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ، ولا يتوافرُ دليلٌ حاسمٌ يدُلُّ على أنَّ حجم إدارة المراجَعة الداخلية يؤثر في الحَدِّ من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثَـمَّ تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وعليهِ يتِمُّ رفضُ الفرضية التي تنص على لآتي: (توجد علاقة طرديَّة بين حجم إدارة المراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة).

المُتغيِّرات الضابطة: استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة تتمثل في:

- حجم مكتب المراجَعة الخارجي.
- حجم المنشأَة. (إجماليُّ أصول البنك)

- حجم مجلس الإدارة. (عدد أعضاء المجلس)
- نشاطات لجانِ التَّدقيق. (يُقاسُ هذا المتغيِّر بعدَدِ الاجتماعات).

وباختبار العلاقة بين المتغيرات الضابطة والمتغير التابع، ظهرت النتائج الآتية:

-المُتغيِّر الضابط الأول: تصنيف مكتب المُراجَعة الخارجي.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبر من مستوى الثقة (0.05)؛ إذ كان (**0.672**)، أي إنَّه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجَعة الخارجي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتَّفِقُ مع دراسة (حمدان وأبو عجيلة، 2010)؛ إذ توصَّلت الدراسة إلى عدم تأثير مكتب المراجِع الخارجي في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين مستوى جودة الأرباح، في حين أشارت دراسة (حمدان، 2012) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مكتب المراجَعة الخارجي وجودة الأرباح، فالمنشآت الذي تُدقَّقُ حساباتُها من قِبَلِ مكتبٍ خارجيٍّ كبيرٍ تكون أقدرَ على فهم نشاطِها، وضبطِ عملياتِها، ومن ثَـمَّ ارتفاع جودة الأرباح المحاسَبيَّة.

-المُتغيِّر الضابط الثاني: حجم البنك.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبر من مستوى الثقة (0.05)؛ إذ كان (0.370)، أي إنَّه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وجودة الأرباح المحاسَبيَّة، وهذا يتفق مع دراسة (حمدان وأبو عجيلة، 2012)، فقد توصَّلت الدراسة إلى عدم تأثير حجم الشركة في جودة الأرباح المحاسَبيَّة، في حين بيَّنت دراسة (حمدان، 2012) أنَّ الشركات والمؤسسات كبيرة الحجم تتميَّزُ بجودة أرباح أعلى، وأوضحت أنَّ ذلك قد يعود إلى التزام المؤسسات كبيرة الحجم بتطبيق المعاير المحاسَبيَّة؛ لتجنب التكلفة السياسية ورقابة الجهات الحكومية، ومقابلة توقعات المحلِّلين الماليين.

-المُتغيِّر الضابط الثالث: حجم مجلس الإدارة.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)، إذ كان (**0.440**)، وهذا يدُلُّ على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (WANG،2007)، إذ بيَّنت الدراسةُ أنَّ كِبَرَ حجم مجلس الإدارة لا يؤثر في جودة الأرباح المحاسَبيَّة.

- المُتغيِّر الضابط الرابع: عدد اجتماعات لجنة المُراجَعة.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)؛ إذ كان (**0.355**)، وهذا يؤَكِّدُ عدم العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المراجَعة وجودة الأرباح

المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، في حين بيَّنت كلٌّ من دراسة (WANG،2007)، ودراسة (قراقيش، 2009) وجودَ علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المراجَعة وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

ويرى الباحثان أنَّ سبب عدم تأثير نشاطات لجنة المراجَعة في جودة الأرباح المحاسَبيَّة؛ ربما يرجع إلى ارتباط المتغيِّرات بعضها ببعض في تحليل الانحدار المتعدد، وقد يكون الاختلاف في النتيجة عائدًا إلى اختلاف العيِّنة، أو اختلاف النموذج المستَخدَمِ لقياس جودة الأرباح المحاسَبيَّة.

النتائجُ والتوصيات:

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يأتي:

1. أوضحت النتائج أنَّ قيمة معامل الارتباط للمُتغيِّرات المستقلة والضابطة بلغت (**900.**)، أي بنسبة (90%)، بمعنى أن التغير في جودة الأرباح المحاسبية يتم تفسيره من خلال هذه المتغيرات بشكل كبير.
2. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طرديَّة بين المؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.
3. توصَّلت الدراسةُ إلى وجود علاقة طرديَّة بين استقلالية المراجِع الداخلي وجودةِ الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك اليمنية.
4. بيَّنت النتائجُ عَدَمَ وجود العلاقةِ ذاتِ الدلالةِ الإحصائيَّةِ بين كلٍّ من المتغيِّرات المستقلة: (خبرة المراجع الداخلي، ووجود دليل لإدارة المراجَعة الداخلية، وحجم إدارة المراجَعة الداخلية) وجودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.
5. بيَّنت النتائجُ عَدَمَ وجود العلاقةِ ذاتِ الدلالةِ الإحصائيَّةِ بين المتغيِّرات الضابطة وجودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.

التوصيات:

بعد أن تمَّ استعراض مشكلة الدراسة واختبار فَرَضِيَّاتها، وفي ضوء النتائج التي تمَّ التوصَّلُ إليها في الدراسة الحالية يوصي الباحثان بالآتي:

1. استمرارُ إدارة المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية باختيار الموظفين الأكفاء ذوي المؤهِّلات العلمية العليا والمِهْنيَّة؛ لما له من أثرٍ كبيرٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة.
2. تطوير السياسات الفاعلة للتدريب المهني، وتبني برامج تدريبية؛ لتطوير مهارات العاملين في إدارات المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية.

3. ضرورة تفعيل تطبيق دليل المراجَعة الداخلية؛ لما له من أثرٍ بالغٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.
4. العمل على استمرارية تدعيم مُقوِّمات استقلالية المراجِع الداخلي؛ لكي يتمكَّنَ من القيام بأداء مهامِّهِ على أكملِ وجه.
5. يوصى الباحثان بمزيد من الأبحاث المتعمقة في هذا المجال لتحليل نتائج الدراسة من خلال توسيع نطاق العيِّنة، والتوسع في خصائص فاعلية المراجَعة الداخلية، للقيام بدورها في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة.

قائمة المصادر والمراجع :

أ) المراجع العربية:

بلفقيه، محمد علوي وباشيخ، عبداللطيف محمد (2012). **العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية**، رسالة ماجستير منشورة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، 2(28)، 3-31.

التميمي، محمد مهند جاسم (2018). **قياس جودة الأرباح في القوائم المالية لقطاع شركات التأمين المُدرَجَة في سوق العراق للأوراق المالية**. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (54)303-316.

صيام، محمود عبد الملك سالم(2014). **العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح**. رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين.

علي، عبدالرحمن سعيد (2019). **الأزمة المالية وأثرها على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية دراسة على عيِّنة من المُدَقِّقين الداخليين في محافظة الأنبار**. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 15 (45)، 163-179.

العمودي، أحمد عبدالله وبن كليب، سالم عبدالله (2015). **العوامل المؤثرة على دور المُراجِع الداخلي تِجاهَ إدارة المخاطر في المصارف اليمنية**. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 9(5)، 137-168.

فرحان، حسن والطوقي، عبدالله (2008). **واقع القطاع المصرفي وفرص الاستثمار المتاحة أمامه**. مجلة الدراسات الاجتماعية،(27)83-134.

لضن، هيا مروان إبراهيم (2016). **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

مبارك ،الرفاعي إبراهيم،(٢٠١٠ م)، **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية**، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة فى المملكة العربية السعودية بعنوان مهنة المحاسبة فى المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين ،كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود .

مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم(2012)، **أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية دراسة نظرية تطبيقية**. كلية التجارة، جامعة سلمان بن عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.

نور، عبدالناصر إبراهيم، والعواوودة، حنان (2017). **إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المُحاسَبيَّة: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة**. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 13(2)،161-179.

ب) المراجع الأجنبية:

Onumah، J.، Amidu، M.، donkor، A. (2016). **The effect of internal audit quality on earnings management of listed firms in Ghana**. University og Ghana business school، Department of Accounting.

Ogundana، O.(2017). **Quality of Accounting information and internal audit Characteristics in Nigeria.** Journal of modern accounting and auditing، 13(8)، 333-344.

The Impact of the Effectiveness of Internal Auditing on the Quality of Accounting Earning
(Field Study for the Yemeni Commercial Banks)

Saud Saleh Omer Al-magda
Dr.Ghassan Saeed Bagulaidah

Abstract:

This Study aimed basically to identify the impact of the effectiveness of the internal auditing on the quality of accounting earning at the Yemeni Commercial banks , for the period from 2013 until 2017, for the purpose of achieving the objectives of this study as well as testing the hypotheses , two types of data were dealt with: the primary data and the secondary data,it is a collective study from all Yemeni Commercial Banks. The study sample consisted of 6 commercial banks, the multiple linear regression analysis was used to measure and test the study hypotheses. This study revealed the results including: There is a strong and positive relation with a statistical significance between the scientific & professional qualifications for the internal auditor. Independence of the internal auditing process & the quality of the accounting earning at the Yemeni Commercial Banks. There is no relation of a statistical significance between the independent variables and the level of experience for the internal auditor. Availability & application of the special guide for the internal auditing and the management of internal auditing and the quality of accounting earning at the Yemeni Commercial Banks.

The study has strongly recommended the continuity of managing the internal auditing at the Yemeni Commercial banks by selecting highly competent staff who have high scientific & professional qualifications . This will effectively contribute in improving the quality of accounting earning. This study has also recommended that it is necessary to activate the application of internal auditing Guide as it has good impact in the improvement of profits at the Yemeni commercial Banks.

Eventually, the researcher recommended that more deep researches must be conducted in this field in order to analyze the results of this study through the expansion of the sample as well as expanding the properties of the effectiveness of internal auditing to play its role in improving the quality of accounting earning.
Keywords: Internal Auditing, Quality Of Accounting Earning, Yemeni Commercial Banks, Republic Of Yemen.

الدور الوسيط لجودة الخدمة المصرفية في العلاقة بين إدارة علاقات العملاء وتحقيق الميزة التنافسية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة)

د. صديق عبدالرحمن شعيب
كلية علوم الإدارة والاقتصاد
جامعة البطانة

د. أبوبكر عامر لقمة
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة السلام

د. سيد قطب الصادق إبراهيم
جامعة أمدرمان الأهلية

أ. مؤيد عبدالعزيز عثمان
بنك النيل للتجارة والتنمية

المخلص:

تناولت الدراسة الدور الوسيط لجودة الخدمة المصرفية في العلاقة بين إدارة علاقات العملاء وتحقيق الميزة التنافسية، وقد استهدفت الدراسة معرفةَ أثر إدارة علاقات العملاء في تحقيق الميزة التنافسية، ومعرفة أثر جودة الخدمة المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية. تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع طبيعة هذه الدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من عدد (8) مصارف تجارية عاملة بحجم عينة بلغت (80) مفردة، تم توزيعها عن طريق الاختيار العشوائي، وخلصت الدراسة إلى نتائج متعددة، منها: توجد علاقة إيجابية معنوية جزئية بين أبعاد إدارة علاقات العملاء والميزة التنافسية، أن جودة الخدمات المصرفية تتوسط العلاقة بين إدارة علاقات العملاء والميزة التنافسية توسطاً إيجابياً، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات كان أهمها: تركيز الاهتمام على مفهوم إدارة علاقات العملاء مع تأكيد الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية اهتماماً حقيقياً وواقعياً؛ لأن ذلك يقود للنجاح الإستراتيجي للمصارف، ويخدم عملاءها واستفادتهم من الخدمات التي يحتاجون إليها فعليًّا؛ سعيًا لتحقيق التميز التنافسي، ضرورة الاهتمام بجودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء والمتمثلة بتوفير الوقت والسرية في بيانات العملاء وتقنية المعلومات بفعالية؛ لأنها تعزز وتدعم علاقة المصارف مع عملائها، مما يؤدي إلى تحقيق رضاهم وولاءهم تجاه الخدمات المصرفية المقدمة.

الكلمات المفتاحية: إدارة علاقات العملاء، جودة الخدمة المصرفية، تحقيق الميزة التنافسية.

المقدمة: في ظل التغيرات التي حدثت في عالم الأعمال، والتطور في المنتجات والخدمات وتنوعها أصبح لزامًا على المنظمات أن تراعي هذه التغيرات، وأن تبحث عن الفرص المتاحة في البيئة المحيطة من أجل البقاء والنمو والربحية، وعلى أي منظمة أن تتخذ الاستراتيجية التسويقية المناسبة؛ فالمنظمات الناجحة دائمًا تسعى إلى تخطيط منتجاتها وتصميمها وفقًا لحاجات عملائها وتوقعاتهم، كما أن التطور التكنولوجي ساهم في تغير سلوك الزبائن وكيفية تلقيهم للرسالة التسويقية العادية؛ إذ إن وسائل الاتصال الإلكترونية أتاحت فرصًا إضافية تهدف إلى إدارة العلاقة مع الزبائن التي تصنف الزبائن المربحين، والحفاظ عليهم، من خلال بناء علاقات طويلة الأمد وعدم توجههم للمنافسين، وتشير الأبحاث والدراسات كافة، وهو من المتفق عليه تسويقياً إلى أن العميل

هو الأهم؛ لأنه مصدر الربح والاستمرارية، فالمصارف الناجحة دائماً تسعى إلى تخطيط خدماتها وتصميمها وفقاً لحاجات عملائها وتوقعاتهم، بمعنى أنها تقدم خدماتها وفقاً للحاجات الشخصية للعملاء. وتحرص الكثير من المصارف على توجيه العاملين بها نحو العملاء، والتركيز عليهم والحرص على رضاهم الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التميز التنافسي المصرفي.

مشكلة الدارسة:

تواجه المصارف في بيئة الأعمال المالية في عالم اليوم جملة من التحديات، أبرزها تحقيق التميز التنافسي، والذي يعني قابلية المصرف على تقديم القيمة المتفوقة للعملاء، الذين يتمنون الحصول عليها ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب إدارة رشيدة لعلاقات العملاء؛ إذ إن عددًا من قادة المصارف التجارية يواجهون مشكلة فهم إدارة علاقات العملاء، والذي ينعكس في صور متعددة، منها عدم الاهتمام بالعملاء الذين يرتادون المصارف، وتأخير تقديم الخدمة المصرفية للعملاء، وتردي بيئة المصارف الداخلية، والانتظار الطويل داخل المصرف عند الإيداع النقدي؛ بسبب قلة عدد الكاونترات التي تقدم الخدمة، ومواجهة الصعوبة الشديدة عند فتح الحساب المصرفي، مع وجود تعقيدات متعددة خصوصاً في بعض المصارف عن غيرها، والصعوبة في عمليات السحب النقدي خصوصاً في ظل الأوقات الحرجة، وتأخير عمليات إجراءات المقاصة في ظل توفر خدمة المقاصة الإلكترونية، هذا بالإضافة إلى ضيق ساعات العمل المصرفية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء، والذي يؤدي بدوره إلى ترك العملاء للمصرف، وتحولهم لمصرف آخر، مما ينعكس في نهاية المطاف على التميز التنافسي للمصرف. تأسيساً لما سبق يُمكن توضيح مشكلة الدراسة بصورة أكثر وضوحاً في **السؤال الرئيس الآتي:**

ما مدى تأثير إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية على المصارف التجارية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مدى تأثير إدارة علاقات العملاء في تحقيق الميزة التنافسية ؟
2. إلى أي مدى تؤثر إدارة علاقات العملاء في جودة الخدمة المصرفية ؟
3. كيف تؤثر جودة الخدمة المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية ؟
4. هل جودة الخدمة المصرفية تتوسط العلاقة بين إدارة علاقات العملاء وتحقيق الميزة التنافسية ؟

أهمية الدراسة::

الأهمية النظرية: تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على تأثير إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية بالمصارف التجارية العاملة وتأثير وانعكاساته في تحقيق ميزة تنافسية، تتفرد بها المصارف عن غيرها من المصارف الاخرى في المجال نفسه، بالإضافة إلى تقديم إضافة علمية جديدة خاصة وأن الدراسة تجمع بين متغيرات مختلفة بحيث يتم تشخيص تفاعل متغيراتها لتسهم في الانطلاق والخزين المعرفي والعلمي، وبناء تصور لمفهوم إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية للمصارف التجارية؛ حتى تتمكن هذه المصارف من تحقيق الميزة التنافسية، كما تسهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للباحثين لدراسة إدارة علاقات العملاء، وربطها بمتغيرات أخرى خلاف المتغيرات المذكورة في هذه الدراسة.

الأهمية العملية: تتمثل أهمية الدراسة في تزويد متخذي القرارات بالإدارات العليا للمصارف بأهمية تأثير إدارة علاقات العملاء في جودة الخدمات المصرفية المقدمة، والتي تسهم بشكل أساسي في تحقيق ميزة تنافسية، حيث إن بيئة الأعمال الحالية تتسم بعدد من الخصائص ذات التأثير المباشر على المصارف، وهي ناتجة عن تحديات متعددة، أفرزتها عدد من المتغيرات في عالم الأعمال السريع التي تتطلب من المديرين بالمصارف الدراية والحنكة والحكمة في التعامل مع البيئة الشديدة المنافسة، خاصة في مجال تقديم الخدمات المصرفية، ولهذا كان لابد من الاهتمام بجودة الخدمة المصرفة للمحافظة على العملاء الحاليين، وكسب عملاء جُدد؛ سعيًا لتحقيق الميزة التنافسية، لذا فإنه من المؤمل أن تخرج هذه الدراسة بنتائج تساعد متخذي القرارات بالإدارات العليا للمصارف على تبني توجهات إدارية حديثة؛ لمواكبة التطور في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة وحدة المنافسة، والتي بدورها قد تسهم في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف.

أهداف الدراسة: الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة أثر إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. معرفة أثر إدارة علاقات العملاء في تحقيق الميزة التنافسية.
2. معرفة أثر إدارة علاقات العملاء في جودة الخدمة المصرفية.
3. معرفة أثر جودة الخدمة المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية.
4. معرفة أثر جودة الخدمة المصرفية عندما تتوسط العلاقة بين إدارة علاقات العملاء وتحقيق الميزة التنافسية.

فرضيات الدراسة: اعتماداً على متغيرات الدراسة والأبعاد الواردة في النموذج أدناه، وانطلاقاً من مشكلة الدراسة وأدبيات الدراسات السابقة تم صياغة عدد من الفرضيات لغرض قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وأثر المتغير الوسيط في العلاقة بينهما، وفيما يأتي هذه الفرضيات:

الفرضية الرئيسة هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية.

الفرضيات الفرعية

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لإدارة علاقات العملاء في تحقيق الميزة التنافسية.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لإدارة علاقات العملاء في جودة الخدمة المصرفية.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لجودة الخدمة المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية.
4. جودة الخدمة المصرفية تتوسط العلاقة لإدارة علاقات العملاء في تحقيق الميزة التنافسية.

نموذج الدراسة

شكل(1) يوضح نموذج الدراسة

المتغير المستقل	المتغير الوسيط	المتغير التابع
(إدارة علاقات العملاء)	(جودة الخدمة المصرفية)	(الميزة التنافسية)

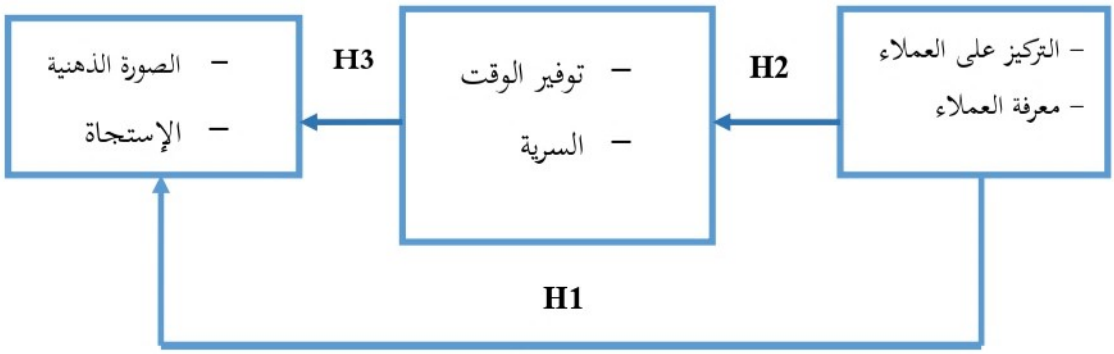

المصدر: إعداد الباحثون من أدبيات الدراسة، 2023م

الإطار النظري للدراسة

مفهوم إدارة علاقات العملاء: هي تلك العمليات الشاملة لبناء العلاقات وتدعيمها مع العملاء المربحين، وذلك من خلال إمدادهم بأكبر قيمة، وأفضل إشباع ممكن (أبو النجا،2008م، ص33)

أو هي عبارة عن الممارسة العملية لتحليل قواعد بيانات التسويق واستغلالها، ورفع تقنيات الاتصالات؛ لتحديد ممارسات المنشأة، وطرقها التي تعظم القيمة مدى الحياة لكل عميل فردي من عملاء الشركة (رينارتز،2010م، ص44)

كما تم تعريفها بأنها استراتيجية أعمال، والتي من خلالها يتم تحقيق النتائج الفضلى، من حيث تحقيق الربح للمصرف، وفي الوقت نفسه رضا عالٍ وولاء للعملاء، وذلك من خلال تنظيم شرائح العملاء، وتعزيز سلوكيات رضا العملاء، وإنجاز عمليات العميل، مع وجود تفاعل وتكامل في العمليات والإجراءات ما بين قنوات خدمة العميل والمكاتب الخلفية. (صباح أبوتاية،2008م، ص168).

فوائد إدارة علاقة العملاء: لإدارة علاقات العملاء فوائد متعددة، أهمها ما يأتي:(توفيق،2007م، ص20)

1. تساعد إدارة التسويق داخل الشركة على تحديد أفضل العملاء المستهدفين .
2. تساعد الشركة على تطوير وسائل البيع عن طريق التلفزيون، وتسهيل عمليات الاتصال بالعملاء .
3. تسمح بإنشاء علاقات شخصية مع العملاء بهدف زيادة رضاهم وتعظيم الأرباح، وتحديد العملاء الأكثر تعاملًا مع الشركة.
4. تزود الموظفين بالمعلومات اللازمة لمعرفة عملائهم، وفهم احتياجاتهم، وخلق علاقات فعالة بين الشركة وعملائهما وموزعيها .
5. تعتمد إدارة علاقات العملاء على استخدامات التجارة الإلكترونية، وعلى البيانات الواردة من مراكز الاتصال بالعملاء.

عوامل نجاح إدارة علاقات العملاء:

هناك عوامل عدة تعمل على إنجاح إدارة علاقات العملاء، أهمها ما يأتي:(Kristin,2002, p11)

1. المشاركة الداخلية القوية حول استراتيجية إدارة علاقات العملاء: إدارة علاقات العملاء هي إدارة لإنجاز أي عمل في كل مجالات الأعمال، ويعني ذلك أن المنظمة أو الشركة مطلوب منها أن تقوم بعمل استراتيجية داخلية، تتشارك فيه أقسام المنظمة كلها لإنجاز برنامج لإدارة علاقات العمل.
2. نظام إدارة علاقات العملاء هو وسيلة لجعل المستخدمين والعملاء كأصدقاء: إدارة علاقات يجب أن يكون وسيلة تكامل داخل الأنظمة بشكل مستمد بقدر الإمكان، وتشكل جزءاً طبيعياً من الخدمات الخاصة بالعملاء وتتفاعل معها.
3. تدوين البيانات التي تستخدم، واستخدام البيانات التي دونتها من قبل: وبذلك توفر المجهود حيث إن البيانات التي لا تساعد في إعداد استراتيجية تنفيذ برنامج إدارة علاقات العملاء لا يتم تدوينها ولكن التي تساعد في إنجاح البرنامج، والتي تم تدوينها سيتم استخدامها.
4. المستخدمون في جميع المستويات وكل المجالات مطالبون بجمع المعلومات بدقة لنظام إدارة علاقات العملاء: المستخدمون من المحتمل أن يستجيبوا بشكل ملائم لنظام إدارة علاقات العملاء إذا أدركوا وفهموا أهمية جمع المعلومات وفائدتها، وأيضاً إذا عرفوا أهمية المعلومات الصحيحة ومدى الوثوق بها.

مفهوم جودة الخدمة المصرفية: هي عبارة عن مجموعة من العمليات ذات المضمون النفعي، الكامن في مجموعة من العناصر الملموسة (الحقيقية)، والغير ملموسة (غير حقيقية) المدركة من قبل الأفراد أو المؤسسات،

من خلال دلالاتها وقيمتها المعنية التي تشكل مصدراً لإشباع حاجاتهم المالية والإنمائية الحالية والمستقبلية، التي تشكل في الوقت نفسه مصدرًا لربحية الخدمة المصرفية. (ناجي معلا،2007م، ص26).

وتم تعريفه أيضاً بأنه معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات العميل، أي إنها الفرق بين توقعات وإدراك العميل للأداء الفعلي والشكل الموالي. (سامي مراد،2005م، ص168).

التميز في جودة الخدمة المصرفية:

إن تبني استراتيجية محددة في الجودة للخدمة المصرفية يؤدي إلى تحقيق مجموعة من المزايا منها: (ثامر البكري،2006، ص582)

1. تحقيق ميزة تنافسية فريدة مع بقية المصارف، وبالتالي مواجهة الضغوط التنافسية.
2. تحميل تكاليف أقل بسبب ندرة الأخطاء في العمليات المصرفية.
3. إن الخدمة المتميزة تتيح الفرصة أمام المصارف لتقاضي أسعار وعمولات أكبر.
4. إن الخدمة المتميزة تتيح فرصة أمام المصارف لبيع خدمات مصرفية إضافية.
5. إن الخدمة المتميزة تزيد من قدرة البنك على الاحتفاظ بعملاء حاليين وجذب عملاء جدد. وتتحقق الميزة التنافسية والخدمة المتميزة من خلال استخدام المصارف التكنولوجيا المتطورة، وسيطرتها على نظم المعلومات أو اتصالات فعالة، وإمكانية تقديم الخدمات في أي وقت(24ساعة\24ساعة).

فجوات جودة الخدمة المصرفية: إن تقييم المستفيد للخدمة يعتمد على مقدار الفجوة ما بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة، ولقد حدد في نموذج الفجوات خمسة أنواع وهي:(نجم عبود،210م، ص289)

1. الفجوة الأولى: وتنتج عن الاختلاف بين توقعات العملاء لمستوى الخدمة وبين إدراك الإدارة لتوقعات العملاء، أي عجز إدارة المصرف عن المعرفة الدقيقة لتوقعات العملاء، والسبب في هذه الفجوة يرجع إلى قلة بحوث التسويق، ويمكن أن يكون السبب أيضًا في انعدام الاتصال بين الإدارة والعملاء، فقد يرغب العميل أساسًا في الحصول على خدمة فورية من الموظفين من دون الانتظار لمدة طويلة، في حين ترى الإدارة أن العملاء لا يهتمون بعامل الزمن، وأنهم مستعدون للحصول عليها مهما كانت الظروف.
2. الفجوة الثانية: تنتج عن الاختلاف بين المواصفات الخاصة بالخدمة المقدمة بالفعل وبين إدراكات الإدارة لتوقعات العملاء، فقد يكون للإدارة التصور الصحيح لرغبات العملاء، غير أنها تكون غير قادرة أو غير مقترفة بتجنيد إمكانياتها ومواردها لتلبية احتياجات العملاء.

3. الفجوة الثالثة: وتظهر كنتيجة لاختلاف المستوى الفعلي لأداء الخدمة في المواصفات المحدودة من قبل الإدارة، ويعود هذا السبب إلى مجموعة من العوامل، منها سوء التنسيق بين رجال التصميم والإنتاج والمبيعات، عدم توفر روح الفريق بين العاملين، قصور الرقابة وضعفها، عدم وضوح أهداف المنظمة، عدم ملاءمة التكنولوجيا والكفاءات البشرية لمتطلبات العميل.
4. الفجوة الرابعة: وتنتج عن الاختلاف بين الخدمة المؤداة وما تم الترويج عنه بخصوصها، أي إن الوعود التي قدمها حول مستوى الخدمة من خلال الاتصال بالعملاء عن طريق أساليب الترويج المختلفة تختلف عن المستوى الفعلي لتقديم الخدمة، وتُسمى بفجوة الوعود.
5. الفجوة الخامسة: وتعني أن الخدمة المدركة لا تتطابق مع الخدمة المتوقعة، وهذا ناتج عن اختلاف إدراك العميل لجودة الخدمة التي عليها فعلًا وعن الجودة المتوقعة، وهذه الفجوة تمس كل الفجوات السابقة أو بعضها.

مفهوم الميزة التنافسية: يشير مفهوم الميزة التنافسية إلى قدرة المنظمة على صياغة الاستراتيجيات وتطبيقها، التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في النشاط، وتحقيقه من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية، بالإضافة إلى القرارات والكفاءات والمعرفة التي تتمتع بها المنظمة.(أبوبكر،2006م، ص12)

كما يُمكن الإشارة أيضاً إلى الميزة التنافسية بأنها كل شيء يجعل المنظمة في وضع أفضل عند مقارنتها بالمنافسين الآخرين، فعندما تقوم المنظمة بنشاط معين تعجز عنه المنظمات المنافسة، أو تمتلك أشياء تتمنى المنظمات المنافسة امتلاكها يمثل ذلك ميزة تنافسية.(Fred R. David,2007, p8)

أيضا تم تعريف الميزة التنافسية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق حاجات المستهلك، أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من المنتج، سواء أكان صناعيًا أو خدميًا.(عيشاوي،2006م، ص25).

ويعرف السلمي الميزة التنافسية بأنها "هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز، الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء، تزيد عما يقدمه المنافسون، أو يؤكد تميزها واختلافها على هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء، الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون.(علي السلمي،2001م، ص104)

أهمية امتلاك الميزة التنافسية وتطويرها: يمكن تلخيص أهميتها في الآتي:(الطائي، 2012م، ص15)

1. إن الميزة التنافسية هي الأساس الذي تُصاغ لأجله الاستراتيجية التنافسية للمنظمة.
2. الميزة التنافسية سلاح لمواجهة تحديات السوق والمنافسين.
3. يُمكّن المنظمة من الحصول على حصة سوقية أكبر من منافسيها، مما يعني زيادة حجم مبيعاتها وأرباحها.

4. تمثل الميزة التنافسية المحرك والمحفز للمنظمات لتنمية مواردها وقدراتها وتقويها، وتوقعها للبحث والتطوير.
5. يؤدي امتلاك الميزة التنافسية إلى تحقيق ربحية فائقة، والتي تعتمد أساساً على القيمة، التي يوليها المستهلكون لمنتجات الشركة، والسعر الذي تفرضه الشركة لمنتجاتها وتكاليف القيمة.

محددات الميزة التنافسية: تتحدد الميزة التنافسية من خلال متغيرين مهمين، هما:(نبيل مرسي،1998م، ص85).

1. المتغير الأول: حجم الميزة التنافسية: يتحقق للميزة التنافسية سمة الاستمرارية إذا أمكن للشركة المحافظة على ميزة التكلفة الأقل، أو تمييز المنتج في مواجهة الشركات المنافسة؛ للتغلب عليها، أو تحييد أثرها.
2. المتغير الثاني: نطاق التنافس أو السوق المستهدف: يعبر النطاق عن مدى اتساع أنشطة الشركة وعملياتها بغرض تحقيق مزايا تنافسية، فالنطاق النشط على مدى واسع يمكن أن يحقق وفورات في التكلفة عن الشركات المنافسة. هناك أربعة أبعاد لنطاق التنافس من شأنها التأثير في الميزة التنافسية وهي القطاع السوقي، والنطاق الرأسي، والنطاق الجغرافي، ونطاق الصناعة.

الدراسات السابقة:

دراسة علي كزار مجذاب، (2018م) هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التفكير الاستراتيجي في الميزة التنافسية واختبار الدول المعدل للتحديات البيئية في العلاقة بين التفكير الاستراتيجي والميزة التنافسية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيس للظاهرة محل الدراسة. وتتمثل أهم النتائج في الآتي: إن التفكير الاستراتيجي له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى معنوية مع الميزة التنافسية، وإن المتغير المعدل للتحديات البيئية يوثر في العلاقة بين التفكير الاستراتيجي والميزة التنافسية، توصلت الدراسة إلى توصيات من ناحية جودة المنتج فهو يُعد التفكير الاستراتيجي من المهارات الحديثة التي تعتمد على التفاعل المباشر بين الزبون والشركة، أن تكون رؤيتها واقعية تخاطب مشاعر العاملين وذكاءهم، وكل مدير يدعي امتلاكه كفاءة في الإدارة عليه أن يكون قادراً على ذكر رؤيته بوضوح.

دراسة أحمد إبراهيم سعيد، (2017م) هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر ممارسات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي السببي، وتوصلت الدراسة لنتائج، منها: أن هناك أثرًا لممارسات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات أثر ممارسات إدارة الجودة الشاملة على تحقيق الميزة التنافسية تعزي لمتغير حجم الشركة، أوصت

الدراسة بضرورة مبدأ مشاركة الموظفين في عمليات اتخاذ القرار، ضرورة الاهتمام بوضع خطة تدريبية للعاملين بهدف تحسين قدراتهم.

دراسة محمد خوجلي، (2015م) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام المصارف التجارية السودانية بممارسة مفهوم إدارة علاقات العملاء، وأثر ذلك في بناء الميزة التنافسية، استخدمت في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأوضحت نتائج الدراسة أن تطبيق مفهوم إدارة علاقات العملاء يؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية في القطاع المصرفي، وإن إدارة المصارف تدركان أهمية ممارسة الوظائف التي تؤدي إلى اكتساب العملاء والمحافظة عليهم وتقوية العلاقات معهم، من خلال امتلاك المصرف نوافذ للصرافات الآلية في نطاق واسع؛ لتقديم خدماته لعملائه بشكل أفضل، تتضمن الدراسة عددًا من التوصيات، منها أن يتم ممارسة مفهوم إدارة علاقات العملاء ممارسة حقيقية واقعية بتخصيص إدارة متخصصة تهتم بالعملاء وطريقة اكتسابهم بالمحافظة عليهم وتقوية العلاقات معهم، وأن المحافظة علي العملاء أقل تكلفة من اكتساب عملاء جدد.

دراسة التجاني لينة،(2015م) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على اعتماد قطاع المصارف على نظم المعلومات التسويقية، وانعكاس ذلك على جودة الخدمات المقدمة، وكذلك معرفة أهمية نظم المعلومات التسويقية من العميل إلى البنك، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي نقص الوعي لدى عدد من الموظفين في البنك بجدوى وجود نظم معلومات تسويقية غير أنه وحسب آرائهم ليس بالضرورة وجود نظام لذلك، وكذلك عدم وجود قسم في البنك يقوم بجمع البيانات وتحليلها، والمعلومات اللازمة عن البيئية الداخلية والخارجية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توجيه الإدارات باتجاه تبني نشاط التسويق، ضرورة إدراك البنك للمفاهيم التسويقية المتعلقة بجودة الخدمة ونظم التسويقية وتوظيفها؛ للتعرف على حاجات الزبائن لأنها تحقق أهداف البنك.

دراسة عمران مصطفى، (2015م) هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير تطبيق أسلوب التسويق المصرفي الالكتروني في جودة الخدمات المصرفية بالمصارف العاملة، ومعرفة الواقع الممارس بها، وما يحقق من مزايا لها ولزبائنها، والكشف عن أهم المشكلات التي تواجهها هذه المصارف، وإيجاد الحلول المناسبة؛ سعياً لتحقيق أعلى درجة من الأمان. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن هنالك تأثيراً للتسويق الإلكتروني في جودة الخدمات المصرفية بهذه المصارف، توفير قاعدة معلومات وجود استراتيجية الأمان، أوصت الدراسة بضرورة إعادة هندسة تطوير العمل الإداري بها، والتركيز على تفعيل البرامج التدريبية بالداخل والخارج بما يتناسب ويواكب التطورات العالمية الحديثة.

دراسة حسن عمر سليمان القثمي، (2009م) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام الشركات التجارية العاملة في قطاع الاتصالات، بتطبيق مفهوم إدارة علاقات العملاء، والتعرف علي مدى اهتمام الشركات بالموارد البشرية حرصًا على تشجيع الموظفين لتقديم ما في وسعهم لإرضاء العميل والاهتمام به، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة، أهمها أنه يوجد إدراك تام واهتمام كبير من إدارة الشركات بتطبيق مفهوم إدارة علاقات العملاء لما له من أهمية في دراسة ملاحظات العملاء، ووجود اهتمام من قبل إدارة الشركات بالثقافة التنظيمية وثقافة الجودة الشاملة في الخدمات. من أهم توصيات الدراسة: أن تحرص الشركتان اللتان شملهما البحث على إعطاء موظفي الشركتين الصلاحيات اللازمة لتقديم خدمات متميزة ومتكاملة للعميل ، أن تحرص الشركتان على الحد من أسباب عزوف العملاء عن التعامل مع الخدمات المقدمة من الشركة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال استخدام أدوات الإحصاء الوصفي والتحليلي، وقد اعتمدت على نوعين من البيانات، هي البيانات الأولية، والبيانات الثانوية، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية، من خلال تصميم الاستبانة وفقاً لمعيار ليكرت الخماسي المتدرج، الذي يتكون من خمسة مستويات، هي: أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة، وتمت مراعاة كل الجوانب الأساسية في صياغة الأسئلة لتحقيق الترابط بين الموضوع. ولقد تكون مجتمع الدراسة من (8) مصارف، بحجم عينة بلغت (80) مفردة من المصارف العاملة بولاية الجزيرة، حيث تم اختيار مفرداتها عن طريق أسلوب العينة غير الاحتمالية (الميسرة)، وتم توزيع عدد 80 استبانة على المصارف المبحوثة فقد تم استرداد 79 استبانة بنسبة بلغت 90%، واعتمد الباحثون في عملية التحليل الإحصائي على أسلوب التحليل العاملي الاستكشافي؛ لما يتمتع به هذا الأسلوب من مزايا تتناسب مع طبيعة هذه الدراسة.

أولًا: التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل" إدارة علاقات العملاء": تم استخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي(SPSS) في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي لكل عبارة من العبارات التي استخدمت لقياس المتغير المستقل (8) عبارات، حيث تم استبعاد بعض العبارت من المحور الأول والتي تقل عن (0.5)، وقيمة جذرها أقل من الواحد الصحيح، ويوضح الجدول أدناه نتائج عملية التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل.

جدول (1) يوضح التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل حجم العينة 79

العبارات	Component	
	1	2
التركيز على العملاء		
يقسم المصرف العملاء إلى رئيسين وغير رئيسين من حيث الودائع		.734
يركز المصرف على العملاء لأنهم يمثلون محور نجاح العمليات المصرفية		.745
معرفة العملاء		
يقدم المصرف خدمات تتوافق مع ما يمتلكه العملاء من معرفة بالخدمات	.707	
لدى المصرف قاعدة معرفية حول حاجات العملاء الحاليين	.794	
يقوم المصرف بالحملات التسويقية لتعريف العملاء بالخدمات والاستفادة منها	.771	
تهتم إدارة المصرف بمعرفة وبتطوير المعلومات ذات العلاقة بالعملاء	.785	

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

ثانياً: التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير للمتغير الوسيط" جودة الخدمة المصرفية": تم استخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي لكل عبارة من العبارات التي استخدمت لقياس المتغير الوسيط (8) عبارات وبعد إجراء عمليات التحليل تم استبعاد عبارة واحدة تقل عن (0.5) وقيمة جذرها أقل من الواحد الصحيح، ويوضح الجدول أدناه نتائج عملية التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير الوسيط.

جدول(2) يوضح التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير الوسيط حجم العينة 79

	Component	
	1	2
توفير الوقت		
يقدم المصرف الخدمات المصرفية عبر الإنترنت توفيراً لوقت العملاء		.911
يحصل العملاء بالمصرف على الخدمات دون تأخير		.846
يقدم المصرف عبر موقعه الإلكترون بالمساعدة الفورية لعمليات العملاء		.907
السرية		
يتعامل المصرف مع معلومات العملاء بالسرية التامة دون إفصاح	.871	
يتعامل المصرف مع معلومات العملاء بالسرية التامة	.752	
الخدمة المصرفية لا تسمح للآخرين بالاطلاع على معلومات العملاء	.718	
تدرك إدارة المصرف أهمية المحافظة على خصوصية معلومات العملاء	.863	

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

ثالثاً: التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع" تحقيق الميزة التنافسية": تم استخدام حزمة برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي لكل عبارة من العبارات التي استخدمت لقياس المتغير التابع (8) عبارات، وبعد إجراء عمليات التحليل تم استبعاد العبارت التي تقل عن (0.5) وقيمة جذرها أقل من الواحد الصحيح، ويوضح الجدول أدناه نتائج عملية التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير الوسيط.

جدول(3)يوضح التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع حجم العينة 79

العبارات	Component	
	1	2
الصورة الذهنية		
رعاية المصرف للنشاطات الثقافية والاجتماعية يعزز الصورة الذهنية له		.890
إقامة المعارض والندوات للتعريف بخدمات المصرف يحسن صورتها لذهنية		.823
الاستجابة		
يستجيب العاملون بالمصرف لاحتياجات العملاء بشكل فوري	.910	
يعمل المصرف على تحديث خدماته استجابة لتطلعات عملائه المتغيرة والمتنوعة	.931	

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

الاعتمادية بعد التحليل العاملي الاستكشافي: للتأكد من درجة الاعتمادية تم اختبار أسئلة الاستبانة بالاعتماد على مقياس الاعتمادية حيث يوضح الجدول أدناه معامل الاعتمادية ألفا كرونباخ بعد التحليل العاملي الاستكشافي.

جدول (4) يوضح تحليل الاعتمادية بعد التحليل العاملي الاستكشافي

نوع المتغير	المحاور	عدد العبارات	Cronbach's Alpha
المتغير المستقل	التركيز على العملاء	2	.235
	معرفة العملاء	4	.771
المتغير الوسيط	توفير الوقت	3	.875
	السرية	4	.819
المتغير التابع	الصورة الذهنية	2	.656
	الاستجابة	2	.843

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

بلغ معامل الاعتمادية بالنسبة للعبارات المكونة للمتغير المستقل تجاه التركيز على العملاء (0.235) واتجاه قوته (0.771)، وبلغ معامل الاعتمادية بالنسبة للعبارات المكونة للمتغير الوسيط تجاه توفير الوقت (0.875)، تجاه السرية (0.819)، في حين بلغ معامل الاعتمادية بالنسبة للعبارات المكونة للمتغير التابع تجاه الصورة الذهنية (0.656) وتجاه الاستجابة (0.843) حيث تم احتساب قيمة (ألفا كرونباخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلية إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أقرب إلى (1) يعد الاتساق الداخلي للمتغيرات كبيرًا، غير أن المصداقية من(0.50 – 0.60) تكفي ويعد الفا كورنباخ من (0.50) فما فوق مقبولة في الأدب الإحصائي والجدول أعلاه يبين أن نتائج ألفا كرونباخ بعد إجراء التحليل العاملي كانت بدرجة عالية من الاعتمادية.

التحليل العاملي التوكيدي: Confirmatory Factor Analysis لاختبار الصدق تم التحقق من البناء العاملي لمتغيرات الدارسة عن طريق التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis(CFA) والذي يتيح الفرصة لتحديد واختبار صحة نماذج معينة للقياس، والتي يتم بناؤها في ضوء أسس نظرية سابقة، واعتمد البحث في تطبيق التحليل العاملي التوكيدي في تقدير البارمترات على طريقة الأرجحية العظمى Maximum likelihood من خلال البرنامج الإحصائي AMOS V23 وفي ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير (للمتغيرات الداخلة في التحليل) والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج، والتحليل ينتج عددًا من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها، والتي تعرف بمؤشرات جودة النموذج.

الشكل (2) يوضح التحليل العاملي التوكيدي لإدارة علاقات العملاء:

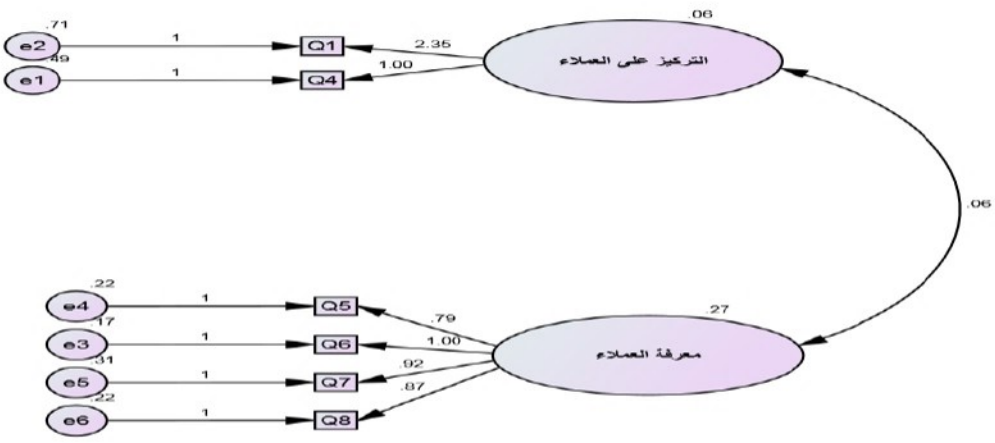

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

جدول(5)يوضح مؤشرات جودة المطابقة لمحاور المتغير المستقل

measure	Cmin	Df	Cmin/df	Gfi	CFI	Rmsea	Pclose
Percent	6.908	8	.863	.976	1.000	000	.676
interpretation	-	Acceptable	Acceptable	Acceptable	Acceptable	Acceptable	-

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

عند افتراض التطابق بين مصفوفة العلاقات للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج عدد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها، والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة.

شكل (3) يوضح التحليل العاملي التوكيدي لجودة الخدمة المصرفية

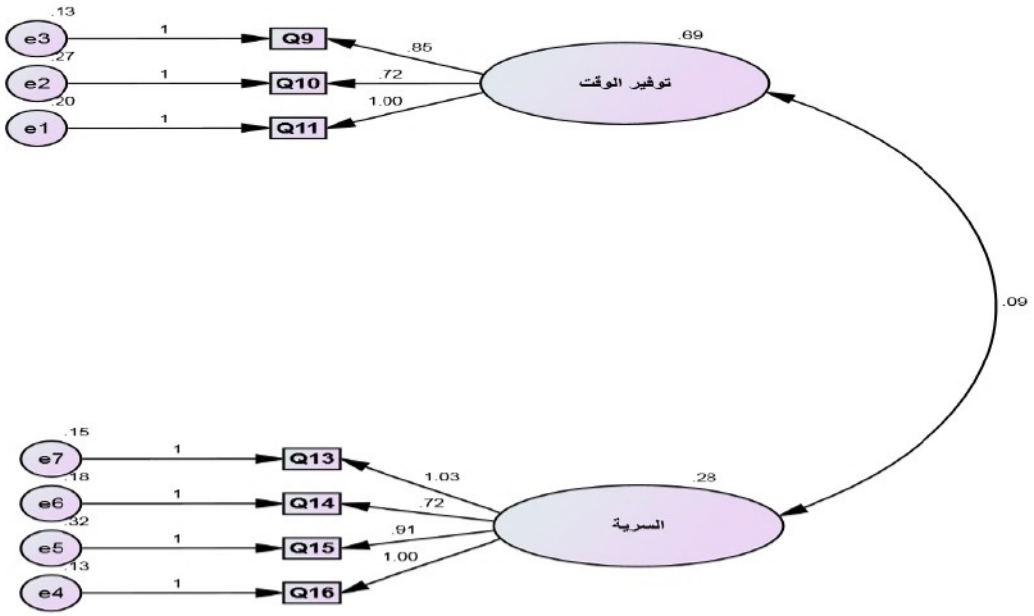

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

جدول(6) يوضح مؤشرات جودة المطابقة لمحاور المتغير الوسيط

Measure	Cmin	Df	Cmin/df	Gfi	CFI	Rmsea	Pclose
Percent	19.120	13	1.471	.939	0.975	0.078	.248
interpretation	-	Acceptable	Acceptable	Acceptable	Acceptable	Acceptable	-

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

عند افتراض التطابق بين مصفوفة العلاقات للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج عدد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة.

شكل (4) يوضح التحليل العاملي التوكيدي لتحقيق الميزة التنافسية

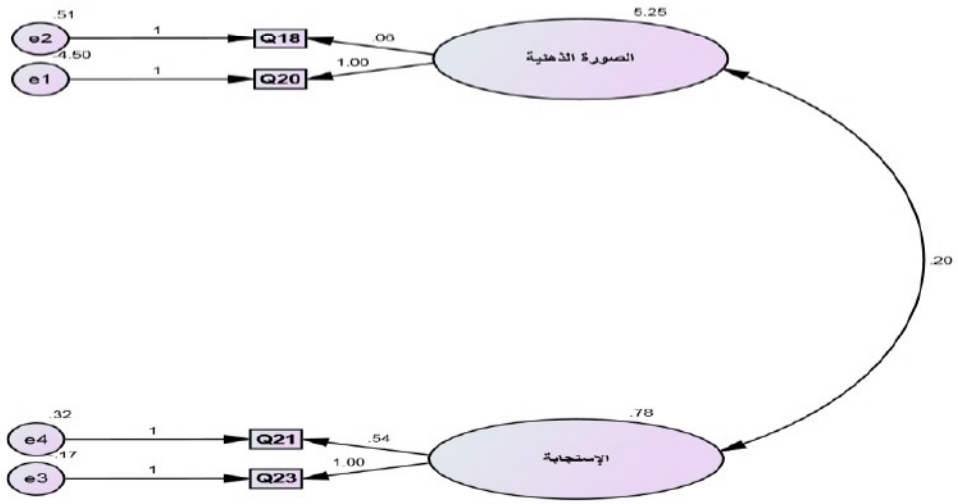

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

جدول (7) يوضح مؤشرات جودة المطابقة لمحاور المتغير التابع

measure	cmin	Df	Cmin/df	Gfi	CFI	Rmsea	Pclose
percent	2.974	1	2.974	.982	0.978	0.155	.121
interpretation	-	Acceptable	Acceptable	Acceptable	Acceptable	Acceptable	-

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

عند افتراض التطابق بين مصفوفة العلاقات للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج عدد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة، من خلال جدول مؤشرات جودة المطابقة فإن النموذج المقترح مطابق للنموذج الافتراضي وصدق عباراته أو صدق أبعاده.

تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة: تم استخدام تحليل الارتباط بين متغيرات الدارسة وذلك بهدف التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة، فكلما كانت درجة الإرتباط بين المتغيرات أقرب إلى الواحد الصحيح كانت درجة الارتباط قوية بين المتغيرين، وكلما قلَّت عن الواحد الصحيح ضعفت العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، وبصورة أخرى تكون العلاقة ضعيفة إذا قلت عن (0.30) ومتوسطة إذا تراوحت بين (0.30-0.70) وقوية إذا كانت أعلى من (0.70) بين المتغيرين، والشكل والجدول أدناه يوضح تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الشكل (5) يوضح تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة:

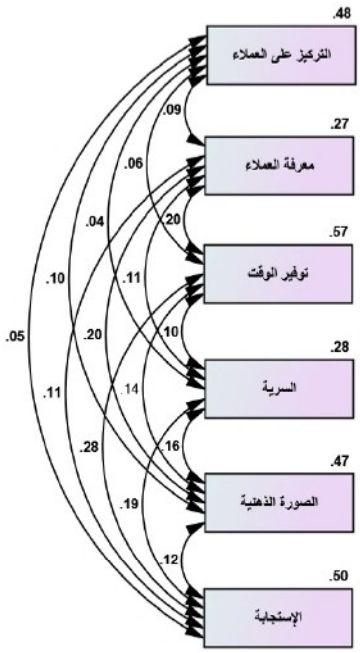

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

جدول(8) يوضح تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

Estimate	العلاقات		
.250	معرفة العملاء	<-->	التركيز على العملاء
.112	توفير الوقت	<-->	التركيز على العملاء
.508	توفير الوقت	<-->	معرفة العملاء
.240	السرية	<-->	توفير الوقت
.402	السرية	<-->	معرفة العملاء

العلاقات			Estimate
السرية	<-->	التركيز على العملاء	.117
الصورة الذهنية	<-->	السرية	.429
الصورة الذهنية	<-->	توفير الوقت	.261
الصورة الذهنية	<-->	معرفة العملاء	.565
الصورة الذهنية	<-->	التركيز على العملاء	.211
الاستجابة	<-->	الصورة الذهنية	.251
الاستجابة	<-->	السرية	.518
الاستجابة	<-->	توفير الوقت	.532
الاستجابة	<-->	معرفة العملاء	.299
الاستجابة	<-->	التركيز على العملاء	.092

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الرئيسة: تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية.

جدول (9) يوضح المسار بين إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية في الميزة التنافسية

المسار			Estimate	S.E.	C.R	P	Label
جودة الخدمات المصرفية	<-	إدارة علاقات العملاء	.538	.103	5.207	0.000	دعمت
تحقيق الميزة التنافسية	<-	إدارة علاقات العملاء	.239	.109	2.201	.028	دعمت
تحقيق الميزة التنافسية	<-	جودة الخدمات المصرفية	.668	.103	6.517	0.000	دعمت

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

تشير أوزان معاملات الانحدار في العلاقة بين المتغير المستقل إدارة علاقات العملاء والمتغير الوسيط جودة الخدمات المصرفية إلى ارتفاع تأثير إدارة علاقات العملاء إلى المسار جودة الخدمات المصرفية؛ حيث بلغ معامل الانحدار (0.64) ويفسر (0.18) من التباين وهو دال إحصائيًا عند مستوى دلالة معنوية (0.000). وانخفاض تأثير بعد إدارة علاقات العملاء إلى المسار الميزة التنافسية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.24) ويفسر (0.15) من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.028). ارتفاع تأثير جودة الخدمات

المصرفية إلى المسار الميزة التنافسية حيث بلغ معامل الانحدار (0.67) ويفسر(0.15) من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (0.000). ومن التحليل **تبين أنه توجد علاقة إيجابية معنوية كلية بين إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمات المصرفية في الميزة التنافسية**، وقد تحققت جميع شروط جودة النموذج.

شكل (6) يوضح المسار بين إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية في الميزة التنافسية

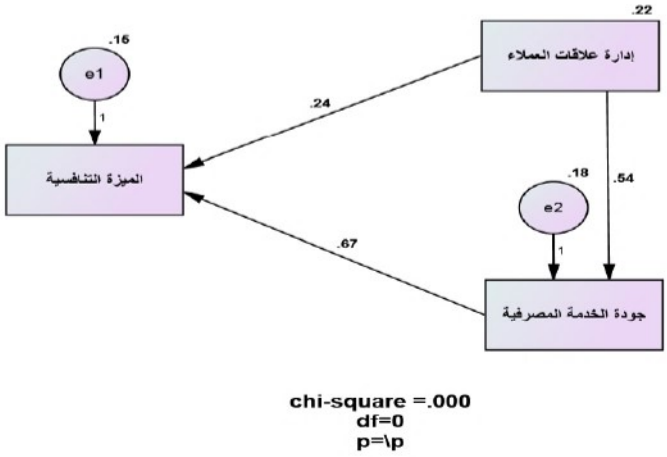

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة علاقات العملاء وتحقيق الميزة التنافسية.

جدول (10) يوضح المسار بين إدارة علاقات العملاء وتحقيق الميزة التنافسية

المسار لعلاقات			Estimate	S.E.	C.R	P	Label
الصورة الذهنية	<--	التركيز على العملاء	.065	.306	.213	.831	لم تدعم
الاستجابة	<--	التركيز على العملاء	-.100	.356	-.281	.779	لم تدعم
الصورة الذهنية	<--	معرفة العملاء	1.371	.405	3.385	***	دعمت
الاستجابة	<--	معرفة العملاء	.767	.400	1.920	.055	دعمت

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

وتشير أوزان معاملات الانحدار في العلاقة بين المتغير المستقل التركيز على العملاء والمتغير التابع الصورة الذهنية إلى انخفاض تأثير بعد التركيز على العملاء إلى المسار الصورة الذهنية؛ حيث بلغ معامل الانحدار (0.07) ويفسر(0.34) من التباين وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (0.831) وانخفاض

تأثير بعد التركيز على العملاء إلى المسار الاستجابة؛ حيث بلغ معامل الانحدار (0.10) ويفسر (0.34) من التباين وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (0.779). ارتفاع تأثير بعد معرفة العملاء إلى المسار الصورة الذهنية حيث بلغ معامل الانحدار (1.37) ويفسر (0.15) من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (0.000). ارتفاع تأثير بعد معرفة العملاء إلى المسار الاستجابة حيث بلغ معامل الانحدار (0.77) ويفسر(0.15) من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (0.055). ومن التحليل **تبين أنه توجد علاقة إيجابية معنوية جزئية بين أبعاد إدارة علاقات العملاء والميزة التنافسية**، وقد تحققت جميع شروط جودة النموذج.

شكل (7) يوضح المسار بين إدارة علاقات العملاء وتحقيق الميزة التنافسية

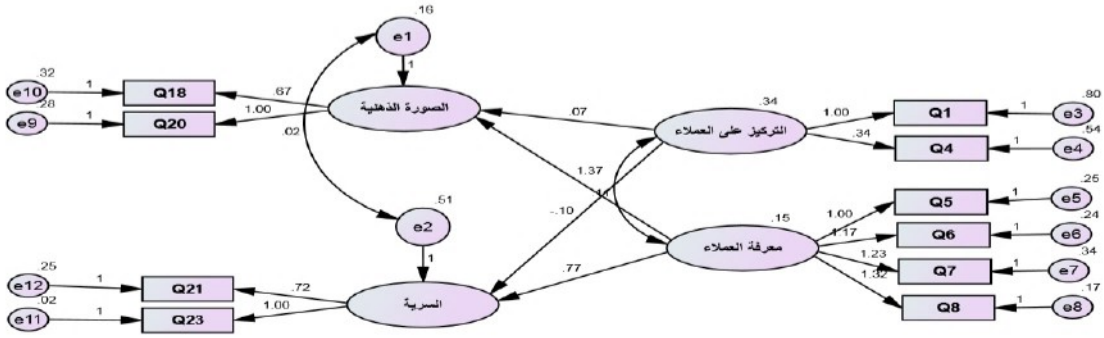

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمات المصرفية.

جدول (11) يوضح المسار بين إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية

المسار			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
توفير الوقت	<---	التركيز على العملاء	1.000				
السرية	<---	التركيز على العملاء	-.577	.399	-1.446	.148	دعمت
توفير الوقت	<---	معرفة العملاء	.505	.394	1.282	.200	دعمت
السرية	<---	معرفة العملاء	1.000				دعمت

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

نجد أن أوزان معاملات الانحدار في العلاقة بين بعد المتغير المستقل التركيز على العملاء والمتغير الوسيط السرية إلى انخفاض تأثير بعد التركيز على العملاء إلى المسار السرية؛ حيث بلغ معامل الانحدار (.58-). وانخفاض تأثير بعد التركيز على العملاء إلى المسار الاستجابة حيث بلغ معامل الانحدار عند مستوى دلالة معنوية (0.779). ارتفاع تأثير بعد معرفة العملاء إلى المسار الصورة الذهنية حيث بلغ معامل الانحدار (1.37) ويفسر من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (0.000). ارتفاع تأثير بعد معرفة العملاء إلى المسار الاستجابة حيث بلغ معامل الانحدار (0.77) ويفسر (0.15) من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (0.055). ومن التحليل **تبين أنه توجد علاقة إيجابية معنوية كلية بين أبعاد إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية**، وقد تحققت جميع شروط جودة النموذج.

شكل (8) يوضح المسار بين إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية

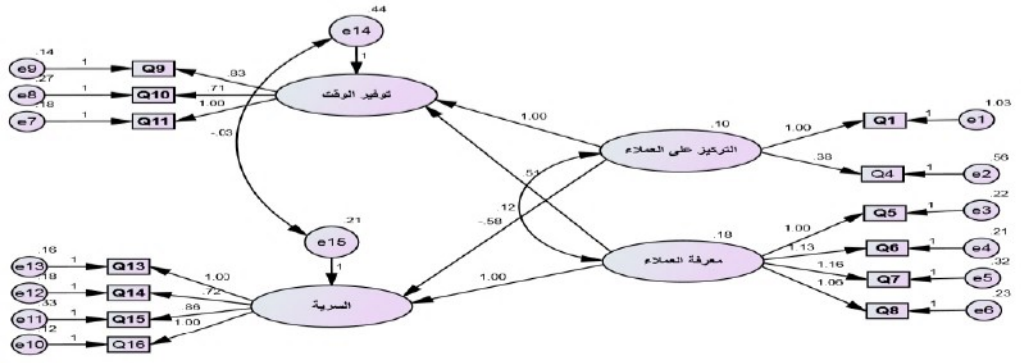

المصدر: إعداد الباحثين من أدبيات الدراسة، 2023م.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة المصرفية وتحقيق الميزة التنافسية:

جدول (12) يوضح المسار بين جودة الخدمة المصرفية وتحقيق الميزة التنافسية

المسار			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الصورة الذهنية	<--	توفير الوقت	.158	.114	1.384	.166	دعمت
الاستجابة	<--	توفير الوقت	.471	.104	4.521	***	دعمت
الصورة الدهنية	<--	السرية	.673	.183	3.666	***	دعمت
الاستجابة	<--	السرية	.552	.141	3.909	***	دعمت

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

توضح أوزان معاملات الانحدار في العلاقة بين أبعاد المتغير الوسيط جودة الخدمات المصرفية والمتغير التابع الميزة التنافسية إلى انخفاض تأثير بعد توفير الوقت إلى المسار الصورة الذهنية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.16) ويفسر (0.50) من التباين وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (166.0). وانخفاض تأثير بعد توفير الوقت إلى المسار الاستجابة؛ حيث بلغ معامل الانحدار (0.47) ويفسر (0.50) من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (000). ارتفاع تأثير بعد السرية إلى المسار الصورة الذهنية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.67) ويفسر(0.29) من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (000). ارتفاع تأثير بعد السرية إلى المسار الاستجابة حيث بلغ معامل الانحدار (0.55) ويفسر (0.29) من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (000). ومن التحليل **تبين أنه توجد علاقة إيجابية معنوية جزئية بين أبعاد جودة الخدمة المصرفية وتحقيق الميزة التنافسية**، وقد تحققت جميع شروط جودة النموذج.

شكل (9) يوضح المسار بين جودة الخدمة المصرفية وتحقيق الميزة التنافسية

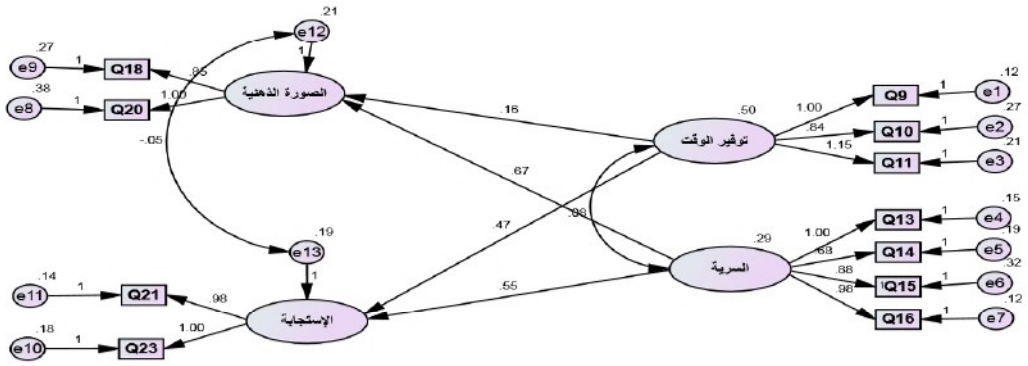

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: تنص على ان جودة الخدمة المصرفية تتوسط العلاقة بين إدارة العملاء وتحقيق الميزة التنافسية

جدول (13) يوضح مسار جودة الخدمة المصرفية عندما تتوسط العلاقة بين إدارة علاقات العملاء والميزة التنافسية

المسار			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
توفير الوقت	--	التركيز على العملاء	-.017	.109	-.159	.873	لا يوجد توسط
السرية	--	التركيز على العملاء	.013	.081	.167	.868	لا يوجد توسط

المسار			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
توفير الوقت	--	معرفة العملاء	.741	.145	5.090	***	توسط كلي
السرية	--	معرفة العملاء	.400	.108	3.710	***	توسط كلي
الصورة الذهنية	<-	التركيز على العملاء	.068	.092	.747	.455	لا يوجد توسط
الاستجابة	<-	التركيز على العملاء	.019	.088	.217	.828	لا يوجد توسط
الصورة الذهنية	--	معرفة العملاء	.626	.149	4.208	***	توسط جزئي
الاستجابة	--	معرفة العملاء	-.186	.142	1.306	.192	لا يوجد توسط
الصورة الذهنية	--	السرية	.316	.128	2.464	.014	توسط كلي
الاستجابة	--	السرية	.609	.123	4.964	***	توسط كي
الصورة الذهنية	--	توفير الوقت	-.042	.095	-.443	.658	لا يوجد توسط
الاستجابة	--	توفير الوقت	.459	.091	5.050	***	توسط جزئي

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

أوضح تحليل اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول أعلاه رقم (13) الأثر المباشر، أن المسار من التركيز على العملاء إلى توفير الوقت يساوي (017.-) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (873.) والمسار من التركيز على العملاء إلى السرية يساوي (013.) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (868.). ومما سبق يتضح أنه لا يوجد توسط، أوضح تحليل اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول أعلاه رقم (13) الأثر المباشر، أن المسار من معرفة العملاء إلى توفير الوقت يساوي (741.) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (000). والمسار من معرفة العملاء إلى السرية يساوي (400.) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (000). ومما سبق يتضح أنه يوجد توسط كلي، أوضح تحليل اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول أعلاه رقم (13) الأثر المباشر، أن المسار من التركيز على العملاء إلى الصورة الذهنية يساوي (068.) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (455.) والمسار من التركيز على العملاء إلى الاستجابة يساوي (019.) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (828.). ومما سبق يتضح أنه لا يوجد توسط، أوضح تحليل اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول أعلاه رقم (13) الأثر المباشر، أن المسار من معرفة العملاء إلى الصورة الذهنية يساوي (042.-) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (.000) والمسار من معرفة العملاء إلى الاستجابة يساوي (186.-) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (192.). ومما سبق يتضح أنه لا يوجد توسط، أوضح تحليل اختبار هذه الفرضية من خلال

الجدول أعلاه رقم (13) الأثر المباشر، أن المسار من السرية إلى الصورة الذهنية يساوي (316.) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (014.) والمسار من السرية إلى الاستجابة يساوي (609.) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (000). ومما سبق يتضح أنه يوجد توسط كلي، أوضح تحليل اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول أعلاه رقم (13) الأثر المباشر، أن المسار من توفير الوقت إلى الصورة الذهنية يساوي (068.) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (658.)، والمسار من توفير الوقت إلى الاستجابة يساوي (459.) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (.000). ومما سبق **يتضح أنه توجد علاقة حيث تشير نتائج اختبار الفروض إلى أن جودة الخدمات المصرفية تتوسط العلاقة بين إدارة العملاء والميزة التنافسية توسطاً إيجابيًا.**

شكل(10) يوضح مسار جودة الخدمة المصرفية عندما تتوسط العلاقة بين إدارة علاقات العملاء والميزة التنافسية

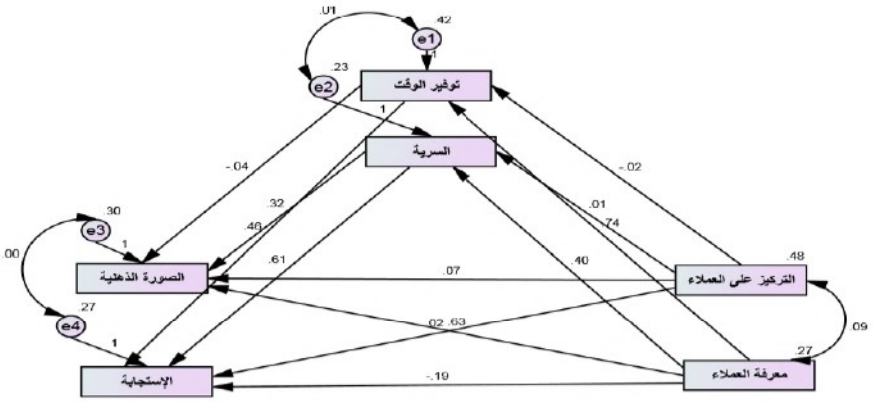

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

نتائج الدراسة:

1. تبين من نتائج الدراسة أنه توجد علاقة إيجابية معنوية كلية بين إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمات المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية.
2. تبين من نتائج الدراسة أنه توجد علاقة إيجابية معنوية جزئية بين أبعاد إدارة علاقات العملاء والميزة التنافسية.

3. تبين من نتائج الدراسة أنه توجد علاقة إيجابية معنوية كلية بين أبعاد إدارة علاقات العملاء وجودة الخدمة المصرفية.
4. تبين من نتائج الدراسة أنه توجد علاقة إيجابية معنوية جزئية بين أبعاد جودة الخدمة المصرفية وتحقيق الميزة التنافسية.
5. اتضحت من نتائج الدراسة أنه توجد علاقة وسطية حيث تشير نتائج اختبار الفروض إلى أن جودة الخدمات المصرفية تتوسط العلاقة بين إدارة علاقات العملاء والميزة التنافسية توسطاً إيجابياً.

توصيات الدراسة:

1. تركيز الاهتمام على مفهوم إدارة علاقات العملاء مع تأكيد الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية اهتماماً حقيقياً وواقعياً لأن ذلك يقود للنجاح الاستراتيجي للمصارف، ويخدم عملاءها واستفادتهم من الخدمات التي يحتاجون إليها فعلياً؛ سعياً لتحقيق التميز التنافسي.
2. الاهتمام والتركيز على المحافظة على العملاء، وبناء علاقات معهم؛ لأنهم محور اهتمام المصارف لضمان المساهمة في تحقيق رضاهم تجاه الخدمات المصرفية، التي تقدمها المصارف الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى تحقيق الميزة التنافسية.
3. ضرورة الاهتمام بجودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء، والمتمثلة بتوفير الوقت والسرية في بيانات العملاء وتقنية المعلومات بفعالية؛ لأنها تعزز وتدعم علاقة المصارف مع عملائها، مما يؤدي إلى تحقيق رضاهم وولائهم تجاه الخدمات المصرفية المقدمة.
4. تأكيد الاهتمام بالعملاء لأنهم يعرون المورد الأساسي والضروري والحيوي للمصارف، وذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية ذات الجودة العالية لهم؛ بغرض المحافظة عليهم، وبناء علاقات طويلة الأمد معهم، ونشر ثقافة المحافظة على العملاء بالمصارف؛ لأن فقدانهم يُمثل خسارةً للمصارف.
5. حث العاملين بالمصارف وتحفيزهم لاكتساب المزيد من العملاء، مع دراسة جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من طرفهم من فترة لأخرى، ومعالجة الشكاوى الخاصة بهم، مع ضرورة إنشاء إدارة أو قسم يهتم بعلاقات العملاء فيما يتعلق باكتسابهم والمحافظة عليهم، وبناء العلاقات معهم، وتفعيل دور الوظائف التي لها تعامل مباشر مع العملاء حتى تسهم في تقوية العلاقة معهم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية:

1. ثامر البكري، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.
2. سامي أحمد مراد" دور اتفاقهة تحرير تجارة الخدمات الدولية" تجانس في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية" ، الطبعة أولى، المكتب العربي للمعارف،2005م.
3. صباح محمد أبوتاية، التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق دار وائل للنشر عمان الأردن 2008م.
4. علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، (القاهرة : دار غريب للنشر، 2001م.
5. عمرو عبد الرحمن توفيق ، ترجمة هالة صدقي، إدارة علاقات العملاء، مركز الخبرات المهنية للإدارة القاهرة: 2007م.
6. عيشاوي، أحمد بن، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الخدمية، (عمان: دورية الباحث، العدد (4)،2006).
7. كومار ويرنر رينارتز أدارة علاقة العميل مدخل قاعدة البيانات، تعريب سرور علي إبراهيم، دار المريخ للنشر الرياض، 2010م.
8. محمد عبد العظيم أبو النجا ,إدارة العلاقات مع العملاء ، الدار الجامعية،الاسكندرية الطبعة الأولي،2003م.
9. مصطفي محمود أبو بكر الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية الدار الجامعة، الاسنكدرية،2006م.
10. ناجي معلا : الأصول العلمية للتسويق المصرفي، دار المكتبة الوطنية، عمان، الأردن،2007م
11. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتب العلمية، 1998م).
12. نجم عبود، إدارة الجودة الشاملة، ط1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010م.

ثانياً: الكتب الأجنبية:

1. Kristin Anderon karol kerr,customer Relationship management , mcGaw.Hill com pan ies2002
2. Fred R. David strategic management concepts and caces eleventh edition person prentice hall 2007

ثالثاً: الرسائل العلمية

1. أحمد إبراهيم سعيد، أثر ممارسات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2017م.
2. التجانى لينه، أهمية ممارسة نظام المعلومات التسويقية في تحسين جودة الخدمات البنكية، رسالة ماجستير في إدارة الإعمال، جامعة محمد خضر، بسكرة، 2015م.
3. حسن عمر سليمان، مدى تطبيق مفهوم إدارة علاقات العملاء في شركات الإتصالات وأثرها على رضاء العملاء بالمملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة أمدرمان الإسلامية، 2009م.
4. علي كزار مجذاب، التفكير الإستراتيجي وأثره على الميزة التنافسية في ظل التحديات البيئية في العراق :دراسة على عينة من القادة الإستراتيجين في شركات قطاع النفط العراقي، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، 2018).

5. محمد خوجلي محمد أحمد، إدارة علاقات العملاء وأثرها في بناء الميزة التنافسية في القطاع المصرفي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015م.

6. مصطفي احمد شكش، التسويق الالكتروني وأثرة علي جودة الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية علي المصارف التجارية بمدينة زليتن، الجامعة الاسمرية، ورقة علمية، مجلة الجامعة، العدد السابع عشر، المجلد الثاني – أغسطس 2015م.

The Mediating role of the Quality of Banking Service in the Relationship between Customer Relationship Management and the Achievement of Competitive Advantage

Abstract:

The study dealt with the mediating role of the quality of banking service in the relationship between customer relationship management and the achievement of competitive advantage. The study population consisted of (8) Sudanese banks with sample size of (80) individuals distributed by random selection, The study concluded with several results as follow :

There is a partial positive relationship between the dimensions of customer relationship management and competitive advantage, that the quality of banking services mediates the relationship between customer relationship management and competitive advantage in a positive way.

The study recommended several recommendations, the most important of which are:

Focusing attention on the concept of customer relationship management, while confirming the interest in the quality of banking services as a real and realistic interest, because this leads to the strategic success of banks and serves their customers and their benefit from the services that they actually need in order to achieve competitive excellence.

Effectively providing time and confidentiality in customer data and information technology because it enhances and supports the relationship of banks with their customers, which leads to achieving their satisfaction and loyalty towards the banking services provided.

Keywords: customer relationship management, quality of banking service, achieving competitive advantage.

استقلالية البنك المركزي وانعكاساته على فاعلية السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية للفترة من 2002م – 2021م

د. محمد أحمد عمر باعمر
أستاذ مشارك، كلية العلوم المالية والمصرفية
جامعة حضرموت

الملخص:

تسهتدف هذه الدراسة معرفة مدى استقلالية البنك المركزي اليمني وانعكاساتها على فاعلية السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2002م – 2021م، ودراسة المؤشرات الدالة على الاستقلالية وتحليلها، ومعرفة درجة الاستقلالية الفعلية، ووضع نموذج مقترح للبنك المركزي اليمني مقارنة بنجاح دول أخرى لتمنحه مدى أكبر من الاستقلالية تمكنه من إدارة سياسة نقدية فعالة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في توصيف البيانات، وتحليل واقع استقلالية البنك المركزي اليمني، والمنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الأبحاث والدراسات ذات الصلة بالموضوع، ومنهج المقارنة في دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال استقلالية البنك المركزي، ومقارنة أنماط الاستقلالية المختلفة التي يتم تطبيقها في هذه الدول.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها عدم قيام البنك المركزي باستخدام أدواته بفاعلية في غالب سنوات الفترة (2002م-2021م)، الأمر الذي خفض من الفاعلية. ومن خلال التحليل تم التوصل إلى أن قانون البنك المركزي رقم 14 لسنة 2000م منح البنك المركزي درجة أكبر من الاستقلالية مقارنة بالقانون رقم 21 لسنة 1991م، لكن تلك الاستقلالية غير كاملة، كما أظهرت الدراسة منح البنك المركزي اليمني الأوليّة لهدف استقرار الأسعار خلال فترة البحث، الأمر الذي يعكس زيادة استقلاليته ومن ثم فاعلية السياسة النقدية.

أوصت الدراسة بتعزيز الاستقلالية من خلال إعطاء البنك المركزي الأوليَّة لهدف الاستقرار في الأسعار، واستخدام أدوات السياسة النقدية بفاعلية، وأذون الخزانة عند الضرورة وبقدر الحاجة بديلًا من الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة لزيادة فاعليتها السياسة النقدية، ومراجعة مواد القانون رقم 14 لسنة 2000م، وإجراء التعديلات الجذرية في بعض نصوص القانون بما يسهم في تعزيز الاستقلالية.

الكلمات المفتاحية: الاستقلالية – المركزي – السياسة النقدية.

المقدمة:

يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من أهم الموضوعات وأكثرها، التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لا سيما المالية والمصرفية منها، والسبب الرئيس يعود إلى التطورات الاقتصادية الدولية والمحلية التي شهدتها غالب دول العالم من خلال فهمها الواسع والعميق لطبيعة الدور الذي يمارسه البنك المركزي في

النشاط الاقتصادي للبلاد، وبما يمتلكه من صلاحيات وإمكانيات فعلية، تمكنه من ممارسة مهامه؛ لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وعلى هذا الأساس نجد أن عددًا من بلدان العالم قد سعت لضمان استقلالية بنوكها المركزية وتحقيقها، من خلال قيامها بتشريع قوانين جديدة، أو إجراء تعديلات في قوانينها القائمة.

إن كثيرًا من البلدان النامية ومنها اليمن تعاني من مشكلات هيكلية مزمنة، أبرزها العجز المستمر في الموازنات العامة، واعتماد تلك الدول على البنوك المركزية في تمويل ذلك العجز، وهو ما أدى إلى زيادة النفقات الحكومية بما لا يتناسب مع إيراداتها، ومن ثم زيادة الضغوط التضخمية، الأمر الذي يعزز من أهمية استقلالية البنوك المركزية، كما يعد البنك المركزي مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، أي يجب أن تكون قرارات البنك المركزي مستقلة ومتسقة مع السياسات الاقتصادية للدولة وخاصة السياسة المالية.

كما تعاني الكثير من الدول النامية من مشكلة العجز المزمن في موازناتها العامة، ويترتب على ذلك اعتماد عدد من الحكومات في تلك الدول على البنوك المركزية في تمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وانخفاض قيمة العملة المحلية عندما تكون قرارات البنك المركزي غير مستقلة. وتخضع لقرارات السياسة المالية، بما يعزز الاعتقاد بضرورة استقلالية البنوك المركزية في إدارة سياستها النقدية، واتخاذ القرارات المناسبة على السياسة المالية والمتسقة معها.

وعلى هذا الأساس نجد إن عددًا من دول العالم قد سعت لضمان استقلالية بنوكها المركزية وتحقيقها من خلال قيامها بتشريع قوانين جديدة، وإجراء تعديلات في قوانينها القائمة، وبالفعل نجحت بعض الدول في منح بنوكها المركزية مزيدًا من الاستقلالية، بحيث تقلص دور الحكومة في مجال تحديد السياسات النقدية، مما أدى إلى تعاظم دور البنك المركزي في هذه البلدان.

وبناءً على ذلك سعت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أثر انعكاس استقلالية البنك المركزي في فاعلية السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة من 2002م إلى 2021م، والوقوف على درجة الاستقلالية الفعلية التي يتمتع بها البنك المركزي اليمني، ومن ثم تأثيرها في فاعلية السياسة النقدية؛ للوصول إلى النتائج، ووضع التوصيات اللازمة.

مشكلة الدراسة:

بينت الدلائل السابقة لعلاقة الحكومة بالبنك المركزي اليمني، أن الحكومة قد أحكمت هيمنتها على البنك المركزي من خلال تأثيرها في قرارات السياسة النقدية للبنك المركزي، حيث اعتمدت الحكومة على البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات التضخم، والذي انعكس بشكل سلبي على فاعلية السياسة النقدية من جهة وعدم تحقيق الاستقرار

النقدي من جهة أخرى، وهو ما انعكس على استقلالية البنك المركزي وبالتالي انخفاض فاعلية السياسة النقدية.

لقد بات من الضرورة بمكان معرفة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والمقاييس المعبرة عن الاستقلالية المتعارف عليها عبر هذه الدراسة، حتى نستطيع الوقوف على درجة الاستقلالية الفعلية، التي يتمتع بها البنك المركزي، ومن ثم تأثيرها في فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

وعلية يمكن صياغة المشكلة البحثية من خلال طرح السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى استقلالية البنك المركزي اليمني، وما تأثيرها على فاعلية السياسة النقدية؟

كما ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو مفهوم الاستقلالية للبنك المركزي، ومدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية؟
- ما هي المؤشرات المعبرة عن استقلالية البنك المركزي؟
- ما مدى استقلالية البنك المركزي في استعمال الأدوات والوسائل الملائمة لأداء نقدي فعال؟
- ما هو واقع البنك المركزي اليمني من حيث درجة الاستقلالية عن السلطة التنفيذية والتشريعية؟
- إلى أي مدى أثرت درجة استقلاليته في قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في اليمن؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الكبير والفعال الذي يلعبه البنك المركزي في رسم السياسة النقدية وتنفيذها عند حصوله على الاستقلالية من كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعدم خضوعه للاعتبارات والتدخلات السياسية؛ إذ إن استقلالية البنك المركزي تعني حريته في رسم السياسة النقدية وتنفيذها من خلال تحديد الأهداف، واختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف، لتكون قرارات البنك المركزي متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية، وبما يمكنه من وضع سياسة نقدية فعالة تحقق الأهداف المرجوة لاقتصاد الدولة.

وتتمثل أهمية الدراسة أيضًا في الخروج بنتائج وتوصيات موضوعية وواقعية، والاستفادة منها من قبل الجهات المعنية في الدولة، وتمثل هذه الدراسة مرجعًا مهمًا للمكتبات ومراكز الأبحاث العلمية والدراسات ذات العلاقة، ومرجعًا للباحثين والمهتمين في ظل محدودية الدراسات في اليمن حول هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وأهميتها فإن أهداف الدراسة تتمثل في الآتي:

1 – تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي، ووضع إطار شامل ومتكامل لهذه الاستقلالية.

2 – دراسة المؤشرات الدالة على استقلالية البنك المركزي اليمني وتحليل.

3 – معرفة درجة استقلالية البنك المركزي اليمني الفعلية.

4 – تقييم استقلالية البنك المركزي اليمني، وأثرها في فاعلية السياسة النقدية.

5 – وضع نموذج مقترح للبنك المركزي اليمني مقارنة بنماذج دول أخرى؛ لتمنح البنك المركزي اليمني مدى أكبر من الاستقلالية تمكنه من إدارة سياسة نقدية فعالة.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وضعت مجموعة من الفرضيات تتمثل في الآتي:

1 – لا يتمتع البنك المركزي اليمني بكامل الاستقلالية وفقًا للمعايير والمؤشرات الدالة على استقلالية البنك المركزي.

2 – إن استقلالية البنك المركزي تؤدي إلى زيادة فاعلية السياسة النقدية، وتحقيق الاستقرار النقدي، وتحقيق أهداف السياسة النقدية الأخرى.

3 – استقلالية البنك المركزي تؤثر في مختلف المتغيرات الاقتصادية، خاصة التضخم وسعر الصرف واستقرار الأسعار.

4 – العلاقة الفعلية بين استقلالية البنك المركزي اليمني وفاعلية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي ضعيفة.

منهج الدراسة:

لغرض دراسة مشكلة الدراسة ومعالجتها من مختلف جوانبها، وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، واختيار صحة الفرضيات، والوصول إلى نتائج مفيدة تحقق أهداف الدراسة سنحاول معالجة هذا الموضوع باتباع المنهج الوصفي التحليلي في توصيف البيانات وتحليل واقع استقلالية البنك المركزي اليمني، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية القياسية لاختيار العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والاستقرار النقدي، والمنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات ذات الصلة بالموضوع أو جزء منة، وذلك لخدمة هدف البحث، ومنهج المقارنة في دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال استقلالية البنك المركزي، ومقارنة أنماط الاستقلالية المختلفة التي يتم تطبيقها في هذه الدول.

حدود الدراسة:

فيما يخص الحدود الزمانية فقد غطت هذه الدراسة الفترة 2002م – 2021م، أما فيما يتعلق بالحدود المكانية فقد تركزت في حالة البنك المركزي اليمني في الجمهورية اليمنية.

مصادر البيانات:

تم استيفاء البيانات من الإصدارات المختلفة لكتاب الإحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، وتقارير التطورات النقدية والمصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني، والقانون رقم 14 لعام 2000م بشأن البنك المركزي اليمني.

الخاتمة: اشتملت الخاتمة على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وإبراز التوصيات.

الدراسات السابقة:

استخدمت الدراسة عددًا من الدراسات السابقة التي مثلت رافدًا مهمًا للدراسة سيما في جانبها النظري، وفي ما يأتي استعراض ملخص لأهم الدراسات التي بلغها علم الباحث:

1 – عبد أحمد حيدرة 2002م:[1]

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي، ووضع إطار متكامل لهذه الاستقلالية، واستعراض تجارب بعض الدول في منح الاستقلالية لبنوكها المركزية، وتحديد درجة الاستقلالية للبنك المركزي اليمني، وأثرها في فعالية السياسة النقدية في التحكم بالمعروض النقدي، وتخفيض عجز الموازنة بما يضمن السيطرة على معدلات التضخم، وتحقيق الاستقرار النقدي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تدنيًا نسبيًا لدرجة الاستقلالية التشريعية للبنك المركزي اليمني مقارنة بالبنوك المركزية في الدول النامية، كما إن مؤشرات الاستقلالية للبنك المركزي مجتمعة تؤثر في مؤشرات الاستقرار النقدي بنسبة 91 % في حين أن 9 % تعود إلى عوامل أخرى، وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو أن هذه الدراسة ركزت على دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في حين ركزت دراستنا على انعكاس استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية، كما تختلف دراستنا عن هذه الدراسة من في الأهداف المنشودة.

2 – أحمد محيي الدين محمد التلباني 2019م:[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستقلالية كشرط ضروري لممارسة البنك المركزي لدورة الفاعل في استهداف التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي، وأهداف السياسة النقدية للدولة، وقد استخدمت الدراسة المنهج العلمي التجريبي، القائم على استقراء الواقع وتحليله؛ لبيان مدى تحقق الفرض المفسر في الواقع العملي، وقد توصلت الدراسة إلى أن نجاح سياسة استهداف التضخم في الدول المتقدمه أكبر منه في الدول النامية، ويرجع لصلابة النظام المالي، وتوافر الشروط الأولية والمؤسسية كالدرجة العالية من الاستقلالية للبنك المركزي، وإن تدهور درجة استقلالية البنك المركزي المصري أدت إلى ارتفاع معدل التضخم، وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو أن هذه الدراسة ركزت على أثر استقلالية البنك المركزي في استهداف التضخم، فيما ركزت دراستنا على انعكاس استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية، كما أن الحدود المكانية لهذه الدراسة هي جمهورية مصر العربية (البنك المركزي المصري) في حين أن الحدود المكانية لدراستنا هي الجمهورية اليمنية (البنك المركزي اليمني).

3 – خلف محمد الجبوري 2011م:[3]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية توفير الاستقلالية للبنوك المركزية كشرط ضروري لأداء دورها الفاعل في تحقيق الاستقرار النقدي، واستعانت الدراسة بتجارب بعض الدول المتباينة في درجة استقلالية بنوكها المركزية عن الحكومات، ودراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وكل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعجز

الموازنة وسعر الصرف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة عكسية بين الاستقلالية وسعر الصرف، وتتفق الدراسة قيد البحث مع الدراسة أعلاه في الأهداف المنشودة مع اختلاف الدولة محل الدراسة، والفترة الزمنية التي غطتها الدراسة، فدراستنا تدرس انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2002م – 2021م، في حين أن الدراسة المشار إليها أعلاه تدرس دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراق خلال الفترة 2001م – 2010م.

4 – أحمد عبد الحليم عبد الفتاح لويس 2003م:[4]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي عبر توضيح الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم وأهم مؤشراته ومحدداته، كما استعانت الدراسة بمجموعة من التجارب الرائدة في مجال تطبيق استقلالية البنك المركزي وأثرها في السياسة النقدية، وكفاءة إدارتها، وانعكاساتها على الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصرفي، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب المقارن، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها تعدد المؤشرات الدالة على ارتفاع أو انخفاض درجة الاستقلالية وتنوعها بين مؤشرات تشريعية ومؤشرات عملية، وبينت الدراسة أن مقاييس الاستقلالية التشريعية وإن كانت تعطي صورة دقيقة عن واقع استقلالية البنوك المركزية في الدول الصناعية فإنه لا يمكن الاعتماد عليها في التعبير عن الاستقلالية الفعلية للبنوك المركزية في الدول النامية، وإن الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي المصري لا تزال متدنية مقارنة بالدول المتقدمه، وتكمن الفجوة البحثية بين هذه الدراسة ودراستنا في الحدود المكانية والزمانية، فالحدود المكانية لهذه الدراسة هي جمهورية مصر العربية (البنك المركزي المصري) في حين أن الحدود المكانية لدراستنا هي الجمهورية اليمنية (البنك المركزي اليمني)، كما أن الحدود الزمانية لهذه الدراسة هي 2001م-2005م في حين أن الحدود الزمانية لدراستنا 2002م -2021م.

5 – الأسعد بن بردي وإيمان معلول وهناء مهري 2018م:[5]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الاستقلالية للبنك المركزي، وقياس درجة الاستقلالية، ووضع إطار شامل لهذه الاستقلالية، ومحاولة إيضاح العلاقة الموجودة بين التضخم واستقلالية البنك المركزي، وتقييم استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها في فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وأظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي أو بيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزانة، وإن البنك المركزي المستقل مؤهل لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتتفق الدراسة قيد البحث مع هذه

الدراسة في الأهداف المنشودة، مع اختلاف جدري يتجسد في تركيز الدراسة أعلاه على الجانب القانوني للاستقلالية، إلى جانب اختلاف الدولة محل الدراسة.

المبحث الأول: مفاهيم وأنواع ومؤشرات استقلالية البنك المركزي:

1 – 1: – مفهوم استقلالية البنك المركزي: – تعرف الاستقلالية أن البنك المركزي يعد مستقلًا إذا كانت الحكومات لا تمارس سيطرتها على قضايا تخصه.[6] ويرى آخرون أن الاستقلالية هي تفويض السياسة النقدية إلى وكيل تتجه تفضيلاته نحو تجنب التضخم أكثر من تفضيلات المجتمع[7]. وعرف آخرون الاستقلالية بأنها تفويض صريح للبنك المركزي لمتابعة استقرار الأسعار وتبني سمعته للمحافظة على استقرار الأسعار[8]. أما العالم ريكاردو فقد أشار إلى وجود مبدأين من أجل الفصل بين السياسة والنقد، هما:[9]

– إيلاء صلاحية الإصدار إلى أشخاص مفوضين بإدارة الشأن النقدي، معزولين عن رجال السلطة، ومتمتعين بالحصانة الكافية تجاه الحكومة.

– خطر اقتراض الحكومة من البنك المركزي الذي يخلق النقد، على أن تتم تلبية احتياجات الحكومة عن طريق الضرائب وسندات الخزانة.

ويرى آخرون عن الاستقلالية تنطوي على تحقيق البنك المركزي لأهدافه بشكل فعال دون الخضوع لأي معايير أو تأثيرات أو ضغوط أخرى سوى المعايير الفنية[10].

ويوضح آخرون أن الاستقلالية تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة، من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم سياسته وتنفيذها، وهي لا تعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وإنما وجود اتفاق وتنسيق في تحديد أهداف السياسة النقدية بينهما.[11]

وذكر آخرون أن الاستقلالية تكون في مفهومين، المفهوم الأول تتمثل استقلالية البنك المركزي في عزل السياسة النقدية عن الضغوط السياسية المستمرة عن طريق وضع قواعد للسياسة النقدية، يتحتم اتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تجد في حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية، والمفهوم الثاني عن منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية عن طريق عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع سياساته النقدية وتنفيذها.[12]

ويرى أن الاستقلال هو عدم التحكم في كمية النقد حسب رغبة السلطة التنفيذية أو حاجتها، بالإضافة إلى الإشراف الفعال والمهني على الجهاز المصرفي دون الخضوع للاعتبارات السياسية المختلفة وما يترتب عليها من ضغوطات تؤثر سلبًا في أداء الجهاز المصرفي العام.[13]ويرى آخر أن الاستقلالية حجم السلطة والحرية الممنوحة للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ورسمها وصياغتها، ومن ثم إمكانية مساءلته عن تحقيق استقرار الأسعار، وذلك في ضوء النظام السياسي للبنك المركزي والدستور.[14].

ويوضح آخرون أن الاستقلالية تعني الحد من تدخلات الحكومة في سياسات البنك المركزي، واتخاذ القرارات التي تخص السياسات النقدية للدولة، التي من الممكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار في السياسة النقدية[15]. ويعرفها آخرون باستقلال الصيرفة المركزية في إدارة السياسة النقدية بعيدًا عن تدخل السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط الاستقلالية بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة، وعندما يكلف بأهداف أخرى فذلك يحج من استقلاليته[16].

1 –2: أسباب الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي:

رغم أن استقلالية البنك المركزي أصبحت واقعًا فعليًا في عدد من الدول فإن الحوار لا زال دائرًا عن مبررات هذه الاستقلالية في المملكة المتحدة، التي يعد بنكها المركزي من أقدم البنوك المركزية في العالم، والذي يعد حتى الآن مجرد تابع للخزانة.[17]

وهناك أسباب عدة نحو استقلالية البنوك المركزي، هي:[18]

1 – سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسات النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة، ووصل الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تسهم في التضخم، وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون غطاء).

2 – انهيار (بروتن وودز) وظهور ظاهرة التضخم في كل الدول الرأسمالية المتقدمه وكذا الدول النامية، إذ كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج إلى السياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية تحت ضغط السلطات السياسية، وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك المركزية بما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم، وهذا يعني الاستقلال عن السلطات النقدية.

3 – التأثير الاقتصادي في السياسة النقدية، وذلك بما يسمى (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي)، والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات حتى ولو كان رواجًا قصير المدى، فالمهم عندهم أن يستمر الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات.

4 – الارتباط بين استقلالية البنك المركزي واستقرار الأسعار باعتباره الهدف الرئيس للسياسة النقدية[19].

5 – السلطة النقدية أو البنك المركزي في كثير من الدول يعهد إليها بمسؤوليات كبيرة أو صعبة تتعدى الإمكانيات المتاحة لها، وفي هذه الحالة تعاني من تضارب بعض الأهداف، فزيادة النمو يصاحبها ارتفاع في الأسعار، في حين يصاحب الاستقرار في الأسعار ركود في النشاط الاقتصادي، ورغم أن الهدف الرئيس للبنوك المركزي هو المحافظة على استقرار الأسعار، فإنها لا تتمتع بالاستقلالية الكافية عن السلطات المالية في متابعة أهدافها نظرًا لأهمية استقرار الأسعار في المدى الطويل، فإن من الدول خاصة تلك التي عاشت في فترة من فتراتها تضخمًا متسارعًا هي من أولتْ أهمية مسبقة وكبرى لاستقرار الأسعار مقارنة بهدف النمو، ولذلك فهي

تمنح بنوكها المركزية درجة عالية من الاستقلال عن السلطة المالية في إدارة السياسة النقدية لتكون أكثر فعالية في تحقيق هدفها، والمتمثل أساسًا في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، أو مكافحة التضخم.[20]

1 – 3 : مسوِّغات استقلالية البنك المركزي:

استند مؤيدو استقلالية البنوك المركزية إلى عدد من الحجج والمبررات، التي تدعم فكرة استقلالية البنوك المركزية، ومن أهم هذه المبررات ما يأتي:[21]

1 – أن مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على إبقاء استقرار طويل الأجل للأسعار ومع الحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم على المدى البعيد.

2 – أن البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية الرئيسة في أي بلد، والذي تتضمن أعماله مراقبة المؤسسات الأخرى، وكذلك إعادة التنسيق فيما بينها، فلابد أن يحظى البنك المركزي بالاستقلالية المطلقة.

3 – أن غالب البلدان التي شهدت اقتصاداتها ارتفاعًا حادًا في الأسعار، ولم يكن من السهولة السيطرة على هذا الارتفاع في مدة سابقة، ومن ثم استطاعت هذه البلدان السيطرة أو معالجة هذا النوع من التضخم فيما بعد، فإن البنوك المركزية في مثل هذه البلدان تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية.

4 – أن من يبرر الاستقلالية انطلاقًا من أن المهمة الأولية للبنوك المركزية هي المحافظة على قيمة النقد والقوة الشرائية له، ومن ثم فإن الهدف الأساسي لاستقلالية البنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار النقدي.

أما المبررات المعارضة لاستقلالية البنك المركزي فتتمثل في الآتي:[22]

1 – يرى أنصار هذا الرأي أن السياسة الاقتصادية يجب أن يقوم بصياغتها موظفون منتخبون، حتى إذا فشلوا في تحقيق رغبات الناخبين فإنهم يستبدلون بمنتخبين آخرين.

2 – أن السياسة النقدية ينبغي أن تتسق مع السياسة النقدية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة الاقتصادية، وبما أن البنك المركزي يكون يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية فلا يوجد ضمان لهذا الاتساق. ويرى أنصار هذا الرأي أن موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود يتميز بميل السلطات النقدية لصالح السياسات الموضوعة للحفاظ على قيمة النقود، فهم يفضلون السياسات التي تحقق استقرار الأسعار على السياسات التي تستهدف تحقيق العمالة الكاملة.

3 – أن المعترضين على استقلالية البنك المركزي يرون إن السلطات النقدية شديدة التأثر بالضغوط السياسية، ويعتقدون أن السلطات النقدية قد استخدمت سياسات مصممة لتحقيق منافع لأصحاب المناصب الإدارية المهمة.

4 – أن مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات قد تحدث بين هيئة مستقلة في مجال النقد ومجالات السياسات الأخرى خصوصًا سياسات الضرائب وأسعار الصرف.

1 – 4: أنواع الاستقلالية للبنوك المركزية:

1 – 4 – 1: – الاستقلالية السياسية: تشير الاستقلالية السياسية إلى السلطة الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها دون تدخل الحكومة، وتشمل استقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات، فاستقلالية الأهداف تعني أن يكون البنك المركزي مستقلًا في تحديد أهدافه دون تدخل الحكومة، فإن نص القانون على إن هدف البنك المركزي هو استقرار الأسعار فإن هذا البنك لا يتمتع باستقلالية في الأهداف، فيما يقصد باستقلالية الأدوات حرية البنك المركزي في اختيار الوسائل التي تحقق أهداف السياسة النقدية، أي أن يتمتع البنك المركزي باستقلالية في تحديد الأدوات التي تحقق الأهداف، كتحديد سعر الفائدة من قبل الحكومة، وتخصيص الائتمان العام يدل على عدم وجود استقلالية.[23]

1 – 4 – 2:الاستقلالية الاقتصادية: تعرف الاستقلالية الاقتصادية بأنها حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون تدخل الحكومة، ووضع قيود على اقتراض الحكومة من البنك المركزي.[24]

1 – 4 – 3: استقلالية تعيين المسؤولين: تعني هذه الاستقلالية تقليص السلطة التي تتمتع بها الحكومة فيما يتعلق بالتعيينات في المناصب الرئاسية للبنك، ولا يقصد نفيها، وتحديد مدة التعيين للمحافظ وإقالته من منصبه.[25]

1 – 4 – 4: الاستقلالية المالية: تتكون هذه الاستقلالية من نوعين، هما: النوع الأول، يعني الحد من قدرة الحكومة على تمويل الإنفاق العام عن طريق الاقتراض من البنك المركزي بشكل مباشر أو غير مباشر[26]، والنوع الثاني، في استقلالية ميزانية البنك المركزي، ويعني أن يكون للبنك المركزي مصادره الخاصة في التمويل، بحيث لا يعتمد على الحكومة في تمويل نفقاته، ويشترط أن لا يحصل البنك المركزي على موافقة الحكومة على ميزانيته؛ لأن هذا الشرط يمكن الحكومة من الضغط على قرارات البنك المركزي.[27]

1 – 4 – 5: الاستقلالية القانونية والاستقلالية الفعلية: الاستقلالية القانونية تعني إعطاء القانون للبنك المركزي استقلالية في إدارة السياسة النقدية، ومن العوامل المؤثرة على استقلالية البنك المركزي من الناحية القانونية هي قياس استقلالية البنك المركزي بناء على التشريعات من قبل الحكومة، أما الاستقلالية الفعلية فيقصد بها السلطات التي يمارسها البنك المركزي فعليًا في إدارة السياسة النقدية، وتعد الاستقلالية القانونية عنصرًا أساسيًا في الاستقلالية الفعلية. لذلك فإن الاستقلالية القانونية مهمة لسببين هما:[28]

1 – معرفة درجة الاستقلالية التي يعطيها المشرع للبنك المركزي.

2 – جميع المحاولات القائمة عمليًا تبين منهجيًا أن استقلالية البنك المركزي في اعتماده على الجوانب القانونية.

1 – 5: مؤشرات استقلالية البنك المركزي:

1 – 5 – 1: المؤشرات السياسية:

1 – 5 – 1– 1: مؤشر تعيين المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة: يشير هذا المؤشر إلى الجهة التي تعين المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة، إذ تكون الاستقلالية مرتفعة عند تعيين المحافظ من قبل رئيس الجمهورية،

وبترشيح من مجلس الوزراء بعد استشارة مجلس إدارة البنك، وتقل عندما يتم الترشيح من قبل مجلس النواب، وتقل أكثر عندما يتم الترشيح من قبل مجلس الوزراء، أما إذا كان التعيين من قبل رئيس الجمهورية فحسب فإن الاستقلالية تكون منخفضة بشدة، وتعد هذه الاستقلالية شرطًا أساسيًا في المصداقية لنجاح السياسة النقدية[29]، ويقصد بالتعيين الترشيح وليس إصدار إقرار بالتعيين فقط، فمن المتعارف عليه أن إصدار القرار من رئيس الدولة في الأقل بالنسبة للمحافظ دون تخفيض الاستقلالية، ففي البنك المركزي اليمني نصت المادة (10) من القانون رقم (14) لعام 2000م على تعيين المحافظ من قبل رئيس الجمهورية وترشيح من مجلس الوزراء، وبالتالي تكون الاستقلالية أقل.

1 –5 – 1 – 2: مؤشر أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي: يوضح هذا المؤشر درجة تمثيل الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي، فكلما زاد الأعضاء الذين يمثلون الحكومة زاد تأثير الحكومة في قرارات البنك المركزي وتدخلها في تعديل وإلغاء قراراته، وذلك الاشتراط يخفض من استقلالية البنك المركزي.[30]

1 – 5 – 1 – 3: مؤشر تعيين المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة: يدل هذا المؤشر على أنه إذا كانت مدة تعيين المحافظ وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي أطول في فترة تعيين الحكومة فإن ذلك يزيد من الاستقلالية، ويقلل من أثر التغيرات في السلطة التنفيذية على سياسات البنك المركزي مباشرة، كما تساعد المحافظ على تنفيذ سياسته[31].

1 – 5 – 1 – 4: مؤشر شفافية البنك المركزي والجهة التي تتولى مساءلته: يعد البنك المركزي مسؤولًا عن أداء السياسة النقدية، ولابد من التأكد من تحقيق أهدافه، كما تختلف نظم البنوك المركزية في تحديد الجهة التي تحاسب البنك المركزي، فقد تكون السلطة التنفيذية أو التشريعة أو الرأي العام، ويلاحظ في الدول الصناعية التي تتمتع بدرجة استقلالية عالية إن مسؤولية البنك المركزي تكون أمام الرأي العام بشكل مباشر على سبيل المثال بنك (البنوندز بنك)[32].

1 – 5 – 1– 5: مؤشر الاستقلالية المالية للبنك المركزي: إن تدخل الحكومة في ميزانية البنك المركزي من خلال اشتراطات الحكومة الموافقة على موازنة البنك للتأثير فيه والحد من قدرته للحصول على الموارد المالية (الاحتياطيات) إذا لم تخضع لرغبات الحكومة، وكذلك قيامه بتقديم تقرير عن مركزه المالي يخفض من الاستقلالية[33].

1 – 5 – 1 – 6: مؤشر استقلالية صياغة السياسة النقدية ورسمها وتنفيذها: يكون البنك المركزي أكثر استقلالية عندما يكون هدفه الأساسي هو استقرار الأسعار ؛ إذ ترتبط الاستقلالية بهدف استقرار الأسعار، فعند تعدد الأهداف يتيح للحكومة فرصة الضغط على مسؤولي البنك لتغيير اهتمامهم بالنسبة للأهداف المختلفة، وذلك يخفض من الاستقلالية.[34]

1 – 5 – 1 – 7: مؤشر تحديد هدف السياسة النقدية: يعني هذا المؤشر مدى قدرة البنك المركزي على تحديد معدل مستهدف للتضخم دون تدخل الحكومة، فإذا كان البنك المركزي هو من يحدد معدل

التضخم المستهدف بمفرده فإن استقلاليته تزيد، أما إذا كانت الحكومة هي من تحدد أو حتى بالتشاور مع البنك فإن الاستقلالية تقل[35].

1 – 5 – 2: المؤشرات الاقتصادية:

1 – 5 – 2 – 1: مؤشرات أدوات السياسة النقدية: يعني هذا المؤشر قدرة البنك المركزي على تحديد أدوات السياسة النقدية لتحديد أهدافه ودون تدخل الحكومة، وانفراده بتحديد الأداة المناسبة يقلل من التعارض بين الحكومة وسياسة البنك، وفي حالة تدخل الحكومة فإن ذلك يخفض من الاستقلالية، وبالتالي يعيق إدارة السياسة النقدية، ومن هذه الأدوات (نسبة الاحتياطي القانوني، معدل التضخم، سياسة السوق المفتوح).[36]

1 – 5 – 2 – 2: مؤشر إقراض الحكومة: يوضح هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على الاقتراض من البنك المركزي، فكلما زادت قدرة الحكومة على الاقتراض من البنك المركزي قلت الاستقلالية، ولذلك تتضمن قوانين البنك المركزي في بعض الدول بعض البنود التي تحد من اقتراض الحكومة، وقد تحدد هذا القرض على أساس التزام البنك أو رأسماله، أو على أساس نفقات الحكومة وإيراداتها، ففي البنك المركزي اليمني تنص المادة 32 بند 2 من القانون رقم 14 لعام 2000م على اقتراض الحكومة في الظروف غير العادية الأمر الذي يخفض من الاستقلالية[37].

1 – 5 – 2 – 3: مؤشر تحديد سعر الفائدة وفترة سداد القرض: يوضح هذا المؤشر أنه كلما قلت فترة السداد زادت الاستقلالية، ففي حالة البنك المركزي اليمني حدد القانون رقم 14 لعام 2000م في المادة 32 بند (2) فترة سداد القرض بستة أشهر، وتعد هذه الفترة معقولة من أجل سرعة السداد وزيادة الاستقلالية[38].

المبحث الثاني: أثر استقلالية البنك المركزي اليمني في فاعلية السياسة النقدية:

2 – 1: تطور استقلالية البنك المركزي اليمني:

2 – 1 – 1: مقر البنك المركزي ورأسماله: حدد القانون رقم 14 لعام 2000م مقر البنك بمدينة صنعاء، والرأسمال المصرح للبنك مليار ريال يمني والرأسمال المدفوع مليار ريال يمني.[39]

2 – 1 – 2: مجلس إدارة البنك المركزي: نصت المادة 10 البند 1 في القانون رقم 14 لعام 2000م على تحديد مجلس إدارة أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي خمسة أعضاء ؛ إذ يتكون مجلس إدارة البنك المركزي اليمني من محافظ البنك المركزي رئيسًا للمجلس ونائبه وزير المالية أو من يمثله وعضوين آخرين، ويتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، ونص البند (2) على تعيين المحافظ ونائبه وبقية الأعضاء من قبل رئيس الجمهورية، وبترشيح من مجلس الوزراء، ونص البند (4) من المادة نفسها على أن تستمر مدة بقاء المحافظ ونائبه في المنصبين خمس سنوات من تاريخ التعيين وبقية الأعضاء أربع سنوات.[40]

وقد عدلت المادة (10) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م في عام 2003م إلى سبعة أعضاء، وتلك الزيادة تزيد من الاستقلالية، وتقلل من تأثير السلطة التنفيذية في قرارات المجلس؛ نظرًا لانخفاض الأصوات التي تمثل الحكومة في المجلس، كما يتم تعيين المحافظ ونائبه وأعضاء المجلس من قبل رئيس الجمهورية وبترشيح من مجلس الوزراء.[41]

2 – 1 – 3: أهداف البنك المركزي اليمني: نصت المادة (5) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن الهدف الرئيس للبنك هو تحقيق الاستقرار والمحافظة على ذلك الاستقرار.[42]

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من أن البنك يقوم بعملياته في إطار السياسات الاقتصادية الحكومية، ومشاركته لوزارة المالية في رسم السياسة النقدية وصياغتها، فإنه أعطى الأولية لهدف الاستقرار في الأسعار، الأمر الذي يزيد من الاستقلالية طبقًا لمؤشر صياغة السياسة النقدية.

2 – 1 – 4: استقلالية البنك المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية: نصت المادة (13) البند (3) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن البنك المركزي يحدد أسعار الخصم وأسعار الفائدة لدى البنوك والقروض المقدمة منه وتحديد الاحتياطيات، والجديد في هذا القانون هو استخدام البنك لعمليات السوق المفتوحة.[43]

وفي ما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة فإن البنك المركزي يتحمل عبء إصدار أذون الخزانة لامتصاص السيولة النقدية ولا تتحمله الخزانة العامة، إضافة إلى قيام البنك المركزي بتعويض الخزانة العامة للدولة[44].

فهذا القانون يعطي للبنك المركزي استخدام سياسة السوق المفتوحة، ويعني ذلك قيام البنك المركزي بتحديد أدواته، ومن ثم استخدامها بفاعلية لتحقيق هدفه، وذلك يوضح زيادة الاستقلالية طبقًا لمؤشر استخدام أدوات السياسة النقدية.

2 – 1 – 5: العلاقة بين البنك المركزي اليمني والحكومة: نصت المادة (32) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن لا يمنح البنك أي قروض أو تسهيلات مالية للحكومة، ثم نص البند (2) من المادة نفسها على أنه يجوز في الظروف الاستثنائية أن يمنح البنك تمويلات مؤقتة للحكومة في شكل قروض طارئة، بشرط أن تكون هذه القروض متسقة مع أهداف السياسة النقدية للبنك، وأن لا تؤدي هذه القروض إلى زيادة المبلغ الأصلي الإجمالي المسحوب، والقائم على كل القروض المقدمة للحكومة عن 25 % كحد أقصى في المتوسط السنوي للإيرادات العامة للموازنة للثلاث السنوات السابقة مباشرة، على أن لا تزيد فترة استحقاق القروض على ستة أشهر[45].

كما نصت المادة (32) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن تكون القروض الطارئة المقدمة للحكومة والمستخدمة فعلًا محررة أو قابلة للدفع بالريال اليمني فقط ومكتوبة، ومنفذة بين الحكومة ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي، وتنص الاتفاقية على أصل القرض الطارئ وفترة الاستحقاق وأسعار الفائدة الملائمة.[46]

ويتضح مما سبق أن القانون رقم 14 لعام 2000م قد منع إقراض الحكومة، وأجاز إقراضها في الظروف الاستثنائية وبقيود صارمة، الأمر الذي يزيد من الاستقلالية طبقًا لمؤشر إقراض الحكومة ومؤشر تحديد فترة السداد.

2 – 1 – 6: الاستقلالية المالية للبنك المركزي اليمني: رقم 14 لعام 2000م على أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطي عام بنسبة 10 % من صافي دخل البنك، كما منح القانون البنك المركزي تكوين الاحتياطيات بعد أخذ موافقة الحكومة، وبعد تكوينها يحول بقية الدخل إلى الحكومة،[47] كما يقوم البنك المركزي أيضًا بتقديم بيان أولي إلى مجلس الوزراء عن مركزه المالي خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا.[48]

ويتضح مما سبق أن قيام البنك بتحويل صافي الدخل إلى الحكومة، وقيامه بأخذ موافقة الحكومة على تكوين الاحتياطيات تخفض الاستقلالية المالية للبنك المركزي طبقًا لمؤشر استخدام الاستقلالية المالية.

2– 1 – 7: مساءلة البنك المركزي اليمني وشفافيته: نصت المادة (13) البند (2) من القانون رقم 14 لعام 2000م على قيام البنك بالتقييم الدوري للوضع الاقتصادي والنقدي من خلال قيامه بتقديم نشرة دورية كل شهر إلى المجلس عن إدارة البنك لسياسته النقدية والتنظيمية.[49]

كما نصت المادة (57) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن يقدم البنك المركزي تقريرًا عن ميزانيته خلال ثلاثة أشهر ونهاية السنة المالية إلى مجلس الوزراء ومجلس النواب.[50] إضافة إلى البند (2) من المادة نفسها بأن يقدم البنك المركزي بيانًا أوليًا إلى مجلس الوزراء عن مركزه المالي خلال خمسة عشر يومًا، ونص البند (4) من المادة نفسها من القانون على أن يقدم البنك كل ستة أشهر إلى مجلس النواب ومجلس الوزراء بيانًا ينشر، وتراجع سياسته النقدية وتشرح وتقيم.[51]

ومن ذلك يتضح أن الاستقلالية يزيد طبقًا لمؤشر مساءلة البنك المركزي وشفافيته.

2 – 2: تحليل مؤشرات الاستقلالية الاقتصادية للبنك المركزي اليمني:

2 – 2– 1: استقلالية قرار التمويل: يوضح هذا المؤشر إمكانية تقديم البنك المركزي تسهيلات مالية إلى الحكومة من خلال أربعة مؤشرات هي في حالة أن البنك المركزي لا يقدم تسهيلات مالية للحكومة وتقل إلى 0.66 وفي حالة عن البنك المركزي يقدم تسهيلات للحكومة محددة مطلقًا بالفترة والهدف وتأخذ 0.33

وفي حالة إمكانية تقديم تسهيلات محدد حجمها بحسب الاتفاق بين البنك ووزارة المالية، وتكون (صفرًا) في حالة تفويض البنك المركزي بتحديد المبالغ التي تحتاجها الحكومة بشكل دوري.

جدول (1–2) يوضح درجة الاستقلالية القانونية المتاحة للبنك المركزي اليمني من خلال استخدام مقياس cuk ie manand لقانوني البنك المركزي اليمني رقم 21 لعام 1991م ورقم 14 لعام 2000م

المؤشرات الاقتصادية	الدرجة المعيارية	قانون البنك المركزي رقم 21 لعام 1991م		قانون البنك المركزي رقم 14لعام 2000م	
		الدليل القانوني	الدرجة المحتسبة	الدليل القانوني	الدرجة المحتسبة
أ – قرار التمويل:				المادة 32 البند 1	1
1– يمنح القانون البنك المركزي تقديم تسهيلات إلى الحكومة	1				
2– البنك المركزي يقدم تسهيلات إلى الحكومة لكنة يحددها تحديدًا مطلقًا بالنوع والهدف	0.66	المادة 33 البند 1	0,66		
3– إمكانية تقديم تسهيلات رقابية وتحديد حجمها بحسب الاتفاق بين البنك والمالية	0.33				
4– يفاوض البنك المركزي في تحديد حجم المبالغ التي تحتاجها الحكومة بشكل دوري	صفر				
ب– تحديد سعر الفائدة:					
1– يمنح البنك المركزي الحكومة قروضًا بأقل سعر فائدة في السوق	1				
2– يمنح البنك المركزي الحكومة قروضًا بأقل سعر فائدة في السوق	0.75			المادة 32 البند 4	0.75
3– وجود سقف لأسعار الفائدة المدفوعة من الحكومة	0.50	المادة 33 البند 1,2	0.50		
4– لا تضمن مواد القانون بنودًا تمنح بموجبها الحكومة قروضًا بأسعار فوائد خاصة	0.25				
5– لا يلزم القانون الحكومة بدفع فوائد على قروض البنك المركزي	صفر				
ج– تحديد فترة سداد قرض البنك المركزي إلى الحكومة:					

1- مدة الاستحقاق ستة شهور	1			المادة 32 البند 2	1
2- مدة الاستحقاق عامٌ كاملٌ	0.66				
3- مدة الاستحقاق أطول من عام	0.33				
4- لم يحدد القانون فترة الاستحقاق	صفر	المادة 33 البند 1	صفر		
د- تحديد مبلغ قروض البنك المركزي إلى الحكومة:					
1- تحديد مبلغ القرض مكتوبًا بصورة مطلقة	1			المادة 32 البند 4	1
2- تحديد المبلغ كنسبة من رأس المال وأصول البنك المركزي	0.75				
3- تحديد المبلغ كنسبة من إيرادات الحكومة	0.5	المادة 33 البند 2	0.5		
4- تحديد المبلغ كنسبة من نفقات الحكومة	0.25				
5- لا يحدد القانون حجم المبالغ الممنوحة للحكومة	صفر				
هـ- إصدار أدوات الدين العام					
1- البنك المركزي يمنع إصدار سندات الدين العام	1				
2- لا يمنع قانون البنك المركزي في ان يصدر أدوات الدين العام في الأسواق الأولية	صفر	المادة 32 البند 1	صفر	المادة 31 البند 1 الفقرة د	صفر

يلاحظ من الجدول (1-2) أن القانون رقم 21لعام 1991م حصل 0.66؛ إذ نصت المادة 33 من القانون نفسه على إعطاء البنك المركزي الحق في تقديم مبالغ مباشرة إلى الحكومة لمواجهة التقلبات الموسمية[52]، أما القانون رقم (14) لعام 2000م فحصل قيمة (1) إذ أكدت المادة (32) من القانون نفسه على عدم منح البنك المركزي تسهيلات ائتمانية للحكومة، ووضع بعض الضوابط في حالة تقديم قروض لها، مثل تحديد سقف الإقراض بنسبة 25 % من متوسط إيرادات ثلاث سنوات سابقة[53]، بالإضافة إلى أن القانون رقم 14لعام 2000م وضع قيودًا أقوى من القانون رقم 21 لعام 1991م مما جعل القانون رقم 14 لعام 2000م اكثر استقلالية من القانون رقم 21 لعام 1991م بفارق .0.34

2 – 2 – 2: استقلالية تحديد الفائدة: يوضح هذا المؤشر تحديد فائدة القرض من خلال خمسة مؤشرات، وهي عندما تكون (1) فإن البنك المركزي يمنح الحكومة بأسعار الفائدة السوقية، وتقل عن 0.75 عندما يمنح البنك الحكومة قروضًا بأقل من سعر الفائدة في السوق وبالاتفاق بينهما، ويصل إلى 0.50 في حالة وجود سقف لأسعار الفائدة المدفوعة من الحكومة، وإلى 0.25 في حالة عدم تضمن مواد القانون بنودًا يمنح بموجبها الحكومة قروضًا بأسعار فائدة خاصة، وتأخذ (صفر) في حالة عدم إلزام الحكومة بدفع فوائد للبنك المركزي، ويلاحظ من الجدول (1-2) لمؤشر استقلالية تحديد الفائدة الآتي:

إن القانون رقم 21 لعام 1991م خفض الاستقلالية إذ حصل على 0.50 ونصت المادة (33) من القانون نفسه على تحديد سقف لسعر الفائدة مقدارها 3 % [54]، وكذلك القانون رقم 14 لعام 2000م حصل على 0.75 إذ أكدت المادة (32) من القانون نفسه على عدم تحديد سعر فائدة لقرض البنك المركزي، واكتفى فقط بذكر سعر الفائدة الملائمة، أي ذلك يكون بالاتفاق بين البنك المركزي ووزارة المالية. [55]، وذلك يوضح خفضًا من الاستقلالية، لكن القانون رقم (14) لعام 2000م كان أكثر استقلالية من القانون رقم 21 لعام 1991م بفارق .0.25

2 – 2 – 3: استقلالية تحديد مدة سداد قروض البنك المركزي للحكومة: يوضح هذا المؤشر تحديد فترة القرض، وتوجد أربعة مؤشرات لتحديد ذلك، إذ تأخذ (1) في حالة أن مدة الاستحقاق ستة أشهر، وتقل إلى 0.66 في حالة أن مدة الاستحقاق عام كامل، وتصل إلى 0.33 في حالة أن مدة الاستحقاق أطول من عام، وفي حالة عدم تحديد القانون فترة الاستحقاق تأخذ صفرًا، ويلاحظ من الجدول (1-2) أن القانون رقم (21) لعام 1991م حصل على صفر، وتضمنت المادة (33) على أن البنك المركزي يقدم قروضًا للحكومة من دون تحديد فترة السداد [56]، الأمر الذي يجعل الحكومة تتساهل في سداد القروض، في حين أن القانون رقم (14) لعام 2000م قد حصل على (1) إذ أكدت المادة (32) من القانون نفسه على تحديد فترة سداد القرض بمدة لا تزيد عن ستة أشهر [57]، وذلك يزيد من الاستقلالية، ومن ذلك يتضح أن القانون رقم (14) لعام 2000م منح البنك استقلالية أكبر من القانون رقم (21) لعام 1991م بفارق (1).

2 – 2 – 4: تحديد مبلغ قروض البنك المركزي للحكومة: يوضح هذا المؤشر استقلالية إجراء العقد بين الحكومة والبنك المركزي من خلال خمسة مؤشرات، وهي عند تحديد مبلغ القرض لابد أن يكون مكتوبًا بصورة مطلقة تأخذ (1)، وفي حالة عدم تحديد المبلغ كنسبة من رأس المال أو أصول البنك تنخفض إلى 0.75 وعند تحديد المبلغ كنسبة من إيرادات الحكومة تأخذ 0.50، ويحصل على 0.25 عند تحديد المبلغ كنسبة من نفقات الحكومة، وتحصل على (صفر) عندما لا يحدد حجم المبالغ المدفوعة للحكومة، ويلاحظ من الجدول (1-2) أن القانون رقم 21 لعام 1991م حصل على 0.50، وذلك نظرًا لتحديد مبلغ القرض كنسبة من إيراداتها طبقًا للمادة (33) من القانون رقم (21) لعام 1991م في حين حصل القانون رقم (14)

لعام 2000م على (1) إذ أكدت المادة (32) من القانون رقم (14) لعام 2000م على عدم منح الحكومة قروضًا عادية باستثناء القروض الطارئة بشرط أن تكون القروض محررة ومكتوبة، والاتفاق على ذكر أصل القرض [58]، وهذا يدل على أن القانون رقم (14) لعام 2000م منح استقلالية أكبر مقارنة بالقانون رقم (21) لعام 1991م بفارق 0.5 نظرًا لوجود قيود أكبر على قروض الحكومة في القانون رقم (14) لعام 2000م؛ إذ يجب أن تكون هذه القروض مكتوبة بشكل واضح ومنفذة وقابلة للدفع، بخلاف القانون رقم (21) لعام 1991م.

2 – 2 – 5: إمكانية إقراض الحكومة بإصدار أدوات الدين العام في السوق النقدي: يوضح هذا المؤشر إمكانية إقراض الحكومة، وتوجد مؤشرات لاحتساب درجة الاستقلالية؛ إذ تأخذ (1) عندما يمتنع البنك المركزي عن إصدار أدوات الدين العام، ويلاحظ من الجدول (1-2) أن القانون رقم (14) لعام 2000م والقانون رقم (21) لعام 1991م على الدرجة نفسها من الاستقلالية وهب (صفر) إذ نصت المادة (32) من القانون رقم (21) لعام 1991م على أن يقوم البنك المركزي بإدارة الدين العام نيابة عن الحكومة[59]، ونصت المادة (31) من القانون رقم (14) لعام 2000م على قيام البنك المركزي بإصدار سندات الحكومة[60]، والذي بدأ بموجبه البنك المركزي بتنفيذ إصدار أدوات الدين العام كأذون الخزانة عام 1995م، وإعادة الشراء في عام 1999م، وشهادات الإيداع في عام 2002م، وبناء على ذلك فإنه لا يوجد فرق بين القانونين، وبالتالي تكون لهما قيمة درجة الاستقلالية نفسها بإصدار أدوات الدين العام في السوق النقدي، وبالتالي تنخفض الاستقلالية للبنك المركزي اليمني في القانونين.

2 – 3: استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية:

2 – 3 – 1: استقلالية البنك المركزي اليمني في صياغة أهداف السياسة النقدية وتحديدها وتنفيذها خلال الفترة (2002م – 2021م): يوضح مؤشر صياغة أهداف السياسة النقدية وتحديدها وتنفيذها بأن البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن صياغتها وتنفيذها ؛ إذ نصت المادة (5) من القانون رقم (14) لعام 2000م على أن يمارس البنك المركزي عملياته في إطار السياسة الاقتصادية للحكومة، وأن يرسم سياسته النقدية وتنفيذها التي تنسجم مع هدف استقرار الأسعار.[61]

كما نصت المادة (5) من القانون رقم (14) لعام 2000م على أن الهدف الرئيس للبنك هو تحقيق استقرار الأسعار، والمحافظة على ذلك الاستقرار.[62]وذلك لأن المادة (5) من القانون رقم 14 لعام 2000م أعطت البنك المركزي استقلالية أكبر خلال الفترة (2002م – 2021) مقارنة بالفترة (1991م – 2001م) إذ قام البنك المركزي باتباع سياسة استهداف التضخم من أجل تحديد الهدف النهائي خلال الفترة (2002م – 2021م)، كما حدد هدفًا رقميًا لبعض المتغيرات الاقتصادية، مثل معدل التضخم، ومعدل النمو الاقتصادي، وقيمة العجز من الناتج.

ويوضح الجدول (2-2) القيم المستهدفة والفعلية لبعض المتغيرات الاقتصادية بالمقارنة بين القيم المستهدفة خلال الخطط التنموية بالقيم الفعلية لبعض المتغيرات، نلاحظ وجود انحرافات كبيرة بين القيمة المستهدفة والقيمة الفعلية، إذ كان معدل التضخم المستهدف خلال الفترة (1991م – 2000م) نسبة 5.75 % في المتوسط السنوي، ومعدل التضخم الفعلي خلال تلك الفترة 12.09 % في المتوسط، في حين كان معدل التضخم الفعلي تجاوز المعدل المستهدف، وكانت القيمة المستهدفة لمعدل التضخم خلال الفترة (2001م – 2010م) 5.64 % في حين كانت القيمة الحقيقية لمعدل التضخم 13.55 %، وخلال الفترة (2011م – 2021م) كان معدل التضخم المستهدف بنسبة 15.78 % سنويًا، في حين كان معدل التضخم الفعلي 12.51 % في المتوسط، لذلك يتضح أن فترة (2011م - 2021م) كانت أفضل من فترة (1991م – 2000م)، حيث حقق معدل التضخم إنخفاضًا كبيرًا ولم يتجاوز المعدل المستهدف للتضخم، الأمر الذي يعني أن البنك المركزي عمل على التحسين في أداء السياسة النقدية أثناء تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م.

جدول (2-2) يوضح القيم المستهدفة والفعلية لبعض المتغيرات الاقتصادية

الرقم	القيم المستهدفة والفعلية بالمتوسط	1991م – 2000م القانون رقم 21 لعام 1991م	2001م – 2010م القانون رقم 14 لعام 2000م	2011م – 2021م القانون رقم 14 لعام 2000م
1	القيم المستهدفة لمعدل التضخم	% 5.75	% 5.64	% 15.87
2	القيم الحقيقية لمعدل التضخم	% 12.09	% 13.55	% 12.51
3	القيم المستهدفة لمعدل النمو	% 6.9	% 6.44	% 8.17
4	القيم الفعلية لمعدل النمو	% 5.33	% 6.10	% 5.4
5	القيمة المستهدفة للعجز من الناتج المحلي	% 2.3	% 2.3	% 3.45
6	القيمة الفعلية للعجز من الناتج المحلي	% 2.83	% 3.36	% 12.85

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على الخطط الخمسية الاقتصادية والاجتماعية من الأولى إلى الخامسة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

لذلك نستنتج أن القانون رقم 14 لعام 2000م أوضح أن هدف البنك المركزي الرئيس هو تحقيق الاستقرار في الأسعار، الأمر الذي مكن البنك من تخفيض معدل التضخم خلال الفترة (2011م- 2021م)، وبالتالي تزداد فاعلية السياسة النقدية، ومع ذلك هناك نوع في الغموض في قانون البنك المركزي رقم 14 لعام 2000م إذ نصت المادة (5) البند (2) الفقرة (أ) من القانون أن يمارس البنك عملياته في إطار السياسة الاقتصادية الحكومية، وهذا يؤدي إلى تعارض بين السياسة والنقدية والمالية، على الرغم من أن البند (1) من المادة نفسها أعطى الأولية لهدف الاستقرار في الأسعار، وبالتالي ارتفاع الاستقلالية الفعلية للبنك.

أما فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن خلال الجدول (2-2) يتضح انحراف القيم المستهدفة للناتج عن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الفعلي، فمن الملاحظ أن معدل النمو الاقتصادي المستهدف خلال الفترة (1991م-2000م) كان 6.9 % في المتوسط سنويًا، في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي

الفعلي 5.33 % في المتوسط، في حين كان معدل النمو الاقتصادي المستهدف خلال الفترة (2001م-2010م) بلغ 6.44 % سنويًا في المتوسط، في حين بلغ معدل النمو الفعلي 6.10 % في المتوسط، أما معدل النمو الاقتصادي المستهدف خلال الفترة (2011م- 2021م) فقد بلغ 8.17 %، في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي الفعلي 5.4 % في المتوسط.

ويتضح من ذلك أن رغبة البنك المركزي في تحقيق هدف زيادة معدل النمو لم يتحقق إلا في الفترة (2001م-2010م) ويعود ذلك إلى تجاوز معدل التضخم الفعلي للمعدل المستهدف إلى التعارض في الأهداف بين معدل التضخم ومعدل النمو.

أما بالنسبة للعجز في الموازنة العامة للدولة فمن خلال الجدول (2-2) يتضح انحراف القيم المستهدفة للعجز من الناتج عن القيمة الفعلية للعجز من الناتج، ومن الملاحظ عن قيمة العجز المستهدف خلال الفترة (1991م-2000م) كان 2.3 % في المتوسط سنويًا، في حين بلغت قيمة العجز الفعلي إلى الناتج 2.83% في المتوسط، فيما كانت قيمة العجز المستهدف الناتج خلال الفترة (2001م- 2010م) 2.3% في المتوسط سنويًا، في حين بلغت قيمة العجز الفعلي إلى الناتج 3.36 % في المتوسط سنويًا، أما قيمة العجز المستهدف إلى الناتج خلال الفترة (2011م-2021م) فكانت 3.45 % سنويًا، في حين بلغت قيمة العجز الفعلي إلى الناتج 12.85 % في المتوسط.

ويتضح من ذلك زيادة العجز الفعلي إلى الناتج في الخطط الخمسية للدولة عن المعدل المستهدف، الأمر الذي يوضح عدم قدرة البنك المركزي في الحد من العجز الفعلي إلى المعدل المستهدف.

2 – 3 – 2: تحديد الهدف النهائي للسياسة النقدية خلال الفترة (2002م-2021م):

من الملاحظ أن القانون رقم 14 لعام 2000م تطرق إلى الاستقلالية بشكل جزئي، فقد نص قانون البنك المركزي رقم 14 لعام 2000م على أن الهدف الرئيس للبنك هو تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار[63]، وساعد هذا النص القانوني على احتمال تخفيض وجود أهداف أخرى تتعارض مع هدف استقرار الأسعار، مما يدل على منح البنك استقلالية مرتفعة والتي تزيد من فاعلية السياسة النقدية.

جدول (3-2) يوضح العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة خلال الفترة 2002م – 2021م

السنة	معدل البطالة %	معدل التضخم %
2002م	14	12.49
2003م	14.3	10.8
2004م	16.2	12.53
2005م	16.1	11.44
2006م	15.7	10.94
2007م	15.3	7.88
2008م	15	19.03
2009م	14.6	5.41

السنة	معدل البطالة %	معدل التضخم %
2010م	17.8	11.15
2011م	16.7	19.39
2012م	17.7	10.21
2013م	17.7	11.05
2014م	17.4	8.08
2015م	17.2	8.7
2016م	17.9	8.6
2017م	18.1	9.2
2018م	18.5	9.2
2019م	18.6	9.7
2020م	18.8	9.1
2021م	18.8	8.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2002م-2021م

يلاحظ من الجدول (3-2) زيادة معدل البطالة من 14 % عام 2002م إلى 18.8 % عام 2021م بمعدل زيادة 34 % في حين انخفضت معدلات التضخم خلال الفترة (2002م-2021م) من 12.49 % عام 2002م إلى 8.2 % عام 2021م بمعدل انخفاض 32 %، وذلك يوضح العلاقة العكسية بين هدف معدل التضخم ومعدل البطالة، حيث تحقق انخفاض في معدلات التضخم وزيادة في معدلات البطالة، مما يوضح أن البنك المركزي أعطى الأولية لهدف الاستقرار في مستوى الأسعار، الأمر الذي يوضح أن الاستقلالية الفعلية العالية للبنك المركزي، وبالتالي زيادة فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة (2002م-2021م) وهذه التنيجة تتوافق مع الآراء المؤيدة للاستقلالية.

2 – 3 – 3: تحديد الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الفترة 2002م – 2021م:

2 – 3 – 3 – 1: تحديد العرض النقدي كهدف وسيط خلال الفترة (2002م-2021م):

يستخدم البنك المركزي العرض النقدي كهدف وسيط للتأثير في معدل التضخم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (4 -2) يوضح العلاقة بين العرض النقدي ومعدل التضخم وعلاقة أسعار الفائدة مع العرض النقدي وأسعار الصرف خلال الفترة 2002م – 2021م (بملايين الريالات)

السنة	معدل التضخم %	العرض النقدي%	معدل نمو العرض النقدي	الإصدار النقدي	معدل نمو الإصدار النقدي	معدل نمو الناتج	الإصدار النقدي إلى العرض النقدي	سعر الصرف	سعر الفائدة
2002م	12.49	712266.8	26.50	243775.4	12.24	5.04	34.2	175.62	13

السنة	معدل التضخم %	العرض النقدي%	معدل نمو العرض النقدي	الإصدار النقدي	معدل نمو الإصدار النقدي	معدل نمو الناتج	الإصدار النقدي إلى العرض النقدي	سعر الصرف	سعر الفائدة
2003م	10.8	855071	20.05	274272.3	12.51	5.76	32.0	183.45	13
2004م	12.53	974166.9	13.93	302798	10.40	4.64	31.08	184.78	13
2005م	11.44	1107281	13.66	337529.1	11.47	5.14	30.48	191.42	13
2006م	10.94	1413779	27.68	419344.8	24.24	4.64	29.66	197.05	13
2007م	7.88	1651337	16.80	443973	5.78	3.48	26.8	198.95	13
2008م	19.03	1877477	13.69	490060	10.38	4.08	26.10	199.78	13
2009م	5.41	2075799	10.56	551668.3	12.57	4.13	826.5	202.85	10
2010م	11.15	2266722	9.20	570970.9	3.498	3,32	925.1	219.59	20
2011م	9.39	2268233	0.07	800254	40.16	15.09-	35.28	213.85	20
2012م	10.21	2756763	21.54	832726.4	4.06	2.19	130.2	214.35	18
2013م	11.05	3101563	12.51	821554	1.34-	3.24	926.4	214.89	15
2014م	8.08	3106216	0.15	854884	4.06	9.56-	27.52	214.89	15
2015م	8.7	3112880	0.21	859931	0.59	5,11-	27.6	250.50	15
2016م	8.6	3203901	2.9	877650	2.1	6,19-	27.39	265.80	15
2017م	9.2	3217222	0.42	886741	1.04	7,95-	27.56	380.50	15
2018م	9.2	3330442	3.51	888123	0.16	33-	26.67	650.60	15
2019م	9.7	3356380	0.78	925644	4.2	2.9-	27.58	850.50	15
2020م	9.1	3359130	0.8	939555	1.5	2.1-	27.79	920.10	15
2021م	8.2	3379662	0.61	941442	0.2	1.2	27.86	1150.50	15

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2002م – 2021م + البنك المركزي اليمني، التقري السنوي للبنك المركزي للأعوام 2002م – 2021م

يتضح من خلال الجدول (4-2) أنه توجد علاقة طردية بين العرض النقدي ومعدل التضخم خلال الفترة (200م-2021م) وأن الزيادة في معدل التضخم ترجع إلى زيادة في العرض النقدي، حيث يلاحظ الانخفاض في معدل التضخم خلال الفترة (2002م-2007م) من 12.49 % عام 2002م إلى 7.88 % عام 2007م، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو العرض النقدي من 26.50 % عام 200م إلى 16.80 % عام 2007م، وانخفاض نسبة الإصدار النقدي إلى العرض النقدي من 34.2 % عام 2002م إلى 26.8 % عام 2007م، ويرجع ذلك الانخفاض إلى صدور قانون استقلالية البنك المركزي رقم 14 لعام 2000 م وزيادة فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة (2002م-2007م)، ثم استمر معدل التضخم في الارتفاع والانخفاض حتى وصل عام 2011م إلى 19.39 %، ويرجع ذلك إلى الارتفاع في أسعار السلع الغذائية المستوردة نتيجة للأزمات المالية للغذاء، بالإضافة إلى الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، والازمة المالية عام 2008م، ثم انخفض في عام 2014م إلى 8.08 % ثم عاود الارتفاع

نسبيًا خلال السنوات 2015م – 2020م بسبب الارتفاع العالمي للأسعار للسلع الأساسية وارتفاع أسعار النفط عالميًا، وقيام البنك المركزي بطباعة العملة لتغطية العجز في الموازنة العامة، ثم عاد في الانخفاض في عام 2021م بسبب الإجراءات التي إتخذها البنك المركزي اليمني، المتمثلة في بيع العملات الأجنبية عبر المزاد العلني بالبنك المركزي والتوقف عن طباعة العملة.

2 – 3 – 3 – 2: تحديد سعر الفائدة كهدف وسيط خلال الفترة 2002م – 2021م:

يعد مؤشر سعر الفائدة أداة مهمة للتأثير في العرض النقدي لعلاقته بالهدف النهائي، سواء كان تحقيق استقرار الأسعار أو تحقيق النمو الاقتصادي، ويلاحظ من خلال الجدول (4-2) أن أسعار الفائدة خلال الفترة 2002م – 2008م لم تكن منسجمة مع سياسة الإصلاح الاقتصادي، والتي تدعو إلى تحرير أسعار الفائدة ؛ إذ بقيت أسعار الفائدة ثابتة عند 13 % خلال الفترة 2002م – 2008م كما يوضح الجدول، فقد أدى ذلك التثبيت لأسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقي وارتفاع معدل نمو العرض النقدي، وفي عام 2000م استمرت أسعار الصرف في الارتفاع على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة إلى 10 %، أما في العامين 2010م و2011م فقد اتخذ البنك المركزي اليمني قرارًا برفع أسعار الفائدة إلى 20% مما خفض من أسعار الصرف بمعدلات متناقضة في العامين 2010م و2011م إلى (219.59، 213.85) ريالًا على التوالي، وسرعان ما انخفضت أسعار الفائدة عام 2012م إلى 18 %، ووصلت أسعار الصرف إلى 214.89 ريالًا للدولار، واستمر الانخفاض في العامين 2013م و 2014م حتى استقرت أسعار الفائدة عند 15 % وأسعار الصرف إلى (214.35، 214.89) ريالًا للدولار على التوالي، أي إن الارتفاع كان طفيفًا، ثم استمر سعر الصرف للريال اليمني في التراجع حتى وصل في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع كبير ؛ إذ وصل في عام 2021م إلى 1150.50 ريالًا للدولار، وذلك يدل على ضعف إدارة السياسة النقدية لأسعار الفائدة للتأثير في أسعار الصرف، وأيضًا انخفاض في الاستقلالية للبنك المركزي.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين أسعار الفائدة بالهدف النهائي (معدل التضخم) فإن الجدول (4-2) وضح هذه العلاقة، فعندما كانت أسعار الفائدة ثابتة عند معدل 13 % خلال الفترة 2002م-2008م استمر معدل التضخم في الارتفاع والانخفاض، وفي عام 2009م انخفض معدل التضخم إلى 5.41% عندما انخفضت الفائدة إلى 10%، ومن الملاحظ أن معدل التضخم في هذا العام كان أقل من أسعار الفائدة بنسبة 4.59%، وذلك يؤدي إلى زيادة في القوة الشرائية، واستمر معدل التضخم في الارتفاع في عامي 2010م و2011م إلى (11.15%، 19.39%) على التوالي عندما ارتفعت أسعار الفائدة إلى 20% للأزمة السياسية التي مر بها اليمن في ذلك العام، ومن ثم انخفضت أسعار الفائدة إلى 18 % عام 2012م، إذ كان الانخفاض في معدل التضخم كبيرًا عام 2012م، فقد وصل إلى 10.21% مقارنة بعام 2011م، ومن ثم ارتفع معدل التضخم عام 2013م إلى 11.05%، ثم عاد إلى الانخفاض عام 2014م إلى 8.08 % نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة إلى 15 % في العامين 2013م و2014م.

كما وضح الجدول (4-2) علاقة أسعار الفائدة بمعدل النمو، فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (5.04 %، 4.01) عندما كانت أسعار الفائدة عند معدل 13 %، ومن ثم انخفضت أسعار الفائدة عام 2009م إلى 10 %، وفي العامين 2010م و2011م ارتفعت أسعار الفائدة إلى 20 %، في حين انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2010م إلى 3.32 %، واستمر هذا الانخفاض في معدل نمو الناتج إلى 15.09 % عام 2011م، وسرعان ما انخفضت أسعار الفائدة في الأعوام 2012م و2013م إلى (18 %، 15 %)، كما ارتفع معدل النمو إلى (2.19 %، 3.24 %) على التوالي، ومن ذلك نستنتج أن البنك المركزي استخدم سعر الفائدة الإسمي كهدف وسيط وليس كأداة من أدوات السياسة النقدية، واستقرت أسعار الفائدة عند نسبة 15 % عام 2014م، في حين انخفض معدل النمو إلى قيمة سالبة هي (-9.56 %)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض شديد في معدلات النمو خلال السنوات (2015م -2021م) نظرًا للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها اليمن.

2 – 4: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أدوات السياسية النقدية المباشرة وغير المباشرة حلال الفترة (2002م-2021م):

2 – 4 – 1: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أدوات السياسة النقدية المباشرة:

2 – 4 – 1 – 1: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أسعار الفائدة: نصت المادة (42) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أنه يجوز للبنك أن يقرر الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة الفائدة التي تدفعها البنوك لأي نوع من أنواع الودائع.[64]

جدول (5-2) يوضح العلاقة بين أسعار الفائدة على الودائع والادخار وعلى القروض والسلف مع معدل التضخم خلال الفترة 2002م – 2021م

السنة	سعر الفائدة على القروض	سعر الفائدة على الإيداع				الفائدة على الادخار	معدل التضخم
		لمدة 12 شهرًا	لمدة 9 أشهر	لمدة 6 أشهر	لمدة 3 أشهر		
2002م	15 - 21	13	13	13	13	13	12.49
2003م	15 - 21	13	13	13	13	13	10.8
2004م	15 - 21	13	13	13	13	13	12.53
2005م	15 - 21	13	13	13	13	13	11.44
2006م	15 -21	13	13	13	13	13	10.94
2007م	15 - 21	13	13	13	13	13	7.88
2008م	15 - 21	13	13	13	13	3	19.03
2009م	15 - 21	10	10	10	10	10	5.41
2010م	23 - 29	20	20	20	20	20	11.15

2011م	23 - 29	20	20	20	20	20	19.39
2012م	20 – 27	18	18	18	18	18	10.21
2013م	19 - 25	15	15	15	15	15	11.05
2014م	19 - 25	15	15	15	15	15	8.08
2015م	19 - 25	15	15	15	15	15	8.7
2016م	19 - 25	15	15	15	15	15	8.6
2017م	19 - 25	15	15	15	15	15	9.2
2018م	19 - 25	15	15	15	15	15	9.2
2019م	19 – 25	15	15	15	15	15	9.7
2020م	19 - 25	15	15	15	15	15	9.1
2021م	19 - 25	15	15	15	15	15	8.2

المصدر: البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التطورات النقدية والمصرفية للأعوام 2002م – 2021م

يوضح الجدول (5- 6) حركة أسعار الفائدة بين الصعود والهبوط، فقد قام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة في عام 2002م إلى 13 % واستقرت هذه النسبة حتى عام 2008م، وعلى الرغم من تثبيت هذه النسبة خلال الفترة (2000م-2008م) فإنها كانت أكبر من معدل التضخم فيما عدا عام 2008م، الأمر الذي يوضح الاستقرار في الأسعار، وبالتالي يزيد من فاعلية السياسة النقدية، وقد كان هدف البنك المركزي من تثبيت أسعار الفائدة هو استقرار أسعار الصرف، وإن تثبيت أسعار الفائدة أدى إلى زيادة الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، الأمر الذي يخفض من الفاعلية، كما ظلت أسعار الفائدة على القروض تتغير صعودًا وهبوطًا تبعًا لتغيرات أسعار الفائدة على الودائع، وفي عام 2009م قام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة إلى 10 % وسرعان ما رفعت إلى 20 % في العامين 2010م و2011م.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفوائد خلال هذه الفترة إلى 20 % فإنه لم يكن هناك تأثير فعال لأسعار الفائدة في معدل التضخم الذي وصل إلى 19.39 % عام 2011م، ووصل العرض النقدي إلى 2268264 مليون ريال عام 2011م، ومن ثم انخفضت أسعار الفوائد إلى 18 % عام 2012م، واستمرت في الانخفاض إلى 15 % في بقية الأعوام حتى عام 2021م، ومن ثم انخفض معدل التضخم إلى 8.2 % عام 2021م.

ومن ذلك يتضح انخفاض فاعلية أداة أسعار الفائدة للتأثير في الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، ومن التأثير في معدل التضخم في معظم سنوات الفترة.

2 – 4 – 2: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة:

2 – 4 – 2 – 1: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أداة الاحتياطي القانوني: تعد أداة الاحتياطي القانوني من أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة خلال الفترة (2002م-2021م)، حيث نصت المادة (41) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أنه يحق للبنك المركزي تحديد نسبة احتياطي حدية إلى مائة في المائة من أي زيادة في أي نوع من الودائع والالتزامات[65].

جدول (6-2) يوضح أدوات السياسة النقدية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية النقدية خلال الفترة 2002م-2021م

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني على الريال	نسبة الاحتياطي القانوني على العملة الاجنبية	الاحتياطيات الفائضة للبنوك	إجمالي الائتمان من البنوك التجارية	نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع	سعر إعادة الخصم	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة لأذون الخزانة قصيرة الأجل	سلفيات البنوك التجارية من البنك المركزي	ائتمان البنوك التجارية من البنك المركزي
2002م	10	10	55710	119433.4	56.499	13.9	13	10.9	0	0
2003م	10	20	87592.8	186325.1	57.01	16.87	13	13.10	0	0
2004م	10	20	112678.7	279233.5	50.08	16.98	13	14.6	0	0
2005م	10	30	152885.8	341031.9	55.53	17.29	13	14.89	287.8	0
2006م	10	20	152863.1	406874.8	53.37	17.83	13	15.65	2.1	0
2007م	10	20	208288.7	590892.2	49.13	17.92	13	15.86	47.8	0
2008م	7	20	215182.4	619581	43.4	17.43	13	15.2	585.1	0
2009م	7	20	232901	875949.9	46.93	15.57	10	13.47	8.4	0
2010م	7	20	275522.9	1137820.2	51.22	23.23	20	20.92	0	0
2011م	7	10	174951.7	933658.8	44.66	24.81	20	22.88	0	0
2012م	7	10	276839.4	1179621	40.93	23.75	18	21.87	822	0
2013م	7	10	321851.6	1722487.3	39.03	18.55	15	16.64	875	0
2014م	7	10	30226.5	1844791.3	37.86	18.08	15	16.08	1552	0
2015م	7	10	304551.2	1611440	37.91	17.91	15	15.83	1561	0
2016م	7	10	304990.8	1690551	37.22	17.80	15	15.81	1599	0
2017م	7	10	306170.3	1707620	36.88	17.16	15	15.77	1666	0
2018م	7	10	308889.4	1758339	36.76	16.55	15	15.28	1681	0
2019م	7	10	312241.7	1791540	36.93	16.43	15	15.13	1691	0
2020م	7	10	313139.8	1835956	37.61	16.35	15	14.72	1701	0
2021م	7	10	315778.1	1896860	37.15	16.11	15	14.60	1719	0

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة 2002م – 2021م + النشرة الإحصائية للبنك المركزي للتطورات النقدية والمصرفية للفترة 2002م – 2021م

يوضح الجدول (6-2) أن نسبة الاحتياطي القانوني كانت بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2002م-2021م)، وقد قام البنك المركزي 2000/7/8م بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى 10 %، وظلت ثابتة عند ذلك المعدل حتى عام 2007م، أي إن البنك المركزي ثبت هذه الأداة ولم يستخدمها خلال الفترة (2000م-2007م) من أجل المحافظة على استقرار الأسعار، وذلك أدى إلى ارتفاع الاحتياطيات الفائضة

خلال الفترة 2002م-2007م من 55710 مليون ريال عام 2002م إلى 208288.7 مليون ريال، وزيادة القروض التي تمنحها البنوك التجارية للقطاع الخاص والحكومة، لأن البنوك تمتلك سيولة كبيرة، ومهما قام البنك المركزي برفع هذه النسبة فإن ذلك لن يؤثر في احتياطي البنوك، ومن ثم قرر البنك المركزي في 2008/3/31م مرة أخرى تخفيض هذه النسبة إلى 7 % وثبت الاحتياطي عند هذه النسبة خلال الفترة 2008م-2021م، وذلك أدى إلى ارتفاع الاحتياطيات الفائضة خلال الفترة (2008م-2021م) إلى 315778.1 مليون ريال.

ومن الملاحظ أن تنفيذ نسبة الاحتياطي القانوني أدى إلى تحرير الاحتياطيات القانونية وإلى تحقيق المساواة بين البنوك التجارية والإسلامية، حيث إن الأخيرة لا تتقاضى أرباحًا على تلك الاحتياطيات، نظرًا لنظامها المعتمد على المشاركة في الربح والخسارة وعدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً، وقد يرجع السبب في اتخاذ قرار التخفيض والتثبيت إلى أن البنك المركزي لم يتمتع باستقلالية لاتخاذ القرار المناسب، مما ترتب عليه تحرير الاحتياطيات، وزيادة القروض التي تمنحها البنوك التجارية، وبالتالي تخفيض فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة (2008م-2021م).

أما نسبة الاحتياطيات للعملات الأجنبية كانت بين الارتفاع والانخفاض وإن الجدول (6-2) يوضح قيام البنك المركزي بخفض هذه النسبة إلى 10 % خلال الفترة (2000م-2002م) مما ساعد البنوك التجارية على منح القروض بالعملات المحلية والأجنبية، ثم عاود إلى الارتفاع إلى 20 % في عامي 2003م و2004م، ونظرًا لاستمرار الضغوط على أسعار الصرف قرر البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي القانوني بالعملة الأجنبية إلى 30 % عام 2005م من أجل الحد من قدرة البنوك على الإقراض، والحد من زيادة الطلب على الدولار، وذلك يزيد من فاعلية السياسة النقدية، أما خلال الفترة (2006م-2010م) فقد عاود البنك المركزي إلى خفض النسبة إلى 20 %، واستمر الانخفاض إلى 10 % خلال الفترة (2011م-2021م)، وزاد ذلك من قدرة البنوك على منح القروض بالعملات الأجنبية، وقد وصلت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع إلى 50.4 % في المتوسط.

ومن ذلك يتضح انخفاض فاعلية أداء نسبة الاحتياطي القانوني في غالب سنوات الفترة (2002م-2021م) نتيجة انخفاض استقلالية البنك المركزي.

2 -4 - 2 - 2: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أداة سعر الخصم: نصت المادة (39) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أنه مع الأخذ في الاعتبار البنوك الإسلامية يجوز للبنك أن يقرر شروطًا متفاوتة بما في ذلك أسعار الخصم وأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك. (66)

ويوضح الجدول (6-2) أن أسعار الخصم خلال الفترة (2002م-2021م) كانت بين الارتفاع والانخفاض، وعلى الرغم من بقاء سعر الفائدة على الودائع ثابتة عند معدل 13 % فقد ارتفعت أسعار الخصم خلال الفترة (2002م-2004م) من 13.9 % إلى 16.98 % على التوالي، ولذلك الارتفاع أثر

في سلفيات البنوك التجارية من البنك المركزي إذ وصلت هذه السلفيات إلى صفر خلال الفترة (2000م-2004م)، ويرجع ذلك إلى اعتماد البنوك التجارية على بنوك أجنبية في الخارج، نظرًا لتمسك البنك المركزي برفع سعر الخصم، ومن ثم تخفيض سلفيات البنوك واعتمادها على جهات أخرى.(67)

وفي عام 2005م عاد سعر الخصم في الارتفاع مرة أخرى حتى وصل 17.29 %، ومن ثم ارتفع إلى 17.43 % عام 2008م ؛ إذ قامت البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي، فقد وصلت السلفيات في عام 2005م إلى 287.8 مليون ريال، وارتفعت إلى 5851 مليون ريال عام 2008م ، وفي عام 2009م انخفض سعر الخصم مرة أخرى إلى 15.57 % مما أدى إلى انخفاض سلفيات البنوك التجارية من البنك المركزي إلى 8.4 مليون ريال، ومن الملاحظ ان العلاقة بين سعر الخصم والسلفيات كانت طردية في العامين 2005م و2009م، في حين يجب أن تكون عكسية، وفي العمين 2010م و2011م ارتفع سعر الخصم إلى 23.23 % و24.81 % على التوالي، كما ارتفعت أيضًا أسعار الفائدة على أذون الخزانة إلى 22.88 % وأسعار الفائدة على الودائع إلى 20 % كما يوضح الجدول (6-2)، مما يدل على فاعلية هذه الأداة في العامين 2010م و2011م، فقد كان له تأثير كبير في السلفيات إذ وصلت السلفيات إلى صفر، ويرجع ذلك إلى اعتماد البنوك التجارية على فروع لها في الخارج.

ومن الملاحظ من الجدول (6-2) أن الارتفاع المتزايد في سعر الخصم وانخفاض سلفيات البنوك التجارية من البنك المركزي يوضح الاستقلالية العالية للبنك المركزي في اتخاذ قرار رفع سعر الخصم، وبالتالي تزداد فاعلية هذه الأداة، لكن سرعان ما انخفض سعر الخصم في الأعوام 2012م، 2013م، 2014م إلى 23.75 %، 18.55 %، 18.05 % على التوالي، مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة على أذون الخزانة إلى 21.87 %، 16.64 %، 16.08 % على التوالي، وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع إلى 15 % عام 2014م، وبالتالي تزايدت سلفيات البنوك التجارية من البنك المركزي إلى 822، 875، 1552 مليون ريال على التوالي، وتزايد الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، واستمر سعر الخصم في الانخفاض خلال الفترة (2015م-2021م) إلى 17.91 %، 17.80 %، 7.16 %، 16.55 %، 16.43 %، 16.35 %، 16.11 %، مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة على أذون الخزانة إلى 15.83 %، 15.81 %، 15.77 %، 15.28 %، 15.13 %، 14.72 %، 14.60 %، في استمرار ثبات سعر الفائدة عند 15 %، وبالتالي تزايدت البنوك التجارية من البنك المركزي إلى 1561، 1599، 1666، 1681، 1691، 1701، 1719 مليون ريال على التوالي، وتزايد بدوره الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، ويرجع ذلك إلى انخفاض الاستقلالية في اتخاذ القرار المناسب خلال الأعوام 2012م – 2021م ومن ثم انخفاض فاعلية السياسة النقدية.

ومن خلال ذلك يتضح انخفاض فاعلية أداة سعر الخصم في غالب سنوات الفترة (2002م-2021م) نتيجة انخفاض الاستقلالية، كما تعد هذه الأداة غير صالحة ؛ لأن البنوك التجارية لا تقترض من البنك المركزي نظرًا لزيادة احتياطياتها.

2 –4 – 2 – 3: استقلالية البنك المركزي وفاعلية سياسة السوق المفتوحة: نصت المادة (13) من القانون رقم (14) لعام 2000م على أن البنك المركزي مسؤول عن تحديد أدوات السياسة النقدية، واستخدام عمليات السوق المفتوحة[68]. والجديد في هذا القانون هو استخدامه لعملية السوق المفتوحة؛ إذ يتحمل البنك المركزي عبء إصدار أذون الخزانة لامتصاص السيولة النقدية، ولا تتحملها الخزانة العامة، بالإضافة إلى تعويضه الخزانة العامة بمبالغ كبيرة.[69]

جدول (7-2) يوضح مؤشرات السياسة المالية وإصدار أذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2002م – 2021م (بملايين الريالات)

السنة	القيمة الاسمية لأذون الخزانة (1)	القيمة الفعلية لأذون الخزانة (2)	صافي أذون الخزانة (2-1) = 3	الإيرادات بدون القروض والمساعدات (4)	النفقات العامة للدولة (5)	العجز بدون القروض والمساعدات 6 = (5-4)	القيمة الاسمية لأذون الخزانة إلى صافي العجز %(7)	العملة خارج الجهاز المصرفي إلى العرض النقدي	سعر الفائدة لأذون الخزانة قصير الأجل	العجز إلى الناتج	شهادات الإيداع	إعادة شراء أذون الخزانة لدى البنك المركزي
2002م	304037	289270	14767	553030	574305	(21275)	1429.08-	33.6	10.9	1.09	46807	65000
2003م	420879	398415	22464	656570	755567	18997-	425.14-	31.44	13.10	4.79	39429.4	65000
2004م	669825	633771	36054	793471	867497	74026-	904.85-	30.58	14.6	3.42	33490.4	65000
2005م	838038	790327	47711	1097105	1169242	72137-	1161.73-	29.86	14.89	3,17	17230	65000
2006م	1049754	990893	58861	1434662	1403966	30696	3419.84	29.18	15.65	1.29	97540	65000
2007م	1287515	1217921	69594	1414290	1738234	323944-	397.45-	25.79	15,86	13.15	97045	65000
2008م	1825071	1736694	88377	197954	2226268	247214-	738.26-	25.15	15.2	9.95	257019.3	65000
2009م	1690465	1617524	72941	1278544	1823853	545309-	310.00-	25.64	13.47	20.44	0	65000
2010م	1838572	1720589	117983	1774911	2086274	311363-	590.49-	24.13	20.92	11.30	0	65000
2011م	2044612	1909015	135597	1709297	2056695	347398-	588.55-	34.27	22.88	14.84	0	65000
2012م	2740176	2557009	183167	1917135	2775511	858376-	319.23-	29.14	21.87	35.89	91890	65000
2013م	3927100	3722208	204892	2026944	2728437	701493-	559.82-	25.30	16.64	28.41	0	65000
2014م	4700047	4480726	219321	1983174	6567174	584000-	804.80-	26.10	16.08	26.15	0	65000
2015م	4861311	4491120	379191	1911561	6115981	581122-	836.5-	27.16	16.15	26.16	0	65000
2016م	4923187	4514481	408706	1881990	5315450	665612	739.6	27.91	17.80	28.15	0	65000
2017م	2355611	2277933	77678	1770512	5160800	691571	340.6	29.31	17.92	28.88	0	65000
2018م	2311990	2290111	21879	1716522	4303444	733591	315.2	31.65	18.64	29.36	0	65000
2019م	1938551	1910555	27996	1651217	4215360	856234	226.4	33.33	20.16	32.45	0	65000
2020م	1888661	1756688	131973	1614411	4116607	981318	192.5	33.85	20.31	34.55	0	65000
2021م	1555446	1500189	55257	1554008	3816111	1139612	136.5	34.44	20.76	35.23	0	65000

المصدر: وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية الأعداد 2002م – 2021م + البنك المركزي اليمني،نشرة التطورات النقدية والمصرفية للأعوام 2002م – 2021م

بدأ البنك المركزي اليمني بإيقاف إصدار أذونات الخزانة في عام 2000م ؛ إذ بدأ عجز الموازنة في التلاشي عند تحقيق فائض في الموازنة العامة، ومن ثم فإن البنك باستخدام أداة إعادة الشراء لامتصاص السيولة الفائضة، حيث عدّ مجلس إدارة البنك هذه الوسيلة مؤقتة ؛ لأن التكلفة تكاد تكون كبيرة على البنك المركزي، أما عند إصدار أذون الخزانة فإن التكلفة ستكون على وزارة المالية[70]، وذلك يدل على أن الاستقلالية كانت أقل، مما يؤثر سلبًا في فاعلية السياسة النقدية.

كما استخدم البنك المركزي أيضًا أداة شهادة الإيداع عام 2001م، وتعد أذون الخزانة من الأدوات التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في اليمن ؛ إذ حيث بدأ البنك المركزي بإصدارها لتمويل العجز، باعتبارها سياسة تمويلية غير تضخمية لتكون بديلًا عن الإصدار النقدي، ومن المحافظة على استقرار الأسعار.

الجدير بالذكر أن العلاقة بين أذون الخزانة والاحتياطيات الفائضة هي علاقة عكسية، فمن خلال التحليل السابق فارتفاع أذون الخزانة كان يؤدي إلى ارتفاع الاحتياطيات الفائضة للبنوك باستثناء الأعوام 2006م و2011م، وهذا دليل على أن زيادة الإصدارات لم تحد من حجم السيولة بل غنها أدت إلى زيادتها، لأن الموازنة العامة للدولة ليست بحاجة إلى إصدار هذا الحجم الكبير من أذون الخزانة، مما أدى إلى تراكم الاحتياطيات لدى البنك المركزي.

وخلال الفترة 2002م -2021م فإن العلاقة بين العجز وسلفيات الحكومة كانت أقل من السنوات التي سبقتها في فترة تطبيق القانون السابق رقم 21لعام 1991م، وذلك يؤكد زيادة الاستقلالية خلال الفترة 2002م – 2021م، ويلاحظ من الجدول (7-2) انخفاض الائتمان الحكومي عن طريق الإصدار النقدي، واستخدام إصدارات أذون الخزانة لتمويل العجز خلال الفترة (2000م-2007م)، كما حققت الموازنة العامة فائضًا في عام 2006م بلغ 30696 مليون ريال، ومن ثم انخفض معدل التضخم إلى 10.94 % عام 2006م.

كما أوضح الجدول (7-2) إن البنك المركزي اليمني خلال الفترة (2008م-2011م) عاود إلى إقراض الحكومة عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما أدى إلى ارتفاع العرض النقدي من 1877477مليون ريال عام 2008م إلى 2268233 مليون ريال عام 2011م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم خلال الفترة (2008م-2011م) من 19.03 % عام 2008م إلى 19.39 % عام 2011م ؛ إذ كان تمويل العجز عن طريق زيادة الإصدار لأذون الخزانة بالقيمة الاسمية إلى 1825071، 2044612، مليون ريال على التوالي.

ويوضح الجدول (7-2) انخفاض الائتمان الحكومي عن طريق الإصدار النقدي خلال الفترة (2012م-2014م)؛ إذ كان تمويل العجز عن طريق زيادة الإصدارات لأذون الخزانة بالقيمة الاسمية إلى (2740176، 3927100، 47000470) مليون ريال على التوالي، ووصلت القيمة الاسمية لأذون الخزانة كنسبة إلى العجز إلى (313.23 %، 559.82 %، 804.80 %) على التوالي، وهذه الإصدارات كانت أكبر من

العجز الذي بلغ (858376، 701493، 584000) مليون ريال، وانخفض معدل التضخم من 10.21% عام 2012م إلى 8.08 % عام 2014م على الرغم من انخفاض الاحتياطيات الفائضة، وارتفاع العرض النقدي من عام 2012م إلى عام 2014م، وترجع زيادة هذه الإصدارات إلى سوء إدارة الدين العام المحلي، كما أسهمت أذون الخزانة في تحويل الاستثمار من قطاع الإنتاج الحقيقي إلى الاستثمارات قصيرة الاجل.

وخلال الفترة من عام 2015م إلى عام 2021م انخفض حجم الإصدارات من أذون الخزانة من 4861311 مليون ريال عام 2015م إلى 1555446 مليون ريال عام 2021م، إذ كان البنك المركزي يقوم بتمويل العجز في الموازنة عن طريق الإصدارات النقدية؛ إذ ازدادت من 859932 مليون ريال عام 2015م إلى 941442 مليون ريال عام 2021م.

ويمكن الاستنتاج إن الاستقلالية خلال الفترة (2002م-2021م) كانت أكبر، وبالتالي زيادة الفاعلية مقارنة بالفترات السابقة قبل صدور القانون رقم 14 لعام 2000م إذ كان تمويل العجز بإصدارات أذون الخزانة وانخفاض الإصدار النقدي الجديد.

2 – 5: استقلالية البنك المركزي وتحقيق الاستقرار النقدي:

2 – 5 – 1: مؤشر الضغط التضخمي (معامل الاستقرار النقدي): يوضح هذا المعامل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبين نمو العرض النقدي، ونحصل عليه بالمعادلة الآتية:

معامل الاستقرار النقدي = معدل نمو العرض النقدي – معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

جدول (8-2) يوضح مؤشرات الاستقرار النقدي خلال الفترة 2002م – 2021م

السنة	العرض النقدي (1)	معدل نمو العرض النقدي % (2)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي% (3)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي % (4)	معامل الاستقرار النقدي 5 = (2-4)	مرونة الإفراط النقدي 6 = (1÷3)
2002م	711266.8	26.50	1955144	5.04	21.46	0.36
2003م	855071	20.05	2067701	5.76	14.29	0.41
2004م	794166.9	13.93	2163551	4.64	9.29	0.45
2005م	1107281	13.66	2274736	5.14	8.52	0.49
2006م	1413779	27.68	2380299	4.64	23.04	0.59
2007م	1651337	16.80	2463015	3.48	13.33	0.67
2008م	1877477	13.69	2561890	4.01	9.68	0.73
2009م	2075799	10.56	2667820	4.13	6.43	80.7
2010م	2266722	9.20	2756324	3.32	5.88	0.82
2011م	2268233	0.07	2340439	15.09-	15.16	0.97

السنة	العرض النقدي (1)	معدل نمو العرض النقدي % (2)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي% (3)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي % (4)	معامل الاستقرار النقدي 5 = (4-2)	مرونة الإفراط النقدي 6 = (1÷3)
2012م	2756763	21.52	2391616	2.19	19.35	1.15
2013م	3101563	12.51	2469162	3.24	9.26	61.2
2014م	310216	0.15	2233042	9.56-	9.71	1.39
2015م	3215680	9.90	2111995	5.11-	15.01	1.52
2016م	3280411	2.01	1988700	6.19-	8.2	1.65
2017م	3293309	0.39	1880231	7.95-	8.84	1.75
2018م	3811461	15.73	1821446	3.3-	19.03	2.09
2019م	4630491	21.49	1771133	2.9-	24.39	2.61
2020م	5811224	25.50	1721444	2.1-	27.6	3.38
2021م	7443555	28.09	1700551	1.2	29.29	4.38
المتوسط	2773590	14.47	2006411	2.35	13.49	8.37

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2002م – 2021م + البنك المركزي اليمني، تقارير التطورات النقدية والمصرفية للأعوام 2002م – 2021م

ويوضح الجدول (8-2) الفارق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبين معدل نمو العرض النقدي، إذ وصل معدل نمو العرض النقدي في المتوسط إلى 14.47 % في حين وصل معدل نمو الناتج في المتوسط 2.35 % خلال الفترة (2002م-2021م)، وهذا يعكس زيادة معدل النمو للعرض النقدي إذ بلغ معامل الاستقرار النقدي في المتوسط إلى 13.49 % سنويًا / أي إن معامل الاستقرار أخذ قيمة موجبة فأكثر من الواحد الصحيح، وهذا يزيد من الضغوط التضخمية.

كما يتضح من الجدول (8-2) أن الاقتصاد اليمني كان يعاني من الضغط التضخمي ؛ نظرًا لزيادة معدل نمو العرض النقدي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يوضح أن استقلالية البنك المركزي اليمني لم تكن متاحة لتحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي انخفاض فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة 200م – 2021م.

2 – 5 – 2: مؤشر مرونة الإفراط النقدي: هو مؤشر يوضح علاقة العرض النقدي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونحصل عليه بالمعادلة الآتية: مرونة الإفراط النقدي = العرض النقدي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ويتضح من الجدول (8-2) السابق أن نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في ارتفاع مستمر، وذلك يعني أن هذه النسبة بلغت 8.37 %، الأمر الذي يوضح عدم تحقق الاستقرار النقدي أيضًا خلال الفترة (2002م-2021م).

لذلك نستنتج أن الاستقرار النقدي لم يتحقق خلال الفترة 2002م – 2021م إذ زادت الضغوط التضخمية، ولكن هذه الضغوط التضخمية كانت أقل من الفترة السابقة قبل تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستقلالية، ومن ثم الفاعلية خلال فترة تطبيق القانون مقارنة بفترة ما قبل تطبيق القانون.

2 – 5– 3: مؤشر مسببات التضخم الداخلية (تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية): قام البنك المركزي اليمني خلال الفترة 2002م-2021م باستخدام سياسة السوق المفتوحة عن طريق إصدار أذون الخزانة، وأيضًا قيامه بتخفيض الائتمان الحكومي عن طريق الإصدار النقدي، وكما تم الإشارة سابقًا إلى أن هناك علاقة عكسية بين الاستقلالية ومعدل التضخم، حيث إن زيادة الاستقلالية للبنك المركزي تؤدي إلى تخفيض معدل التضخم.

ومن خلال هذا المؤشر نتعرض إلى سبب ارتفاع معدلات التضخم من خلال معرفة جهات مؤشرات تمويل عجز الموازنة، حيث توجد جهتان لتمويله، الأولى البنك المركزي، والثانية البنوك التجارية، وذلك من خلال مؤشرين لتمويل العجز، هما مؤشر ائتمان الحكومة من البنوك التجارية، ومزاحمة القطاع الخاص، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى لتمويل العجز الأول نسبة الإصدار النقدي والقاعدة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والثاني نسبة القاعدة النقدية العرض النقدي، والثالث مؤشر التمويل التضخمي وغير التضخمي للدين العام، والرابع مؤشر اقتراض الحكومة من البنك المركزي كنسبة إلى متوسط إيرادات الموازنة، والخامس مؤشر سداد مديونية الحكومة للبنك المركزي.

2 – 5 – 3 – 1: جهات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

2 – 5 – 3 – 1 – 1: مؤشر ائتمان الحكومة من البنك المركزي والبنوك التجارية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة: يوضح هذا المؤشر نسبة ائتمان الحكومة من البنك المركزي لتمويل العجز إلى إجمالي الائتمان المصرفي للحكومة، وكما نصت المادة (32) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن البنك المركزي لا يمنح الحكومة أي قروض إلا في الظروف الاستثنائية في شكل قروض طارئة[71]، ويوضح الجدول (9-2) هذا المؤشر.

جدول (9-2) يوضح مؤشر ائتمان الحكومة من البنك المركزي والبنوك التجارية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2002م – 2021م (بملايين الريالات)

السنة	ائتمان الحكومة من البنك المركزي (1)	ائتمان الحكومة من البنوك التجارية (2)	إجمالي الائتمان المصرفي للحكومة 3=(2+1)	الائتمان الحكومي من البنك المركزي إلى إجمالي الائتمان المصرفي الحكومي % 4=(1÷3)	ائتمان الحكومة من البنوك التجارية والإسلامية إلى إجمالي الائتمان المصرفي للحكومة % 5=(2÷3)
2002م	65685.6	10214.8	75900.4	86.54	13.46
2003م	65203.8	47469.2	112673	57.869	42.13
2004م	67605.7	93679.7	161285.4	41.92	58.05
2005م	65982.1	115205.4	181187.4	36.42	63.58
2006م	68385.7	137693.3	26079	33.18	66.82
2007م	65417.3	224342.2	289759.9	22.58	77.42
2008م	170921.1	191903.9	362825	47.11	52.89
2009م	393160.7	455934.1	849094.8	46.30	53.696
2010م	540643.5	518372.2	1059015.7	51.05	48.948
2011م	783102.4	546279	1329381	58.91	41.09
2012م	772703.4	788510.2	1561213.6	49.49	50.51
2013م	756645.2	1182454.4	1939099.7	39.02	60.98
2014م	761297.8	1287319.8	2048617.6	37.16	62.84
2015م	763218.2	233661.2	996879.4	76.30	23.43
2016م	765531.4	240111.4	1005642.8	76.15	23.88
2017م	768251.1	285612.6	1053863.1	72.79	27.10
2018م	769831.5	299614.5	1069446	71.98	22.02
2019م	771165.3	316559.8	1087725.1	70.89	29.10
2020م	773691.1	318280.2	1091970.3	70.85	29.15
2021م	774531.5	350330.4	1124861.9	68.86	31.14
المتوسط	496149.12	382177.44	871176.02	61.5	38.5

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي للأعوام 2002م-2021م

يتضح من الجدول (9-2) أن نسبة الائتمان الحكومي من البنك المركزي إلى إجمالي الائتمان المصرفي بلغت في المتوسط 61.5% خلال الفترة 2002م – 2021م، أي إن البنك المركزي يمول الحكومة بهذه النسبة

والنسبة الباقية تمول من قبل البنوك التجارية، أي بنسبة 38.5 % في المتوسط، ومن الملاحظ أن نسبة تمويل الحكومة من البنك المركزي أكثر من تمويل البنوك التجارية، وذلك يوضح أن الحكومة اعتمدت على البنك المركزي في تمويل العجز خلال الفترة 2002م – 2021م، الأمر الذي خفض من الاستقلالية، وبالتالي انخفاض فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة 2002م – 2021م.

3 – 5 – 3 – 1 – 2: مؤشر ائتمان القطاع الحكومي من البنوك التجارية ومزاحمة القطاع الخاص لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة: يوضح هذا المؤشر نسبة ائتمان القطاع الحكومي ومزاحمة القطاع الخاص، حيث يوضح الجدول (10–2) أدناه التسهيلات الحكومية التي تقدمها البنوك التجارية والإسلامية للقطاع الخاص والحكومة.

جدول (10–2) يوضح التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية للقطاع الخاص والحكومة والمؤسسات العامة خلال الفترة 2002م–2021م

السنة	الائتمان الحكومي من البنوك التجارية بالريال (1)	ائتمان القطاع الخاص من البنوك التجارية بالريال(2)	ائتمان المؤسسات العامة من البنوك التجارية(3)	إجمالي الائتمان من البنوك التجارية بالريال 4=(1+2+3)	نسبة الائتمان الحكومي إلى إجمالي الائتمان % 5=(1÷4)	نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان من البنوك التجارية% 6=(2÷4)	نسبة ائتمان المؤسسات المالية إلى إجمالي الائتمان من البنوك التجارية% 7=(3÷4)
2002م	10214.8	108984.6	270	119433.4	8.55	91.22	0.23
2003م	47469.2	138566.7	289.2	186325.1	25.48	74.37	0.16
2004م	93679.7	185553.8	0	279233.5	33.54	66.45	0
2005م	115205.4	225783.2	43.3	341031.9	33.78	66.21	0.01
2006م	137693.3	266118.6	3062.9	406874.8	33.84	65.41	0.75
2007م	224342.6	359477.6	70.72	590892.2	37.97	60.84	1.196
2008م	191903.9	423812.1	3865	619581	30.97	68.40	0.62
2009م	455934.1	404120.8	15895	875949.9	52.05	46.14	1.81
2010م	518372.2	438332	18111.6	974815.8	53.18	44.97	1.86
2011م	546279	366949.9	20429.9	933658.8	58.51	39.30	2.19
2012م	788510.2	373762.5	17348.3	1179621	66.84	31.68	1.47
2013م	1182454.5	510010.2	30022.6	1722487.3	68.65	29.61	1.74
2014م	1287319.8	523236.7	34234.85	1844791.3	69.78	28.36	1.86

السنة	الائتمان الحكومي من البنوك التجارية بالريال (1)	ائتمان القطاع الخاص من البنوك التجارية بالريال(2)	ائتمان المؤسسات العامة من البنوك التجارية(3)	إجمالي الائتمان من البنوك التجارية بالريال 4=(1+2+3)	نسبة الائتمان الحكومي إلى إجمالي الائتمان % 5=(1÷4)	نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان من البنوك التجارية% 6=(2÷4)	نسبة ائتمان المؤسسات المالية إلى إجمالي الائتمان من البنوك التجارية% 7=(3÷4)
2015م	915113.1	688415.5	31181.1	1634709.7	55.98	42.11	1.90
2016م	883416.4	718111.2	30992.2	1911519.8	46.22	37.57	1.62
2017م	788921.2	781565.1	28771.3	1599257.6	49.33	48.87	1.80
2018م	313600.3	918661.4	27112.4	1259374.1	24.90	72.95	2.15
2019م	115552.4	922811.9	26260.2	1064624.5	10.85	86.68	2.47
2020م	86484.5	956315.5	21708.6	1064508.6	8.12	89.84	2.04
2021م	56918.6	988250.6	20552.8	1065722	5.34	92.73	1.93
المتوسط	412969.27	514941.99	16511.09	983720.62	38.69	59.19	1.39

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للأعوام 2002م-2021م

يوضح الجدول (10-2) أن نسبة ائتمان الحكومة من البنوك التجارية كانت 38.69 % في المتوسط خلال الفترة 2002م – 2021م، مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م، أي خلال الفترة 1991م – 2000م، التي وصلت إلى 1.90 %، كما وصلت نسبة ائتمان القطاع الخاص من البنوك التجارية إلى 59.19 % في المتوسط خلال الفترة 2002م – 2021م، مقارنة بفترة ما قبل تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م، أي الفترة من 1991م – 2000م التي وصلت إلى 73.95 % في المتوسط.

وهذا المؤشر يوضح لنا أن الحكومة لم تعتمد اعتمادًا كليًا على البنك المركزي، أي إن اعتمادها على البنوك التجارية ارتفع خلال الفترة 2002م – 2021م، وبالتالي مزاحمتها للقطاع الخاص.

3 – 5 – 3 – 2: مؤشر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

3 – 5 – 3 – 2 – 1: مؤشر نسبة الإصدار النقدي والقاعدة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح هذا المؤشر نسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعرفة كم تمثل نسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (11 –2) يوضح العلاقة بين معدلات النمو (m2،m1) والقاعدة النقدية ومؤشر تمويل العجز عن طريق التمويل التضخمي خلال الفترة 2002م – 2021م (بملايين الريالات)

السنة	العرض النقدي M1	معدل نمو العرض النقدي M1	العرض النقدي M2	معدل نمو العرض النقدي M2	القاعدة النقدية	معدل نمو القاعدة النقدية	معدل التضخم%	القاعدة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي	الإصدار النقدي إلى العرض النقدي	القاعدة النقدية إلى العرض النقدي	نسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي
2002م	306449.5	8.41	712266.8	26.50	297838.6	11.22	12.49	15.23	34.23	241.8	12.47
2003م	347465.4	13.38	855071	20.00	359361.2	20.66	10.8	17.38	32.08	342.00	13.26
2004م	390541.2	12.397	974166.9	13.9	413674.3	15.11	12.53	19.12	31.08	42.46	13.995
2005م	442463.6	13.29	1107281	13.66	487406	17.82	11.44	21.43	30.48	244.00	14.8
2006م	558460.7	26.22	1413779	27.68	570764.9	17.10	10.94	23.98	29.66	40.37	17.6
2007م	613748	9.899	1651337	16.80	635188.1	11.29	7.88	25.79	26.89	38.47	18.0
2008م	680158.5	10.82	1877477	13.69	687733.3	8.27	19.03	26.84	26.10	36.63	19.1
2009م	758331.4	11.49	2075799	10.56	765113.7	11.25	5.41	28.68	26.58	36.86	20.68
2010م	786133	3.67	2266722	9.20	823888	7.68	11.15	29.89	25.19	36.35	20.7
2011م	992999.8	126.3	2268233	0.07	954477.3	15.85	19.39	40.78	35.28	42.8	34.19
2012م	1104820	11.26	2756763	21.5	1077540.9	12.89	10.21	45.05	30.21	39.09	43.82
2013م	1116583	1.06	3101563	12.5	1097626.7	1.86	11.05	44.45	26.29	35.39	33.2
2014م	1129542.1	1.16	3106216	0.15	1112796.9	1.38	8.08	49.83	27.52	35.82	38.28
2015م	155181.3	16.53	3118000	0.37	122881	15.33	51.8	10.82	54.09	49.18	10.40
2016م	166181	2.20	3120891	0.09	184490	10.10	32.6	13.15	47.81	68.49	8.42
2017م	169006	7.34	3204480	2.68	122618	1.4	3.1	11.59	44.60	53.01	9.10

السنة	العرض النقدي M1	معدل نمو العرض النقدي M1	العرض النقدي M2	معدل نمو العرض النقدي M2	القاعدة النقدية	معدل نمو القاعدة النقدية	معدل التضخم%	القاعدة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي	الإصدار النقدي إلى العرض النقدي	القاعدة النقدية إلى العرض النقدي	نسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي
2018م	222892	9.13	3222811	0.58	139933	13.17	6.14	12.51	43.31	53.98	30.15
2019م	299500	18.14	3279994	0.18	211621.3	21.71	9.8	13.91	45.55	56.14	11.16
2020م	347241	20.16	3280788	0.02	255448	16.11	5.91	14.20	43.44	52.64	21.26
2021م	943984.88	16.13	2169681	8.61	571320.08	11.51	12.99	27.09	33.01	77.19	19.08

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي للأعوام 2002م – 2021م

يتضح من الجدول (11-2) أن هذه الفترة لم تشهد ارتفاعًا في معدلات نمو m1 و m2 إذ وصل معدل نموها إلى 16.13 % و8.61 % في المتوسط على التوالي للفترة 2002م – 2021م، ويرجع هذا الانخفاض في عرض النقد إلى الانخفاض في القاعدة النقدية خلال الفترة 2002م – 2021م، حيث وصل معدل نموها إلى 11.51 % في المتوسط، ونسبة القاعدة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي 27.09% في المتوسط، كما وصلت نسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 19.08% في المتوسط لتمويل عجز الموازنة العامة.

ويوضح انخفاض معدل نمو الإصدار النقدي إذ وصل إلى 11.05%، وبالتالي انخفاض القاعدة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.09% كمتوسط، ومن ثم انخفاض معدل التضخم إلى 12.99% في المتوسط مقارنة بالفترة 1991م – 2000م التي وصل فيها معدل التضخم إلى 52.68% في المتوسط.

لذلك نلاحظ أن البنك المركزي اليمني يتمتع باستقلالية عالية خلال الفترة 2002م – 2021م مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م، أي خلال الفترة 1991م-2001م، إذ قل اعتماد البنك المركزي لتمويل العجز بالإصدار النقدي، واستخدام أذون الخزانة بدلًا عنة خلال الفترة 2002م – 2021م.

3 – 5 – 3 –2 – 2: مؤشر القاعدة النقدية إلى العرض النقدي: يوضح الجدول (11-2) مؤشر نسبة القاعدة النقدية والعلاقة الطردية بين العرض النقدي وبين القاعدة النقدية، فعند زيادة القاعدة النقدية يزداد العرض النقدي ؛ إذ انخفضت نسبة القاعدة النقدية إلى العرض النقدي إلى 77.19 % مقارنة بفترة ما قبل تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م، أي الفترة من 1991م – 2001م، والتي وصلت فيها نسبة القاعدة النقدية إلى العرض النقدي 92.98 % في المتوسط، في حين وصلت نسبة الإصدار النقدي إلى العرض النقدي إلى 33.01 %، ونسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000م – 2021م إلى 19.08 % في المتوسط، وعلى الرغم من إن معدل التضخم وصل إلى 12.99 % في المتوسط.

3 – 5 – 3 – 2 – 3: مؤشر التمويل التضخمي وغير التضخمي للدين العام: كانت الحكومة تعتمد على البنك المركزي في تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد، لكن مع تطبيق الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي ترتب على ذلك استبدال تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد إلى إصدار أذون الخزانة وشهادات الإيداعات باعتبارها أداة غير تضخمية، وتعد هذه الأداة من أهم الأدوات التي استخدمها البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2002م – 2021م خاصة أن الهدف من إصدارها هو تمويل المشروعات الاستثمارية، وسحب فائض السيولة لدى الأفراد، وتوجيهها إلى أغراض المنفعة الاقتصادية العامة، وتخفيض فائض الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في الأسعار.[72]

جدول (12- 2) يوضح تمويل الدين العام

السنة	السحب على المكشوف	إعادة الشراء	أذون خزانة مخصومة	الائتمان من البنك المركزي	أذون الخزانة بنوك تجارية	سندات الحكومة للبنك المركزي	الصكوك الإسلامية	إجمالي أذون البنوك التجارية	أذون خزانة قطاع خاص	سندات صناديق التقاعد	الائتمان من القطاع غير المصرفي
2002م	0	65	0.096	65.7	7.94	2.3	0	10.24	120.53	0	120.53
2003م	0	65	0.20	65.2	45.97	2.3	0	48.27	183.07	0	138.07
2004م	0	65	2.61	67.6	91.3	2.3	0	93.60	181.90	343	161.2
2005م	0	65	0.98	66.0	111.7	2.3	0	114.0	215.80	395.8	180.0
2006م	0	65	3.39	68.4	126.6	6.8	0	133.40	243.30	455	201.8
2007م	0	65	0.42	65.4	214.3	6.8	0	221.10	290.10	0	576.6
2008م	105.65	65	0.27	170.9	181.94	6.8	0	188.04	415.86	0	415.86
2009م	313.5	65	14.64	393.1	437.3	6.8	0	444.10	73.90	365.8	439.70
2010م	473.79	65	1.75	540.6	491.6	6.8	0	498.78	96.70	406.9	503.60
2011م	708.11	65	10.12	783.1	518.72	6.8	3.3	528.82	110.93	458.9	569.83
2012م	707.3	65	0.37	772.7	698.39	6.8	50	755.19	205.97	498.1	704.07
2013م	690.7	65	0.89	756.6	1043.18	6.8	102.6	1152.6	284.20	640.8	925.00
2014م	688.3	65	8.00	761.3	1098.3	6.8	158.2	1263.3	354.00	797.9	1152.00
2015م	491.11	65	6.11	641.2	114.18	6.8	0	288.18	265.00	611.00	998.00
2016م	498.8	65	5.54	621.7	116.51	6.8	0	315.60	269.01	355.92	170.20

السنة	السحب على المكشوف	إعادة الشراء	أذون خزانة مخصومة	الائتمان من البنك المركزي	أذون الخزانة بنوك تجارية	سندات الحكومة للبنك المركزي	الصكوك الإسلامية	إجمالي أذون البنوك التجارية	أذون خزانة قطاع خاص	سندات صناديق التقاعد	الائتمان من القطاع غير المصرفي
2017م	399.3	65	3.20	511.1	104.20	6.8	0	291.5	288.41	116.40	185.70
2018م	205.6	65	2.6	480.8	181.7	6.8	0	288.77	111.51	51.60	168.21
2019م	208.1	65	1.9	401.9	155.50	6.8	0	116.20	156.31	44.34	157.40
2020م	115.4	65	1.2	288.8	110.29	6.8	0	119.33	31.12	89.21	118.15
2021م	119.4	65	0.90	210.3	113.62	6.8	0	128.21	22.08	18.84	112.00
المتوسط	341.26	65	3.26	386.22	298.28	10.04	15.71	349.96	195.99	282.48	394.88

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة 2002م – 2021م + النشرة الإحصائية للبنك المركزي للتطورات النقدية والمصرفية للفترة 2002م – 2021م

جدول (13-2) يوضح نسبة القطاع المصرفي من الدين العام للفترة 2002م – 2021م (بملايين الريالات)

السنة	الدين العام	نصيب القطاع المصرفي	نسبة البنك المركزي من الدين العام	نسبة السحب على المكشوف إلى الدين العام	نسبة الائتمان غير المباشر من البنك المركزي إلى الدين	نسبة إجمالي الائتمان من البنوك التجارية إلى الدين	نسبة القطاع المصرفي إلى الدين	نسبة القطاع غير المصرفي إلى الدين	العجز بدون القروض والمساعدات
2002م	196.5	75.9	33.44	0	33.44	5.21	38.65	61.35	(21.275)
2003م	251.5	113.5	25.92	0	25.92	19.19	45.11	54.89	(98.997)
2004م	343	161.2	19.70	0	19.70	27.28	46.98	53.02	(74.026)
2005م	395.8	180.0	16.67	0	16.67	28.80	45.48	54.52	(72.137)
2006م	445	201.8	15.37	0	15.36	29.97	45.34	54.66	30.696
2007م	576.6	286.5	11.35	0	11.35	38.34	49.69	50.31	(323.944)
2008م	775.4	359.6	22.04	13.26	8.42	24.33	46.37	53.63	(247.214)
2009م	1276.9	837.2	30.79	24.55	6.24	34.78	65.57	34.43	(545.309)
2010م	1543.0	1039.4	35.04	30.71	4.33	32.32	67.36	32.64	(311.363)
2011م	1881.8	1312	41.62	37.62	3.99	28.10	69.72	30.28	(347.398)
2012م	2231.9	1527.9	34.62	31.69	2.93	33.84	68.45	31.55	(858376)
2013م	2843.2	1909.2	26.70	24.37	2.32	40.67	67.36	32.64	(701.943)
2014م	3176.5	2024.6	23.97	21.67	2.30	39.77	63.74	36.24	(485.000)
2015م	211.6	111.5	22.26	28.81	2.19	38.55	62.71	35.32	(411.80)
2016م	288.5	19.1	22.10	28.90	2.18	38.13	62.53	34.88	(380.6)
2017م	359.1	212.8	21.91	27.88	1.90	26.70	60.17	34.99	(375.5)
2018م	446.4	299.3	21.88	27.75	1.82	25.81	60.11	31.95	(387.9)
2019م	450.7	333.8	19.15	28.16	1.51	22.20	58.17	29.78	(366.6)
2020م	560.2	389.4	19.77	29.01	1.34	23.44	57.42	28.11	(334.9)
2021م	611.8	391.2	18.14	29.86	1.91	25.66	56.98	46.28	(381.447)
المتوسط	942.82	589.30	24.12	19.16	8,28	29.15	56.90	41.07	336.29

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث،

التقرير السنوي للأعوام 2002م – 2021م

يوضح الجدول (12-2) التمويل التضخمي وغير التضخمي للدين العام الداخلي، من خلال الحد من سلفيات الحكومة من البنك المركزي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، ويلاحظ من الجدول انخفاض الاقتراض المباشر للحكومة للبنك المركزي عن طريق السحب المكشوف خلال الفترة 2002م -2007م، والتي وصلت إلى الصفر، إذ مولت عن طرق أذون الخزانة (تمويل مصرفي)، وانخفض التمويل غير المباشر من البنك المركزي من 33.44 % عام 2002م إلى 11.35 % عام 2007م.

وارتفع تمويل البنوك التجارية من 5.21 % عام 2002م إلى 38.34 % عام 2007م، وانخفضت نسبة التمويل غير المصرفي من 61.35 % عام 2002م إلى 36.26 % عام 2021م.

كما يوضح الجدول (12-2) خلال الفترة 2008م-2011م ارتفع عجز الموازنة من 247214 مليار ريال عام 2008م إلى 347398 مليار ريال عام 2011م ؛ إذ عاد البنك المركزي إلى تمويل العجز عن طريق زيادة السحب على المكشوف، وارتفاع الاقتراض من البنك المركزي من 105.65 مليار ريال بنسبة 13.62 % عام 2008م إلى 708 مليار ريال بنسبة 37.62 % عام 2011م، كما كان التمويل أيضًا بأذون الخزانة حيث انخفض تمويل البنك المركزي غير المباشر من 8.42 % عام 2008م إلى 3.99 % عام 2011م، وارتفع تمويل البنوك التجارية من 24.33 % عام 2009م إلى 28.10 % عام 2011م، كذلك انخفض التمويل غير المصرفي من 53.63 % عام 2008م إلى 30.28 % عام 2011م، نتيجة للأزمة المالية العالمية عام 2008م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم خلال الفترة 2008م-2011م من 19.03 % عام 2008م إلى 19.39 % عام 2011م.

أما الفترة من 2012م – 2021م فقد انخفض عجز الموازنة من 858376 مليار ريال عام 2012م إلى 381.477 مليار ريال عام 2021م، وانخفض الاقتراض المباشر عن طريق السحب على المكشوف من البنك المركزي من 707.3 مليار ريال بنسبة 31.69 % عام 2012م إلى 18.2 % عام 2021م، كما مول العجز بدون أذون الخزانة، حيث انخفض تمويل البنك المركزي غير المباشر من نسبة 2.93 % عام 2012م إلى 1.9 % عام 2021م، وارتفع تمويل البنوك التجارية من 33.84 % عام 2012م إلى 45.66 % عام 2021م، وكذلك ارتفاع التمويل غير المصرفي من 31.55 % عام 2012م إلى 46.28 % عام 2021م، وهذا ما يؤكد إن البنك المركزي يمنح الحكومة قروضًا عن طريق الإصدار النقدي وكذلك إصدار أذون الخزانة.

لذلك نستنتج مما سبق الآتي:

- ارتفعت فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة 2002م – 2021م نتيجة لقيام البنك المركزي باستخدام أذون الخزانة وانخفاض الإصدار النقدي (السحب على المكشوف) لتمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 200م-2021م.
- يلاحظ أن قيام البنك المركزي بإعادة شراء أذون الخزانة خلال الفترة 200م2021م أدى إلى انخفاض الاستقلالية ومن ثم الفعالية.
- وتبين أيضًا أن زيادة إصدار أذون الخزانة كانت أكبر من قيمة العجز خلال الفترة 2002م – 2021م، وترجع زيادة هذه الإصدارات إلى سوء إدارة الدين العام المحلي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أسهمت أذون الخزانة في تحول الاستثمار من قطاع الاستثمار الحقيقي إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، ومزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص.

3 – 5 – 3 – 2 – 4: مؤشر ائتمان الحكومة من البنك المركزي كنسبة إلى متوسط إيرادات الموازنة العامة:

يوضح هذا المؤشر نسبة اقتراض الحكومة من البنك المركزي كنسبة إلى متوسط إيرادات الموازنة العامة خلال السنوات الثلاث السابقة، وقد نصت المادة (32) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أنه لا يجوز للبنك المركزي أن يمنح الحكومة تمويلًا، وأن لا يزيد القرض عن 25 % كحد أقصى في المتوسط السنوي للإيرادات العادية للموازنة للسنوات الثلاث السابقة[73].

جدول (14-2) يوضح مؤشر ائتمان الحكومة من البنك المركزي إلى متوسط إيرادات الموازنة العامة خلال السنوات الثلاث السابقة للفترة 2002م – 2021م (بملايين الريالات)

السنة	إجمالي ائتمان الحكومة من البنك المركزي	الائتمان الحكومي المباشر من البنك المركزي	الائتمان الحكومي غير المباشر (أذون الخزانة) من البنك	الإيرادات بدون القروض والمساعدات	متوسط الإيرادات بدون المنح والمساعدات للثلاث سنوات السابقة	إجمالي الائتمان الحكومي إلى متوسط الإيرادات بدون المنح والمساعدات للثلاث سنوات السابقة	الائتمان الحكومي المباشر إلى متوسط الإيرادات بدون المنح والمساعدات للثلاث سنوات السابقة	الائتمان الحكومي غير المباشر إلى الإيرادات بدون المنح والمساعدات للثلاث سنوات السابقة
2002م	65685.6	0	65685.6	553030	485599.7	13.53	0	13.53
2003م	65203.8	0	65203.8	565570	561137.7	11.62	0	11.62
2004م	67605.7	0	67605.7	793471	585454.3	11.55	0	11.55
2005م	56982	0	65982	1097105	667690.3	9.88	0	9.88
2006م	68385.7	0	68385.7	1434662	849048.7	8.05	0	8.05
2007م	65417.3	0	65417.3	1414290	1108413	5.90	0	5.9
2008م	170921.1	105655	65266.6	1979054	1315352	12.99	8.03	4.96
2009م	393160.7	313517	79643.4	1278544	1609335	24.43	19.48	4.95
2010م	540643.5	473895	66748.2	1774911	1557296	34.72	30.43	4.29
2011م	783102.4	707979	75123.3	1709297	1677503	46.68	42.20	4.48

السنة	إجمالي ائتمان الحكومة من البنك المركزي	الائتمان الحكومي المباشر من البنك المركزي	الائتمان الحكومي غير المباشر (أذون الخزانة) من البنك	الإيرادات بدون القروض والمساعدات	متوسط الإيرادات بدون المنح والمساعدات للثلاث سنوات السابقة	إجمالي الائتمان الحكومي إلى متوسط الإيرادات بدون المنح والمساعدات للثلاث سنوات السابقة	الائتمان الحكومي المباشر إلى متوسط الإيرادات بدون المنح والمساعدات للثلاث سنوات السابقة	الائتمان الحكومي غير المباشر إلى الإيرادات بدون المنح والمساعدات للثلاث سنوات السابقة
2012م	772703.4	707330	65373.3	1917135	1587584	48.67	44.55	4.12
2013م	756645.2	690751	65893.9	2026944	1800448	42.03	38.37	3.66
2014م	761297.8	688297	73000.6	1983174	1884459	40.398	36.52	3.87
2015م	511865	449116	69515.7	1951616	1893002	27.03	23.72	3.37
2016م	492433	333801	77880.8	1761505	1923464	25.60	17.36	4.05
2017م	388312	256113	62112.1	1720600	1778900	21.82	14.40	3.49
2018م	355101	230445	61992.3	1618882	1510080	23.51	15.26	4,11
2019م	271550	188771	60556.5	1612935	1491200	18.21	12.65	4.06
2020م	262811	176466	60440.4	1543106	1318191	19.94	13.39	4.59
2021م	239944	115818	59816.9	1520118	1289226	18.61	8.98	4.64
المتوسط	354488.5	271897.7	67082.2	1517347.5	1344669.2	23.26	16.27	5.96

يوضح الجدول 014-2) نسبة الائتمان المباشر والإجمالي من البنك المركزي إلى متوسط إيرادات الموازنة العامة خلال السنوات الثلاث السابقة ؛ إذ وصلت نسبة الائتمان الحكومي المباشر إلى متوسط الإيرادات خلال الفترة 2002م – 2021م إلى 16,27 % في المتوسط، باستثناء الفترة 2010م-2014م، نظرًا لارتفاع نسبة الائتمان الحكومي عن النسبة المحددة في القانون رقم 14 لعام 2000م أي 25 %، وذلك يدل على زيادة الاستقلالية الفعلية خلال الفترة 2002م – 2021م. كما وصلت نسبة إجمالي الائتمان الحكومي إلى متوسط إيرادات الموازنة العامة خلال السنوات الثلاث السابقة في المتوسط إلى 23.26 % خلال الفترة 2002م – 2021م، كما أن جزءًا من مديونية الحكومة للبنك المركزي كانت تغطى في صورة أوراق مالية حكومية، ولم يكن الهدف من إصدارها تمويل العجز بقدر ما كان تعقيمًا لأثر التدفقات النقدية الداخلية في السيولة المحلية في الاقتصاد اليمني. لذلك يمكن الاستنتاج على أنه خلال الفترة 2002م – 2021م طبق ما ورد في نصوص القانون رقم 14 لعام 2000م بشكل كبير، وبالتالي فإن الممارسة الفعلية لاستقلالية البنك المركزي كانت أكثر واعيًا خلال هذه الفترة، نظرًا لأن نسبة الائتمان الحكومي إلى متوسط الإيرادات الحكومية لم تتجاوز النسبة المحددة في القانون رقم 14 لعام 2000م أي 25 %، وعدم تحديدها بحسب احتياجات الحكومة، الأمر الذي زاد من فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة 2002م – 2021م، لذلك يتضح مما سبق توافق الاستقلالية القانونية مع الاستقلالية الفعلية خلال الفترة 2002م – 2021م، نتيجة الإلتزام بنسبة الائتمان الحكومي المحددة في القانون رقم 14 لعام 2000م، الأمر الذي يعزز من الاستقلالية، ومن ثم زيادة الفاعلية.

3 – 5 – 3 – 2 – 5: مؤشر سداد مديونية الحكومة للبنك المركزي:

يعد هذا المؤشر من ضمن قيود الاقتراض، فهو يحدد فترة سداد وإستحقاق القرض ؛ إذ يجب على الحكومة أن تلتزم بسداد قيمة القرض خلال المدة المحددة في القانون، فقد نصت المادة (32) البند (2) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن فترة سداد القرض تكون لمدة ستة أشهر.[74]

جدول (15-2) يوضح مؤشر سداد مديونية الحكومة للبنك المركزي خلال الفترة 2002م-2023م

السنة	تسديد القروض المحلية	إجمالي ائتمان الحكومة من البنك المركزي
2002م	0	65685.6
2003م	54	65203.8
2004م	1817	67605.7
2005م	1149	65982
2006م	597	68385.7
2007م	0	65417
2008م	0	170921.1
2009م	0	393160.7

السنة	تسديد القروض المحلية	إجمالي ائتمان الحكومة من البنك المركزي
2010م	0	540643.5
2011م	0	783102.4
2012م	0	772703.4
2013م	50650	756645.2
2014م	1939	761297.8
2015م	0	54633.1
2016م	0	16817.4
2017م	0	11455.5
2018م	0	86614.7
2019م	0	51913.9
2020م	0	21556.3
2021م	0	11449.2
المتوسط	2810.3	198868.23

المصدر: وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، الأعداد 2002م-2021م

يوضح الجدول (15-2) سداد مديونية الحكومة، حيث يلاحظ أن الحكومة لم تسدد قروضها كاملة للبنك المركزي خلال الفترة 2002م-2021م، وأن ما قد سدد خلال هذه الفترة 2810.3 مليون ريال في المتوسط فقط كقروض محلية خلال الفترة 2002م-2021م، أما المديونية السابقة ما قبل عام 2002م فقد تم الاتفاق عليها مع وزارة المالية على استخدام هذه المديونية كوسيلة نقدية لامتصاص السيولة الفائضة ؛ إذ يقوم البنك المركزي بإعادة شراء أذون الخزانة لامتصاص السيولة الفائضة، وقد اعتبر مجلس الإدارة هذه الوسيلة مؤقتة لأن التكلفة تكاد تكون كبيرة على البنك المركزي[75].

ووصلت قيمة قرض الحكومة في المتوسط في البنك المركزي اليمني إلى 198868 مليون ريال في المتوسط خلال الفترة 2002م – 2021م، وأن ما قد سدد من القروض المحلية خلال الفترة 2002م-2021م في المتوسط كان 2810.3 مليون ريال، كما يوضح الجدول (15-2) أنه نظرًا لزيادة مديونية الحكومة فإنه من الصعب على الحكومة سداد هذه المديونية للبنك المركزي في المدة المحددة بما لا يخل بالمدة المحددة بالقانون رقم 14 لعام 2000م وهي ستة أشهر.

ونستنتج مما سبق عدم توافق الاستقلالية القانونية مع الاستقلالية الفعلية خلال الفترة 2002م-2021م نتيجة لعدم الالتزام بفترة السداد المحددة بالقانون رقم 14 لعام 2000م وهي ستة أشهر، الأمر الذي خفض من استقلالية البنك المركزي، ومن ثم فاعلية السياسة النقدية.

المبحث الثالث: نموذج مقترح لاستقلالية البنك المركزي اليمني والتجارب الرائدة والحديثة في مجال الاستقلالية:

3 – 1: نموذج مقترح لاستقلالية البنك المركزي اليمني:

3 – 1– 1: العناصر المرتبطة بجانب السلطة في النظام الأساسي للبنك:

1 – عنصر استقلالية الأشخاص القائمين على صياغة السياسة النقدية (استقلالية شخصية)، وتشمل نسبة عدد الأعضاء في مجلس الإدارة المحتمل انحيازهم إلى الحكومة والذين يعينهم رئيس الجمهورية، ومدة بقاء أعضاء مجلس الإدارة في الوظيفة، وإمكانية العزل منها، يجب أن تكون طويلة نسبيًا.

2– الاستقلالية في صياغة السياسة النقدية (استقلالية مؤسسية) وتتضمن متغيرين:

– من يقوم بصياغة السياسة النقدية.

– من تكون له الكلمة الأخيرة في حل التعارضات.

يجب أن يقوم مجلس إدارة البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية والائتمانية والإشراف على تنفيذها، أما فيما يخص بحل التعارضات فإنه يجب أن ينص القانون على أنه لا يحق للحكومة أو أي مؤسسة أخرى الاعتراض على قرارات البنك المركزي التي تتعلق بسياسته النقدية.

3– حدود التمويل المقدم من البنك المركزي للحكومة (استقلالية الأدوات) وتتضمن أربعة متغيرات:

– لا يجوز منح تسهيلات ائتمانية تمثل سحبًا على المكشوف للحكومة أو لأي جهة أخرى.

– يجوز للبنك منح وضمان قروض للحكومة لتغطية العجز الموسمي بالميزانية بشرط أن يوافق مجلس إدارة البنك المركزي على منحها، وبحيث لا يتعارض ذلك مع مسؤولية البنك عن تحقيق استقرار الأسعار.

– لا يجوز أن يقوم البنك المركزي بشراء أوراق مالية من السوق الأولية، ويجوز ذلك بغرض تنظيم السوق.

3 – 1 – 2: العناصر المرتبطة بجانب المسؤولية: وتشمل:

1 – أولية تحقيق استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية للبنك المركزي.

2 – مدى وجود آلية مساءلة قوية عن تحقيق استقرار الأسعار، تتم من طرف السلطة التشريعية عن طريق التقرير السنوي بهدف توفير الشفافية والمصداقية للسياسة النقدية.

3 – وضع سياسة نقدية فعالة لتحقيق الأهداف النهائية للمجتمع، وعلى رأسها استقرار الأسعار كمسؤولية أولى.

3 – 2: بعض التجارب الرائدة والحديثة في مجال الاستقلالية:

3 – 2 – 1: بعض التجارب الرائدة في مجال الاستقلالية:

3 – 2 – 1 – 1: البنك المركزي الألماني (البوندز بنك): يعد البنك المركزي الألماني أكثر البنوك استقلالية في العالم ؛ إذ منح القانون الألماني للبوندز بنك الحرية الكاملة في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها، وتتمثل أهم مؤشرات استقلالية البوندز بنك ودلائلها بالآتي:[76]

1 – يتمتع البوندز باستقلالية مؤسسية، فهو مسؤول عن تحديد السياسة النقدية وتنفيذها بعيدًا عن أي تدخل من جانب الحكومة أو البرلمان أو أية مؤسسة أخرى.

2 – تنحصر المهمة الأساسية للبوندز بنك في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فهو يمارس اختصاصه، ويؤدي وظائفه ضمن هذا الهدف، على الرغم من أن استقلاليته لا تمنع تعاونه مع الحكومة من خلال مساندة السياسة الاقتصادية للحكومة الاتحادية بتقديم العون والمشورة وإبداء الرأي، ولكن في الحدود التي يتوافق فيها ذلك مع الهدف الرئيس وهو حماية قيمة العملة.

3 – يتمتع البوندز بنك باستقلالية شخصية؛ إذ نص قانون البوندز على مجموعة من الإجراءات التي تقيد صلاحية السلطات الاتحادية في تعيين كبار مسؤولي البنك المركزي بهدف الحفاظ على استقلالية البنك، والحد من التأثير الحكومي فيه، فمحافظ البوندز بنك ونائبه يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الحكومة الفيدرالية، ولمدة ثماني سنوات، أما أعضاء المجلس فيعينون أيضًا بالطريقة بنفسها، ويمكن أن تستمر عضويتهم حتى بلوغهم 68 عامًا، أما فيما يتعلق بالإقالة فلم ينص قانون البنك المركزي الألماني على إمكانية إقالة أي من هؤلاء من منصبه إلا إذا رغبوا في الاستقالة أو إذا ارتكبوا أفعالًا سيئة السمعة.

4 – يتمتع البوندز بنك باستقلالية الأدوات، مثل سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ومعدل الاحتياطي الإلزامي ؛ إذ أتاح القانون للبنك المركزي الألماني الحق باستخدام أدوات السياسة النقدية دون تدخل من أي جهة أخرى؛ حتى يتمكن من أداء وظائفه، وتحديد أهداف السياسة النقدية المناسبة للظروف الاقتصادية السائدة.

5 وضع التشريع الخاص بالبوندز بنك حدودًا صارمة على الائتمان المباشر من البنك المركزي إلى الحكومة، إذ نص على أن السلطات العامة لا يمكنها اللجوء إلى الاقتراض من البنك الالماني إلا لمدة قصيرة، وفي شكل مبالغ محددة لا يجوز تخطيها.[77]

6 – لا يمكن مساءلة البوندز بنك من قبل أي جهة حكومية، ولكنه يحرص على إعلان أهدافه النقدية، والسعي لتحقيقها، وبذلك تسهل مهمة متابعة أدائه في إدارة السياسة النقدية من قبل الرأي العام مباشرة، كما أنه يلتزم بنشر تقرير سنوي، ولكنه غير ملزم بتقديمه للبرلمان والحكومة.

7 – يتمتع البوندز بنك بالاستقلالية المالية الكاملة، أي إن السلطات الفيدرالية التشريعية أو التنفيذية لا تتدخل في تحديد نفقاته أو في طرق تمويلها. [78]

3 – 2 – 1 – 2: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: يعد الاحتياطي الفيدرالي من البنوك الرائدة في العالم، تم إنشاؤه في عام 1913م ليقوم بدور المقرض الأخير؛ بهدف إشاعة الاستقرار في النظام المصرفي الأمريكي، عن طريق إقراض المال إلى البنوك حين يقصد ما لديها من احتياطي عن الإيفاء بالتزاماتها، بالإضافة إلى قيامه بإدارة العرض النقدي للدولة.[79]

ويتكون الاحتياطي الفيدرالي من 12 بنكًا إقليميًا اتحاديًا للاتحادات الفيدرالية، وتتمتع هذه البنوك باستقلالية مالية، تمثل عاملًا مهمًا في مكافحة الضغوط الخارجية.

وتتمثل أهم مؤشرات استقلالية الاحتياطي الفيدرالي ودلائلها بالآتي:[80]

أ – من ناحية الحرية في إدارة السياسة النقدية: فالاحتياطي الفيدرالي يتمتع بحرية في استخدام أدوات السياسة النقدية، كتحديد سعر الخصم الذي يحتاج في كل مرة إلى موافقة مجلس المحافظين، الذي يحدد بدوره نسبة الاحتياطي القانوني، المفروض على مؤسسات الائتمان ضمن الحدود التي فرضها القانون، فيما تقر اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة، عمليات السوق المفتوحة التي تقوم بشراء السندات في السوق المالية وبيعها بغرض التأثير في السيولة.

ب – الهيكل التنظيمي للاحتياطي الفيدرالي: يتكون الهيكل التنظيمي للاحتياطي الفيدرالي من ثلاثة أجهزة، هي:[81]

1 – مجلس المحافظين: ويطلق علية أحيانًا مجلس الاحتياطي الاتحادي، ويتكون من سبعة أعضاء، ومن بينهم الرئيس ونائبه، ويكون الرئيس الأمريكي هو المسؤول عن تعيينهم، ويستلزم ذلك موافقة الكونجرس لمدة 14 سنة، قابلة للتجديد طبقًا للقانون، ولا يمكن للرئيس أو الكونجرس إلغاء عضوية أي عضو من أعضاء مجلس المحافظين وقد تمت الموافقة على تعيينه.

2 – بنوك الاحتياطي الفيدرالي: وتكون مهمة هذه البنوك تولي عملية المقاصة، وإدارة العملة في التداول عن طريق سحب الأوراق التالفة من التداول، وإصدار عملات جديدة، وتقديم القروض إلى البنوك الأخرى وداخل المنطقة، والقيام بوظائف الإشراف والرقابة عليها، واقتراح سعر الخصم.

3 – اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة:- وتمثل هذه اللجنة حجر الزاوية لصناعة السياسة النقدية داخل نطاق نظام الاحتياطي الفيدرالي، وتتكون هذه اللجنة من 12 عضوًا، هم رئيس مجلس المحافظين وبقية أعضاء هذا المجلس، وتقوم بتوجيه عمليات السوق المفتوحة لهذا النظام.

ج – إن رأسمال بنوك الاحتياطي الفيدرالي تسلفهم فيها المصارف التجارية الأعضاء في نظام الاحتياطي الفيدرالي، وتقوم هذه البنوك بإدارة الأموال المتاحة بحيث تحقق لها دخلًا مناسبًا، على العكس من المؤسسات الأخرى التي تعتمد في مصادر أموالها على الموازنة العامة للدولة، وموافقة الكونجرس على طلباتها.[82]

د – يكون الهدف الرئيس للاحتياطي الفيدرالي هو الحفاظ على نمو مجمل النقد والائتمان، وزيادة الإنتاج، وتحقيق أعلى معدلات التشغيل والعمالة، واستقرار الأسعار، ومعقولية أسعار الفائدة.

هـ – لا يمكن مساءلة الاحتياطي الفيدرالي من قبل أي جهة حكومية، ويلتزم بتقديم تقرير نصف سنوي إلى الكونجرس.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن استقلالية الاحتياطي الفيدرالي ذات الطبيعة القصيرة المدى وغير الملائمة، بمعنى أن الكونجرس يستطيع أن يقلص من درجة الاستقلالية التي يتمتع بها الاحتياطي الفيدرالي من

خلال إصدار التشريعات اللازمة لذلك، وخير مثال على ذلك المحاولات التي بذلت بالفعل في سبيل الحد من استقلالية الاحتياطي الفيدرالي، والتي كان من أبرزها المشروع الذي قدمه الرئيس الأمريكي إلى الكونجرس عام 1994م، بتحويل هيئة أو مؤسسة واحدة للإشراف على المصارف، وما تمت مناقشته عام 1993م من قبل لجنة البنوك في الكونجرس فيما يخص العمليات السرية للاحتياطي الفيدرالي، والتي طالبت أعضاء الكونجرس بضرورة أن يقدم الاحتياطي الفيدرالي مزيدًا من المعلومات إلى الشعب عن عملياته السرية، وإخضاعها إلى المزيد من التدقيق، بالإضافة إلى ذلك ما ناقشته اللجنة المقترحة، الخاصة بتعيين الرئيس الأمريكي لرؤوساء بنوك الاحتياطي الفيدرالي (12 رئيس بنك)، والذين يعينهم مجلس المحافظين في الوقت الحالي. (83)

هذه المقترحات فيما لو أقرها الكونجرس يمكن أن تقلص من درجة استقلالية الاحتياطي الفيدرالي في المدى القصير، وتخفض من درجة استقلاليته في المدى الطويل.

3 – 2– 2: بعض التجارب الحديثة في مجال الاستقلالية:

3 – 2 – 2 – 1: مصرف لبنان المركزي: يعد مصرف لبنان المركزي من أكثر البنوك المركزية استقلالية في الوطن العربي، وتتمثل أهم مؤشرات استقلالية مصرف لبنان المركزي ودلائلها وفقًا لقانون النقد والتسليف رقم 13513 لعام 1963م بالآتي: (84)

1 – يتمتع مصرف لبنان المركزي باستقلالية مؤسسية، إذ حددت المادة (33) من قانون النقد والتسليف رقم 13513 لعام 1963م صلاحيات المجلس المركزي لمصرف لبنان، في إدارة القاعدة النقدية في لبنان والمتمثلة بحرية تحديد سياسة المصرف النقدية والائتمانية، والإشراف على تنفيذها من خلال استخدام عدد من الوسائل، منها التأثير في الائتمان، وتوجيهه من حيث كميته ونوعيته وسعره، بالإضافة إلى تحديد معدل الخصم ومعدل الفوائد والسلف، هذا فضلًا عن حقه في رفض طلبات القروض المقدمة أوقبولها من قبل القطاع العام.

2 – يتمتع مصرف لبنان المركزي باستقلالية شخصية، حيث نصت المادة (28) من قانون النقد والتسليف السالف الذكر على أن المجلس المركزي لمصرف لبنان المركزي يتألف من خمسة أعضاء، هم الحاكم رئيسًا، ونائبو الحاكم، ومدير وزارة المالية، ومدير إدارة الاقتصاد الوطني، أما الحاكم فيتم تعيينه بمرسوم يصدر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، تنتهي بوفاة الحاكم أو عدم تجديد ولايته أو استقالته الاختياريه، وأما نائبي الحاكم فيتم تعيينهم بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، ولمدة خمس سنوات، وبعد استشارة حاكم المصرف، وتتم إقالتهم بالطريقة نفسها التي يقال بها حاكم المصرف، ولكن بعد استشارة الأخير، وأما بالنسبة للعضوين الآخرين فيجب أن لا يتصرفا في المجلس كمندوب للحكومة، وإنما يمارسان المهام المتعلقة بهما كعضوين بالمجلس المركزي لخبرتهما في الشؤون المالية والاقتصادية، كما أن هناك شرطًا يمنع الحكومة من عزل أي عضو في المجلس المركزي قبل انتهاء فترة ولايته إلا في حالات استثنائية، كالعجز، أو إرتكاب خطأ جسيم. وبما أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تعيين الحاكم وكبار مسؤولي المصرف، وأن دور مصرف لبنان المركزي ممثلًا بحاكمه يقتصر على تقديم المشورة فقط فيما يخص تعيين

النواب وكبار موظفي المصرف، فإن هذا يعني أن مصرف لبنان المركزي يتمتع بجوانب معينة من الاستقلالية، وليس بالاستقلالية التامة أو المطلقة، غير أنه من جانب آخر وفيما يخص إقالة الحاكم وكبار موظفي المصرف فهؤلاء لا تتم إقالتهم إلا لأسباب صحية أو بناء على طلبهم، أو لارتكابهم أخطاء جسيمة، وهذا ما يرفع درجة الاستقلالية الشخصية لمصرف لبنان المركزي.(85)

3 – يتمتع مصرف لبنان المركزي باستقلالية الأدوات ؛ إذ حيث أتاح قانون النقد والتسليف للمصرف المركزي اللبناني بيع السندات الحكومية وشرائها في السوق الحرة، والتي لا تتجاوز مدة إستحقاقها السنة من تاريخ شرائها، كما أجاز القانون للمصرف المركزي اللبناني اقتراض الحكومة من المصرف المركزي اللبناني في الظروف العادية، على أن لا تتعدى قيمة هذه التسهيلات 10 % من متوسط واردات الموازنة العامة للسنوات الثلاث الأخيرة، ولمدة أربعة أشهر فقط، ولمرة واحدة كل سنة وضمن شروط صارمة وإجراءات معقدة.

4 – تنحصر المهمة الأساسية لمصرف لبنان المركزي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، من خلال المحافظة على سلامة النقد اللبناني، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وسلامة أوضاع النظام المصرفي النقدية والمالية، وهذا الأمر لا يعارض تعاون المصرف مع الحكومة من خلال تقديم العون لها بما يملك من رأي ومشورة وخبرات؛ بغية تحقيق الانسجام والتوافق بين هدف المحافظة على استقرار الأسعار وأهداف السياسة الاقتصادية بصورة عامة.(86)

5 – بالنسبة للاستقلال المالي لمصرف لبنان المركزي فإنه يعد تقريرًا في تقدير ميزانيته، فهو يضعها بالتنسيق مع الحكومة، إذ منح قانون النقد والتسليف وزير الاقتصاد والمالية صلاحية الموافقة على قرارات المجلس المركزي لمصرف لبنان، المتعلقة بالميزانية وحسابات المصرف، وتحديد النسبة التي تعود للدولة من الأرباح.

3 – 2– 2 – 2: مصرف سورية المركزي: يعد مصرف سورية المركزي من المصارف حديثة العهد في مجال الاستقلالية ؛ إذ حدد قانون النقد والتسليف رقم 23 لعام 2002م صلاحيات البنك المركزي السوري، وما يتمتع به من درجة الاستقلالية يمكن أن نوردها بما يأتي:(87)

1 – من ناحية الاستقلالية الشخصية: تألف مصرف سورية المركزي من خمسة أعضاء، هم الحاكم الذي يعد رئيس مجلس النقد والتسليف، وأربعة مديرين مشرفين، سيمون من قبل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، والذي يعطيه القانون الحق لإيقاف تنفيذ أي قرار يتخذ من قبل مجلس النقد والتسليف يراه مخالفًا لمصلحة الدولة، أما فيما يتعلق بإمكانية إقالة الحاكم خلال فترة تعيينه الأصلية فلا يوجد نص قانوني يحدد ذلك، وفي هذه الحالة يعد مصرف سورية المركزي خاضعًا للحكومة كونه يعد جزءًا من الجهاز الإداري للحكومة، ويقلل من استقلالية أعضائه في مواجهتها.

2 – فيما يتعلق بالسياسة النقدية فلم توكل إلى مصرف سورية المركزي مهمة تحديد السياسة النقدية كما في البنوك المستقلة الأخرى، وإنما أوكلت إليه هذه المهمة إلى مجلس النقد والتسليف كما جاء في قانون النقد والتسليف رقم 23 لعام 2002م، والذي نص على أن يقوم المجلس بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية

والمصرفية، والإشراف على تنفيذها أو تحديد أهداف السياسة النقدية وفقًا للاستراتيجية العامة للدولة، وهذا يؤكد أولية السياسة الاقتصادية للدولة على السياسات النقدية والمصرفية لمصرف سورية المركزي.

3 – فيما يتعلق بالاستقلال المالي لمصرف سورية المركزي فإن قانون النقد والتسليف السالف الذكر لم يجعل مصرف سورية حرًا في تقرير موازنته، وإنما تم منح مجلس النقد التسليف صلاحية تقرير موازنته مما يحد من استقلالية مجلس سورية المركزي في هذا المجال.

4 – فيما يتعلق بقدرة مصرف سورية المركزي على تمويل الحكومة فإن القانون لم يضع حدودًا وقيودًا معينة على سلطة الحكومة للحصول على القروض من المصرف المركزي لتجنب إسرافها في هذا المجال، ولكن كلف المصرف المركزي بإصدار سندات الخزينة القصيرة والطويلة الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة، ويتم تسديد هذه السندات ضمن الشروط التي يحددها مجلس الوزراء.

5 – تعد وظيفة الاستقرار في المستوى العام للأسعار من أهم وظائف البنوك المركزية المستقلة، غير أن الملاحظ في بنك سورية المركزي هو تعدد الوظائف والمهام الموكلة إليه، وهذا مؤشر على ضعف الاستقلالية التي يتمتع بها في إدارته للسياسة النقدية، في حين أن مهمته الأساسية يفترض أن تنصب بشكل دقيق على تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الداخلية والخارجية.

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج: توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها ما يأتي:

1 – أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي من جانب ومعدلات التضخم وعجز الموازنة العامة من جانب آخر، في حين تكون العلاقة طردية بين كل من الاستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعدم وجود علاقة بينها وبين سعر الصرف.

2 – إن البنك المركزي يتمتع باستقلالية أكبر في تمويل العجز عبر الإصدار النقدي خلال الفترة 2002م – 2021م، كما ارتفعت فاعلية السياسة النقدية خلال هذه الفترة نتيجة قيام البنك المركزي باستخدام أذون الخزانة وانخفاض الإصدار النقدي والسحب على المكشوف لتمويل عجز الموازنة.

3 – أظهرت الدراسة أن زيادة إصدارات أذون الخزانة كانت أكبر من قيمة عجز الموازنة، ويرجع ذلك إلى سوء إدارة الدين العام المحلي من ناحية، ومن ناحية أخرى أسهمت أذون الخزانة في تمويل قطاع الاستثمار الحقيقي إلى الاستثمارات قصيرة الاجل.

4 – إن نسبة الائتمان الحكومي إلى متوسط الإيرادات الحكومية لم تتجاوز النسبة المحددة في القانون أي 25% وعدم تحديدها بحسب احتياجات الحكومة، الأمر الذي زاد من فاعلية السياسة النقدية، وجعل الممارسة الفعلية لاستقلالية البنك المركزي أكثر واقعية.

5 – توصلت الدراسة من خلال التحليل إلى أن قانون البنك المركزي اليمني رقم 14 لعام 2000م منح البنك المركزي درجة أكبر من الاستقلالية مقارنة بالقانون رقم 21 لعام 1991م، لكن تلك الاستقلالية غير كاملة أو شبه تامة.

6 – أظهرت نتائج الدراسة منح البنك المركزي اليمني الأولية لهدف الاستقرار في الأسعار خلال الفترة 2002م – 2021م، الأمر الذي يعكس زيادة استقلاليته ومن ثم فاعلية السياسة النقدية.

7 – بينت الدراسة عدم قيام البنك المركزي اليمني باستخدام أدواته بفاعلية خلال الفترة 2002م-2021م.

8 – كشفت الدراسة قيام البنك المركزي اليمني بإعادة شراء أذون الخزانة خلال الفترة 2002م -2021م، مما أدى إلى انخفاض الاستقلالية، ومن ثم الفاعلية.

9 – أكدت نتائج الدراسة أن زيادة الإصدارات المتوالية وأذون الخزانة أسهمت في تحويل الاستثمار من قطاع الاستثمار الحقيقي إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، الأمر الذي خفض من الاستقلالية ثم الفعالية.

10 – تبين من الدراسة توافق الاستقلالية القانونية مع الاستقلالية الفعلية خلال الفترة 2002م-2021م بالالتزام بنسبة الائتمان الحكومي، الأمر الذي عزز من الاستقلالية ومن ثم فعالية السياسة النقدية.

11- أوضحت الدراسة عدم توافق الاستقلالية القانونية مع الاستقلالية الفعلية خلال الفترة 2002م-2021م فيما يتعلق بالتزام الحكومة بفترة سداد القرض، الأمر الذي خفض من الاستقلالية، ومن ثم فاعلية السياسة النقدية.

12- بينت الدراسة عدم توافق الاستقلالية القانونية مع الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي نتيجة لعدم الالتزام بفترة السداد لمديونية الحكومة، المحدد بالقانون بستة أشهر الأمر الذي خفض من استقلالية البنك المركزي ومن فاعلية السياسة النقدية.

13 – تشير مؤشرات الاستقلالية ودلائلها إلى نموذج البلدان الرائدة في مجال الاستقلالية إلى إن البنك المركزي الألماني (البوندز بنك) هو الأكثر استقلالًا وأن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يتمتع أيضًا بدرجة مرتفعة من الاستقلالية، غير أنها قصيرة المدى، أما نموذج البلدان الحديثة في مجال الاستقلالية فقد اتضح لنا أن مصرف لبنان المركزي يتمتع بجوانب معينة من الاستقلالية.

ثانيًا: التوصيات: بعد استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه بناء على ذلك نوصي بما يأتي:

1 – يجب منح الاستقلالية للبنك المركزي كونه المدخل الصحيح لتفعيل السياسة النقدية، وهذا ما أثبتته تجارب الدول المتقدمه ذات الدرجة المرتفعة في استقلالية بنوكها المركزية.

2 – إن تحقيق الاستقلالية في السياسة النقدية يتطلب أن يقوم مجلس إدارة البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية، والإشراف على تنفيذها بدون شروط تحد من فاعلية أدواتها لتحقيق الاستقرار النقدي.

3 – إجراء التعديلات على القانون رقم 14 لعام 2000م للبنك المركزي اليمني من أجل الحصول على الاستقلالية للبنك المركزي، حيث إن الاستقلالية منطلق مهم للبنك المركزي لتسهيل مهمة الهدف الأساسي

للبنك المركزي، وهي المحافظة على قيمة العملة وقوتها الشرائية واستقرار الأسعار، والإسراع إلى تنفيذ الإصلاحات المصرفية وفق المعايير العالمية.

4 – الاستفادة من خبرات البنوك المركزية وتجاربها، وضرورة للعمل لتحقيق الاستقلالية للبنك المركزي اليمني؛ لكي يؤدي سياسته النقدية، ويحقق أهدافه بكفاءة.

5 – مراجعة مواد القانون رقم 14 لعام 2000م ودراستها من ذوي الاختصاص، وإجراء تعديلات جدرية في بعض نصوص مواد القانون، التي تسهم في تعزيز الاستقلالية، والتي من أهمها:

– تعديل المادة (10) بند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م، والتي نصت على أن يعين محافظ البنك المركزي ونائبه من قبل رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من مجلس الوزراء، وبالتالي مساءلته من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية، بحيث يكون التعديل المقترح أن يعين المحافظ من قبل هيئة مستقلة وبموافقة البرلمان.

– تعديل المادة (10) بند (4) من القانون رقم 14 لعام 2000م، التي تنص على أن تكون مدة بقاء المحافظ في منصبة خمس سنوات إلى أن تكون مدة بقائه في منصبه ثماني سنوات كما هو في عدد من البنوك، بما فيها قانون البنك المركزي الألماني.

– تعديل المادة (5) البند (2) الفقرة (أ) من القانون رقم 14 لعام 2000م التي نصت على أن يمارس البنك المركزي عملياته في إطار السياسة الاقتصادية للحكومة، وقيامه برسم السياسة النقدية وتنفيذها، التي تنسجم مع هدف إستقرار الأسعار، حيث يكون التعديل المقترح بأن يقوم البنك المركزي بإعداد السياسة النقدية وتصميمها بكامل الاستقلالية، بالتنسيق مع السياسة المالية، وبما يحقق الاستقرار في الأسعار والتنمية الاقتصادية.

– تعديل المادة (8) بند (2) من القانون رقم 14 لعام 2000م التي نصت على أن يحتفظ البنك باحتياطي عام بنسبة 10 % من صافي الدخل في نهاية السنة المالية، وقيام البنك بتكوين الاحتياطي بعد أخذ موافقة الحكومة، ومن ثم يحول باقي الدخل إلى الحكومة، بحيث يكون التعديل المقترح بعدم ضرورة قيام البنك المركزي بتحويل أرباحه إلى وزارة المالية، وكذا عدم اشتراط موافقة الحكومة على ميزانيته.

6 – تعزيز الاستقلالية من خلال إعطاء البنك المركزي الأولية لهدف الاستقرار في الأسعار، واستخدام أدوات السياسة النقدية بفاعلية، وكذا استخدام أذون الخزانة عند الضرورة، وبقدر الحاجة، بدلًا عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة لزيادة فاعلية السياسة النقدية.

7 – ضرورة الإلتزام بما ورد في القانون رقم 14 لعام 2000م، وزيادة الاستقلالية القانونية فيما يتعلق بالتزام قرض الحكومة بالنسبة المحددة في القانون، وكذلك ضرورة الالتزام بفترة سداد القرض من أجل زيادة الاستقلالية الفعلية للبنك.

8 – فصل جميع الأعمال والمهام الموكلة للبنك المركزي، وهي من غير مهامه الأساسية؛ لأن بقاءها أصبح عائقًا وله كلفة كبيرة، سواء فيما يتعلق بفاعلية السياسة النقدية، أو فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يعزز من استقلالية البنك المركزي ويزيد من فاعلية السياسة النقدية.

الهوامش:

(1) عبد الرحمن احمد حيدرة، إستقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2020م.

(2) أحمد محيي الدين محمد التلباني، أثر إستقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الإشارة إلى مصر، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2019م.

(3) خلف محمد الجبوري، دور إستقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى العراق، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد (7)، العدد (23)،2011م.

(4) أحمد عبد الحليم عبد الفتاح لوبس، استقلالية البنك المركزي وأثرها على كفاءة إدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003م.

(5)) الأسعد بن بردي وإيمان معلول وهناء مهري، أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر 2018م.

(6) منصور زين، إستقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2012م، ص424.

(7) إسلام محمود، إستقلالية البنك المركزي العراقي ودورة في معالجة التضخم، جامعة الرمادي، الأنبار، كلية المعارف، 2011م، ص2.

(8) عزوز علي، قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة حسيبة ين علي، الشلف، 11-12مارس 2008م، ص3.

(9) غساف العياش، المصرف المركزي والدولية في التشريع العربي والدولي، إتحاد المصارف العربية، 1998م، ص 32.

(10) محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دراسة اكاديمية وتطبيقية، جامعة القاهرة، دار الفكر الجامعي، 1999م، ص292.

(11) خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد(7)، العدد(23)،2011م، ص73.

(12) عياش قويدر وإبراهيم عبدالله، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية، جامعة الأهواط، 2008م، ص58.

(13) عماد سعيد لبد، مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول المنعقد بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية للفترة 8-9مايو2005م، غزة فلسطين.

(14) منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، مرجع سابق، ص424.

(15) إسلام محمد محمود، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في معالجة التضخم، مرجع سابق، ص2.

(16) عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مرجع سابق، 3.

(17)) عبادي رندة، متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة شهيد بخضر الوادي، 2015م، ص24.

(18) عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مرجع سابق، ص4.

(19) حمني حورية، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسطينه، 2006م، ص44.

(20) إبرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقائد، تلمسان، 2008م، ص81.

(21) خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية في العراق، مرجع سابق ص 46.

(22) قشوط مبروكة، دور استقلالية البنك المركزي في تطبيق القواعد الاحترازية في الجزائر، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي، 2015م، ص16.

(23) عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان، مكتبة حامد، 2003م، ص128.

(24) بلحسن صفية، وبدائي سعادة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، الجزائر، جامعة الجزائر، 2007م، ص89.

(25) أحمد عبد الحليم عويس، استقلالية البنك المركزي المصري وأثرها على كفاءة إدارة السياسة النقدية مع الإشارة الى مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2003م، ص13.

(26) أمينة طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا من 2 – 3 يوليو2005م، ص 23.

(27) أحمد عبد الحليم عويس، استقلالية البنك المركزي المصري وأثرة على كفاءة إدارة السياسة النقدية، مرجع سابق، ص17.

(28) نبيل حشاد الاستقلالية بين التأييد والمعارضة، إتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان، 1994م، ص59.

(29) المرجع نفسة، ص31.

(30) أحمد عبد الحليم عويس، استقلالية البنك المركزي المصري وأثرها على كفاءة السياسة النقدية، مرجع سابق، ص13.

(31) أميمة طوقان، دور البنك المركزي في إرساء السياسة النقدية، مرجع سابق، ص3.

(32) ماجد أحمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، مجلد (4)،ص24.

(33) نبيل حشاد، الاستقلالية بين التأييد والمعارضة، مرجع سابق، ص63.

(34) أحمد عبد الحليم عويس، استقلالية البنك المركزي المصري وأثرة على كفاءة السياسة النقدية، مرجع سابق، ص 15.

(35) منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، مرجع سابق، ص424.

(36) شيرين سيد محمد احمد خميس، السياسة النقدية في الإتحاد الأوربي، دراسة في المشكلات والنتائج، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2011م، ص9.

(37) زكريا النوري، يسري الإمرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار النشر للتوزيع، عمان، الأردن، 2004م، ص351

(38) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والاهداف والأدوات)، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005م، ص101

(39) وزارة الشؤون القانونية، قانون البنك المركزي اليمني رقم 14 لعام 2000م، مجموعة قوانين البنوك والمصارف، الطبعة الثانية، أغسطس 2000م، المادة (6) البند (1).

(40) المادة (10) البند 1. 2، 4 من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(41) وزارة الشئون القانونية، قانون البنك المركزي اليمني رقم 31 لعام 2003م، مجموعة قوانين البنوك والمصارف، المادة 10 بند 1 نصت على تعديل المادة 10 بند 1 من القانون رقم 14 لعام 2000م إلى أن يتكون المجلس من سبعة أعضاء هم محافظ البنك المركزي ونائبه وممثل عن وزارة المالية وأربعة أعضاء آخرين ويتم تعيين محافظ البنك المركزي ونائبه وأعضاء مجلس الإدارة من قبل رئيس الجمهورية بناءًا على ترشيح مجلس الوزراء.

(42) المادة (5) البند (2) الفقرة (أ) من القانون رقم لعام 2000م.

(43) المادة (13) بند (3) من القانون رقم 14 عام 2000م.

(44) أحمد عبد الرحمن السماوي، أذون الخزانة أداة مالية ونقدية ضرورية وخطوة متقدمة نحو إنشاء سوق الأوراق المالية، مجلة دراسات إقتصادية، مجلة فصلية يصدرها المؤتمر الشعبي العام، العدد العاشر، 2004م، ص145.

(45) المادة (32) البند (1، 2) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(46) المادة (32) بند (4) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(47) المادة (8) بند (2، 3) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(48) المادة (57) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(49) المادة (13) البند (2) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(50) المادة (57) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(51) المادة (57) البند (2، 4) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(52) المادة (33) البند (1) من القانون رقم 21 لعام 1991م.

(53) المادة (32) البند (1، 2) من القانون رقم (14) لعام 2000م.

(54) المادة (33) البند (3) من القانون رقم 21 لعام 1991م.

(55) المادة (32) البند (4) من القانون رقم (14) لعام 2000م.

(56) المادة (33) البند (1) من القانون رقم (21) لعام 1991م.

(57) المادة (32) البند (2) من القانون رقم (14) لعام 2000م.

(58) المادة (32) البند (4) من القانون رقم (14) لعام 2000م.

(59) المادة (32) البند (1) فقرة (د) من القانون رقم (21) لعم 1991م.

(60) المادة (31) البند (1) الفقرة (د) من القانون رقم (14) لعام 2000م.

(61) المادة (5) بند (2) فقره (أ) من القانون رقم (14) لعام 2000م.

(62) المادة (5) بند (3) فقرة (أ) من القانون رقم (14) لعام 2000م.

(63) المادة (5) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(64) المادة (4) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(65) المادة (41) البند (2) من القانون رقم (14) لعام 2000م.

(66) المادة (39)، البند (2) من القانون رقم (14) لعام 2000م.

(67) محمد علي الصبري، السياسة النقدية والمصرفية في اليمن وتطبيق إقتصاد السوق الإجتماعي، المؤتمر الأول لاقتصاد السوق الاجتماعي، صنعاء، 19-20، يونيو2012م،ص10.

(68) المادة (13) البند (3) من القانون رقم (14) لعام 2000م.

(69) أحمد عبد الرحمن السماوي أذون الخزانة أداة مالية ونقدية ضرورية وخطوة متقدمة نحو إنشاء سوق الأوراق، دراسات إقتصادية، مجلة فصلية تصدر عن المؤتمر الشعبي العام، العدد العاشر، يناير2004م، ص145.

(70) أحمد عبد الرحمن السماوي، تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، صنعاء، 2007م، ص22.

(71) المادة (32) البند 1، 2 من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(72) محمد عبد اللة العراسي، إذون الخزانة وآثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية التجارة والإقتصاد، جامعة صنعاء، 2010م، ص70.

(73) المادة (32)، البند (20) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(74) المادة (32)، البند (2) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

(75) أحمد عبد الرحمن السماوي تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص22.

(76) أسامة احمد الفولي، عوض اللة، إقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، 2005م، ص127.

(77) معتوق سهيل، استقلالية البنك المركزي المصري، مجلة كلية التجارة، جامعة حلوان، 2002م، ص 12.

(78) السهلاني، بلسم رهيف استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، جامعة بغداد، 2008م، ص92.

(79) ساميلسون، أمول وليم نور هاوس، مايكل ماندل، الاقتصاد المصرفي، ترجمة هشام عبدالله، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، طبعة 15، 2002م، ص538.

(80) أسامة محمد الفولي، عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، مرجع سابق ، ص 227.

(81) السهلاني، بلسم حسين رهيف، إستقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، مرجع سابق، ص22.

(82) يسري السامري، زكريا الدوري، البنوك التجارية والسياسة النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006م، ص124.

(83) يسري السامري، زكريا الدوري، المرجع نفسة، ص125.

(84) محمد علي، أحمد شعبان، إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2007م، ص344.

(85) السهلاني، بلسم حسين رهيف، إستقلالية البنوك المركزي ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، مرجع سابق، ص80.

(86) العياش غسان، أزمة المالية العامة في لبنان، قصة الإنهيار النقدي (1982م-1992م)، دار النهار للنشر، بيروت، 1997م، ص81.

(87) السهلاني، بلسم حسين رهيف، إستقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، مرجع سابق، ص85.

المصادر والمراجع:

1 – إسلام محمد محمود، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورة في معالجة التضخم، جامعة الرمادي، الانبار، كلية المعارف، 2011م.

2 – إبرير محمد، السياسة النقدية ومدى فاعليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقائد، تلمسان، 2008م.

3 – أحمد عبد الحليم عويس، استقلالية البنك المركزي المصري وأثرة على كفاءة السياسة النقدية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2003م.

4 – احمد عبد الرحمن السماوي، أذون الخزانة أداة مالية ونقدية ضرورية وخطوة متقدمه نحو إنشاء سوق الأوراق المالية، دراسات إقتصادية مجلة فصلية تصدر عن المؤتمر الشعبي العام، العدد العاشر، يناير 2004م.

5 – أحمد عبد الرحمن السماوي، تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، صنعاء، 2007م.

6 – أسامة محمد الفولي، عوض اللة، إقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، 2005م.

7 – السهلاني، بلسم حسين رهيف، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، جامعة بغداد، 2008م.

8 – العياش غسان، أزمة المالية العامة في لبنان، قصة الإنهيار النقدي (1982م-1992م)، دار النهار للنشر، بيروت، 1997م.

9 – أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في ضوء التجارب العربية والعالمية، سورية، 2-3 يوليو2005م.

10 – بلحصن صفية، وبدائي سعادة، أثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية، الجزائر، جامعة الجزائر، 2007م.

11 – خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد (7) العدد(23).

12 – ساملیسون وأبول وليم، نور هاوس، مايكل ماندل، الاقتصاد المصرفي، ترجمة هشام عبد اللة، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة (15)، عمان، 2001م.

13 – شيرين سيد محمد احمد خميس، السياسة النقدية في الإتحاد الأوربي، دراسة في المشكلات والنتائج، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2011م.

14 – صالح عبد الفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف ولأدوات)، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005م.

15 – زكريا النوري، يسرى الإمرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، عمان، دار النشر والتوزيع، 2010م.

16 – عزمي علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، نحو إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة حبيبة بن علي، الشلف، الجزائر، 11-12 مارس 2008م.

17 – علي محمد الصبري، السياسة النقدية والمصرفية في اليمن وتطبيق إقتصاد السوق الاجتماعي، المؤتمر الأول لإقتصاد السوق الإجتماعي، صنعاء، 19-20 يونيو2012م.

18 – عياش قويدر، إبراهيم عبد اللة، أثر استقلالية البنك المركزي على سياسة نقدية حقيقية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2008م.

19 – عمار سعيد لبد، مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني، المؤتمر العلمي الأول المنعقد بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 8-9 مايو2005م، غزة، فلسطين.

20 – عبادي زنده، متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة شهيد بخضر، الوادي، 2005م.

21 – عبد المنعم العبيد، علي نزار سعد الدين العبسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان، مكتبة حامد، 2003م.

22– غساف العياش، المصرف المركزي والدولية في التشريع العربي والدولي، إتحاد المصارف العربية، 1998م.

23 – قشوط مبروكة، دور استقلالية البنك المركزي في تطبيق القواعد الإحترازية في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015م.

24 – ماجد احمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازال، جامعة حبيبة بن علي، الشلف، الجزائر، 11-12 مارس 2008م.

25 – منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2012م.

26 – محمد عبد اللة العراسي، أذون الخزانة وآثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية التجارة والإقتصاد، جامعة صنعاء، 2010م.

27 – معتوق سهيل، استقلالية البنك المركزي المصري، مجلة كلية التجارة، جامعة حلوان، 2002م.

28 – محب خله توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دراسة تطبيقية، جامعة القاهرة، دار الفكر الجامعي، 1999م.

29 – محنى حورية، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفاعليتها، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسطينه، الجزائر، 2006م.

30 – محمد علي، أحمد شعبان، انعكاس المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية الإبراهيمية، مصر، 2007م.

31- نبيل حشاد، الاستقلالية بين التأكيد والمعارضة، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994م.

32 – يسرى السامري، زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.

33 – البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للأعوام 2002م – 2021م.

34 – الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، الأعداد للأعوام 2002م-2021م.

35 – وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية للحكومة، الأعداد 2002م – 2021م.

36 – وزارة الشئون القانونية، قانون البنك المركزي اليمني رقم 14 لعام 2000م ومجموع قوانين البنوك والمصارف، الطبعة الثانية، أغسطس 2000م.

The Independence of the Central Bank and its Implications for the Effectiveness of Monetary Policy in the Republic of Yemen for the Period 2002-2021

Abstract

This study aims at finding out the extent of the independence of the Central Bank of Yemen and its implications for the effectiveness of monetary policy in the Republic of Yemen during the period 2002-2021. It aims at studying and analyzing the indicators that indicate independence, and to know the degree of actual independence, and to develop a proposed model for the Central Bank of Yemen compared to the success of other countries to give it a greater extent of independence to be able to manage an effective monetary policy.

The study used the descriptive analytical approach in characterizing the data, analyzing the reality of the independence of the Central Bank of Yemen, and the inductive approach by extrapolating research and studies related to the subject, and the comparative approach in studying the experiences of other countries in the field of independence of the central bank, and comparing the different types of independence that are applied in this field.

The study reached a number of results, the most important of which is the failure of the Central Bank to use its authority effectively in most of the years of the period (2002-2021 AD). This reduced the effectiveness. Through analysis it was concluded that the Central Bank Law No. 14 of 2000 gave the Central Bank a greater degree of Independence compared with the Law No. 21 of 1991 AD, but this independence is incomplete. The study showed that the Central Bank of Yemen gave priority to the goal of price stability during the research period, which reflects an increase in its independence and thus the effectiveness of monetary policy.

The study recommended strengthening independence by giving the Central Bank priority to the goal of price stability, using monetary policy tools effectively, and treasury bills when necessary and as needed as an alternative to cash issuance to finance the public budget deficit to increase its effectiveness

.

Keywords: independence - central - monetary policy

مُبايِعَات النبي صلى الله عليه وسلم من غرائب العرب

أ.د. فاضل عبدالله رضوان السفياني
أستاذ التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ، كلية الآداب
جامعة حضرموت

الملخص

تقصّى البحث (مُبايِعَات النبي صلى الله عليه وسلم من غرائب العرب) فأتى بثمان وثلاثين مبايعةً من قبائل اليمن والحجاز ونَجْد، وغريبة واحدة من البحرين، وهن مَنْ بايعْنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم من غرائبَ عربيّاتٍ، نزلن مكة أو المدينة سوى القرشيات اللائي من أصل النبي صلى الله عليه وسلم فإنهن لم يُنعَتْن من الأنصار بغرائب، وهؤلاء هن الفائزات بالبيعة، وأرفقَ البحث ثبات البيعة لهن مع إبراز ما أدرك من تاريخهن الذي تفاوتن فيه بحسب نزول أصل كل منهن بأرض منبع الوحي ودار الهجرة، أو نزولها نفسها والسبق للإسلام.

وقد اجتمع لأكثرهن منقبةُ البيعة مع الهجرة إلى الله ورسوله؛ لأن من بايعن في الفتح وبعده لسن مهاجرات. ومن يُشتَبه في بيعتهن للنبي صلى الله عليه وسلم من الصحابيات يأتين في قائمة ملحقةٍ في البحث.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اتبع طريقهم إلى يوم الدين.

وبعد، فهذا موضوع " مُبايِعَات النبي صلى الله عليه وسلم من غرائب العرب " يتقصّاهن جمعًا متتبعًا ما يجد من تاريخ كلٍّ منهن.

وأهمية الموضوع أنه في حياة الصحابيات، ومن بايعن يدخلن فيمن زكى الله أنهم بايعوه، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [1] فهن شريكات الصحابة في رسوخ الإيمان بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وفيما قاموا به من العمل العظيم، وأن مبايعتهن الرسول صلى الله عليه وسلم بيعةً لله في الطاعة والثبات على الدين، والمؤازرة له وللصحابة في تبليغ الإسلام والذود عنه؛ وأن من يتصل ذكرهن ببيعة الرسول الله صلى الله عليه وسلم لهن مقام كريم عند الله.

وإذن فالمبايعات حَريّات أن يُفردن بالبحث فيُتقصّى ما يُثبِت بيعتهن ضمن تاريخهن على منهج التاريخ العلمي، فيصير ذلك بين يدي ذوي الاهتمام بدراسات تاريخ صدر الإسلام.

والغرائب المبايعات أُفرِدْن بالذكر عند السابقين، ولم أرهن خُصِصن ببحث من أحد من المتخصصين في هذا العهد.

وإن تخصصي في التاريخ الإسلامي وتدريسي عهد النبوة والراشدين والسيرة والشمائل المحمدية جعل حضور قوائم السيرة في خَلَدِي، مثل: مُهاجِرَة الحبشة، فبدء إسلام الأنصار، فبيعتي العقبة الأولى والثانية، ثم قائمة من شهد غزوة بدر الكبرى من المهاجرين والأنصار وغيرها، وجعلتني أبحاثي أرى قوائم خاصة بالصحابيات، مثل: المبايعات من قريش والمبايعات من الغرائب والمبايعات من الأنصار. فدعاني ذلك إلى أن أُولي اهتمامي بمبايعَة النساء للنبي صلى الله عليه وسلم وعليه قرّ لدي الشروع في هذا البحث حسب ما يُرسَم.

محتوى البحث:

قُسِّم على قبائل المبايعات، وهي: الأزد، ومبايعتاها أم جندب وأم شريك. فأسد خزيمة، ومبايعاتها: جدامة، فحَمْنَة، فزينب، فأم حبيبة، فأم قيس. فأسْلَم، ومبايعاتها: كُعَيبة، فأم سنان، فأم سنبلة، فأم مَرثَد، فأم مطاع. فثقيف ومبايعتاها: برزة وزينب. فجهينة، ومبايعاتها: سودة بنت أبي ضُبَيس، ففاطمة بنت سودة، فأم صُبَيّة. فخثعم، ومبايعتها: أسماء. فخزاعة، ومبايعاتها: حرملة، فخِرْنِق، فعزة، فأم مَعبد. فسُلَيم، ومبايعتها: أم عثمان. فغفار، ومبايعتها: أمية بنت قيس. فكنانة، ومبايعاتها: أميمة ويقال أمامة، فالبَغُوم، ففاطمة بنت صفوان، فقُتَيلة، فأم حكيم، فأم رُومان. فهذيل، ومبايعتها: أم عبد الله بن مسعود. فهلال، ومبايعاتها: لُبابة الصغرى، فمَيمونة، فهُزَيلة، فأم الفضل. فأهل عَدَوْلَى (البحرين): ومبايعتهم: حسَنة أم شرحبيل.

وضمن المحتوى أسلم بأن تحديد تاريخ مبايعة كل منهن غير وارد ولكن لا تخرج بيعة كل منهن عن مدة الدعوة.

والمنهج هو منهج البحث التاريخي العلمي تقصيًا وتثبّتًا، قامت خطته على تناسق أجزائه؛ إذ يُقدّم ما حقّه التقديم، ويَتَتَابع بعده ماحقّه أن يتسلسل على ذلك النحو، ومراجعه معلومة المكانة العلمية، ترتيبها في الهوامش على التاريخ وهي في القائمة الخاصة بها مقسمة على: مصادر ومراجع، ففي المصادر تقدم الشهرة والترتيب على حروف الهجاء، جارٍ على إهمال الكُنَى و(أل) التعريف، وفي المراجع على تقديم الاسم الأخير. وآن أن ننتقل إلى البحث.

(الغرائب قائمتهن وبيعتهن):

الغريب: الرجل البعيد بلده وقومه، ومثله الأنثى، فالغريبة بعيدة الموطن، والقوم ليسوا قومها، وجمع الغريبة الغرائب[2]. وهذا المعنى اللغوي لم يُعمَل به في القرشيات المهاجرات إلى المدينة فلم يُعدَدن غرائب عليها، أو على أهلها الأنصار؛ لأنهن من أصل النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن يُتتبَّعن بالبحث هن الغرائب على مكة والمدينة المبايعات فحسب، والغريبة ليست الطارئة الإتيان إلى مكة بل إن إطلاق الغرائب شمل زوجات القرشيين والمولودات بها من الحلفاء.

ومثل ما تُتُبِّعت غرائب العرب على مكة المبايعات، يُتَتَبع غرائبهم على المدينة الآتيات إليها هجرةً إلى الله ورسوله.

وقائمة ابن سعد تحت عنوان: " تسمية غرائب نساء العرب المسلمات المهاجرات المبايعات " [3]، وما شابهها عند ابن حبيب [4]، والطبري [5] هي عمود البحث.

وقبائل المبايعات رُتبت على حروف المعجم، وقد حان الانتقال إلى المبايعات على التقسيم الوارد في محتوى البحث:

الأزد ودوس

قبيلة [6] من أعظم قبائل العرب وأشهرها، تنتسب إلى الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وتنقسم على أقسام أزدية، ولأقسامها فروع، ودوس من فروعها، وهو دوس بن عُدثان بن عبد الله بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد [7]، وأتقصى هنا أي مبايعة للنبي صلى الله عليه وسلم من الأزد.

1– أم جندب الأزدية:

هي معروفة بهذه الكنية، ووالدة سليمان بن عمرو بن الأحوص [8]، وعمرو بن الأحوص الجشمي والد سليمان بن عمرو بن الأحوص، له صحبة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وشهد معه حجة الوداع [9]. أسلمت وبايعت وشهدت مع الرسول صلى الله عليه وسلم حجة الوداع [10].

2- أم شُريك الدوسية:

هي غزية بنت جابر بن حكيم، من المعروفين بكناهم، ومن دوس الأزديِّيْن [11]، وأسلمت بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة [12].

والمرأة الواهبة نفسها للرسول صلى الله عليه وسلم، الخلاف فيها كثير [13]، وأم شريك الدوسية واردة الذكر في ذلك [14]، وهي المهاجرة إلى الله ورسوله حسب قصتها [15]؛ لأن أم شريك الأنصارية ليست من المهاجرات. وكانت بيعة الدوسية بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم [16].

أسَد (خزيمة)

المراد بأسد، القبيلة العربية المتوطِّنة بنجد [17]. وهي من ولد أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر [18]. وبمضر اجتماع بني أسد هؤلاء بالنبي صلى الله عليه وسلم. وحلول الأسديات النجديات مكة هو حلول الغرائب، ومن بايعت الرسول صلى الله عليه وسلم من نسائهم هي من يُعنَى بها.

1- جُدامة بنت جندل:

هي جُدامَة بنت جندل الأسدية [19]، ويقال بنت وهب ويقال بنت جُندب [20]، وهي: أخت عكّاشة بن محصَن لأمه [21].

جدامة كان إسلامها بمكة المكرمة قديمًا، وقومها بنو أسد أهل إسلام [22].

بايعت جدامة النبي صلى الله عليه وسلم وهاجرت مع قومها إلى المدينة، والأَسَديّون الأكثر هجرة، هم من أسد هذا [23]؛ لأن خلو دورهم من ساكنيها لأجل الهجرة كان مشهورًا [24].

ويبدو أنها حين هاجرت كانت خالية من زوج، وتزوجت بالمدينة أنس بن قتادة بن ربيعة بن خالد بن الحارث بن عبيد بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي، شهد بدرًا وقتل يوم أحد شهيدًا [25].

2 – حَمْنَة بنت جحش:

أولًا: نسبها، هي: حمنة بن جحش بن رئاب بن يعمر بن صَبِرة بن مرة بن كبير بن غَنْم بن دُودان بن أسد بن خزيمة [26]. وأمها أُميمة بنت عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي [27]. فهي أسدية وابنة بنت الهاشميين القرشيين" وابن أخت القوم منهم " [28]. وأهلها بنو جحش حلفاء بني عبد شمس إخوة الهاشميين [29].

ثانيًا: إسلامها، حمنة بنت جحش أسدية، وابن حزم يقول: "كانوا – بنو أسد – كلهم أهل إسلام وسابقة وهجرة، رجالهم ونساؤهم " [30]، فهي إذن من السابقين.

ثالثًا: بيعتها وهجرتها، كانت حمنة من المبايعات [31]، وهاجرت في أهل بيتها بني جحش الذين خلت كل ديارهم بمكة منهم [32].

رابعًا: ليست حمنة بنت جحش من المهاجرات فحسب وإنما كانت من اللائي شهدن غزوة النبي صلى الله عليه وسلم أُحَدًا فسَقَتْ العطشى وحملت الجرحى وداوتهم [33]، وقد رُزئت يومها بقتل أخيها عبد الله بن جحش وخالها حمزة بن عبد المطلب وزوجها مصعب بن عمير [34].

وأما أنها كانت هي المرأة التي خاضت في الإفك فإن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإقامة حد القذف عليها ثالثة اثنين من غير ابن أبي، ومن خاض من المنافقين في الإفك قد جعل من يقف من العلماء عند ذلك أن يقسموا الخائضين إلى مؤمنين ومنافقين، فالمؤمنون طُهّروا بالحد والمنافقون يصدق عليهم قول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [35]، وإذن فحمْنَة قد عُوقبت بالدنيا بالحد المكفّر للذنب [36]؛ بل يقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أطعمها في خيبر ثلاثين وسقًا [37]، والمطعمات ذوات خصوصية.

3 – زينب بنت جحش (أم المؤمنين):

أولًا: نسبها، هي: زينب بنت جحش بن رئاب [38]. وأمها أُميمة بنت عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي [39]، وحَمْنة التي قبلها شقيقتها.

ثانيًا: ميلادها، ولدت زينب بنت جحش قبل الهجرة بثلاث وثلاثين سنة [40].

ثالثًا: إسلامها، الاحتمال أن زينب رضي الله عنها ما تأخرت بالإسلام عن إخوتها الذين أسلموا قبل دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم [41].

رابعًا: البيعة، كانت زينب بنت جحش رضي الله عنها من مبايعات النبي صلى الله عليه وسلم [42]، وإذا كان سبقها إلى الإسلام واردًا فالمتوقع أنها من السابقات للبيعة؛ لأنها مهاجرة [43].

خامسًا: الهجرة، زينب بنت جحش هاجرت إلى المدينة في أهل بيتها – الذين اشتهر بيتهم باكتماله إسلامًا وهجرةً قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم [44].

سادسًا: الزواج، كانت زينب قد زُوِّجت بزيد بن حارثة مولى رسول الله إجابةً لرغبة النبي صلى الله عليه وسلم، وقضى زيد منها وطره وعزم على طلاقها، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول له أمسك عليك زوجك فلم يفعل بل طلقها؛ وأنزل الله في قضية تزويجها النبيَّ صلى الله عليه وسلم قرآنًا يتلى لأحكامٍ تشريعية وحِكَم، ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ [45].

وحياتها مع الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده، تبدأ من ذي القعدة في السنة الخامسة من الهجرة النبوية، ويتصدرها شأن التزويج الذي اختصت به عن بقية أزواجه صلى الله عليه وسلم؛ " فكانت زينبُ تَفْخَرُ على أَزْواج النَّبي صلى الله عليه وسلم، تقول: زَوَّجَكُن أَهَالِيكنَّ، وَزَوَّجَنِي اللهُ تعالى مِنْ فوق سبع سَماوات " [46].

وكان لزينب أم المؤمنين في الخروج مع الرسول صلى الله عليه وسلم في الغزوات نصيب، وكانت صوّامةً قوامة صَنَّاعة تدبغ وتخرز وكثيرة الصدقة في سبيل الله [47].

وما رأيناه هو الثناء عليها من أمهات المؤمنين، والتحدث عن فضلها [48].

سابعًا: وفاتها رضي الله عنها، توفيت زينب بنت جحش في سنة عشرين من الهجرة [49]، وهي ابنة ثلاث وخمسين سنة [50]. وكانت أُولى نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاقًا به، وفي ذلك إحدى الدلائل النبوية؛ لأنها لحقته بعد عشر سنين سابقةً كل أمهات المؤمنين في الوفاة. عن عائشة أم المؤمنين، قالت، قال رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " أَسْرَعُكُنَّ لحَاقًا بِي أَطْوَلُكنَّ يدًا. قالت: فَكنَّ يَتَطَاوَلنَ أَيَّتُهنَّ أَطولُ يدًا، قالت: فَكانت أَطوَلَنَا يدًا زَينب، لِأَنَّهَا كَانت تَعملُ بِيَدِها وَتَصَدَّق "[51]، فطول يدها امتدادها في الإنفاق في الخير وليس على الحقيقة حسب ما يتبادر من قول النبي صلى الله عليه وسلم.

وهن تولَّينَ تمريضها وتجهيزها تغسيلًا وتكفينًا، وخرجت من لديهن وهي في نعش مستور، وصلى عليها عمر وهو أمير المؤمنين على الناس، وحملت إلى البقيع، وعمر لم يمض في جنازتها فحسب بل أراد النزول في قبرها وعدل عنه ليختص به ذوو رحمها رضي الله عنها [52].

4 – أم حبيبة بنت نُبَاتة الأسدية:

أسلمت أم حبيبة رضي الله عنها وبايعت رسول الله وهاجرت إلى المدينة مع من هاجر من قومها بني أسد بن خزيمة [53].

5 – أم قيس بنت مِحصَن:

أولًا: نسبها، هي: أم قيس بنت محصن بن حُرثان بن قيس بن مرة بن كبير بن غَنْم بن دودان بن أسد بن خزيمة، وتلتقي بنسب بني جحش بن رئاب الأسديِّيْن بمُرة بن كبير بن غَنْم، وبيتها محالف بمكة حلفاء بني جحش [54]، وهي أُخْتُ عُكّاشَة، وقال السهيلي: " فَاسْمُهَا آمِنَة "[55]، وهي مذكورة في الكنى بأنها معروفة بكنيتها.

ثانيًا: إسلام أم قيس وهجرتها، أسلمت قديمًا بمكة المكرمة [56]، وخرجت إلى المدينة في المهاجرات الأُوَل [57]، مع أهل بيتها بني أسد من أصحاب السبق للإسلام والهجرة [58].

وإن تكن أم قيس بن مِحصَن هي السبب في هجرة من عرف عند صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهاجر أم قيس [59]، الذي يؤيده حديث " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه " [60]. وحديث ابن مسعود " قال: كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فأبت أن تزوجه حتى يهاجر فهاجر فتزوجها وكنا نسميه مهاجر أم قيس. قال ابن مسعود من هاجر لشيء فهو له " [61]. فإن تكن هي فلقد زادت على ما كان عليه أهلها من الخروج من مكة في ابتداء المهاجرة [62]، إلى امتناعها من الزواج المرغوب فيه حرصًا على الهجرة وتقديمًا لها.

وإنها صارت بالمدينة أمًّا، وأتت بابنها إلى النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يطعم الطعام ليُبرّك عليه فبال في حجره، فأريد منه الثوب ليُغسَل فلم يفعل، واكتفى بنضحه بالماء وهو عليه [63].

وأم قيس روى لها أصحاب الأمهات الست وغيرهم، وإن ترجمتها عند أهل الاختصاص في الكنى، إلا ما مرّ في نسبها من أن السهيلي قال: اسمها آمنة. وإنها أشهر صحابية مهاجرة كنيتها أم قيس [64]، ولم أعثر على ما يُعرفنا باسم زوجها؛ إن كان غير مهاجر أم قيس الذي اشتهر صُنعه وأُضرِب عن اسمه، قال القسطلاني: " وأما الرجل (مهاجر أم قيس) فلم يسمه أحد ممن صنَّف في الصحابة فيما رأيته "[65]، وقد يكون ذلك من أجل ذم القصد وستر الشخص [66].

وانصراف كثيرين عن جعل أم قيس بنت مِحصَن سبب حديث " إنما الأعمال بالنيات ... "؛ لأنها ليست الوحيدة المكنّاة بأم قيس، ولكن المتابعة أوصلت إلى من يرى احتمال أن ابنة مِحصَن السبب في ذلك [67]، وأيضًا من يقطع: " وهي التي ورد بسببها حديث: ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فكان رجل تبعها في الهجرة وكان يسمى مهاجر أم قيس" [68].

ثالثًا: وفاة أم قيس، التي طال عمرها؛ دون أن نعلم تحديد السنة كما نرى في هذا الحديث: " عن أبي الحسن مولى أم قيس بنت محصن عن أم قيس أنها قالت: تُوفي ابني فجزعت عليه فقلت: للذي يغسله لا تغسل ابني بالماء البارد فتقتله فانطلق عكَّاشة بن مِحصَن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بقولها فتبسم، ثم قال: ما قالت: طال عمرها. قال: فلا أعلم امرأة عُمّرت ما عُمّرت" [69] .

6 – أم مَعْقِل:

هي أم معقل بن أبي معقل، ولا يُسار بها كسابقاتها الأسديات المنتسبات لأسد بن خزيمة فالمعروفة بهذه الكنية [70]، يُتردد في أسديتها [71]. وهي وزوجها تَكَنّيا بابنهما: معقل [72]، وأبو معقل، يقال: اسمه الهيثم بن نهيك بن إساف بن عدي بن زيد بن جشم بن حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي الحارثي، وهو أنصاري حالف بني أسد [73]، وأم معقل تكون منهم؛ إذ لم يترجح أنها أنصارية [74]؛ إنما من المحتمل أنها المرادة بما وقع في حديث ابن عباس في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "لامرأة من الأنصار: ما منعك أن تحجي معنا ؟" قالت: كان لنا ناضح فركبه أبو فلان وابنه لزوجها وابنها، قال: "فإذا كان رمضان اعتمري؛ فإن عمرة في رمضان تعدل حجة"[75]؛ وقال ابن حجر:" ثبت في مسلم أنها (... من الأنصار) أم سنان، فإما أن يكون اختلف في كنيتها، وإما أن تكون القصة تعددت، هو الأشبه " [76]. وأنها مبايعة مهاجرة [77].

أَسْلَم

هي قبيلة قحطانية، وأبو أسلم هو أَسْلَم بن أَفْصَى بن حارثة بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ، بن يشجب بن يعرب بن قحطان [78]، وما رأيت من تحديد لبلاد أَسْلَم – حينذاك – لم يزد على أنهم بين مكة والمدينة [79]؛ إنما أَسْبَقُ أَسْلَم إلى الإسلام بريدة بن الحصيب الأسلَمي، رئيس سبعين بيتًا من قومه أو ثمانين، أسلموا حين لقوا النبي صلى الله عليه وسلم مهاجرًا وهو مشارف على دخول المدينة المنورة [80]، وما كانوا إلا في باديتهم التي لا تنفصل عن جنوب المدينة، أو لا قبيلة بينهم وبين المدينة؛ فها هو بريدة بعد أن أسلم قال: يا رسول الله، " لا تدخل المدينة إلا معك لواء، فحل عمامته، ثم شدها في رمح، ثم مشى بين يديه حتى دخل المدينة " [81]، وأيضًا كان أمر النبي صلى الله عليه وسلم بصيام يوم عاشوراء من السنة الثانية من هجرته وقد بعث هند بن أسماء إلى قومه من أسلم، فقال: " مر قومك فليصوموا هذا اليوم يوم عاشوراء فمن وجدته منهم قد أكل في أول يومه فليصم آخره " [82]، وواضح أنه يأتي قومًا قريبين من المدينة، وينضاف إلى ذلك مجيء الأسلمية [83] مُهدِية الحليب للرسول صلى الله عليه وسلم – تأتي – المؤكد للقرب؛ لأنها امرأة ولن تسير المراحل كما أن اللبن لا يُقطَع به المسافات. والأسلميات المبايعات للنبي صلى الله عليه وسلم هن من يُتَقصَّين هنا.

1 – كُعَيبة بنت سعد:

هي كُعَيبة بنت سعد بنت عتبة الأسلمية [84]، نسبة إلى أَسلَم بن أفصي، أخوة خزاعة. وهو أفصَى بن حارثة [85]؛ لأن أبا بريدة بن الحصيب الأسلمي وقومه كان إسلامهم حين لقيهم الرسول صلى الله عليه وسلم وهو مشارف على دخول المدينة مهاجرًا وكانوا ثمانين بيتًا، ومن هؤلاء وغيرهم: من شهد – مع النبي صلى الله عليه وسلم – فتح خيبر، والثمانون من أبناء أفصى بن حارثة لا سواه [86].

وإسلام كعيبة مع من أسلموا مع بريدة بن الحصيب قبل دخوله صلى الله عليه وسلم المدينة؛ لأنه لم يشهد خيبر أَسْلَمي من غير قوم بريدة [87]. ومبايعة كعيبة كانت بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم [88].

كما أن كعيبة كانت تداوي الجرحى بالمسجد النبوي، وقد داوت سعد بن معاذ – فهي مهاجرة –، وليست المداوية الوحيدة، وإنما تفعل ذلك صحابية أخرى نُصِبت لها خيمة أو لهما لمداواة الجرحى بالمسجد [89].

شهدت كُعَيبة وأيضًا مع النبي صلى الله عليه وسلم فتح خيبر مداويةً للجرحى، وحظيت بنصيب من المغانم. فالنساء لا يُسهم لهن [90] فالواقدي يُقدم أنه صلى الله عليه وسلم أَسهم للنساء إذ قال: " رَضَخَ لِلنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ كأهل الجهاد" [91]. والرضخ: عطاء في الغزو غير مساوٍ لسهام الغازين ولا محدّد القدر [92].

2 – أم سنان الأسلمية:

هي من الصحابيات المعروفات بكناهن ولم تُعرَف أسماؤهن [93]، والنسبة أسلمية، وأسلَم بن أفصى بن الحارث لأن أسلم من ولده هم الغازون مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر [94].

وأم سنان أسلمت في وقت إسلام الأَسْلَمِيين هؤلاء، وبايعت بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم [95]، وكان ذلك بالمدينة المنورة [96].

وأم سنان هي أم ثبيتة بنت حنظلة الأسلمية، وإن مما روت عن أمها إتيانها رسول الله لمبايعته، وأنه أمرها أن تُحمِّر أظافرها وتسوِّر يدها وهو يُريد أن تزيَّن بالمقدور عليه [97]، مع أنها قد كانت كبيرة.

وروت ثبيتة استئذانها النبي صلى الله عليه وسلم في الخروج معه صلى الله عليه وسلم إلى خيبر لتسقي وتُداوي، فأذن لها، وجعلها تصحب زوجه أم سلمة رضي الله عنهما، فشهدت معه خيبر. ويُروَى أن أم سنان قالت: " ما كنا نخرج إلى الجمعة والعيدين حتى نؤيس من البعولة " [98]. وسن اليأس بعد الستين سنة [99].

3 – أم سنبلة الأسلمية:

معروفة بهذه الكنية ولم يُعرف اسمها [100]، وقد تكون مالكية، ومالك بن أفصى بن الحارث، والشهرة في أسلم بن أفصى بن الحارث، وكثير من ولد أخيه مالك يُنسبون إليه [101]. وعائشة أم المؤمنين نسبت أم سنبلة إلى أَسْلَم [102].

وأم سُنبلة أسلمت وبايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة المنورة [103].

وقبول النبي صلى الله عليه وسلم هدية أم سنبلة التي أتت بها إلى بيته مع سبق نهيه عن قبول هدايا الأعراب، وكانت عائشة أم المؤمنين تحسب أنه لا أحد منهم تُقبَل هديته فتعجبت، لكن النبي صلى الله عليه وسلم كان عنده في هذا الوقت استثناء لأهل الدين وقرب المكان، وهذا حديثها في ذلك: " قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا أقبل هدية من أعرابي فجاءته أم سنبلة الأسلمية بوَطْب لبن أهدته له، فقال: ((أفرغي منه في هذا القعب))، فأفرغت، فتناوله، فشرب، فقلت: ألم تقل: لا أقبل هدية من أعرابي؟

فقال:" إن أعراب أَسْلَم ليسوا بأعراب ولكنهم أهل باديتنا ونحن أهل حاضرتهم إن دَعُونا أجبناهم وإن دَعوْناهم أجابونا "، " رجاله ثقات" [104].

4– أم مَرْثَد:

هي أم مرثد الأسلمية، من المعروفات بكناهن ولم يُعرَف اسمها [105]، ونسب أَسْلَم ذُكِر في تقديم البحث للأَسْلَميّات، وقيل إنها: غنويَّة [106]؛ لأن من تكنَّت به مرثد، غنوي. ولا مرثد من غنيٍّ غيره؛ إذ يُذكَر أبو مرثد وهو كَنَّاز بن الحصين الغنوي في الأسماء المفردة [107]، ويعني ذلك أنه لا ثاني من غني مكنًّى بأبي مرثد.

وإسلام أم مرثد حُدِّد بِبَعد الفتح [108]؛ وعلى ذلك تكون متأخرة الإسلام، وكأنها غير مرتبطة بأبي مرثد ومرثد ابنه، اللذين كانا من المهاجرين الأولين [109]. وبيعة أم مرثد كانت مع النساء اللاتي بايعن النبي صلى الله عليه وسلم بمكة يوم الفتح [110].

5 – أم مطاع الأسلمية:

هي أم مطاع الأسلمية معروفة بالكنية فحسب [111]، ولم يختلف الأسلميات عنها ما عدا كُعَيبة.

وأم مطاع من الأسلميين السابقين إلى الإسلام، الذين كان إسلامهم قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة المنورة.

وأم مطاع بايعت النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت خيبر معه صلى الله عليه وسلم. ويُروى عنها أنه أسهم لها سهم رجل وفي ذلك نظر؛ لأن المقرر عند الفقهاء أنه صلى الله عليه وسلم لم يسهم للنساء، وإنما رضَخَ لهن [112].

تميم

تُوصَف بأنها إحدى القبائل العظام، من ولد عدنان، وتميم بن مُرّ بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان [113]. وتتبع أي تميمية مبايعة هنا.

أسماء بنت سلامة:

أسماء بنت سلامة بن مخرِّبة – تكنى أم الجلاس – بن جندل بن أُبَير بن نَهْشل بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم بن مر بن أُد بن طَابِخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان [114]. وعمتها أسماء بنت مخرِّبة (أم أبي جهل) [115]، ويُرَى وقوع الخلط بينهما [116]، فابنة مخربة أسلمت وبايعت في الفتح [117]، أما ابنة سلامة فمبايعة ومن السابقين إلى الإسلام؛ إذ أسلمت قديمًا هي وزوجها عيّاش بن أبي ربيعة المخزومي، وهاجرا إلى الحبشة الهجرة الثانية [118]، وولدت بها عبد الله بن عياش، وهجرتهما تضمهما إلى المبتَلَين الفائزين بالسبق للإسلام والثبات عليه مع شدة ما لقوه من المشركين، بل بنجاح الهجرة وانتصار الإسلام، الذي فروا به إلى الحبشة، ثم هاجروا إلى المدينة [119].

ثقيف

قبيلة ثقيف إحدى قبائل العرب وهو ثقيف بن منبه بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة

بن قيس بن عيلان بن مضر، ومنزل معظم قبيلة ثقيف الطائف، المدينة المعروفة، تقع إلى الشرق الجنوبي من مكة المكرمة على مسافة تسعة وتسعين كيلًا [120].

وأتقصى أي ثقفية مبايعة هنا.

1 – برزة بنت مسعود:

هي برزة بنت مسعود بن مُعَتِّب بن مالِك بن كَعْب بن عمرو بن سَعْد بن عَوْف بن ثَقِيف الثَّقفية [121]، وأمها أمة بنت خلف بن وهب بن حذافة بن جمح، وهي أخت عروة بن مسعود بن معتب الزعيم الثقفي (من سادات ثقيف، أَسْلَم)، وكانت زوجة صفوان بن أمية الجمحي القرشي وأم ابنه عبد الله الأكبر، وهو الطويل، قتل مع عبد الله بن الزبير يوم قتل، وولدت أيضًا لصفوان هشامًا الأكبر، وأمية، وأم حبيب [122].

وبرزة خرج بها صفوان في غزوة أحد مع نساء زعماء مشركي قريش ليمنعن المشركين من الفرار – بالتعيير – عند اشتداد القتال مع المسلمين [123]. وبعد ذلك أسلمت برزة وبايعت الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع [124].

2 – زينب بنت أبي معاوية:

هي زينب بنت عبد الله بن معاوية بن عتاب بن الأسعد بن غاضرة بن حُطَيط بن قَسِي، وهو ثقيف فهي ابنة أبي معاوية الثقفية [125]. وهي زوجة عبد الله بن مسعود وأم بنيه، ورَيْطَة التي تُذكَر أنها زوجة ابن مسعود ليست امرأةً غير زينب وإنما لقب لها [126]؛ لأنه لم يكن لابن مسعود إلا زوجة واحدة [127].

أسلمت زينب وبايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي امرأة مهاجرة [128]، وكان زوجها لا مال له، وكانت امرأة صناعًا تنفق من ثمرة صنعتها على زوجها وولده [129]، وأرادت أن تطّوع بما في يدها فتدفعه إلى رسول صلى الله عليه وسلم مع ما هم فيه من الحاجة [130]؛ لأنها قد كانت من النساء اللائي جاء في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم فيهن: " تصدقن يا معشر النساء، ولو من حُلِيّكن قالت فرجعت إلى عبد الله (زوجها) فقلت إنك رجل خفيف ذات اليد وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمرنا بالصدقة فأتِه فاسأله، فإن كان ذلك يجزئ عني وإلا صرفتها إلى غيركم (عبد الله وأولاده)، قالت: فقال لي عبد الله: بل ائتيه أنت، قالت: فانطلقت فإذا امرأة من الأنصار بباب رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجتي حاجتها، قالت: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أُلقِيت عليه المهابة، قالت: فخرج علينا بلال، فقلنا له: ائت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره أن امرأتين بالباب تسألانك أتجزئ الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى

أيتام في حجورهما ولا تخبره من نحن. قالت: فدخل بلال على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله: فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : من هما ؟ فقال امرأة من الأنصار وزينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الزيانب ؟ قال: امرأة عبد الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: لهما أجران، أجر القرابة وأجر الصدقة " [131].

وزينب صاحَبَتْ زوجها عبد الله بن مسعود في سكْناه الكوفة واليًا لعمر على بيت المال [132]، وذلك آخر ما يعلم من حياتها. ووفاة زينب كانت بعد زوجها الذي تُوفي في سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة؛ لأنها ورثت داره بالمدينة [133].

جهينة

وجُهَينة هو ابن زيد بن ليث بن سُوْد – جمع أسود – بن أسلُم بن الحَاف بن قُضاعة بن مالك بن حمير بن سبأ [134]، وعلى أن قضاعة من حمير هو المشهور [135]. وكانت جُهَينة نازلةً بينبع، والعيص، ورضْوَى [136].

وهي في جهة الغرب من المدينة المنورة بينها وبين ساحل البحر وتمتد المنازل من رابغ في الجنوب إلى شمال ينبع البحر [137]. وها أنا أتتبع المبايعات المنتسبات إلى قبيلة جهينة.

1 – سودة بنت أبي ضُبَيس:

هذه سودة الجهنية قَدِمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة بعد الهجرة النبوية وأسلمت وبايعت[138]، وهذا الوقت الذي كان فيه إسلامها.

وليست سودة صحابية فحسب، بل إن لها ولأبيها أبي ضُبيس الجهني صحبة وهجرة [139].

كما أن سودة ليست ممن يُذكَرن بصحبة مطلقة بل بصحبة المبايعة للرسول صلى الله عليه وسلم [140].

وآخر ما يُذكر في حياتها أنْ لعلها كانت مع أبيها أبي ضبيس بمصر [141].

2 – فاطمة بنت سودة:

هي " فاطمة بنت سودة بن أبي ضبيس الجهنية " [142]، اسمها فاطمة، وهذا الاسم هو التاسع في حصر الفواطم الصحابيات وعدّهن [143]، ومنسوبة إلى أمها وإلى قبيلة جهينة، وأول ما يكون في البحث امرأة منسوبة إلى أمها.

وبعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة بايعت فاطمة [144]، ولم تتأخر بيعتها عن إسلامها، فهما معًا بعد الهجرة.

3 – أم صُبَيّة:

هي خولة بنت قيس الجهنية [145]، وربما وُقِف في نسبها على هذا الحد؛ لأنها أم صُبية الفريدة في الجهنيات الصحابيات [146]، وتُعرَف بأنها جدة خارجة بن الحارث بن رافع بن مَكِيث بن جراد بن يربوع بن طحيل بن عدي بن الرُّبَعة بن رشدان بن قيس بن جهينة [147].

وخارجة روى عن جدته حديثًا [148] – بَابُه الوضوء – أنه سمعها تقول: " اخْتَلَفَتْ يَدِي وَيَدُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ " [149]، وخارجة ليس صحابيّا فحسب وإنما جده رافع وجدته خولة صحابيّان [150].

وإسلام أم صبية كان بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة وكذلك بيعتها [151].

وحديث أم صبية السابق يجعل قارئه يحسبها من بيت النبوة لروايتها هذه " اخْتَلَفَتْ يَدِي وَيَدُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ ".

خثعم

قبيلة أبوها: خَثْعَم بن أنمار بن إراش بن عمرو بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان فهي قبيلة يمنية [152]، منازلها بيشة، وتمتد شمالًا إلى تُرَبة [153]، مع بُعد ما يُقال إنهم صاروا إلى تلك الجهات اليمانية وهم من ولد معد العدنانيين [154]؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: – فيمن نزل من ولد سبأ بلادًا من اليمن – " وأما الذين تيامنوا: فالأزد، والأشعريون، وحمير، ومذحج، وأنمار، وكندة ". فقال رجل: يا رسول الله، وما أنمار؟ قال: الذين منهم خثعم، وبجيلة " [155]. وتلك الجهة في زمننا هذا هي ديار الخثعميين كما كانت عليه عند البعثة النبوية [156]، وأي مبايعة من الخثعميات فهنا مكان بحثها.

أسماء بنت عميس:

هي أسماء بنت عُمَيْس بن النعمان بن كعب بن مالك بن قحافة بن عامر بن ربيعة بن عامر بن معاوية بن زيد بن مالك بن نسر بن وهب الله بن شهران بن عفرس بن أفتل (خثعم) الخثعمية، وأفتل جماع خثعم [157].

وأسماء رضي الله عنها كانت من السابقين إلى الإسلام [158]. ومبايعةً للرسول صلى الله عليه وسلم.

وأسماء زوجة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، هاجرت معه الهجرة الثانية إلى الحبشة، راكبين الأخطار من أجل الإسلام [159].

وأسماء هاجرت إلى المدينة يسوقها الشوق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سعيدة بنجاح هجرتيها إلى الحبشة والمدينة، ولها شأنها في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحياة الخلفاء بعده، قد استوفاها أحد البحوث العلمية [160]. ولم يعثر البحث على خثعمية مبايعة غيرها.

خزاعة

قبيلة من بني كعب بن عمرو بن لُحَي، وعمرو أبو خزاعة، وأبوه حارثة بن عمرو بن عامر (ماء السماء) بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان، وقد اختلف في نسب خزاعة بين المعدِّية واليمانية، والأكثر أنها يمانية [161].

ومنازل القوم عند البعثة النبوية تَبْدَأُ مِن غَرْبِيِّ مَكة إلى الجنوب مُمْتَدَّةً شمالًا على عُسْفَانَ ثم جزء من أَمَجَ فَقُدَيْدٌ، ثُمَّ جزء منها قرب الْفُرْعِ، وهي مُجَزَّأَةٌ غير مُتَّصلة، فِي مسافة طولها قرابة 300 كيل وبقديد كانت خيمة أم معبد وَاليوم لَا تَكَادُ تُعْرَف تِلك الأرض إلا باسمِ «أُمِّ مَعْبَدٍ»، وتبعد عن المدينة جنوبًا نحو 125كيلًا [162]، غربها سيف البحر على قرابة أربعين كيلًا [163]، وما يُبحَث هنا، هو: المبايعات من قبيلة خزاعة.

1 - حرملة بنت عبد الأسود:

هي حَرْملة - أو مصغرة حُرَيملة - بنت عبد بن الأسود بن جذيمة الخزاعية [164].

وهي قديمة الإسلام وقديمة البيعة للنبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنها مهاجرة إلى الحبشة ومُتوفاة بها [165].

2 – خرنيق:

هي خِرْنِيق بنت الحُصَين – أخت عِمران - بن عبيد بن خلف بن عبد نهم بن سالم بن غاضرة – بمعجمتين - بن سلول بن حبشية بن سلول بن كعب بن عمرو بن ربيعة (لحي) [166].

ولا ثانية من الصحابيات لخرنيق؛ لأنها عند ابن الجوزي من الأسماء المفردة [167].

وخرنيق أسلمت قديمًا هي وأبوها وأخوها عمران بن الحصين [168]، ويُذكَر أن عمران أسلم عام خيبر سنة سبع من الهجرة [169].

ولا مدَّةَ فيما يظهر بين إسلام خرنيق ومبايعتها الرسول صلى الله عليه وسلم [170].

3 – عزة بنت خابل الخزاعية:

أتت عزة من ديار خزاعة – على ما يظهر – إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة لتُسلِمَ، " فبايعها على أن لا تزنين ولا تسرقين ولا تئِدين فتُبدين أَو تُخْفِينَ فقُلت: أَما الْوَأْدُ الْمُبْدَى فقد عَرَفْتُهُ، وأَما الْوَأْدُ الْخَفِيُّ فلم أَسْأَلْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، ولم يُخبِرني، وقد وقَعَ فِي نَفسِي أَنَّهُ إِفْسَادُ الولَدِ، فَواللَّهِ، لَا أُفسِد لِي وَلَدًا أَبدًا " [171]، فأسلمت وبويعت على الإسلام.

4 – أم مَعبد:

هي عاتكة بنت خالد بن منقذ بن ربيعة. وقيل: عاتكة بن خالد بن خليف بن منقذ بن ربيعة بن أصرم بن ضبيس بن حرام بن حبشية بن سلول بن كعب الخزاعية وهي أم معبد كنيت بابنها [172].

ولأم معبد موقف من المؤمنين - بقُديد - محمود من مراقبتها المهاجرين لتواسيهم بما عندها[173].

ويليه ما كان في اجتياز النبي صلى الله عليه وسلم في هجرته بخيمة أم معبد، ومعجزته في حلبه اللبن الكثير من شاةٍ لأم معبد لا لبن فيها، وإن كانت أظهرت إسلامها يومئذ فذلك موقف المسارعة في إجابة الدعوة دون حساب للعواقب [174]، وإن لم تكن فعلت، فيكون قد فارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رغبة في الإيمان به؛ لكنها ما فعلت منتظرةً زوجها [175]، الذي ستُريه الحليب الداعي للسؤال واتخاذ

الموقف، فتَروِي له الخبر مع وصف الرسول صلى الله عليه وسلم خلُقًا وخِلقةً، فخبر المعجزة والوصف متلازمان عند أم معبد [176].

وأمر مبايعة أم معبد سبقها ارتياد المهاجرين إلى المدينة محلّتَها، فتنزلهم وتواسيهم، حتى قيل إنها استقبلت رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيمتها وهي مسلمة، والثابت أنها بايعت [177]، بل وهاجرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم [178].

سليم

وهي قبيلة عربية كبيرة ومشهورة تُنسَب إلى جد جاهلي هو سُلَيم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَة بن قيس عيلان بن مضر، والبحث يتقصّى أي مبايعة للنبي صلى الله عليه وسلم من صحابيات بني سُلَيم [179].

أم عثمان بنت سفيان السلمية:

هي برة بنت سفيان – ويُقَال أم عثمان بنت أبي سفيان – بن عبد شمس بن سعد بن قائف بن الأوقص بن مرة بن هلال بن فالج بن ذكوان بن ثعلبة بن بهثة السلمية [180]، وهي أم بني شيبة الأكابر [181]. وشيبة هو أبو عثمان شيبة بن عثمان بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار بن قصي القرشي العبدري الشيبي الحجبي (سادن الكعبة) [182].

وأم عثمان التي لا يُتوقع إسلامها قبل الفتح؛ لأني لم أر أنها اختلفت مع شيبة الذي بلغ به غيظه على الإسلام أن يتهيأ لاغتيال النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين فعلم أمره وباداه به فجعله ذلك يُوقِن بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم [183]؛ فصار من الصحابة وأم عثمان من الصحابيات بل ممن بايعن النبي صلى الله عليه وسلم [184].

أشجع

أشجع قبيلة من بني غطفان القبيلة العدنانية المشهورة [185]، والبحث يتقصى أي أشجعية بايعت النبي صلى الله عليه وسلم.

خليدة بنت قيس الأشجعية:

هي خليدة بنت قيس بن ثابت بن مالك، من بني دهمان الأشجعية [186].

وهي أم بشر بن البراء بن معرور الصحابي الذي شهد غزوة بدر ومات من الشاة المسمومة بخيبر [187].

وخُليدة أسلمت وبايعت، ويؤيد سبقها إلى الإسلام بالمدينة [188]؛ أن زوجها البراء بن معرور من الأنصار السابقين للإسلام، ولربما أن إسلامها قريب من إسلامه؛ فعزمها على طاعته ميتًا مؤذن أنها ما خالفته في حياته [189].

غفار

قبيلة غفار من كنانة، وهو غفار بن مُليّل بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة [190]. ويُتتبع أي صحابية غفارية مبايعة للنبي صلى الله عليه وسلم.

أمية بنت قيس:

هي أمية بنت قيس بن أبي الصلت الغفارية [191]، ويقع الخلاف في اسمها لكن المسماة بهذا:

أبوها قيس بن أبي الصلت الغفاري، الذي كان ينزل غيقة (بفتح المعجمة وسكون المثناة من تحت ثم قاف)، وكان إسلامه بعد انصراف المشركين من الخندق، وهو الذي نزل عليه الحارث بن هشام لما فر يوم بدر، فحمله قيس على بعيره حتى أوصله إلى مكة، ثم التقيا في الإسلام بالسقيا فحمدا الله على الهداية إلى الإسلام، وقالا: طالما أَوضَعْنا في الباطل في هذه الطريق [192].

أسلمت أمية وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة [193].

وهي من أردف الرسول صلى الله عليه وسلم – من نساء بني غفار – في الخروج إلى خيبر فأصابها الحيض لأول مرة وهي على الرحل خلفه، وكان نصيبها مما رضخ النبي صلى الله عليه وسلم – لمن شهدن معه خيبر للمداواة والعون للمسلمين – قلادة علقها عليها فلم تُفارق رقبتها وأوصت عند الموت أن تُدفن معها؛ لأنها من النبي صلى الله عليه وسلم وعلقها بيده [194].

وهي رضي الله عنها إحدى من زفَفْن إلى رسول صلى الله عليه وسلم زوجه صفية بن حيي رضي الله عنها، التي اصطفاها من سبي خيبر [195]. ولم يُظفر بمبايعة غفارية سواها.

كنانة

قبيلة عربية وهم من بني خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وكنانة بن خزيمة قد صار من ولده قبائل غير كنانة؛ فإنه كان يُكنى بأبي النضر: جد فهر (قريش) بن مالك بن النضر [196]، وقريش قد أصبح ولده قبيلة، هي أشرف قبائل العرب ومن أعظمها [197]. والمبايعات الكنانيات يُبحَثن هنه ومدار البحث: البيعة مع ما يُدرَك من تاريخهن.

1 – أُميمة ويقال أُمامة بنت سفيان:

أميمة أو أمامة هي ابنة سفيان بن وهب بن الأشْيم من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة [198].

كانت زوج أبي سفيان بن حرب، وَيُذكر خروجه بأمامة إلى أحُد لكي تكون ممن يُحفِظن قريشًا على القتال وألا يفروا كما فروا بغزوة بدر غير أن خروجها ليس كخروج هند بنت عتبة الحريصة على ذلك [199]، وتُعرَف لها بنت من أبي سفيان بن حرب هي رملة الصغرى بنت أبي سفيان [200].

وأسلمت أمامة يوم الفتح وبايعت [201].

2 - البَغُوم بنت المُعدَّل:

البَغُوم - بفتح أوله وضم المعجمة - بنت المعدَّل واسمه خالد بن عمرو بن سفيان بن الحارث بن زبان بن عبد ياليل بن خزامة بن زهرة بن مالك بن عوف (ذي الحُلّة) بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة الكنانية، وهي امرأة صفوان بن أمية الجمحي، وهي أم ولده عبد الله (الأصغر) [202].

ويُذكَر أن صفوان خرج بالبغوم إلى أُحد كي تكون في النسوة اللائي خرجن مع قريش ليعيّرن القوم من الفرار [203].

والبغوم أسبق من زوجها صفوان إسلامًا؛ إذ أتت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح، وبايعته في حين كان زوجها من الفارين من مكة، وأسلم بعد ذلك [204].

3 - فاطمة بنت صفوان:

هي فاطمة بنت صفوان بن أمية بن مُحرِّث بن خُمْل بن شِقّ بن رقبة بن مُخدج بن الحارث بن ثعلبة بن مالك بن كنانة الكنانية [205].

وفاطمة أسلمت بمكة قديمًا [206]، وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم [207]، وهاجرت إلى الحبشة الهجرة الثانية مع زوجها عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية [208]. وتُوفيت رضي الله عنها بأرض الحبشة [209].

4 - قُتَيْلَة بنت عمرو:

هي قتيلة بنت عمرو بن هلال بن مُعيط بن عامر بن عوف بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة [210]، وكان من أمرها أنها من النسوة اللائي خرجن مع قريش إلى أُحد، خرج بها زوجها سفيان بن عويف الكناني [211]، وقتيلة مبايعة للنبي صلى الله عليه وسلم [212].

5 - أم حكيم بنت طارق:

هي أم حكيم بنت طارق بن علقمة بن غَنْم بن خالد بن عُرَيج بن جذيمة بن سعد بن عوف بن الحارث ... الكناني [213].

وأُمّ حَكِيمٍ حضرت مع النسوة القرشيات إلى أحد، وهي امرأة كنانة بن عدي بن ربيعة بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف [214]، وكان الزعماء القرشيون هم من خرجوا بنسائهم وليست ممن حرصن على الخروج [215]؛ وإن ردّدت - على ما يقال - وأخت لها:

نَحْنُ بنات طارق ... نمشي عَلَى النمارق

إن تُقبلوا نعانق ... أَوْ تُدبروا نفارق

فراق غير وامق.

وهن يُرْدْن: نَحْنُ بنات الكوكب، لرفعته، وأنَّه لا يُنال [216].

وأم حكيم أسلمت وبايعت في حجة الوداع، على ذلك من رَأَيتُ إثباتهم بيعتها [217].

6 – أم رومان امرأة الصديق:

هي أم رومان بنت عامر بن عويمر بن عبد شمس بن عتاب بن أذينة بن سبيع بن دهمان بن الحارث بن غَنْم بن مالك بن كنانة [218]، ويقال بل هي أم رومان بنت عامر بن عميرة بن ذهل بن دهمان بن الحارث بن غَنْم بن مالك بن كنانة [219]، واختُلِف في اسمها، فقيل: زينب، وقيل: دعد [220]، وهي أم عائشة.

أول أمر أم رومان بمكة أن قَدِمَ بِهَا عبْد اللَّهِ بْنُ الْحارِث بن سَخْبَرَة الأزدي (زوجها حينذاك) فحَالَفَ أَبَا بَكْرٍ ومات قبل البعثة ثم خلف أَبو بكرٍ على أُمِّ رُومَانَ بعد وفاته [221].

وولدت بمكة ثلاثة، هم: الطفيل بن عبد الله بن الحارث بن سخبرة الأزدي وعبد الرحمن وعائشة (أم المؤمنين) ابني أبي بكر [222].

وأسلمت أم رومان بمكة قديمًا؛ لأن في قصة إسلامها أنها ما تأخرت عن سعد بن أبي وقاص المعروف سبقه [223]، وأنها حين عُرِض عليها الإسلام أجابت متحدثةً عما يدعوها للإسراع: " لقد كنت أعلم أن محمدًا صلى الله عليه وسلم خليق بكل خير"[224]. وبايعت أم رومان النبي صلى الله عليه وسلم [225]، إلى ما لها من السبق إلى الإسلام.

وأم رومان أول من أُتِيت من خولة بنت حكيم – زوجة عثمان بن مظعون –، خاطِبَةُ عائشة للنبي صلى الله عليه وسلم" فقالت: يا أم رومان ماذا أدخل الله عز وجل عليكم من الخير والبركة؟ قالت: وما ذاك؟ قالت: أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم أخطب عليه عائشة. قالت: انتظري أبا بكر حتى يأتي، فجاء أبو بكر، فقالت يا أبا بكر ماذا أدخل الله عليكم من الخير والبركة؟ قال: وما ذاك؟ قالت: أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم أخطب عليه عائشة " [226]، فوافقتها على أنها أتت البيت بالخير والبركة. وتزوج الرسول بعائشة بعد وفاة أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها في السنة العاشرة من البعثة النبوية وهي يومئذ ابنة ست [227].

وهجرة أم رومان رضي الله عنها كانت بعد هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن أبا بكر كان حظه مرافقة النبي وليس السبق إلى المدينة، ومن نجاح هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يتقدمه أهله في الهجرة، وأم رومان على رأس من يهاجر من أهل أبي بكر، أمرهم مثل أمر أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتقدمون في المهاجرة ولكن يلحقون، وقد خرج بهم عبد الله بن أبي بكر – يوم مجيء من بُعِث للقدوم بهم – بصحبة أهل النبي صلى الله عليه وسلم [228].

وأم رومان بالمدينة بعد الاستقرار بها، وفي شوال من السنة الأولى للهجرة هي من أهدت عائشة عروس رسول صلى الله عليه وسلم إليه التي بقيت في بيت أبيها منذ الزواج [229].

وأم رومان منذ أن أسلمت صار لها النصيب من حياة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأن مما ذكَرَه ابن عبد البر من أمرها، وقال صلى الله عليه وسلم – حين نزل قبرها –: " اللهم لم يخف عليك ما لقيت أم رومان فيك وفي رسولك " [230].

وفاة أم رومان رضي الله عنها، بعد قصة الإفك [231]، مع تقديم أن الوفاة كانت في ذي الحجة سنة ست من الهجرة على غيره مما ذُكِر من سنوات وفاتها في الحياة النبوية [232]، وما بعدها [233].

هذيل

هي قبيلة من قبائل الحجاز، كانت في جهات عُسفَان شمال مكة، وهذيل هو ابن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. ومن هذيل الصحابي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه [234].

والبحث يتقصّى أي هذلية مبايعة للرسول صلى الله عليه وسلم من صحابيات هذيل رضي الله عنهن.

أم عبد الله بن مسعود:

هي عبدة بنت عبد ود بن سواء بن قُرَيم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل وأمها هند بنت عبد بن الحارث بن زهرة بن كلاب [235].

وأم عبد الله أسلمت وبايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم [236]. وهي كانت بمكة؛ لأن زوجها مسعود بن غافل – الذي يظهر أنه لم يُدرِك بعثة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم – كان محالفًا لبني زهرة، وعندما حانت الهجرة كانت أم عبد الله رضي الله عنها من المهاجرات الأُوَل.

وأم ابن مسعود من فضلها خدمة النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ يقول أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: " قدمت أنا وأخي من اليمن فمكثنا حينًا ما نُرَى إلا أن عبد الله بن مسعود رجل من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لما نرى من دخوله ودخول أمه على النبي صلى الله عليه وسلم " [237].

ونالت حصة مهاجرةٍ (ألف درهم) من أعطية الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه [238].

الهلاليات

هن المنتسبات إلى هلال بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس من قيس عيلان بن مضر ملتقى نسبهن بنسب محمدٍ النبي القرشي العدناني، ويُتَقصّى المبايعات للنبي صلى الله عليه وسلم من الهلاليات.

1 – لبابة الصغرى:

هي عصماء بنت الحارث بن حَزْن بن بجير بن الهُزَم بن رُؤَيبة بن عبد الله بن هلال بن عامر بن صعصعة [239] الهلالية العامرية، وأمها هند بنت بنت عوف بن زهير بن الحارث بن حماطة بن جُرَش من حمير، وهند هذه أكرم الناس أصهارًا [240].

وأخواتها الشقيقات ومن الأم كُثْر، تسع أو عشر، ولا مثيل لهن في الإجابة إلى الإسلام؛ لأنهن تسع أخوات، أسلمن وقت الإعراض والصد [241]، منهن ميمونة أم المؤمنين، وأم الفضل ابن العباس، ولبابة الصغرى ابنها خالد بن الوليد، وهي خالة بني العباس [242].

وبايعت (لبابة الصغرى) رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة [243].

وعاشت بعد وفاة ابنها خالد بن الوليد الذي تُوفي في سنة إحدى وعشرين من الهجرة [244].

2 – ميمونة بنت الحارث (أم المؤمنين):

أولًا: نسبها، هي: ميمونة بنت الحارث الهلالية العامرية [245]، ولبابة المذكورة قبلها شقيقتها وهناك نسب أبويهما، وهى خالة عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد رضي الله عنه [246].

ثانيًا: إسلامها، ميمونة زُكِّيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذ قال: " الأخوات الأربع: ميمونة وأم الفضل وسلمى وأسماء بنت عُمَيس أختهن من أمهن مؤمنات " [247]، وشهادة رسول الله لميمونة وأخواتها بالإيمان يُعلِي منزلتها في الإسلام [248].

ثالثًا: بيعتها، ميمونة بايعت بمكة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة [249].

رابعًا: الزواج والهجرة، كانت ميمونة بنت الحارث قد تأيمت بمكة من زوجها قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي رُهْم بن عَبْد العزى بن عَبْد ود بن مالك بن حِسْل بن عامر بن لؤي، ويوم أن اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم عمرة القضية في ذي القعدة سنة سبع خطبها، فجعلت أمرها للعباس بن عبد المطلب، فأنكحه إياها بمكة [250].

ولقد كان مما قاضَى قريشًا عليه في عمرته تلك أن يبقى بمكة ثلاثًا، وهذا جعله أن يخرج من مكة قبل أن يُولِم على ميمونة، فحُمِلت بعده إلى سرف [251]، وبسرف بَنَى صلى الله عليه وسلم بعروسه رضي الله عنها في منقلبه إلى المدينة [252].

وزواجها بالرسول صلى الله عليه وسلم ابتداء هجرتها التي أمضاها ربها لها؛ لأنها أصبحت إحدى أمهات المؤمنين، ومهاجر رسول الله وبلده صلى الله عليه وسلم بلدها.

خامسًا: حياتها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده، " عن أبي رافع قال: كنت في بعث مرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

اذهب فائتني بميمونة، فقلت: يا رسول الله إني في البعث، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أليس تحب ما أحب ؟ " . فقلت: بلى، قال: " فاذهب فائتي بها " . فذهبت فجئته بها"[253].

وميمونة كانت تحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوقِّره ويُسعدها أن ترى رسول الله سالما من كل مكروه، ولا يتكدّر حال النبي صلى الله عليه وسلم لنفاد العيش في بيته فإن تكدر؛ فإنما هو لغيره. ووافق أن كان وهو ببيت ميمونة أم المؤمنين فأحصت المدة فإذا هي قد طالت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشق عليها ما رأت، فسألته عما نزل به فأخبرها أن جبريل عليه الصلاة وسلام تخلف عليه وما ذاك إلا لسبب أخافه، ويبدو أنه ردّ ذلك — في بادى الأمر – إلى ترك فعل أراده الله منه أو فعل ما لم يُرِده " ثم وقع في نفسه جرو كلب تحت فسطاط لنا فأمر به فأخرج ثم أخذ بيده ماء فنضح مكانه، فلما أمسى لقيه جبريل فقال له قد كنت وعدتني أن تلقاني البارحة قال أجل ولكنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة " [254]، والفسطاط خيمة من شَعر [255]. وفيما يظهر من الحديث أن مجيء جبريل لم يُزِل حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسب وإنما أزال معه حزن من رأت ذلك عليه.

وإنها بعد نبي الله مضت على ما كانت عليه في حياته صلى الله عليه وسلم، مكثرةً من أعمال الخير والصلة، وأُثنِيَ عليها في ذلك [256].

وفاة ميمونة رضي الله عنها:

المكان الذي توفيت به ميمونة أم المؤمنين، هو سرف، على اثني عشر كيلًا شمال مكة [257]، وهو المكان الذي أعرس به رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها، وكانت وفاتها بسرف حيث بنى بها، وليس حين بنى بها فهي لم تقض في ذلك الحين وإنما عاشت مع النبي بالمدينة، وحجت حجة الوداع؛ لأنه حج بكل نسائه، وعندما انتقل إلى الرفيق الأعلى كانت هي على الحياة، وعاشت عقودًا، ثم حجَّتْ فثقل بها المرض بعد حجها، وأراد من معها من أرحامها انتظار وفاتها بمكة، " فقالت: أَخْرِجُونِي مِنْ مَكَّةَ، فَإِنِّي لَا أَمُوتُ بِهَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَخْبَرَنِي أَنِّي لَا أَمُوتُ بِمَكَّةَ، قَالَ: فَحَمَلُوهَا حَتَّى أَتَوْا بِهَا سَرِفَ إِلَى الشَّجَرَةِ الَّتِي بَنَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بها تَحْتَهَا فِي مَوْضِعِ الْقُبَّةِ، قَالَ: فَمَاتَتْ [258] .

وكانت سنة وفاتها " إحدى وخمسين على الصحيح "[259]، وتعدَّد ما خالف هذا التاريخ، فالتقديم هو: سنة ثمان وثلاثين، والتأخير سنة ثمان وستين [260].

3 - هُزيلة بنت الحارث:

هي أم حفيد هُزَيلة بنت الحارث بن حَزْن الهلالية العامرية ونسبها نسب لبابة الصغرى المذكورة قبل ميمونة أم المؤمنين؛ لأنها شقيقتها، ونكحت في الأعراب [261]، وهي التي أهدت إلى ميمونة أختها الضباب والأقِط والسمن ولم يأكل النبي صلى الله عليه وسلم من الضب وأكل عبد الله بن عباس وخالد؛ فأم الفضل أم عبد الله ولبابة الصغرى أم خالد وميمونة — المهدَى إليها - وبقية أخواتها خالاتهما [262].

وأسلمت هزيلة وبايعت بعد الهجرة [263]. ولم أر تاريخ وفاتها.

4 – أم الفضل بن العباس:

وهى لبابة الكبرى بنت الحارث بن حَزْن الهلالية العامرية [264] وقد ورد النسب مع تكرر ذكرها فهي شقيقة ميمونة، ومن الأخوات المؤمنات المذكورات قريبًا.

وتزوج أم الفضل العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي عم النبي صلى الله عليه وسلم فولدت له الفضل وعبد الله وعبيد الله ومعبدًا وقُثَم وعبد الرحمن وأم حبيب [265].

وأم الفضل أول امرأة أسلمت بمكة بعد خديجة رضي الله عنهما [266]، وزوجها العباس مع ما كان عليه من الحماية لرسول الله صلى الله عليه وسلم من عدوان أهل الشرك، تأخر إسلامه حينًا موافقةً منه للكثيرين من قومه المتمسكين بالشرك [267]، لكن موقفه غير المنكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم النبوة، وقرابته منه صلى الله عليه وسلم تجعل أم الفضل آمِنةً منه وكأنها في بيت مسلم [268].

وأم الفضل من الغرائب المبايعات للرسول صلى الله عليه وسلم [269].

وهاجرت أم الفضل إلى المدينة مع زوجها العباس قبيل فتح مكة [270]، وأرى أن زيارة النبي صلى الله عليه وسلم لأم الفضل وقيلولته في بيتها كان بالمدينة؛ لأن ذلك مكافأة لها والمدينة هي المكان.

ووفاة أم الفضل بعد زوجها العباس الذي تُوفي في سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة في أواخر خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه [271].

أهل عَدَولَى

هم من ناحية (قرية) بالبحرين، تنسب إليها السفن العَدَوْلَيّة [272]، والعَدَوْليون المنسوبون لهذا البلد ولم يظفر البحث بمبايعة منتسبة إلى العَدَولية غير أم شرحبيل.

حسنة رضي الله عنها:

هي حَسَنَة – ضد السيئة – العَدَولَيّة أم شرحبيل[273]، وهذه الصحابية من النساء اللائي ينسب لهن أولادهن[274]، وابنها المنسوب إليها شرحبيل بن حسنة الكندي [275]. مختلف في اسم أبيه، قيل هو: عبد الله بن المطاع بن عبد الله بن الغطريف بن عبد العزى بن جثامة بن مالك بن ملادم بن مالك بن رهم بن سعد بن يشكر بن مبشر بن الغوث بن مر، أخو تميم بن مر. وشرحبيل هذا من الصحابة المشهورين. كما أن أخاه عبد الرحمن بن عبد الله بن المطاع مثله منسوب إلى أمه [276]. أما أخواهما من أمهما حسنة فلا ينسبان إليها، وهما جابر بن سفيان وجنادة بن سفيان رضي الله عنه، وفي نسب سفيان خلاف [277].

وكانت حسنة أم شرحبيل رضي الله عنها ممن أسلم قديمًا، وبايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي مولاة – بمكة – لحبيب بن معمر الجمحي القرشي، فهاجرت الهجرة الثانية – مع زوجها سفيان وأبنائها منه ومن عبد الله بن المطاع الكندي أو التيمي ومع من هاجرت معهم من ذويها – فراراً من البلاء المنزل بها [278].

وفازت حسنة بنجاح هجرتها إلى الحبشة؛ لأنها مضت إليها من غير أن ترد عنها، ثم كانت هجرتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، فكانت رضي الله عنها صاحبة هجرتين [279]. فحظيت بثواب الهجرتين وشهود انتصار الدين. ويكون ابنها شرحبيل ▯ الذي فرّ من مشركي قريش إلى الحبشة أحد أمراء فتح الشام ثم والي الأردن [280].

وهذه الصحابية أم شرحبيل تأتي في ختام من تقصاهن البحث حسب منهجه من ثبات المبايعة للنبيصلى الله عليه وسلم من غريبةٍ عربيةٍ على مكة والمدينة.

الخاتمة

إن كل إمكانياتي البحثية قد استعملتها في هذا البحث ولم يمكنّي المزيد على ما حُصر وعُدّ في البحث وها أنا أسوق أهم نتائجه في ختامه:

مبايعات النبي صلى الله عليه وسلم من غرائب العرب قليلات.

كثرة المبايعات من الغرائب مهاجرات.

النسوة اللائي خرجن مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة لشهود خيبر أكثرهن من الغرائب المبايعات.
البيعة والهجرة فضيلتان للصحابية رفع شأنهما القرآن والسنة.
هذا والله أسأل التوفيق وأن يعفو عني الخطأ والتقصير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الملحق رقم1 (بقية قائمة غرائب ابن سعد):

بسيرة جدة حميضة
تماضر بنت الأصبغ
بنت خباب (ابن الأرت)
رزينة خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم
سبيعة بنت الحارث
سراء بنت نبهان
سلامة بنت الحر
عزة بنت الحارث
عمة العاص أم ولد شيبة
قتيلة بنت صيفي
قيلة أم بني أنمار
قيلة بنت مخرمة
ماوية مولاة حجير
ميمونة بنت سعد
ميمونة بنت كردم
همينة بنت خلف
أم الحصين الأحمسية
أم حكيم بنت وداع
أم السائب
أم سباع
أم طارق مولاة سعد
أم فروة جدة القاسم
أم كبشة
أم كرز الخزاعية
أم مسلم الأشجعية [281].

الملحق رقم2 (أم معبد):

1 – قال الطبراني في المعجم الكبير (4 – 48): حدثنا علي بن عبد العزيز ح وحدثنا موسى بن هارون الحمال وعلي بن سعيد الرازي وزكريا بن يحيى الساجي قالوا: ثنا مكرم بن محرز بن مهدي بن عبد الرحمن بن عمرو بن خويلد بن حليف بن منقذ بن ربيعة بن منبش بن حرام بن حبشية بن كعب بن عمرو بن حارثة بن ثعلبة بن الأزد أبو القاسم الخزاعي ثم الربعي: حدثني أبي محرز بن مهدي عن حزام بن هشام بن خالد عن أبيه هشام بن حبيش عن أبيه حبيش بن خالد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج من مكة وخرج منها مهاجرًا إلى المدينة وهو وأبو بكر – رضي الله عنه – ومولى أبي بكر عامر بن فهيرة – رضي الله عنه – ودليلهما الليثي عبد الله بن أريقط، مروا على خيمتي أم معبد الخزاعية وكانت برزة جلدة تحتبي بفناء القبة ثم تسقي وتطعم، فسألوها لحمًا وتمرًا ليشتروه منها فلم يصيبوا عندها شيئًا من ذلك، وكان القوم مرملين مسنتين فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شاة في كسر الخيمة فقال: ما هذه الشاة يا أم معبد؟ قالت: خلفها الجهد عن الغنم. قال: فهل بها من لبن؟ قالت: هي

أجهد من ذلك. قال: أتأذنين أن أحلبها؟ قالت: بلى بأبي أنت وأمي نعم إن رأيت بها حلبًا فاحلبها. فدعا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح بيده ضرعها وسمى الله -عَزَّ وجَلَّ- ودعا لها في شاتها، فتفاجت عليه ودرت واجترت ودعا بإناء يريض الرهط فحلب فيها ثجا حتى علاه البهاء، ثم سقاها حتى رويت وسقى أصحابه حتى رووا وشرب صلى الله عليه وسلم آخرهم، ثم أراضوا، ثم حلب فيها ثانيًا بعد بدء حتى ملأ الإناء ثم غادره عندها، ثم بايعها وارتحلوا عنها، فما لبثت حتى جاء زوجها أبو معبد يسوق أعنزًا عجافًا يتساوكن هزلًا ضحى مخهن قليل، فلما رأى أبو معبد اللبن عجب وقال: من أين لك هذا اللبن يا أم معبد والشاة عازب حيال ولا حلوبة في البيت؟ قالت: لا والله إلا أنه مر بنا رجل مبارك من حاله كذا وكذا. قال: صفيه لي يا أم معبد. قالت: رأيت رجلًا ظاهر الوضاءة أبلج الوجه حسن الخلق، لم تعبه ثجلة ولم تزر به صعلة، وسيم في عينيه دعج. وفي أشفاره وطف، وفي صوته صهل وفي عنقه سطع، وفي لحيته كثاثة، أزج أقرن، إن صمت فعليه الوقار، وإن تكلم سما وعلاه البهاء، أجمل الناس وأبهاه من بعيد، وأحلاه وأحسنه من قريب، حلو المنطق فصل لا هذر ولا نزر، كأن منطقه خرزات نظم يتحدرن، ربعة لا تنساه عين من طول ولا تقتحمه عين من قصر، غصن بين غصنين فهو أنضر الثلاثة منظرًا وأحسنهم قدرًا، له رفقاء يحفون به إن قال انصتوا لقوله، وإن أمر تبادروا إلى أمره، محفود محشود لا عابس ولا مفند قال أبو معبد هو والله صاحب قريش الذي ذكر لنا أمره ما ذكر بمكة، ولقد هممت أن أصحبه ولأفعلن إن وجدت إلى ذلك سبيلا، فأصبح صوت بمكة عليًا يسمعون الصوت ولا يدرون من صاحبه وهو يقول:

جـــزى الله رب النـــاس خـــير جزائـــه رفيقـــين قـــالا خيمـــتي أم معبـــد

همـــا نزلاهـــا بالهـــدى واهتـــدت بـــه فقـــد فـــاز مـــن أمســـى رفيـــق محمَّـــد

فيـــا لقصـــي مـــا زوى الله عـــنكم بـــه مـــن فعـــال لا تجـــارى وســـؤدد

لـــيهن بـــني كعـــب مكـــان فتاتهـــم ومقعـــدها للمـــؤمنين بمرصـــد

ســـلوا أختـــكم عـــن شـــاتها وإنائهـــا فـــإنكم إن تســـألوا الشـــاة تشـــهد

دعاهـــا بشـــاة حائـــل فتحلبـــت عليـــه صـــريحًا ضـــرة الشـــاة مزبـــد

فغادرهـــا رهنـــا لـــديها لحالـــب يرددهـــا في مصـــدر ثم مـــورد

فلما أن سمع حسان بن ثابت بذلك شبب يجيب الهاتف وهو يقول:

لقـــد خـــاب قـــوم زال عـــنهم نبـــيهم وقـــدس مـــن يســـري إلـــيهم ويغتـــدي

ترحـــل عـــن قـــوم فضـــلت عقـــولهم وحـــل علـــى قـــوم بنـــور مجـــدد

هـــداهم بـــه بعـــد الضـــلالة ربهـــم وأرشـــدهم مـــن يتبـــع الحـــق يرشـــد

وهل يستوي ضلال قوم تسفهوا وهل عمايتهم هاد به كل مهتد
وقد نزلت منه على أهل يثرب ركاب هدى حلت عليهم بأسعد
نبي يرى ما لا يرى الناس حوله ويتلو كتاب الله في كل مسجد
وإن قال في يوم مقالة غائب فتصديقها في اليوم أوفي ضحى الغد
ليهن أبا بكر سعادة جده بصحبته من يسعد الله يسعد
ليهن بني كعب مكان فتاتهم ومقعدها للمؤمنين بمرصد

والحديث في النهاية حسن بما قبله عدا الشعر (282).

" وبلغني من أبي محمد القتيبي رحمه الله أنه قال في تفسير ما عسى يشكل من ألفاظ هذا الحديث: قوله: " برزة " يريد أنها خلا لها سن فهي تبرز، ليست بمنزلة الصغيرة المحجوبة. وقوله: " مرملين " يريد قد نفد زادهم. وقوله: " مشتين " يريد داخلين في الشتاء ويروى: " مسنتين " أي داخلين في السنة، وهي: الجدب والمجاعة. وقوله: "كسر الخيمة " يريد جانبا منها. وقوله: " فتفاجت " يريد فتحت ما بين رجليها للحلب. وقوله: " دعا بإناء يربض الرهط " أي يرويهم حتى يثقلوا فيربضوا. والرهط: ما بين الثلاثة إلى العشرة. وقوله: " ثجا " يريد سيلا. وقوله: " حتى علاه البهاء " يريد علا الإناء بهاء اللبن، وهو وبيص رغوته. يريد أنه ملأها. قوله: " فشربوا حتى أراضوا " يريد: شربوا حتى رووا فنقعوا بالري وقوله: " تشاركن هزلي " أي عمهن الهزال، فليس فيهم منقية ولا ذات طرق، وهو من الاشتراك وقوله: " والشاء عازب " أي بعيد في المرعى وقولها: " ظاهر الوضاءة " قال غير القتيبي: تريد: ظاهر الجمال. قال القتيبي: وقولها: " أبلج الوجه " تريد: مشرق الوجه مضيئه. لم تعبه ثجلة ولم تزر به صعلة. والثجلة: عظم البطن واسترخاء أسفله. والصعلة: صغر الرأس. والوسيم: الحسن الوضيء وكذلك القسيم. والدعج: السواد في العين وغيره. وروي: " وفي أشفاره وطف " وهو الطول. وقولها: " في صوته صهل " ويروى " صحل " أي كالبحة، وهو أن لا يكون حادا. وقولها: " في عنقه سطع " أي طول. " إن تكلم سما ". يريد علا برأسه أو يده. وقولها في وصف منطقه: " فصل لا نزر ولا هذر " تريد أنه وسط ليس بقليل ولا كثير. وقولها: " لا تقتحمه عين من قصر " لا تحتقره ولا تزدريه. محفود: أي مخدوم، محشود: هو من قولك: حشدت لفلان في كذا، إذا أردت أنك أعددت له وجمعت. وقال غيره: المحشود: المخفوف. حشده أصحابه: أطافوا به. وقولها: " لا عابس " تريد: لا عابس الوجه ولا معتد من العداء وهو: الظلم. وقول الهاتف: " فتحلبت له بصريح " والصريح: الخالص. والضرة: لحم الضرع. " فغادرها رهنا لديها تحالب " يريد أنه خلف الشاة عندها مرتهنة بأن تدر (283).

الهوامش

(1) سورة الفتح، آية: 10.

(2) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية،2000م، جـ5، ص507.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، (د. ت)، جـ8، ص504.

(4) ابن حبيب، المحبر، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تصحيح إيلزة ليختن شتيتر ...، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ت)، ص406.

(5) الطبري، المنتخب من كتاب ذيل المذيل – ملحق في تاريخ الأمم، جـ11، ص622 – من تاريخ الصحابة والتابعين، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1358هـ/ 1939م، ص113.

(6) البخاري، الصحيح، ضبطه ورقمه، وذكر تكرار مواضعه، وشرح ألفاظه وجمله وخرج أحاديثه في صحيح مسلم ووضع فهارسه مصطفى ديب البغا، دمشق وبيروت، دار اليمامة،1410هـ / 1990م، جـ3، ص1073.

(7) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1983م، ص473، 484 وكحالة: عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط7، 1414هـ / 1994م، جـ1، ص15

(8) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1413هـ / 1992م، جـ35، ص336.

(9) المصدر السابق، جـ21، ص539.

(10) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص306 والمزي، تهذيب الكمال، جـ21، ص539.

(11) الطبراني، المعجم الكبير، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، (د . م)، دار إحياء التراث العربي (د . ت)، جـ24، ص351، جـ24، ص351.

(12) ابن الجوزي، صفة الصفوة، تحقيق محمود فاخوري ومحمد رواس قلعه جى، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1979م، جـ2، ص53.

(13) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، صححه عادل مرشد، عَمّان، دار الإعلام،1423هـ/ 2002م، ص925.

(14) الطبراني، المعجم الكبير، جـ24، ص351 وابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، نشر وتوزيع مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ودار البيان، 1389هـ/ 1969م، جـ12، ص104.

(15) البيهقي، دلائل النبوة، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، 1405هـ/ 1985م، جـ6، ص287 – 288 والخركوشي النيسابوري، شرف المصطفى، مكة، دار البشائر الإسلامية،1424هـ، جـ3، ص437.

(16) ابن حبيب، المحبر، ص411.

(17) الزركلي، خير الدين: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، بيروت، دار العلم للملايين، ط10، 1992م، جـ1، ص297.

(18) البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، حققه وقدم له سهيل زكار ورياض زركلي، بيروت، دار الفكر، 1417هـ/ 1996م، جـ11، ص153.

(19) الدارقطني، المؤتلف والمختلف، دراسة وتحقيق موفق بن عبد القادر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1986م، جـ2، ص899.

(20) النووي، تهذيب الأسماء، بيروت، شركة العلماء بمساعدة إدارة المطبعة المنيرية، (د. ت)، القسم الأول جزء2، ص335.

(21) المزي، تهذيب الكمال، جـ35، ص141.

(22) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص243 وابن عبد البر، الاستيعاب، ص53.

(23) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص243.

(24) ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وأخرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي،(د. ت)، جـ2، ص115 وابن سعد، الطبقات، جـ8، ص243 وابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، دار الفكر، 1978م، جـ2، ص71.

(25) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص243.

(26) ابن ماكولا، الإكمال، الدكن، مطبعة دائرة المعارف ...، دار الكتاب الإسلامي، ط2، (د . ت)، جـ4، ص4 وابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص479.

(27) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص101 .

(28) البخاري، الصحيح، جـ3، ص1294.

(29) البلاذرى، أنساب الأشراف، تحقيق محمد حميد الله، القاهرة، دار المعارف، ط3، (د. ت)، جـ1، ص199 وابن حبان، الثقات، الدكن حيدر أباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ/ 1973م، جـ3، ص144.

(30) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص190 - 192.

(31) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص241.

(32) سبق في جدامة بنت جندل.

(33) الواقدي، المغازي، تحقيق مارسدن جونس، بيروت، عالم الكتب، (د. ت)، جـ1، ص249.

(34) ابن هشام، السيرة النبوية، جـ3، ص104.

(35) سورة النور، آية: 11.

(36) أبو داود، السنن، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، صيدا، (د، ت)، جـ4، ص162.

(37) الواقدي، المغازي، جـ2، ص695 وابن سعد، الطبقات، جـ8، ص241.

(38) ابن ماكولا، الإكمال، جـ4، ص4 وابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص479.

(39) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص101 .

(40) الطبري، المنتخب من ذيل المذيل، ص100 وابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م، جـ3، ص213.

(41) ابن عبد البر، الاستيعاب، ص386.

(42) ابن حبيب، المحبر، ص406، 407، 408.

(43) سبق في جدامة بنت جندل.

(44) السابق.

(45) الأحزاب: آية 37.

(46) البخاري، الصحيح، جـ6، ص2699.

(47) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص102، 103 والحاكم، المستدرك على الصحيحين مع تضمينات الذهبي ...، تحقيق عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ/ 1999م، جـ4، ص26 – 27.

(48) البلاذري: أنساب الأشراف، ص435 والبري، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، تعليق محمد التونجي، الرياض، دار الرفاعي للطباعة والنشر والتوزيع، 1403هـ/ 1983م، جـ2، ص68.

(49) الواقدي، المغازي، جـ2، ص699 والصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركى مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2000م، جـ1، ص77 وابن قنفذ، الوفيات، تحقيق عادل نويهض، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط4، 1403هـ/ 1983م، ص33.

(50) الواقدي، المغازي، جـ2، ص699 والصفدي، الوافي بالوفيات، جـ1، ص77.

(51) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص102، 103 والحاكم، المستدرك، جـ4، ص26 – 27.

(52) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص111 والحاكم، المستدرك، جـ4، ص25 والذهبي، سير أعلام النبلاء، أشرف على التحقيق شعيب الأرنؤوط، الرسالة، ط10، 1994م، جـ2، ص213.

(53) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص241 وابن حبان، السيرة، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية ودار الفكر، ط1، 1987م، ص141 وابن الجوزي، تلقيح فهوم الأثر، القاهرة، مكتبة الآداب لصاحبها علي حسن، (د . ت)، ص329، 348.

(54) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص242.

(55) السهيلي، الروض الأنف، قدم له وعلق عليه وضبطه، طه عبد الرؤوف سعيد، القاهرة، يطلب من مؤسسة مختار للطباعة والنشر والتوزيع، إيداع 1972م، جـ2، ص196.

(56) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص242، 243.

(57) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، تحقيق أيمن الأزهري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ، جـ1، ص380.

(58) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص190 – 192 والسهيلي، الروض الأنف، جـ، 196، 216.

(59) الملا علي القاري، علي بن سلطان بن محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق جمال عيتاني، الجزء السادس، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1422هـ/ 2001، جـ8، ص352.

(60) البخاري، الصحيح، جـ1، ص2 والقسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، ط7، 1323هـ، جـ1، ص55.

(61) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، بيروت، دار المعرفة، 1408هـ، ص14.

(62) البخاري، الصحيح، جـ5، ص2160، 2161.

(63) المصدر السابق.

(64) ابن حجر، تقريب التهذيب، قدم له محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، ط4، 1412هـ/ 1992م، ص758.

(65) البخاري، الصحيح، جـ5، ص2160، 2161.

(66) السفيري الشافعي، المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية ﷺ من صحيح الإمام البخاري، حققه وخرج أحاديثه، أحمد فتحي عبد الرحمن، بيروت، دار الكتب العلمية، 1425هـ/ 2004م، جـ5، ص8.

(67) المصدر السابق.

(68) القاري، علي بن سلطان بن محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، جـ8، ص352 جـ8، ص352.

(69) أحمد (الإمام)، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421هـ/ 2001م، جـ44، ص550.

(70) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه عبد الله محمود محمد عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ/ 2001م، جـ10، ص167.

(71) المصدر السابق، جـ10، ص167.

(72) ابن حَيَّوَيْهِ، من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة، ضبط وتعليق مشهور حسن محمود سلمان، الدمام، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، 1409هـ/ 1988م، جـ1، ص90، 95.

(73) المزي، تهذيب الكمال، جـ34، ص308 وابن الأثير، أسد الغابة، بيروت، دار الفكر، 1409هـ/ 1984م، جـ5، ص294.

(74) ابن الأثير، جامع الأصول، جـ12، ص928.

(75) البخاري، الصحيح، جـ2، ص631 ومسلم الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1972م، جـ2، ص917.

(76) ابن حجر، الإصابة، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1995م، جـ8، ص479.

(77) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص295.

(78) الأصفهاني، الأغاني، تحقيق سمير جابر، بيروت، دار الفكر، ط2، (د. ت)، جـ16، ص 432 وجـ24، ص15 وابن حبان، الثقات، جـ3، ص29.

(79) البلاذري، أنساب الأشراف، ص262.

(80) الشامي، سبل الهدى، تحقيق، عبد العزيز عبد الحق حلمي، القاهرة، لجنة إحياء التراث، 1418هـ/ 1997م، جـ3، ص358.

(81) المقريزي، إمتاع الأسماع، تحقيق محمد عبد الحميد النميسي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1999م، جـ2، ص308.

(82) أحمد (الإمام)، المسند، جـ25، ص325.

(83) هي أم سنبلة الأسلمية تأتي حسب التسلسل.

(84) الواقدي، المغازي، جـ2، ص510.

(85) ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، بيروت، دار صادر، 1400هـ/ 19980م، جـ1، ص58.

(86) الواقدي، المغازي، جـ2، ص659 والبزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تحقيق عادل بن سعيد، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1424هـ/ 2003م، جـ10، ص322 وابن حبان، الثقات، جـ3، ص29.

(87) الواقدي، جـ2، ص659 والمقريزي، إمتاع الأسماع، جـ2، ص308 والحلبي، علي برهان الدين، السيرة الحلبية ...، مكة المكرمة، دار الباز للنشر والتوزيع، 1980م، جـ2، ص231.

(88) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص291 وابن حبيب، المحبر، ص410، 411.

(89) الواقدي، المغازي، جـ2، ص510، 525 وابن عبد البر، الاستيعاب، ص935 وابن حجر، الإصابة، جـ8، ص297.

(90) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص291 وابن عبد البر، الاستيعاب، ص935.

(91) الواقدي، المغازي، جـ2، ص687.

(92) ابن فارس، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ/ 1986م، ص381 والبركتي، محمد عميم الإحسان المجددي: التعريفات الفقهية، باكستان، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان 1407هـ/ 1986م)، ط1، 1424هـ/ 2003م، ص105 وابن عبد البر، الاستيعاب، ص935.

(93) ابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، جـ1، ص347، 350.

(94) الواقدي، المغازي، جـ2، ص659، 687، 690.

(95) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص292 وابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، جـ1، ص347، 350.

(96) ابن الأثير، أسد الغابة، جـ6، ص347.

(97) الدارقطني، المؤتلف والمختلف، جـ1، ص213.

(98) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص292 والطبري، المنتخب من ذيل المذيل، ص114.

(99) النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، بيروت، المكتب الإسلامي، 1405هـ، جـ8، ص372.

(100) ابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، جـ1، ص347، 350.

(101) ابن حبيب، المحبر، ص: 411 والنووي، تهذيب الأسماء، ص140.

(102) أبو يعلى، المسند، تحقيق وتعليق إرشاد الحق الأثرى، مؤسسة علوم القرآن، ط1، 1408هـ، دمشق، جـ8، ص209.

(103) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص292.

(104) قاله حسين سليم أسد، أبو يعلى، المسند، جـ8، ص209.

(105) ابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، جـ1، ص: 347، 353

(106) ابن عبد البر، الاستيعاب، 966.

(107) ابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، جـ1، ص: 347، 353

(108) ابن عبد البر، الاستيعاب، ص966.

(109) البغوي، معجم الصحابة، دراسة وتحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، الكويت، مكتبة دار البيان،1421هـ/ 2000م، جـ5، ص134 وابن كثير، البداية والنهاية، حققه أحمد أبو ملحم وعلي نجيب عطوي وفؤاد السيد ومهدي ناصر الدين وعلي عبد الستار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1985م، جـ3، ص392.

(110) الطبري، المنتخب من ذيل المذيل، ص115.

(111) ابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، جـ1، ص347، 353

(112) ابن عبد البر، الاستيعاب، ص966.

(113) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص480، 488 وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، جـ1، ص325 وكحالة: عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، جـ1، ص310.

(114) خليفة بن خياط، الطبقات، حققه سهيل زكار، بيروت، دار الفكر،1993م، ص 409.

(115) ملحق بقية قائمة ابن سعد.

(116) ابن حجر، الإصابة، جـ8، ص12.

(117) ابن سعد، الطبقات الكبرى، جـ8، ص300 وابن عبد البر، الاستيعاب، ص873 وابن حجر، الإصابة، جـ8، ص17.

(118) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص301 وابن الأثير، أسد الغابة، جـ6، ص12.

(119) الطبري، المنتخب من ذيل المذيل، جـ11، ص559 وابن عبد البر، الاستيعاب، ص873 والسفياني، فاضل عبد الله رضوان: مهاجرات الحبشة بلاء وتضحية وفوزًا (القسم الثاني) مجلة جامعة الملك عبد العزيز الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد17، العدد1، 1430هـ/ 2009م، ص3-4.

(120) السمعاني، الأنساب، بيروت، دار الجنان، ط1، 1408هـ/ 1988م، جـ3، ص139 والزركلي، الأعلام، جـ2، ص100 وشراب، محمد بن محمد حسن: المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، دمشق، دار القلم، الدار الشامية1411هـ، ص170.

(121) ابن الأثير، أسد الغابة، جـ6، ص36 وابن الأثير، الكامل، جـ2، ص104.

(122) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص297 وابن الأثير، الكامل، جـ2، ص104.

(123) الواقدي، المغازي، جـ1، ص202.

(124) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص297 وابن حبيب، المحبر، ص410.

(125) ابن عبد البر، الاستيعاب، ص907.

(126) العيني، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1429هـ/ 2008م، جـ8، ص65، 70، 71.

(127) ابن علان، محمد علي بن محمد، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، اعتناء، خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، 1425هـ/ 2004م، جـ2، ص473.

(128) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص290 والخطيب البغدادي، الأسماء المبهمه في الأنباء المحكمه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1417هـ/ 1997م، جـ8، ص522.

(129) ابن الأثير، أسد الغابة، جـ6، ص121.

(130) ابن البلبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ/ 1993م، جـ10، ص57.

(131) مسلم، الصحيح، جـ2، ص694 والنووي، شرح النووي على مسلم، جـ7، ص88.

(132) ابن حبان، الثقات، جـ2، ص234 وجـ3، ص145.

(133) خليفة بن خياط، الطبقات، ص16 والبيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، 1433هـ/ 2012م، جـ2، ص302.

(134) البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422هـ/ 2002م، جـ11، ص169.

(135) القلقشندي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1400هـ/ 1980م، ص400 وكحالة: عمر رضا، معجم قبائل العرب، جـ3، ص957.

(136) الحموي، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، 1421هـ . 2000م، جـ1، ص198، 503.

(137) كحالة عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، جـ5، ص319، ما بين رابغ وينبع البحر 190 كيلا ورابغ شمالي جدة بـ 150، وشراب، محمد بن محمد حسن: لمعالم الأثيرة في السنة والسيرة، ص123.

(138) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص296.

(139) ابن حجر، الإصابة، جـ8، ص197.

(140) ابن الأثير، أسد الغابة، جـ6، ص159.

(141) السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1387هـ/ 1967م، ص354.

(142) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص296 وابن حبيب، المحبر، ص411 وابن حجر، الإصابة، جـ8، ص272.

(143) ابن الأثير، أسد الغابة، بيروت، دار الفكر، 1409هـ/ 1984م، جـ6، ص227 ،448.

(144) ابن حبيب، المحبر، ص411 وابن حجر، الإصابة، جـ8، ص272.

(145) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص295، 296 وابن حبيب، المحبر، ص411 وابن الأثير، أسد الغابة، جـ6، ص97 – 98. وابن حجر، الإصابة، جـ8، ص120.

(146) ابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، ص331.

(147) الطبراني، المعجم الكبير،جـ24، ص235 وابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، جـ18، ص21.

(148) المزي، تهذيب الكمال، جـ8، ص6.

(149) البخاري، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط3، 1409هـ/ 1989م، ص363.

(150) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص205، 757.

(151) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص295، 296 وابن حبيب المحبر، جـ1، 411 والطحاوي، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق وراجعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1414هـ/ 1994م، جـ1، ص25 والخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، الدكن حيدر أباد الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1379هـ/ ،1960، جـ2، ص89، 144.

(152) علي، جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جـ8، ص24.

(153) الديار بكري، تاريخ الخميس في انفس نفيس، بيروت، مؤسسة شعبان للنشر، والتوزيع (د. ت)، جـ2، ص120.

(154) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، جـ2، ص387.

(155) الترمذي، السنن، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395هـ/ 1975م، جـ5، ص361.

(156) كحالة : عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، جـ5، ص326.

(157) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص280 ومصعب الزبيري، نسب قريش، عني بنشرة لأول مرة، أ. ليفي بروفينسال، القاهرة، دار المعارف، ط3، (د. ت)، ص80 –81 والسفياني، فاضل عبد الله رضوان: مهاجرات الحبشة بلاء وتضحية وفوزًا، ص9.

(158) المرجع السابق.

(159) المباركفوري، صفي الرحمن، الرحيق المختوم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1999م، ص94 والسفياني، فاضل عبد الله رضوان: مهاجرات الحبشة بلاء وتضحية وفوزًا، ص9.

(160) السفياني، فاضل عبد الله رضوان: مهاجرات الحبشة بلاء وتضحية وفوزًا، ص9 – 12.

(161) البلاذري، أنساب الأشراف، للبلاذري، جـ1، ص34. والحازمي الهمداني، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب تحقيق عبد الله كنون، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط2، 1393هـ/ 1973م، ص54.

(162) البلادي، عاتق بن غيث: معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، (د. م)، دار مكة المكرمة، ط1، 1982م، ص، 119، 120.

(163) شراب، محمد بن محمد حسن: المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، ص 279.

(164) السفياني، فاضل عبد الله رضوان: مهاجرات الحبشة بلاء وتضحية وفوزا، ص6.

(165) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص286. والسفياني، فاضل عبد الله رضوان: مهاجرات الحبشة بلاء وتضحية وفوزًا، ص6.

(166) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص287 والنووي، تهذيب الأسماء، جزء2، ص35.

(167) ابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، جـ1، ص332.

(168) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص287 والنووي، تهذيب الأسماء، جزء2، ص35.

(169) العيني، شرح أبي داود، تحقيق أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الرياض، الرشد، 1420هـ/ 1999م، جـ2، ص336.

(170) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص287 وابن حجر، الإصابة، جـ8، ص106.

(171) الطبراني، المعجم الأوسط، القاهرة، دار الحرمين، 1415هـ/ 1995م، جـ6، ص237 والهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق عبد الله الدرويش، بيروت، دار الفكر، 1414هـ/ 1994، جـ6، ص44.

(172) ابن سعد، الطبقات، جـ8، 288 وابن الأثير، أسد الغابة، جـ6، ص196.

(173) الزرقاني، شرح على المواهب اللدنية للقسطلاني، بيروت، دار المعرفة، 1993م، جـ2، ص136.

(174) ابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، ص338، 353 والحلبي، السيرة الحلبية، جـ2، ص228.

(175) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص288.

(176) الملحق2 (أم معبد) والطبراني، المعجم الكبير، جـ4، ص48 وابن كثير، البداية، جـ3، ص188 – 191.

(177) ابن حجر، الإصابة، جـ8، ص476، 477.

(178) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص288 وابن حبيب، المحبر، ص410.

(179) السمعاني، الأنساب، جـ3، ص278 والزركلي، الأعلام، جـ3، ص120.

(180) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص270، 469 والمزي، تهذيب الكمال، جـ35، ص371.

(181) أحمد (الإمام)، المسند، جـ27، ص195.

(182) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص469 والمزي، تهذيب الكمال، جـ35، ص371 والسمعاني، الأنساب، جـ3، ص486.

(183) ا البيهقي، دلائل النبوة، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1405 – 2985م، ج5، ص145.

(184) الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح أبي داود، الكويت، مؤسسة غراس للنشر، ط1، 1423هـ/ 2002م، جـ6، ص269.

(185) السمعاني، الأنساب، جـ1، 165 وابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، مكتبة المثنى، (د. ت)، جـ1، ص64.

(186) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص313.

(187) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص313،314 وأبو داود، السنن، جـ4، ص174.

(188) ابن الأثير، جامع الأصول، جـ12، ص927.

(189) الطبراني، المعجم الكبير، جـ2، ص29.

(190) البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، جـ11، ص83، 84، 122 وابن حزم، جوامع السيرة، ص180.

(191) البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، جـ11، 83، 84، 122 وابن حزم، جوامع السيرة، ص180.

(192) ابن حجر، الإصابة، جـ5، ص364 وشراب، محمد بن محمد حسن: المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، ص211.

(193) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص288.

(194) الواقدي، المغازي، جـ2، ص686.

(195) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص128 وابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، جـ3، ص223.

(196) مصعب الزبيري، نسب قريش، ص10 والبري، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، جـ1، ص23 وابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، جـ3، ص112.

(197) العثيمين، محمد بن صالح بن محمد: شرح رياض الصالحين، الرياض، دار الوطن للنشر، الرياض، 1426هـ، جـ2، 343.

(198) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص297.

(199) الواقدي، المغازي، جـ1، ص202.

(200) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، جـ69، ص154.

(201) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص397 والبلاذري، أنساب الأشراف، جـ5، ص12.

(202) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص297 والبلاذري، أنساب الأشراف، جـ1، ص312 وابن ماكولا، الإكمال، جـ2، ص496.

(203) الواقدي، المغازي، جـ1، ص202.

(204) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص297 وابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، جـ70، ص179.

(205) ابن هشام، السيرة، جـ1، ص346 وابن سعد، الطبقات، جـ8، ص287 والسفياني، فاضل عبد الله رضوان: مهاجرا ت الحبشة بلاء وتضحية وفوزًا، ص7 – 8

(206) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص287 وابن حجر، الإصابة، جـ8، ص272.

(207) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص287 وابن حبيب، المحبر، جـ1، ص409.

(208) ابن إسحاق، السير والمغازي، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، ط1، 1978م، ص227 وابن هشام، السيرة، جـ1، 346.

(209) ابن هشام، السيرة، جـ4، ص4، والسفياني، فاضل عبد الله رضوان، مهاجرات الحبشة بلاء وتضحية وفوزًا، ص8.

(210) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص298 ومصعب الزبيري، نسب قريش، ص15 والبلاذري، أنساب الأشراف، جـ1، ص62، 313.

(211) البلاذري، أنساب الأشراف، جـ1، ص312، 313، 336.

(212) ابن سعد، الطبقات، جـ5، ص476 جـ8، ص297 وابن حبيب، المحبر، ص410 وابن حجر، الإصابة، جـ8، ص285.

(213) ابن سعد، الطبقات، جـ5، ص476 جـ8، ص297 والبلاذري، أنساب الأشراف، جـ1، ص317.

(214) البلاذري، أنساب الأشراف، جـ1، ص313، 314.

(215) الكلاعي، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1417هـ، جـ2، ص56 وابن هشام، السيرة، جـ3، 66.

(216) البلاذري، أنساب الأشراف، جـ1، ص317.

(217) ابن سعد، الطبقات، جـ5، ص476 جـ8، ص297 وابن حبيب، المحبر، ص410 وابن حجر، الإصابة، جـ8، ص381.

(218) مصعب الزبيري، نسب قريش، ص276.

(219) ابن سعد، الطبقات، جـ3، ص169 وابن حزم، جمهرة الأنساب، ص137.

(220) ابن حجر، الإصابة، جـ8، ص391.

(221) البلاذري، أنساب الأشراف، جـ1، ص420 وابن عبد البر، الاستيعاب، ص951.

(222) ابن الأثير، أسد الغابة، جـ6، ص332.

(223) البخاري، الصحيح، جـ3، ص1364، 1400.

(224) البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، جـ10، ص101.

(225) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق علي البواب، الرياض، دار الوطن، (د. ت)، جـ4، ص480.

(226) أحمد (الإمام)، المسند، جـ42، ص501.

(227) الحاكم، المستدرك، جـ4، ص4، 5.

(228) المصدر السابق، جـ4، ص5 -6.

(229) مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1972م، جـ2، ص1039. والبلاذري، أنساب الأشراف، جـ1، ص410.

(230) ابن عبد البر، الاستيعاب، ص951.

(231) البخاري، صحيح جـ4، ص1517، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، جـ1، ص75.

(232) ابن الأثير، أسد الغابة، جـ6، ص331، 332 وابن حجر، هدي الساري (مقدمة فتح الباري)، ص373.

(233) الذهبي، تجريد أسماء الصحابة، بيروت، دار المعرفة، (د . ت)، جـ2، ص320.

(234) الأنساب للسمعاني، جـ5، ص63 وكحالة: عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، جـ3، ص1213 وعلي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بغداد، منشورات الشريف الرضي، ط4، 1422هـ/ 2001م، جـ3، ص255.

(235) ابن سعد، الطبقات، جـ3، ص150 والبلاذري، جمل من أنساب الأشراف، جـ11، ص210.

(236) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص289 والطبري، المنتخب من ذيل المذيل، ص114.

(237) البخاري، الصحيح جـ3، ص1373.

(238) ابن سعد، الطبقات، جـ3، ص304 والبلاذري، فتوح البلدان، تعليق رضوان محمد رضوان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1412هـ/ 1991م، ص438.

(239) ابن سعد، الطبقات، جـ4، ص54.

(240) ابن حبيب، المحبر، جـ1، ص 91، 109 والمزي، تهذيب الكمال، جـ35، ص297.

(241) ابن عبد البر، الاستيعاب، ص936- 937 وابن الأثير، أسد الغابة، جـ6، ص21.

(242) أبو نُعيم، معرفة الصحابة، تحقيق عادل يوسف الرياض، دار الوطن، ط1، 1998م جـ2، ص931، جـ6، ص3436.

(243) ابن حبيب، المحبر، ص 409.

(244) أبو نعيم، معرفة الصحابة، جـ2، ص930 وابن حجر، الإصابة، جـ8، ص300.

(245) ابن حبيب، المحبر، جـ1، ص 91، 109 .

(246) الطبري، المنتخب من ذيل المذيل، ص57 وابن عبد البر، الاستيعاب، ص936.

(247) الألباني، محمد ناصر الدين، السلسلة الصحيحة - مختصرة – الرياض، مكتبة المعارف، (د. ت)، جـ4، ص363.

(248) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص277 وابن عبد البر، الاستيعاب، ص935.

(249) ابن حبيب، المحبر، ص409 والزركلي، خير الدين: الأعلام، جـ7، ص342.

(250) ابن عبد البر، الاستيعاب، ص936، 937، 938.

(251) سَرِف على 12 كيلا شمال مكة، البلادي، عاتق بن غيث: معجم المعالم الجغرافية في السيرة، (د. م)، دار مكة المكرمة، ط1، 1982م، ص156.

(252) ابن الأثير، أسد الغابة، جـ6، ص273.

(253) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، 1970م، جـ4، ص137.

(254) مسلم، الصحيح، جـ3، ص1664.

(255) ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، جـ4، ص815.

(256) الحاكم، المستدرك، جـ4، ص31 – 34.

(257) البلادي، عاتق بن غيث: معجم المعالم الجغرافية في السيرة، ص156 – 157.

(258) أبو يعلى، المسند، تحقيق إرشاد الحق الأثرى، مؤسسة علوم القرآن، 1408هـ/ 1988م، دمشق، جـ13، ص17، 28.

(259) أبن كثير، البداية، جـ6، ص230.

(260) الباجي المالكي، التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، دراسة وتحقيق أحمد لبزار، (د. م ود. ت)، جـ3، ص1493 والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق هشام سمير البخاري، الرياض، عالم الكتب،1423هـ / 2003 م 2003م، جـ14، ص167.

(261) ابن ماكولا، الإكمال، جـ7، 416.

(262) البخاري، الصحيح، جـ5، ص2064 وابن عبد البر، الاستيعاب، ص943.

(263) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص280 وابن حبيب، المحبر، ص409.

(264) ابن سعد، الطبقات، جـ4، ص54.

(265) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص277.

(266) الطبري، المنتخب من ذيل المذيل، جـ1، ص113.

(267) الشامي، سبل الهدى، جـ11، ص562.

(268) ابن هشام، السيرة، جـ3، ص301، 302.

(269) الطبري، المنتخب من ذيل المذيل، جـ1، ص113.

(270) المصدر السابق.

(271) الذهبي، العبر، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، 1405هـ – 1985م، جـ1، ص24 وابن حجر، الإصابة، جـ8، ص451.

(272) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، جـ22، ص 467 وابن الأثير، أسد الغابة، جـ2، ص361.

(273) ابن سعد، الطبقات، جـ4، ص127 ومصعب الزبيري، نسب قريش، ص395.

(274) هي إحدى من بُحثن في: مهاجرات الحبشة، السفياني، فاضل عبد الله رضوان، ص14 – 15.

(275) الكِنـدِي: بكسـر الكـاف وسـكون النـون، نسـبة إلى قبيلـة مشـهورة مـن اليـمن تفرقـت في الـبلاد، السـمعاني، الأنسـاب، جـ5، ص104.

(276) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص162 وابن الأثير، أسد الغابة، جـ2، ص256، 360 وجـ3، ص332.

(277) ابن هشام، السيرة، جـ4، ص8 وابن الأثير، أسد الغابة، جـ2، ص256.

(278) ابن سعد، الطبقات، جـ4، ص127، 202 وجـ8، ص287.

(279) ابن هشام، السيرة، جـ4، ص8، 11.

(280) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، بيروت، دار سويدان، (د.ت)، جـ3، ص391، 394.

(281) ابن سعد، الطبقات، جـ8، ص504.

(282) الصوياني، أبو عمر محمد بن حمد: الصَّحيحُ من أحاديث السّيرة النبوية، دار الوطن للنشر، ط1، 1432 هـ / 2011م، ص148 – 153.

(283) البيهقي، دلائل النبوة، جـ1، 281 – 284.

المصادر :

ابن الأثير، علي بن محمد الجزري، (ت630هـ): أسد الغابة، بيروت، دار الفكر للطباعة، 1989م.

ـــــ، الكامل في التاريخ، بيروت، دار الفكر، 1978م.

ـــــ، اللباب في تهذيب الأنساب، بيروت، دار صادر، 1400هـ/ 19980م

ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، (606هـ): جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، نشر وتوزيع مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ودار البيان، 1389هـ/ 1969م.

أحمد (الإمام) بن حنبل، (ت241هـ): المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421هـ/ 2001م.

ابن إسحاق، محمد بن إسحاق المطلبي، (ت 151هـ): السير والمغازي، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1398هـ/ 1978م.

الباجي المالكي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد ابن أيوب، (403 – 474 هـ): التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، دراسة وتحقيق أحمد لبزار، (د. م ود. ت).

البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة، 1409هـ/ 1989م.

ـــــ، الصحيح، ضبطه ورقمه وذكر تكرار مواضعه، وشرح ألفاظه وجمله، وخرج أحاديثه في صحيح مسلم ووضع فهارسه مصطفى ديب البغا، دمشق، بيروت دار ابن كثير واليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، دار اليمامة،1410هـ / 1990م.

البري، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التِّلمساني، (ت 645هـ): الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، تعليق محمد التونجي، الرياض، دار الرفاعي للطباعة والنشر والتوزيع، 1403هـ/ 1983م.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي، (ت 292هـ): البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تحقيق عادل بن سعيد، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1424هـ/ 2003م.

الخطيب البغدادي، الأسماء المبهمه في الأنباء المحكمه، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1417هـ/ 1997م.

ـــــــ، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1422هـ/ 2002م.

ـــــــ، موضح أوهام الجمع والتفريق، الدكن حيدر أباد الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1379هـ – 1960م.

البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه، (ت 317هـ):
معجم الصحابة، دراسة وتحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، الكويت، مكتبة دار البيان،1421هـ/ 2000م.

البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق محمد حميد الله، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، (د. ت).

ـــــ، جمل من أنساب الأشراف، حققه وقدم له سهيل زكار ورياض زركلي، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1417هـ – 1996م.

ـــــ، فتوح البلدان، تعليق رضوان محمد رضوان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1412هـ/ 1991م.

ابن البلبان، علي بن البلبان الفارسي، (ت739هـ): صحيح ابن حبان بترتيب ابن البلبان، تحقيق وتخريج وتعليق شعيب الأرنؤوط، بيروت، الرسالة، الطبعة الثانية، 1418هـ/ 1997م.

البيضاوي، عبد الله بن عمر البيضاوي، (ت 685هـ): تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، 1433هـ/ 2012م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (ت458هـ): دلائل النبوة، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1405 – 2985م.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى سورة: السنن، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، 1395هـ/ 1975م.

ابن الجوزي، عبد الرحمن: تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، القاهرة، مكتبة الآداب، لصاحبها علي حسن.

ـــــ، صفة الصفوة، تحقيق وتخريج محمود فاخوري ومحمد رواس قلعه جى، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، 1979م.

ـــــ، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق علي حسين البواب، الرياض، دار الوطن، (د. ت).

الحازمي الهمداني، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب تحقيق عبد الله كنون، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، الطبعة الثانية، 1393هـ/ 1973م.

الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، مع تضمينات الإمام الذهبي في التلخيص والميزان والعراقي في أماليه والمناوي في فيض القدير وغيرهم من العلماء الأجلاء، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1990م .

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، (ت354هـ): الثقات، الدكن حيدر أباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، 1393هـ/ 1973م.

ـــــ، السيرة النبوية، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية ودار الفكر، الطبعة الأولى، 1407هـ/ 1987م.

ابن حبيب، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية الهاشمي البغدادي، (ت 254هـ): المحبر، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تصحيح إيلزة ليختن شتيتر ...، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ت).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت852هـ): الإصابة في معرفة الصحابة، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1995م.

ـــــ، تقريب التهذيب، قدم له محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، الطبعة الرابعة، 1412هـ/ 1992م.

ـــــ، فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي وإشراف محب الدين الخطيب، الرياض، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، (د. ت).

ابن حزم، على بن أحمد بن سعيد الأندلسي، (ت456هـ): جمهرة أنساب العرب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ / 1983م.

الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، 1421هـ/ 2000م.

ابن حَيَّوَيْهِ، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري ثم المصري الشافعي (ت366هـ): من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة، ضبط وتعليق مشهور حسن محمود سلمان، الدمام، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، 1409هـ/ 1988م.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، 1390هـ/ 1970م.

ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، (د. ت).

خليفة بن خياط، (ت240هـ): الطبقات، حققه سهيل زكار، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،1993م.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، صيدا، (د، ت).

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، (ت 385هـ): المؤتلف والمختلف، دراسة وتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1406هـ / 1986م.

الدِّيار بَكْري، حسين بن الحسن، (ت 966هـ): تاريخ الخميس في انفس نفيس، بيروت، مؤسسة شعبان للنشر، والتوزيع، (د. ت).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (ت748هـ): تجريد أسماء الصحابة، بيروت، دار المعرفة، (د. ت).

ـــــ، سير أعلام النبلاء، أشرف على التحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، الرساله، الطبعة الحادي عشر، 1419هـ/ 1998م.

ـــــ، العبر، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، 1405هـ – 1985م.

ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، جامع العلوم والحكم، بيروت، دار المعرفة، 1408هـ.

ابن سعد، محمد بن منيع، (ت230هـ): الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، (د. ت).

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت 458هـ): المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية،2000م.

السفيري الشافعي، محمد بن عمر بن أحمد، (ت956هـ): المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية من صحيح الإمام البخاري، تحقيق أحمد فتحي عبد الرحمن، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1425هـ/ 2004م.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، (ت562هـ): الأنساب، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، بيروت، دار الجنان، الطبعة الأولى، 1408هـ/ 1988م.

السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1387هـ/ 1967م.

الشامي، محمد بن يوسف الصالحي، (ت942هـ): سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1414هـ/ 1993م.

الصفدي، خليل بن أيبك بن عبد الله، (ت764هـ): الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنأوط ومصطفى تركي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1420هـ/ 2000م.

الطبراني، سليمان بن أحمد، (ت360هـ): الطبراني، المعجم الأوسط، القاهرة، دار الحرمين، 1415هـ/ 1995م.

ـــــ، المعجم الكبير، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، (د. م)، دار إحياء التراث العربي، 1990م.

الطبري، محمد بن جرير، (ت310هـ): تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، بيروت، دار سويدان، (د. ت).

ـــــ، (ت310هـ): المنتخب من كتاب ذيل المذيل – ملحق في تاريخ الأمم، جـ11، ص622 – من تاريخ الصحابة والتابعين، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1358هـ/ 1939م.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة، (ت 321هـ): شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق وراجعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1414هـ/ 1994م.

ابن عبد البر، عبد الله بن محمد القرطبي، (ت463هـ): الاستيعاب في معرفة الأصحاب، صححه عادل مرشد، عَمّان، دار الإعلام، 1423هـ – 2002م.

عبد الرزاق، أبو بكر بن همام بن نافع الصنعاني، (ت211هـ): المصنف، تحقيق أيمن نصر الدين الأزهري، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1421هـ/ 2000م.

ابن عساكر، على بن الحسن بن هبة الله الشافعي، (ت571هـ): تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل واجتاز بنواحيها من وارِدِيها وأهلها، دراسة وتحقيق محب الدين أبى سعيد عمر بن غرامة العمروى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995م.

العيني، محمود بن أحمد، (ت855هـ): شرح أبي داود، تحقيق أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الرياض، الرشد، 1999م.

ـــــ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ضبط وتصحيح عبد الله محمود محمد عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1421هـ/ 2001م.

ـــــ، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1429هـ/ 2008م.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، (ت 395هـ): مجمل اللغة، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ/ 1986م.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، (ت671هـ): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق مجدي محمد سرور سعد باسلوم، القاهرة، دار البيان العربي وتوزيع شركة القدس للتصدير، الطبعة الأولى، 1424هـ- 2008م.

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن على، (ت821هـ): نهاية الأرب في فنون الأدب، القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة، للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (د. ت).

ابن قنفذ، أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، الوفيات، تحقيق عادل نويهض، بيروت، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الرابعة، 1403هـ/ 1983م.

ابن كثير، إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، (ت774هـ): البداية والنهاية، دقق أصوله وحققه أحمد أبو ملحم وعلي نجيب عطوي وفؤاد السيد ومهدي ناصر الدين وعلي عبد الستار، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1405هـ/ 1985م.

الكلاعي، أبو الربيع سليمان بن موسى الأندلسي: الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1417هـ.

ابن ماكولا، على بن هبة الله بن على بن جعفر، (ت475هـ): الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي والفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (د. ت).

المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1413هـ / 1992م.

مسلم، ابن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت261هـ): الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1972م.

مصعب الزبيري، أبو عبد الله المصعب بن عبد الله، (ت 236): نسب قريش، عني بنشرة لأول مرة، أ. ليفي بروفينسال، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، (د. ت).

المقريزى، أحمد بن على، (845هـ): إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تحقيق محمد عبد الحميد النميسي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى1420هـ/ 1999م.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني، (ت430هـ): معرفة الصحابة، تحقيق عادل يوسف العزازي، الرياض، دار الوطن، الطبعة الأولى، 1998م.

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، (ت676هـ): تهذيب الأسماء واللغات، بيروت، إدارة المطبعة المنيرية، يطلب من دار الكتب العلمية، (د. ت).

ـــــ، روضة الطالبين وعمدة المفتين، بيروت، المكتب الإسلامي، 1405هـ.

ابن هشام، عبد الملك، (ت218هـ): السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت).

الهيثمي، على بن أبي بكر (ت807هـ): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق عبد الله الدرويش، بيروت، دار الفكر، 1994م.

الواقدي، محمد بن عمر، ت207هـ، المغازي، تحقيق مارسدن جونس، بيروت، عالم الكتب، (د. ت).

ابن أبي الوفاء القرشي، أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر، (ت 775هـ): الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض، هجر للطباعة ... 1413هـ / 1991م.

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، المسند، تحقيق وتعليق إرشاد الحق الأثرى، مؤسسة علوم القرآن، 1408هـ/ 1988م.

المراجع:

الألباني، محمد ناصر الدين: السلسلة الصحيحة – مختصرة – الرياض، مكتبة المعارف، (د. ت).

ـــــ، صحيح أبي داود، الكويت، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1423هـ/ 2002م.

البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي: التعريفات الفقهية، باكستان، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان 1407هـ/ 1986م)، الطبعة الأولى، 1424هـ/ 2003م.

البلادي، عاتق بن غيث: معجم المعالم الجغرافية في السيرة، (د. م)، دار مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1982م.

علي، جواد، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام، بغداد، منشورات الشريف الرضي، الطبعة الرابعة، 1422هـ/ 2001م.

الزرقاني، محمد عبد الباقي، شرح على المواهب اللدنية للقسطلاني، بيروت، دار المعرفة، 1993م.

الزركلي، خير الدين: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة العاشرة، 1992م.

السفياني، فاضل عبد الله رضوان: مهاجرات الحبشة بلاء وتضحية وفوزا، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد17، العدد1، 2009م.

الصوياني، أبو عمر محمد بن حمد: الصَّحيحُ من أحاديث السّيرة النبوية، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، 1432هـ /2011م.

العثيمين، محمد بن صالح بن محمد: شرح رياض الصالحين، الرياض، دار الوطن للنشر، الرياض، 1426هـ.

ابن علان، محمد علي بن محمد، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، اعتناء، خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1425هـ/ 2004م.

القاري، علي بن سلطان بن محمد، (ت 1014هـ): مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق جمال عيتاني، الجزء السادس، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1422هـ/ 2001م.

كحالة: عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، 1414هـ / 1994م.

المباركفوري، صفي الرحمن، الرحيق المختوم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1999م.

The Arab Women who Vowed Allegiance to Prophet Mohammed (PBUH)

Professor Dr. Fadhel Abdullah Sufiani

Abstract:

This research traces the Arab women who vowed allegiance to Prophet Muhammad (PBUH) to accept Islam and follow him. Those women did not belong to Quraish tribe of the prophet but they came from different parts in the Arab peninsula, from Yemen, Hijaz, Najd, and one came from Bahrain, thus they weren't called strangers. Those women were thirty-eight in number. They had got the honor of becoming the winners of the pledge beside the honor of being immigrants.

The research has traced their history since they migrated to Makkah, the cradle of Revelation and to Madinah, the place of Hijrah. Some of these migrants arrived on their own and others with their families.

Those women of *Sahabiyyat* who migrated during the victory of entering Makkah (Fatah Makkah) or after that are included in the list attached to the research.

إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية "دراسة تطبيقية على مؤسسة حضرموت للتوحد وجمعية الطموح للمعاقات حركيًّا"

د. لمياء مبروك هادي بن صنة
أستاذ مساعد، كلية البنات، جامعة حضرموت

الملخص:

استهدفت الدراسة إيضاح إسهامات التدخل المبكر، الذي تقدمه مؤسسة حضرموت للتوحد، وجمعية الطموح للمعاقات حركيًا للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل العاملين أنفسهم. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة مكونه من (42) فقرة، موزعة على أربعة محاور (إسهامات التدخل- مدى توفير إسهامات التدخل – الصعوبات التي تعيق التدخل المبكر- مقترحات لتحسين عمل التدخل المبكر)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين المرتبطين بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع اختلاف اختصاصاتهم، والبالغ عددهم (30) عاملًا في مؤسسة حضرموت للتوحد، وجمعية الطموح للمعاقات حركيًا للعام الجامعي 2023/2022، وقد كشفت نتائج الدراسة عن الآتي:

1- أن فاعلية إسهامات التدخل المبكر للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة المقدمة من العاملين بدرجة مرتفعة في تفعيل دور الأسرة وتحقيق الإرشاد والتنمية لالأطفال، ودرجة متوسطة في تحقيق التطور النهائي لهم؛ لكون هذه الفئة تحتاج لمجهود وتخصص تفتقر إليها مؤسسات البحث.

2- تقتصر خدمات التدخل المبكر التي يقدمها العاملون على التعليم والاهتمام بالطفل في نقله وتفهمه، ويفتقر إلى التدخل المبكر الواسع والمتابعة غير المنقطعة، وتكمن أهم الصعوبات في الحاجة الملحة لتوفر متخصصين في عملية الكشف المبكر للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

الكلمات مفتاحية: التدخل المبكر، ذوي الاحتياجات الخاصة، الخدمة الاجتماعية

المقدمة:

إنَّ إسهامات التدخل المبكر Early Intervention تعد إسهامًا حديثًا نسبيًا في غالب دول العالم للمساهمة في الحد من آثار الإعاقة، وقد أصبحت الحاجة إلى إسهامات التدخل المبكر أكثر وضوحًا من أي وقت.

ومن جانب آخر إن زيادة الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة جاء نتيجة العدد الهائل المنتشر في أنحاء العالم حسب تقرير إذ ارتفع إلى 1.3مليار (أو 1من كل 6 أشخاص)، فقد إشارت إخصائيات منظمة الأمم المتحدة للأطفال " اليونسف" إلى وجود ما يقارب من 500 مليون معاق في العالم، من بينهم 140مليونًا من الأطفال.

وتكشف بعض الاحصائيات العالمية عن مدى حجم المشكلة عالميًا، وأبعادها المستقبلية؛ إذ وصلت عام 2000 إلى 136 مليونًا من بينهم (81.6) مليون من شديدي الإعاقة، وأما في الدول النامية فوصل عدد المعاقين (609.6) ملايين معاق، من بينهم (425.8) مليونًا شديدي الإعاقة [1]

وأكد ذلك إحصائيات المعاقين والمقيدين لدى الصندوق لرعاية وتأهيل المعاقين بنهاية 2022م أن حوالي 14409من الأطفال المعاقين يعانون من إعاقات ذهنية وحركية وسمعية، وأخرى ذهنية، وإضافة إلى أن البعض يعاني من إعاقات مزدوجة، يمكن وقايتهم من خلال القيام بعمل إجراءات بسيطة وغير مكلفة نسبيًا. إذًا لا يوجد أدنى شك في مدى الحاجة الأساسية والماسة لهذا المجال لكل المجتمعات الإنسانية.

التوحد إعاقة نمائية، تظهر عادة في السنوات الثلاث الأولى من عمر الطفل، وهي نتيجة لاضطراباتٍ عصبية تؤثر سلبًا على الدماغ، ويمثل ضعفًا شديدًا في إقامة أي نوع من العلاقات مع الآخرين في المجتمع. حتى مع الوالدين أو المقربين له، وفشلًا في تطوير اللغة بشكل طبيعي فيصل لحالة من الانسحاب والانعزال [2].

يعد أطفال التوحد فئة من المجتمع، ويجب تقديم الخدمات التي تكفل لهم نموًا طبيعيًا في حدود ما تسمح به قدراتهم، وفي ظل عدم وجود علاج واضح وشاف لهذا الإعاقة فإن هناك أساليب عدة تخفف من آثار التوحد أو أي إعاقة أخرى، وتؤدي إلى تطوير حياة الشخص المصاب وتأهيله، وأثبتت الدراسات والتجارب العلمية أن تطور الحالة وتحسنها يكون أكثر بكثير عندما يخضع الطفل لبرنامج تعليمي، يعتمد على الأساليب الإدراكية والسلوكية، مما يترك فرصة أكبر لتطوير الخبرات واكتسابها، والتفاعل مع المحيط الذي حوله ما يؤدي إلى تنمية القدرة المعرفية والاجتماعية لديه.

هناك عدد من الدراسات والتقارير من أولياء الأمور والمدرسين، تؤكد أن التدخل المبكر يزيد من فرصة الطفل في تعليمة وتطويره، ويحسن من وظيفة الأسرة في التفاعل، ويخفف من العبء الملقى على المجتمع تمامًا، كما يسهم التدخل المبكر في الكشف عن القدرات الإبداعية لدى الأطفال الموهوبين والمبدعين.

وأكدت دراسة (Hanson,Lynch1995;Peterson1986) على أهمية وضرورة التدخل المبكر، وعلى الفوائد المؤكدة لبرامج التدخل المبكر بالنسبة للأطفال المعاقين أو هم في خطر نمائي، ويوجد عدد من المبررات التي تدعو إلى ضرورة تقديم برامج التدخل المبكر لمساعدة الأطفال المعاقين. وهي ليست نابعة من مصادر عاطفية تجاه هؤلاء الأطفال، كالعطف أو الشفقة أو حتى الحب، ولكنها تعتمد على نظريات النمو الإنسانية، التي تحدد و تيسر أو تعوق نمو الأطفال، إضافة إلى اعتمادها على البحوث الميدانية في مجالات مختلفة، كلها تؤكد أهمية السنوات الأولى من العمر[3]. وأكدت دراسة ريتشوبي وآخرين أهمية التدخل السلوكي المكثف المبكر في زيادة السلوكيات الوظيفية والمهارات لدى الأطفال المصابين بالتوحد [4].

لذا يستند التدخل المبكر والفعال إلى علاقة تفاعلية تشاركية بين المهنيين وأسرة الطفل من ذوي الإعاقة، الأمر الذي يستلزم إعداد الوالدين للإسهام في هذه البرامج ليقوموا بدورهم بفاعلية، وتتحمل الأسرة المسؤولية الرئيسة في تدريب الطفل، وهناك إجماع فيما بين اختصاصيين في ميدان التدخل المبكر على أن البرامج والخدمات

تكون أكثر فاعلية، سواء بالنسبة للطفل أو أسرته عندما تقدم على نحو يدعم ويطور ويحسن مصادر الأسرة، ومواطن القوة لديها، ويلبي احتياجاتها وأولوياتها [5].

ولما كانت الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية يمكن اهتمامها في العنصر الأساسي، والمورد المهم لتنمية المجتمع وهو الإنسان الذي كرمه الله وقدر له أن يوجد على هذا الكوكب، وأن يستمر في العيش وينشر معه العمران [6].

ونخلص مما سبق إلى ضرورة التدخل المبكر لأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للمساهمة في تخفيف معاناتهم.

مشكلة الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الاهتمام بحياة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وبالذات في المراحل العمرية المبكرة لنمو الأطفال؛ فالخبرات التي يحصل عليها الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة لها تأثيرات مهمة في نموه وتعلمه.

ومن هنا تتضح الأهمية الخاصة بهذه المرحلة بالنسبة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، والذين يعانون من تأخر في نموهم، ولابد من توافر برامج تسهم في تقديم خدمات مبكرة خاصه لكل حالة لاستثمار هذه الفترة المهمة في حياتهم، وتنمية مهاراتهم الحياتية اليومية، الإدراكية، الاجتماعية، اللغوية. أن التدخل المبكر في الدول العربية لا يرقى إلى مستوى التطلعات سواء من حيث الوقاية من الإعاقة أو الكشف المبكر عنها أو الخدمات التربوية الخاصة، والخدمات المساندة للأطفال الصغار في السن وأسرهم. فثمة خدمات غير متكاملة تقدمها بعض الجهات، ولكن تلك الخدمات لا تصل إلا لنسبة ضئيلة جدًا من الأطفال الذين يحتاجون إليها [7].

ولاحظت الباحثة من خلال الإشراف على النزول الميداني لطالبات قسم الخدمة الاجتماعية والتطبيق الميداني لطالبات المستوى الرابع أن الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة إلى رعاية وتدخل، إضافة إلى الاستماع إلى ما يدور في المؤسسات من قبل من يمارس المهنة، سواء المشرف المتمثل في المختص الاجتماعي الممارس للمهنة أو الطالبات في فترة التطبيق. إن عدد الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع في تزايد مع جلوسهم في مرحلة الانتظار حتى يحصل على فرصة الالتحاق بمؤسسات الرعاية الخاصة بهم، ومع عدم وجود أبحاث ودراسات يمنية – في حدود علم الباحثة – استهدفت التدخل المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة في ظل الأهمية الخاصة بهذه الفئة وما يترتب عليه من آثار سلبية في حالة التأخير عن عملية التدخل المبكر لهذه الفئة في المراحل العمرية الأولى. وانطلاقًا من أهمية التدخل المبكر الذي يقوم به الاختصاصي الاجتماعي لهذه الفئات وهم أطفال التوحد والاطفال الذين يعانون من عاقات متعددة في سن صغير – على وجه الخصوص مؤسسة حضرموت لتوحد وجمعية الطموح للمعاقات حركيًا – كونه أكثر معرفة بالأنشطة والبرامج والمهارات التي يحتاجها الأطفال المتواجدين في مؤسسات الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن هذا المنطلق فقد حرصت الباحثة على الكشف عن إسهامات التدخل المبكر للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسة حضرموت للتوحد وجمعية الطموح للمعاقات حركيا، والتي تؤثر في الأطفال

وتنعكس إيجابيًا على أدائهم وتفاعلهم في المستقبل مع أقرانهم ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة الحالية في الأسئلة الآتية:

س1: ماهي إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل العاملين؟

س2: ما مدى توفر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر العاملين؟

س3: ما الصعوبات التي تواجه العاملين في تدعيم التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؟

س4: ماهي المقترحات التي تساعد العاملين في تدعيم التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

الهدف الأساسي هو التعرف على إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتتفرغ منه أهداف أخرى متعددة، هي:

1. التعرف على إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل العاملين.
2. معرفة مدى توفر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر العاملين.
3. التعرف على الصعوبات التي تواجه العاملين في تدعيم التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
4. التعرف على المقترحات التي تساعد العاملين في تدعيم التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

- التعرف على إسهامات التدخل المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة وذلك من قبل المختص الاجتماعي، وتوضيح كيفية قيام المختص بهذه التدخلات، والتعرف على الصعوبات التي تواجههم والمقترحات التي تسهم في علاجهم.
- إسهامات التدخل تشمل الكشف المبكر والمساعدة في تقديم خدمات المساندة لهم، كالعلاج الطبيعي الوظيفي، والنطق، والإرشاد، والدعم، والتدريب الأسري، والخدمات الوقائية، كلها يتم تنفيذها من قبل القائمين على هذه الفئات.
- التدخل المبكر يؤدي إلى تحسين حالات ذوي الاحتياجات الخاصة، والحد من مشكلاتها ومضاعفاتها، التي يمكن أن تتراكم آثارها مع زيادة العمر الزمني للأطفال في حالة غياب التدخل المبكر.
- عدم وجود الدراسات المحلية التي تناولت موضوع التدخل المبكر والمرتبط بذوي الاحتياجات الخاصة.

- لفت انتباه المسؤولين والمهتمين والعاملين مع هذه الفئات إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية؛ وذلك لأخذها بعين الاعتبار لتطبيق عملية التدخل المبكر على مستوى ونطاق أوسع لدى مؤسسات الرعاية الخاصة بالأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقدم الدراسة مقترحات تساعد العاملين _ المختص الاجتماعي _في تدعيم التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي بمثابة الأهمية التطبيقية.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية فيما يأتي:

- **الحدود الزمانية:** الفصل الأول من العام الدراسي 2022-2023م.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على دراسة إسهامات التدخل المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية.
- **الحدود البشرية:** المختص الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة.
- **الحدود المكانية:** المختص الاجتماعي في مؤسسة حضرموت لتوحد، وجمعية الطموح للمعاقات.

مصطلحات الدراسة:

التدخل المبكر: لغة: التدخل: هو مصدر دخل، والدّخل خلال الخروج، وتداخل الأمور، تشابهها والتباسها ودخول بعضها في بعض، والمداخلة دخول الأشياء بعضها في بعض [8]. المبكر: هو اسم فاعل بكر، وابتكر بمعنى إدراكك الشيء من أوله، وهو من الباكورة، وأول كل شيء، وكل من أسرع إلى شيء، فقد بكر إليه، والباكور من كل شيء، هو المبكر أي السريع الإدراك [9].

اصطلاحًا: التدخل المبكر هو الإسراع قدر الإمكان في تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية الشاملة، مثل خدمات الوقاية، والرعاية الصحية والأولية، والتأهيلية، والتربوية والنفسية اللاحقة، ولا يقتصر توجيه تلك الخدمات على الأطفال المعنيين أنفسهم، وإنما يشمل أيضًا أسرهم، والتدخل على مستوى البيئة، والمجتمع المحلي [10].

والتدخل المبكر هو نظام خدمات تربوية وعلاجية ووقائية تقدم للأطفال حتى (6) سنوات ممن لديهم احتياجات خاصة نمائية وتربوية، والمعرضون لخطر الإعاقة لأسباب متعددة [11].

وبنظرة فاحصة تحليلية نستنتج أن التدخل المبكر يشير إلى ذلك النوع من الخدمات التي تتضمن تقديم خدمات متنوعة، طبية، واجتماعية تربوية ونفسية للأطفال، الذين يعانون من إعاقة أو تأخر نمائي، في ظل برامج تركز على تطوير مهارات، تعتمد عليها مؤسسات الرعاية، وتوليها اهتمامًا كبيرًا، وهي برامج التدخل المبكر.

ذوو الاحتياجات الخاصة:

لغويًا: ذوو بمعنى أصحاب، مفردها ذو بمعنى صاحب [12]. والاحتياجات جمع احتياج، وهو ما يفتقر إليه الإنسان ويطلبه [13]. وكلمة الخاصة هم خلاف العامة، أي ما يختص به دون غيره، ويقال اختص، أي افتقر إلى شيء [14].

اصطلاحًا: تعددت المفاهيم حول فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، ويقصد بها أولئك الأفراد الذين ينحرفون عن المستوى العادي والمتوسط في خصيصة من الخصائص، أو في جانب من جوانب الشخصية، إلى الدرجة التي تحتم احتياجهم إلى خدمات خاصة، تختلف عما يقدم إلى أقرانهم العاديين؛ لمساعدتهم على تحقيق أقصى ما يمكنهم بلوغه من النمو والتوافق [15].

ويمكن أن نعرف ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم أصحاب إعاقة وصعوبات مختلفة في مؤسسات الرعاية المقصودة.

الخدمة الاجتماعية: هناك تعاريف عدة لها، منها الأجنبية حيث عرفت من قبل الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين بأمريكا: بأنها خدمة فنية، ترمي إلى مساعدة الناس، سواء كانوا أفرادًا أو جماعات؛ للوصول بهم إلى أقصى مستوى ممكن من الحياة، في حدود رغباتهم وقدراتهم، وإمكانيات المجتمع. [16]

ومنها العربية حيث عرفت بأنها مهنة إنسانية، تتضمن العلم والفن، يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون؛ لمساعدة الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات على مواجهة مشكلاتهم، وزيادة أدائهم الاجتماعي؛ لتحقيق حياة أفضل [17].

وفي إطار البحث الحالي فإن الخدمة الاجتماعية تشير إلى قيام الأخصائي الاجتماعي بدوره مع الأفراد في مؤسسات الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة، وتحقيق نظرة شمولية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لهم، وبالتركيز على النظم البيئية ونظرية الأنساق المرتبطة بممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية هناك أنساق أساسية تعتمد عليها الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتحدد في الآتي:

نسق المحدث للتغيير:

ويتحدد في الإخصائي الاجتماعي الذي يلازم دوره المهني في مجال رعاية المعاقين، هو يمتلك المهارة من المعارف النظرية، ومهارة التفاعل، والاتصال، والدراسة العلمية، والتأثيرات مما يمكنه من التعرف على احتياجات الأطفال ومشكلاتهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحديد الأنشطة والبرامج والخدمات المستهدفة لرعاية مجتمع المعاقين، ويشارك الأخصائي الاجتماعي كنسق محدث للتغيير لتحقيق الوظائف الأساسية كمؤسسة اجتماعية تنموية.

نسق العميل:

ويتحدد في وحدة العمل التي يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي، ويمثل في مجتمع ذوي الاحتياجات الخاصة كأفراد وجماعات، أو كأعضاء في المؤسسة، أو على مستوى المجتمع ككل. بوصفهم المعنيين بتقديم الخدمات والأنشطة وبرامج الخدمة الاجتماعية، وفقًا لأهدافها الوقائية والعلاجية والتنموية.

النسق المستهدف:

ويتحدد في إطار البحث الراهن في مجتمع ذوي الاحتياجات الخاصة كنسق فرعي من نسق وحدة العمل في الخدمة الاجتماعية، والهدف من استهداف هذا الهدف هو الاهتمام ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، واستثمار طاقاتهم الفكرية، وتوفير البيئة التعليمية لنموها، والتعرف إلى احتياجاتهم وإشباعها، ومساعدتهم لمواجهة المشكلات التي تعترضهم، وتقديم الخدمات والمساعدات التي تنمي قدراتهم وتؤهلهم للقيام بدورهم في المجتمع.

نسق العمل أو الفعل:

ويتحدد في العلاقات المهنية للأخصائي الاجتماعي مع الأنساق المستهدفة في سبيل دراسة احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة وتحديد مشكلاتهم كنسق، لتخطيط برامج الرعاية وأنشطتها التي تبرز قدراتهم وميولهم.

وفي إطار ما سبق فإن الأخصائي الاجتماعي يقوم برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في مجالات النشاط المختلفة بمجتمع المؤسسة، وفي ضوء ممارسته لمهنته، من خلال تقديم الخدمات المبكرة لذوي الاحتياجات الخاصة، والمساهمة في الحد من مشكلاتها، والتوصل مع ذوي الشأن إلى حلول للحد من الصعوبات التي تواجههم في المستقبل.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولًا: الإطار النظري:

يدرك الخبراء في ميدان التربية الخاصة أهمية التدخل المبكر؛ لأنه يؤدي إلى الوقاية من المشكلات في النمو، ويقلل من تأثيرات الإعاقة لدى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم. ويلاحظ أن التطورات في تقديم خدمات التدخل المبكر وبرامجه للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى دول العالم، تشهد توسعًا سريعًا وذلك ناتج عن تراكم عدد من العوامل المساعدة في ذلك، كزيادة الوعي بأهمية الخبرات المبكرة للأطفال من ذوى الاحتياجات الخاصة.

كما يشير كثير من الباحثين إلى أهمية التدخل المبكر، و إلى الفوائد المؤكدة لبرامج التدخل بالنسبة للأطفال المعاقين أو الذين في خطر نمائي. (Robson, 1989). ويبدي الباحثون والمهتمون في ميدان التربية الخاصة اهتمامًا متزايدًا ببرامج التدخل التربوي والعلاجي المبكر للأطفال ذوي الإعاقات المختلفة، ويتجلى ذلك الاهتمام بتوسيع قاعدة برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة لتشمل التربية الخاصة المبكرة، وتطوير أدوات القياس والتقويم الملائمة للمراحل العمرية المبكرة، واعتماد نتائج البحوث العلمية أساسًا وموجهًا لبرامج التدخل.[18]

وبعد أن ظهرت الفائدة من التدخل حصرت مؤسسة حضرموت للتوحد تنفيذ برنامج لتطوير قدرات الأخصائي الاجتماعي في المؤسسة عبر برنامج تأهيلي للعاملين_ الأخصائي الاجتماعي_ ليسهل عملية التواصل والتدخل المباشر مع الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

مبررات التدخل المبكر:

انطلاقًا من مما سبق من وتحليل نتائج الدراسات العلمية أن التدخل المبكر كلما كان مبكرًا كانت الفوائد بالنسبة للأطفال وأسرهم أكبر. وكون النمو ظاهرة ثابتة لا يمكن تغييرها حسب إفادة الدراسات السابقة فإن ذلك يؤكد حقيقة أن التدخل المبكر له ما يبرره وبشكل فعلي، وفيما يأتي أهم مبررات التدخل المبكر والتي أشار إليها(Fewell,1982)، [19]،[20] وغيرهم،:

- تعد السنوات الأولى في حياة الأطفال المعاقين أو المتأخرين الذين لا تقدم لهم فيها خدمات وبرامج تدخل مبكر سنوات حرمان وفرصًا ضائعة وربما تدهورًا نمائيًا.
- منذ الميلاد تبدأ مرحلة جديدة في تطور الدماغ، تتمثل في إنشاء الشبكات والوصلات والناقلات العصبية، وتظهر محاور الخلايا الناقلة للإشارات (Anox) والشجيرات (Dendrite) التي تتسلم الإشارات، ولذلك فإن الاستشارة، وتكرار التجارب، وتنوعها أهم عاملين في عملية تطور الوصلات العصبية، وتزايد عدد الشبكات، وأن وظائف الدماغ تتطور نتيجة استجاباتها للمدخلات البيئية.
- النمو ليس نتاج البنية الوراثية فقط بل إن البنية تؤدي دورًا حاسمًا في جوانب النمو.
- تعرض الطفل في فترات النمو الحرجة لخبرات سلبية أو مثيرات بيئية فقيرة كمًا ونوعًا، تؤثر بقوة على تطور وظائف الدماغ، ومنها اللغة، ودماغ الطفل في الشهور الأولى يبدأ بتعلم حركات الشفاه الملائمة للأصوات التي يسمعها، وفي العام الثاني ينظم المعلومات والوصلات الخاصة باللغة ليصبح قادرًا بعدها (35 شهر) على تكوين رموز عقلية للأشياء والأحداث والناس. ففرصة تعلم التركيب اللغوي تظل مفتوحة في هذه المرحلة وتغلق في عمر 5 أو 6 سنوات، وتبقى بعد ذلك فرصة تطور اللغة، وإضافة كلمات أخرى، وتعلم النحو المتطور.
- التعليم الإنساني أسهل، وأسرع في السنوات المبكرة من العمر منه في المراحل اللاحقة.
- أن جدوى التدخل المبكر مثمرة ومتعددة في جميع الجوانب (الاقتصادية، الاجتماعية، التربوية،..)[21]
- أن البيئة والخبرات الأولية لها تأثير على النمو حيث إن نوعية بيئة الطفل وخبراته الأولية لهما تأثير على النمو والتعلم، وعلى قدرة الطفل على تحقيق كل إمكاناته وقدراته واستغلالها. [22]
- أن مظاهر النمو متداخلة، وأن عدم معالجة الضعف في أحد الجوانب يقود إلى تدهور في الجوانب الأخرى[23].

المستفيدون من التدخل المبكر:

يستهدف التدخل المبكر الأطفال الذين يعانون من تأخر نمائي والأطفال الذين يحتم أن تنتهي الحالة المرضية لديهم بتدهور نمائي، والأطفال الذين هم في حالة خطر من حيث إمكانية معاناتهم من التأخر النمائي إذا لم تقدم لهم خدمات التدخل المبكر. [24]ويتم التركيز في برامج التدخل المبكر على الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. فلا يمكن تصنيفهم كمجموعة متجانسة لأنهم مختلفون بشكل كبير، ولا

يختلف هؤلاء الأطفال في الخصائص العامة فقط كالاهتمامات والقدرات، لكنهم يختلفون في نوع ودرجة القدرة والاستجابة ودرجتها.

في حين صنف العجمي (2011) حالات الإعاقة التي تستطيع الاستفادة من خدمات التدخل المبكر في الآتي:[25]

- الأطفال الأكثر عرضة للإصابة من ناحية وراثية أو بيئية.
- الأطفال المتأخرون نمائيًا.
- الأطفال المتأخرون حركيًا.
- الأطفال الذين يعانون من اضطرابات في التواصل.
- الأطفال الذين يعانون من مشكلات سلوكية.
- الأطفال الذين يعانون من اضطرابات شديدة.
- المصابون في أحد الجوانب الحسية التالية (السمعية البصرية السمعية والبصرية معًا).

ويتضح من مما سبق أن الأطفال الذين يستهدفهم التدخل المبكر هم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد اعتمد البحث على مؤسستين من ذوي الاحتياجات الخاصة مختلفتين في الأنواع_ التوحد والإعاقة_ وذلك لأهمية أن يقدم التدخل المبكر لكلا المؤسستين على الرغم من وجود الفرق بينهم فإن كلًا منهما يحتاج لتدخل مبكر. وفيما يأتي الفرق بين التوحد والإعاقات الأخرى من خلال ملاحظة سلوك التوحد يمكن تميزه عن الإعاقة الأخرى، حيث تتشابه السمات السلوكية بينهما، وفيما يأتي إيضاح للسمات الخاصة بكل منها:

التوحد	الإعاقة
يفتقد الطفل التعلق بالآخرين، حتى وإن كان عنده نسبة ذكاء متوسط	الطفل المعوق ينتمي ويتعلق بالآخرين، ولديه وعي اجتماعي نسبي
لا يستطيع الطفل التعبير اللفظي، ولديه قدرة محددة للإدراك الحركي والبصري	الطفل المعوق يستطيع التعبير اللفظي، باستثناء أصحاب الإعاقة العقلية، ويفقد الإدراك الحركي والبصري
صعوبة الاستخدام اللغوي، وإن وجدت فهي غير مفهومة	الاستخدام اللغوي والتواصل مع الآخرين محدود للغاية
العجز الجسمي والعيوب الجسمية أقل	العيوب والعجز نسبته أعلى عند أصحاب الإعاقة العقلية والحركية
السلوك النمطي ظاهر والحركات الكبيرة، مثل التأرجح يتم في صورة نمطية	يختلف السلوك النمطي باختلاف الإعاقة التي يعاني منها

فريق العمل في برامج التدخل المبكر:

من الخصائص المميزة للعمل في برامج التدخل المبكر في مرحلة الطفولة مشاركة اختصاصين عدة في تقديم الخدمات للأطفال وأسرهم، ومع أن أعضاء الفريق متعدد التخصصات الذي يقوم على تنفيذ خدمات التدخل المبكر يختلفون من مجتمع إلى آخر، ومن إعاقة إلى أخرى فإن الأسر غالبًا ما تتفاعل بشكل أو بآخر مع اختصاصيين في طب الأطفال والأعصاب والعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس والتربية الخاصة واضطرابات الكلام واللغة وغيرهم من الاختصاصيين. (26)

هناك الكثير من الاختصاصيين الذين يقدمون خدمات، ولأهمية الفئات التي نتحدث عنها فإن نجاح التدخل المبكر يعتمد على اشتراك عدد من الاختصاصين وهم كالآتي:

- اختصاصي النساء والتوليد: تكمن أهيمه هذا الجانب في كونه الشخص الأول في متابعة حالة الطفل وهو جنين، والكشف عن المشكلات أو الوقاية منها.
- اختصاصي طب الأطفال: إن الدور الذي يؤديه طبيب الأطفال هو متابعة الطفل منذ بداية حياته، والتعرف إلى الأطفال الأكثر عرضة للخطر، وتقديم لهم خدمات الوقاية من الإعاقة.
- الممرضات: لا يقتصر دور التمريض على العمل في المستشفيات فقط، بل تستطيع الممرضات تقديم خدمات المبكرة في المدرسة وغيرها بوجه عام، ويستطعن تقديم مساعدة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من حيث التوعية الصحية والعامة والرعاية الطبيبة الروتينية والطارئة.
- اختصاصي علم النفس: يسهم في تقييم النمو المعرفي والمهارات الاجتماعية والانفعالية من جهة، وفي المشاركة في تصميم البرامج التربوية والفردية وتنفيذها للطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة من جهة أخرى.
- الأخصائي الاجتماعي: يقوم بمساعدة الطفل وأسرته على الحصول على الخدمات اللازمة، وكذلك يساعد في الاستفادة من وسائل الإعلام وتوفير الخدمات اللازمة الحصول على الدعم المالي، والاتسام بالواقعية والإيجابية، والعمل على تقديم نماذج من كتابة تقارير مفهومة عن أداء الطفل، والعمل على رفع الملاحظات الصفية، وتوضيح المنهاج، والإشارة إلى الأهداف، وتوضيح البدائل التربوية المختلفة، ويسعى أيضًا إلى تدريب مجموعة من الآباء وتخطيط البرامج لمشاركتهم مع الوالدين في المدرسة والبيت، وتصميم الأنشطة والبرامج للاستخدام من قبل الوالدين، وتشجيع مشاركة الآباء في عملية التقييم.
- اختصاصي اضطرابات الكلام واللغة: وهو يمثل عضوًا مهمًا متعدد التخصصات الذي يمكن أن يطور البرامج التربوية والعلاجية للوقاية من الإعاقة، والكشف المبكر عنها، ومعالجتها لأن اللغة تؤدي دورًا حاسمًا في النمو الكلي لجميع الأطفال، وهو يستخدم أدوات خاصة لتقييم المهارات الكلامية واللغوية للأطفال، ويصف الإجراءات العلاجية المناسبة.

- اختصاصي العلاج الطبيعي: يسهم في معالجة ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم، الذين يعانون من إعاقة حركية بوجه خاص والأطفال المعاقين بوجه عام، يهتم بتقويم التشوهات، ومنع التدهور في العضلات وأوضاع الجسم، وتنمية المهارات الحركية الكبيرة.
- اختصاصي العلاج الوظيفي: وهو يركز على تطوير المهارات الحركية الدقيقة للأطفال يدربهم في مجالات العناية بالذات والحركة، واستخدام الأدوات المساندة التصحيحية أو التعويضية.
- المعلمون والمعلمات: يرتكز كثيرًا على من يعملون في رياض الأطفال؛ حيث يقومون برعاية الأطفال، وبالذات من يشتبه بوجود مشكلة نمائية.
- معلمات ومعلمو التربية الخاصة: إن اختصاصيي التربية الخاصة هم الذين يقومون فعليًا بتصميم خدمات التدخل المبكر وتنفيذها، سواء في المراكز أو في البيوت، وغالبًا ما يقومون بدور منسقي أعمال الفريق.
- أولياء الأمور: تنص التشريعات في الدول المتقدمة على أن الآباء والأمهات يقومون بأدوار محددة في تربية أطفالهم وتأهيلهم، وتلزم الكوادر العاملة في الميدان بالمشاركة مع عضوية الفريق متعدد التخصصات.

أهداف الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين:

تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين إلى استعادة التفاعل والتكيف والإنتاج، ومن أهدافها في مجال المعاقين:

- ضمان وتوفير حقها في العيش الكريم شأنها شأن المواطنين العاديين، كما أن لهم كرامة الإنسان العادي، من هنا يجب أن نعترف بوجودهم في المجتمع وبهذا الحق.
- التفكير العلمي في مشكلاتهم؛ أي إخضاعها للدراسة العلمية الواعية؛ للتعرف على عواملها، وترتيب تلك العوامل من الأكثر أهمية إلى الأقل، والعمل على إيجاد الحلول لها من خلال الجهود المهنية الإنسانية.
- محاولة تنمية إمكانياتهم بما يتناسب مع الحقيقة الفردية لكل حالة، واستثمارها إلى أقصى حد يسمح به لصالح أنفسهم وصالح المجتمع.
- تيسير القوانين والتشريعات وتوفيرها، والتي تقدم الخدمة الوظيفية، في ضوء تكافؤ الفرصة، مثل الفئات العادية.
- توفير فرص الترويح وشغل أوقات فراغهم، وعمل أندية اجتماعية خاصة بهم.
- توفير المكان الدائم لهم كمواطنين في المجتمع، وهذا من الحقوق.
- مساعدتهم على التفكير الواعي والمستقبلي؛ لمساعدتهم على تحمل المسؤولية والقدرة.

برامج العمل في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

هناك عدد من البرامج يتضمنها العمل وهي كالتالي:

الوقاية من الإعاقة:

وتتضمن الإجراءات كافة والتي تكفل الوقاية من ظهور الإعاقة، وتتضمن خدمات الطب الوقائي كافة للتحصين من الأمراض منذ مرحلة الطفولة، مثل التحصينات من شلل الأطفال وغيرها، كما أن إجراءات الوقائية تتضمن الكشف المبكر عن المقبلين على الزواج، بالإضافة إلى برامج التوعية الصحية كافة.

الاكتشاف المبكر للإعاقة:

يضمن الاكتشاف المبكر حالة الإعاقة باختلاف أنواعها الجسمية، العقلية، البصرية، السمعية، ويتم من خلال الاكتشاف المبكر عن الأطفال، واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها؛ إذا إن الاكتشاف المبكر يسهل العلاج وخدمات التأهيل المقدمة لهذه الفئة.

العلاج:

وتتضمن هذه البرامج تقديم الإجراءات كافة للتغلب على المشكلات الناجمة عن الإعاقة؛ إذ إن الإعاقة تسبب تعرض الشخص والمحيطين به للعدٍد من المشكلات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعقلية، والتي قد يكونون غير قادرين على مواجهتها بمفردهم.

ثانيًا: الدراسات السابقة:

فيما يأتي عرض لبعض الدراسات والبحوث العربية والأجنبية التي تناولت التدخل المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة، التي يمكن الاستفادة مما توصلت إليه من نتائج، ومما اتبعته من إجراءات أو استخدام الأنشطة في إعداد البرامج المقترحة لهذه الدراسة.

دراسة اسكوتلاند (Scotland,2000):[27]

هدفت إلى معرفة أثر برامج التدخل المبكر في تحسين مهارات التواصل في مرحلة ما قبل اللغة، وخفض بعض أنماط السلوك الاجتماعي غير المناسبة، كالإثارة الذاتية لدى عينة من أطفال التوحد غير الناطقين، الذي بلغ عددهم (87) طفلًا ممن هم أقل من (10) سنوات، وذلك عن طريق استخدام أسلوب التقييم، والتركيب، والتدخل المبكر والتدخل المكثف. وتم بناء أداء لتقييم التحسين الذي يحرزه الأطفال في قدرتهم على التواصل بمتابعة أدائهم على أنشطة البرامج التي تضمنت مواقف الحياة اليومية للتواصل، كالتواصل الجسدي، والتعاون، واللعب، والاستماع، والاستيعاب اللفظي. وقد توصلت النتائج إلى أهمية التدخل المبكر في تطوير مهارات التواصل فما قبل اللغة، إضافة إلى تحسين قدرة الاطفال على التواصل بأنشطة الحياة اليومية.

دراسة السعد (1421)[28]:

حول قضايا ومشكلات التعرف والتشخيص والتدخل المبكر مع أطفال التوحد إلى إعداد برنامج تربوي تعليمي، لتحديد حاجات الأطفال المصابين بالتوحد، من وجهة نظر الآباء، والذي يعد ضرورة من ضرورات

التدخل المبكر مع أطفال التوحد، ويجب تصنيف البرامج بالمرونة، والتعزيز المتواصل الإيجابي، والتقييم المنظم، وعلى أن هناك فروق استشارة وتدريب على رأس العمل من قبل متخصصين.

دراسة نصر (2001)[29]:

بلغ عينة الدراسة (10) أطفال (2إناث، 8ذكور)، تتراوح أعمارهم بين (12-9-8) سنة، بدرجة توحد متوسطة الشدة، ونسبة ذكاء تتراوح من (50-75)، ويتضمن البرنامج العلاجي مجموعة من الفتيات والنظريات العلاجية المتعددة، بالإضافة إلى أنه يتضمن مجموعة من الأنشطة، والألعاب والممارسات اليومية، وذلك من أجل تقديم خدمات علاجية للطفل التوحدي، بهدف تنمية مهارات الاتصال اللغوي، وهذا البرنامج يرتكز على العلاج السلوكي، والعلاج بالموسيقى، والعلاج بالفن، والعلاج باللعب، وتتبع الدراسة أسلوبًا تطبيقيًا على مجموعة واحدة لمعرفة مدى تأثير البرنامج. وقد استمر البرنامج أربعة أشهر متواصلة من العمل مع الأطفال طوال اليوم ومتابعة أسبوعية للأنشطة المطبقة. وقد أظهرت النتائج تحسنًا في درجة الاتصال اللغوي لأطفال العينة بعد تطبيق البرنامج، وجاءت مهارة التقليد، والتعرف والفهم والانتباه في المراكز الأولى في تنمية مهارات الاتصال اللغوي لدى عينة الدراسة.

دراسة وشاح (2003)[30]:

هدفت إلى تقييم برامج التدخل المبكر (برنامج البورتج) للأطفال ذوي متلازمة داون (الإعاقة العقلية)، والتعرف على مدى فاعلية هذا البرنامج في تحسين مجالات النمو العقلي المختلفة لهؤلاء الأطفال، ومنع تدهور نموهم العقلي. وتكونت العينة من 90 طفلًا وطفلة، تتراوح أعمارهم بين شهر و48شهرًا مقسمة: إلى مجموعة تجريبية 50 طفلًا من الذكور والإناث، ومجموعة ضابطة 40 طفلًا من الذكور والإناث، وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.01) بين درجات المجموعة التجريبية قبل تطبيق البرنامج وبعده في مجالات النمو المختلفة لصالح التطبيق البعدي، وأعلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.101) بين درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في مجالات النمو المختلفة بعد تطبيق البرنامج لصالح المجموعة التجريبية، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في المجموعة التجريبية في بعض مجالات النمو، وهي: المجال الحركي، والإدراكي، والتنشئة الاجتماعية، اللغة، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) بين الذكور والاناث في المجموعة التجريبية في مجال الرعاية الذاتية لصالح الإناث.

دراسة جوهانستون وكاثرين وجوني (Johnston, Evans & Joanne, 2004)[31]:

استخدامات فيها استراتيجية التدخل المبكر لتعليم أطفال التوحد في مرحلة ما قبل المدرسة على استخدام نظام تواصل بصري (كالرموز، والصور، والرسوم التخطيطية، والرسوم البيانية). وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى أثر استخدام نظام التواصل البصري في قدرة أفراد عينة الدراسة، البالغ عددهم (3) أطفال، الذين تراوحت أعمارهم ما بين (4,5-3,4)، على التفاعل الاجتماعي ومدى تأثيره في سلوك إنجازهم للمهمات

المطلوبة منهم، وعلى استخدامهم للغة لفظية مفهومة من الآخرين. وتوصلت الدراسة إلى فعالية استخدام نظام التواصل البصري في تنمية قدرة أطفال التوحد عينة الدراسة على التفاعل الاجتماعي وعلى إنجازهم للمهمات المطلوبة منهم، وتنمية اللغة اللفظية عن طريق ربط الصورة بدلالتها اللغوية (Johnston، 2004).

دراسة النعيمي (2008)[32]:

هدفت إلى تقييم برامج التدخل المبكر المقدمة للمعاقين عقليًا في دولة الإمارات العربية المتحدة من جهة نظر الأمهات والمعلمين. وتكونت عينة الدراسة من 112 موزعة على 71 أمًّا و41 معلمًا. وأشارت النتائج إلى وجود دلالة إحصائية في تقييم المعلمين، كما أشارت النتائج إلى وجود دلالة في تقييم الأمهات تعزي إلى تغير مستوى الإعاقة العقلية وجنس المعاق.

دراسة شبيب (2008)[33]:

أكدت أن الخصائص النفسية والاجتماعية والعقلية للأطفال المصابين بالتوحد لها أهمية في التكيف وزرع الثقة والاطمئنان بنفوس الآباء والابتعاد عن أفكار أن هؤلاء الأطفال ليس لهم علاج، اعتمد الباحث على المنهج التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من طفلين مصابين بالتوحد من البصرة، تم تشخيصهم في العيادة الخاصة من قبل طبيب اختصاصي أطفال، واستخدم أساليب متعددة لجمع معلومات عن دراسة الحالة.

دراسة الغيلات (2009)[34]:

هدفت إلى تقييم برنامج البورتج كأحد برامج التدخل المبكر من وجهة نظر الأسر والمعلمين في الأردن للمعاقين عقليًا، وتكونت عينة الدراسة من 170موزعة على 150 أسرة، و20 معلما ممن يعملون في برنامج البورتج، وأشارت النتائج إلى وجود دلالة إحصائية في تقييم المعلمين، كما أظهرت النتائج وجود دلالة إحصائية في تقييم الأسر تعزى إلى متغير جنس الطفل وعمره ونوعه وإعاقته.

دراسة الغامدى (2009)[35]:

هدفت إلى التعرف على درجة فاعلية خدمات التدخل المبكر المقدمة للأطفال التوحديين من وجهة نظر أولياء الأمور والعاملين بالمؤسسات الحكومية والخاصة بالمدينة المنورة، لتحقيق الأهداف استخدم الباحث أداة تم تطبيقها على 90 عاملًا و 97ولي أمر. وأظهرت نتائج الدراسة تأكيد العمل على توفير المتخصصين في مجال التوحد للقيام على عمليات التشخيص، والكشف البكر، وكذلك مقدمي خدمات التدخل المبكر كل في مجال اختصاصه.

دراسة عبد القادر(2013)[36]:

أكدت نتائج هذ الدراسة أنه كلما اندمجت الأسرة في برنامج أطفال الأوتيزم وتفهمته جيدًا، كانت فعالية البرنامج أكثر نجاحًا، وأفضى أثر في حياته، ومن ثم فإن تعليم الوالدين وإرشادهما ومساندتهما يمكن تبريره بأنه دور أساسي ومهم في حياة طفلهم الأوتيزمي، انطلاقًا من أن الأسرة هي البيئة الأولى لها فعالية في مواجهة مشكلات طفلها.

دراسة عواد (2013)[37]

أجريت عن تجربة سلطنة عمان في أهمية برنامج الزيارات المنزلية (بورتج) ؛ إذ هي خدمة تقدم في البيئة الطبيعية للطفل في البيت لتكون الأم معلمة حقيقية لطفلها، وتقوم بتطوير الإمكانيات والقدرات لتعليم طفلها المهارات الحياتية، وذلك من خلال التعرف على واقع التدخل المبكر لجميع الإعاقات المختلفة، وطرق تطوير الشراكة وأساليبها بين الأسرة والمراكز الخدمية في تطبيق برامج التدخل.

دراسة الدار والحربي (2013)[38]

في تطبيق برامج التدخل المبكر من الولادة إلى ثلاث سنوات، الذي يسعى إلى النهوض بالمستوى الفكري والنفسي للأم عن طريق إشراكها في ورش عمل وملتقيات ومحاضرات، وتوفير برامج ترفيهية تنعكس بصورة مباشرة على طفلها وأسرتها، وذلك من خلال التعرف على واقع التدخل المبكر لجميع الإعاقات المختلفة، وطرق الشراكة وأساليب تطويرها بين الأسرة والمراكز الخدمية في تطبيق برامج التدخل.

دراسة القضاة (2021) [39]:

هدفت إلى تقييم التدخل المبكر المقدمة للأطفال المعاقين عقليًا في السعودية من وجهة نظر أسر الأطفال المستهدفين، وعلاقته بمتغيرات جنس الطفل وعمره وخبرة المدربات، وقد استخدمت أداة لتقييم التدخل المبكر المقدمة للأطفال المعاقين عقليًا في السعودية على جانبين: أهداف البرنامج، والمدربات، كانت عينة البحث 148 أسرة ممن يلتحق أطفالها المعاقون عقليًا ببرامج التدخل المبكر في السعودية. وأظهرت نتائج البحث أن تقييم برامج التدخل المبكر المقدمة للأطفال المعاقين عقليًا من وجهة نظر أسر المستفيدين كان أعلى في مجال المدربات منه في جانب الأهداف، وتوصلت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم برامج التدخل المبكر المقدمة للأطفال المعاقين عقليًا من وجهة نظر الأسر، تعزى لجنس الطفل وعمره.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1. أغراض البحث وأهدافه:

من العرض السابق لهذه الدراسات السابقة التي اهتمت بأهمية التدخل المبكر فقد اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث المضمون، وهو أهمية التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في سن مبكر، ومع حصول هذا الاتفاق فقد كان ثمة اختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.في طريقة التدخل من المسؤول فقط، لكن وهذا يوضح في العينة.

2. منهج الدراسة:

اتفقت هذه الدراسة مع جميع الدراسات السابقة في اتباع المنهج الوصفي التحليلي، كمنهج مناسب لمثل هذا النوع من الدراسات.

3. عينة الدراسة:

تفاوتت الدراسات السابقة من حيث المجتمع والعينة، فبعض الدراسات اقتصر على المعلمين ودورهم في استخدام برامج التدخل المبكر وتقييمها على الأطفال، واتفقت مع الدراسة الحالية في نوع العينة، كدراسة اسكوتلاند (200)، نصر (2001)، وشاح (2003)، جوهانستون وكاثرين وجوني (2004)، واختلفت مع بعض الدراسات التي اقتصرت على الأسر والمعلمين كدراسة النعيمي (2008)، الغيلات (2009)، الغامدى (2009)، عبد القادر (2013). في حين أن دراسة السعد (1421)، ودراسة عواد (2013)، ودراسة الدار والحربي (2013)، ودراسة (القضاة)(2021)، التي اقتصرت على الأسر فقط، ودراسة شبيب (2008) اعتمدت الأطفال فقط.

4. أداة الدراسة:

اتفقت الدراسة الحالية مع غالب الدراسات السابقة التي استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، واختلفت مع دراسة وشاح (2003) التي استخدمت المجموعة التجريبية، ودراسة شبيب (2008) التي اعتمدت على دراسة الحالة.

5. توصلت الدراسات السابقة إلى عدد من النتائج والتي تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية، ومن هذه النتائج:

1. تأكيد الدراسات على أهمية التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
2. إظهار الدراسات الأهمية القصوى للتدخل المبكر في تنمية مهارات التواصل للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.
3. تأكيد بعض الدراسات على ضرورة إشراك الأسرة في عملية تطبيق البرامج الخاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
4. إظهار بعض الدراسات عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية تعزى لمتغير الجنس.

استفادت الدراسة الحالية من متطلبات الدراسات السابقة الميدانية والمنهجية في صياغة المشكلة، ووصف العينة، وعرض النتائج وتحليلها، وكان لها أثر كبير في توجيه فعالية الدراسة نحو غايتها المنشودة، كما استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري الخاص ببرامج التدخل المبكر. وتميزت هذه الدراسة الدراسات السابقة في مدى إسهام التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وشملت على عينة من المؤسسات التي تضمن احتياجات متنوعة من المكلا وضواحيها.

الإجراءات الميدانية للدراسة:

يتضمن هذا الجزء الإجراءات التي اتبعت للإجابة عن أسئلة الدراسة، وتشمل:

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة المشكلة ووصفها كما توجد في الواقع، والتعبير عنها كمًا وكيفًا، وهذا المنهج لا يقف عند جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة من أجل حصر مظاهرها وأنشطتها المختلفة، بل يعتمد كذلك على الوصول إلى الاستنتاجات التي تساهم في فهم الواقع وتطوره، من خلال تحليل تلك المشكلة وتفسيرها، وبيان الوسائل اللازمة لتطوير الواقع وتحسينه.

مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع المتخصصين الذكور والإناث في الجهتين الآتيتين:

- **مؤسسة حضرموت للتوحد:** موقعها اليمن- حضرموت المكلا/ فوه الانشاءات- شارع أحمد ياسين بجانب مسجد فاطمة الزهراء، تأسست عام 2012 تحت مسمى جمعية حضرموت لذوي الاعاقات الذهنية وترعى 50 طفلًا من ذوي الإعاقات (التوحد- متلازم داون- الضمور- صعوبات التعلم) في عام 2015 تغير الاسم إلى جمعية حضرموت للتوحد وزاد عدد الأطفال حينها إلى 120 طفلًا، وفي عام 2017 شهدت الجمعية نقلة نوعية تحول المسمى بعدها لتصبح مؤسسة حضرموت للتوحد. وتضمن رؤية المؤسسة تمكين الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم من المشاركة في المجتمع. وتتجسد رسالتها في تنمية الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة فئة (3-10) سنوات لتمكينهم من الاندماج والمشاركة في المجتمع، من خلال برامج التأهيل المتكامل، والدعم الأكاديمي، والدمج الاجتماعي، وتسعى المؤسسة إلى تأهيل كادر التعليم لجمعيات ذوي الإعاقة ومراكزها في حضرموت الساحل والوادي، وإثراء العمل الطوعي والتواصل مع وسائل الإعلام المختلفة.
- **جمعية الطموح للمعاقات حركيًا:** تقع في فوه المساكن، مسجد بحر النور، بجانب خالد للألمنيوم، تأسست عام 2003م. جمعية تجمع شريحة المعاقات حركيًا من مختلف الأعمار، والعمل على رعايتهن من الناحية الصحية والاجتماعية، تكمن رؤيتها في تأسيس وبناء قاعدة حقوقية وتنموية تكفل الحق لذوي الإعاقة اجتماعيًا وتنمويًا وعلميًا وفكريًا وابداعيًا.

عينة الدراسة:

بلغ إجمالي عدد أفراد العينة (30) من الأخصائيين الاجتماعيين، منهم (2) ذكور، و(28) أنثى، وذوي مؤهلات تعليمية متدرجة بين قبل البكالوريوس، حيث يكون حاصل على شهادة الثانوية وحصل دورات تأهيلية تدريبية من قبل المؤسسة من قبل متخصصين من الخارج (14)، والجامعي (15)، وما فوق الجامعي (1)، وخبرة في العمل سنوات متعددة بالتساوي بين أقل من 5سنوات وأكثر من عشر سنوات (4)، وبين 5

إلى عشر سنوات (22)، ويعملون في تخصصات متعددة في المؤسسة والجمعية، منهم (أخصائي تنمية مهارات12، أخصائي تعديل السلوك 4، أخصائي جانب أكاديمي 7، أخصائي تكامل حسي 2، أخصائي نفسي 2، أخصائي اجتماعي 2، رياض الأطفال 1). تم اختيارها من مدينة المكلا بمنطقة فوه والتي توفر التعليم المتخصص للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، يوضح ذلك الجدول أدناه رقم (1)

جدول (1) مجتمع الدراسة وعينتها

المتغير	مجتمع الدراسة وعينتها				
النوع	ذكور	إناث		الإجمالي	النسبة المئوية
	2	28		30	%100
المؤهل العلمي	قبل البكالوريوس	جامعي	جامعي وما فوق	30	%100
	14	15	1	30	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	من5سنوات إلى 10	أكثر من 10سنوات	30	%100
	4	22	4	30	%100
أخصائي	تنمية مهارات	جانب أكاديمي	نفسي	30	%100
	12	7	2		
	تعديل سلوك	تكامل حسي	اجتماعي		
	4	2	2		
	الأطفال				
	1				

أداة الدراسة:

الاستبانة:

استخدمت الباحثة أداة الاستبانة لمعرفة مدى إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

خطوات بناء الاستبانة وفق الخطوات الآتية:

قامت الباحثة بتطوير أداة الاستبانة وفق الخطوات الآتية:

1. تحديد الهدف من الاستبانة:

هدفت الاستبانة: إلى تقصي مدى إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

2. إعداد الاستبانة:

لإعداد أداة الاستبانة للتحقق من مدى إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تم اتباع الخطوات الآتية:

- الاطلاع على احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة والدراسات النظرية في هذا المجال.
- مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وخاصة ما يتعلق منها بإثراء إسهامات التدخل المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة في عرض تجربة الدول المتقدمة في هذا المجال.

3. ضبط أداة الاستبانة:

يقصد بضبط أداة الاستبانة التأكد من صدقها وثباتها، ولتحقيق ذلك؛ اتبعت الباحثة الآتي:

أولًا: صدق الأداة:

يعرَّف صدق أداة الدراسة على بأنه مدى تمكن أداة جمع البيانات أو إجراءات القياس من قياس المطلوب قياسه، ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت لقياسه، فإنها بذلك تكون صادقة. كما يقصد بالصدق "شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة بواسطة نوعين من أنواع الصدق، هما: صدق المحكمين، والصدق البنائي.

أ. صدق المحكمين:

ويعد أحد أنواع صدق الأداة التي يُعتمد عليها في القياس حيث إنه يعرف بقدرة أداة الدراسة على "قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر إليها وتفحص مدى ملاءمة بنودها لقياس أبعاد المتغير المختلفة، كما أنه من أكثر الأساليب استخدامًا.

ويتمثل هذا الأسلوب في عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الخدمة الاجتماعية من أعضاء هيئة التدريس بجامعة حلوان، جامعة أسيوط، جامعة اسوان، للتأكد من مدى وضوح الفقرات وصياغتها اللغوية ومناسبتها للهدف التي أعدت من أجله، وارتباط فقراتها بالمجال الذي وضعت من أجله، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم عن محتويات الاستبانة، وتم إجراء التعديلات والإضافات التي أوصى بها المحكمون. وكانت الاستبانة بشكلها النهائي كالآتي:

الجزء الأول: يمثل بيانات أولية عن عينة الدراسة توضح (الجنس- المؤهل التعليمي- التخصص- سنوات الخبرة- مكان الخدمة)

الجزء الثاني: ويشمل المحاور الآتية:

1- محور إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ويشمل على (14) عبارة.

2- محور مدى توفر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ويشمل على (10) عبارات.

3- محور صعوبات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ويشمل على (11) عبارة.

4- مقترحات تفعيل خدمات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ويشمل على (7) عبارات.

ويقابل كل فقرة من فقرات المحاور قائمة تحمل عبارات، مجموعها (42) عبارة، موزعة على الأبعاد الأربعة، ثم قامت الباحثة بوضع تدرج ثلاثي على النحو التالي: غير موافق (درجة واحدة) موافق إلى حد ما (درجتان) موافق (3درجات).

ب. الصدق البنائي:

للتأكد من فاعلية فقرات الأداة تم التحقق من توفر الصدق البنائي(Construct validity) ، أو ما يسمى أحيانًا صدق الاتساق أو التجانس الداخلي (Internal consistency) لفقرات أداة البحث، وذلك من خلال تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (10) مستهدفين، ثم حساب معاملات ارتباط بيرسون (Pearson) بين درجة كل فقرة مع درجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه وبين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية لأداة الدراسة وذلك على النحو الموضح الآتي:

جدول (2) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المحور الأول (إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)

م	فقرات المحور الأول (إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
.1	يسهم في تفعيل دور الأسرة تجاه طفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة	.754**	.000
.2	يسهم في تحقيق الإرشاد الأسري وتنمية الوعي بمشكلة أطفالها	.658**	.000
.3	يسهم الإرشاد الأسري المبكر في تحقيق تعاون مع الاختصاصيين	.409*	.020
.4	يسهم في تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الاعتماد على النفس في سن مبكر وسهولة التواصل الأسري	.329*	.030
.5	يسهم في تفعيل قدرات الفرد في السنوات الأولى من عمره	.399*	.029
.6	يسهم في تقديم الخدمات الاجتماعية المبكر تقبل الأسرة لطفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة	.689**	.000
.7	يسهم الدعم الأسري توعية الأسرة في تفعيل دورها في تحقيق التربية والتأهيل	.611**	.000

.8	يسهم في تقديم خدمات نفسية مبكره لطفل ذوي الاحتياجات الخاصة	.809**	.000
.9	يسهم التعليم المبكر للنطق واللغة في تنمية القدرات اللغوية لدى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	. 511**	.001
.10	يسهم في تفعيل دور الأسرة وتلقي طفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة الخدمات المناسبة والضرورية في المنزل بشكل مستمر	.658**	.000
.11	يسهم تقديم الخدمات النفسية المبكرة للأسرة في تقليل المعاناة النفسية التي يمكن ان تواجهها في المستقبل	.837**	.000
.12	تساهم الخدمات الطبية المبكرة في تحديد أولويات خدمات التدخل المبكر التي يحتاجها الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة	.774**	.000
.13	يسهم التدخل النفسي المبكر في تحقيق النمو النفسي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.502**	.005
.14	يسهم التدخل في التطور النهائي لدى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.658**	.000

** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوي دلالة α=0.01. * الارتباط دال إحصائيًا عند مستوي دلالة α=0.05.

تشير نتائج الجدول (2) إلى أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور عالية ودالة إحصائيًا، حيث بلغ أعلى معامل ارتباط (**0.809) عند مستوى دلالة (α = 0.01)، وأقل معامل ارتباط (*0.329) عند مستوى دلالة (α = 0.05). مما يعني أن جميع فقرات المحور الأول (إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) تتمتع بفاعلية عالية، وتقيس ما وضعت من أجله. وهذا يشير إلى أن جميع فقرات المحور الأول تتمتع بدرجة صدق عالية.

جدول (3) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مدى توافر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)

م	فقرات المحور الثاني (مدى توفر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	تتوافر في المكان الذي أعمل فيه إرشاد أسرى للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.838**	.000
.2	تتوافر في المكان الذي أعمل فيه تعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.621**	.000
.3	تتوافر في المكان الذي أعمل فيه خدمات طبيه للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.611**	.000
.4	تتوافر في المكان الذي أعمل فيه العلاج السلوكي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.527**	.003

.5	تتوافر في المكان الذي أعمل فيه دورات تثقيفية – دورات تدريبية وورش عمل لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة	.667**	.000
.6	تتوافر في المكان الذي أعمل فيه علاج نفسي لتنمية قدرات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.866**	.000
.7	تتوافر في المكان الذي أعمل فيه علاج لنطق اللغة وتطوير مهارات التواصل الاجتماعي	.623**	.000
.8	تتوافر في المكان الذي أعمل فيه خدمات نفسيه للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.841**	.000
.9	تتوافر في المكان الذي أعمل فيه مواصلات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.511**	.005
.10	تتوافر في المكان الذي أعمل فيه زيارات منزلية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.399*	.029

** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوي دلالة α=0.01. * الارتباط دال إحصائيًا عند مستوي دلالة α=0.05. 11145161جج

تشير نتائج الجدول (3) إلى أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور عالية ودالة إحصائيًا، حيث بلغ أعلى معامل ارتباط (**0.866) عند مستوى دلالة (α = 0.01)، وأقل معامل ارتباط (*0.399) عند مستوى دلالة (α = 0.05). مما يعني أن جميع فقرات المحور الثاني (مدى توفر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) تتمتع بفاعلية عالية، وتقيس ما وضعت من أجله. وهذا يشير إلى أن جميع فقرات المحور الثاني تتمتع بدرجة صدق عالية.

جدول (4) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المحور الثالث (صعوبات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)

م	فقرات المحور الثالث (صعوبات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	اقتصار أفكار أولياء الأمور رعاية والاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تقتصر على المراكز فقط	.665**	.000
.2	عدم توافر كادر متخصص في تطوير مناهج واستخدام الأساليب الملائمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.780**	.000
.3	خجل أولياء الأمور من إعاقة أطفالهم خوفًا من النظرة الدونية في المجتمع	.580**	.000
.4	قلة دورات الكشف المبكر عن الإعاقة	.691**	.000
.5	قلة الإحاطة بأسباب الإعاقة بشكل مبكر	.732**	.000

.6	قلة مراكز الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.442*	.014
.7	اعتماد الأسرة على المراكز فقط في عملية التأهيل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة دون تدخل من قبلهم	.572**	.001
.8	تعامل الأطباء مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور طبي مما يدفعهم إلى تبني مواقف متشائمة حيال إمكانية تحسين الأطفال	.399*	.029
.9	تقديم التدخل المبكر في سن متأخر	.546**	.002
.10	عدم المعرفة بأهمية مشاركة أولياء الأمور في رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.777**	.000
.11	تقديم تفسيرات غير منطقية من المحيطين بأسر الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بعدم جدوى الخدمات المقدمة مما يؤثر في أولياء الأمور	.365*	.039

** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوي دلالة 0.01=α. * الارتباط دال إحصائيًا عند مستوي دلالة 0.05=α.

تشير نتائج الجدول (4) إلى أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور عالية ودالة إحصائيًا، حيث بلغ أعلى معامل ارتباط (0.780**) عند مستوى دلالة (α = 0.01)، وأقل معامل ارتباط (0.365*) عند مستوى دلالة (α = 0.05). مما يعني أن جميع فقرات المحور الثالث (صعوبات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) تتمتع بفاعلية عالية، وتقيس ما وضعت من أجله. وهذا يشير إلى أن جميع فقرات المحور الثالث تتمتع بدرجة صدق عالية.

جدول (5) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المحور الرابع (مقترحات تفعيل التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) والدرجة الكلية للمحور

م	فقرات المحور الرابع (مقترحات تفعيل التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	التوسع في إنشاء مراكز التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.827**	.000
2	توافر أدوات متابعة للكشف المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.955**	.000
3	توعية أولياء الأمور بمؤشرات النمو غير العادية التي تحدث للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.820**	.000
4	تفعيل مراكز الأمومة والطفولة والمراكز الصحية التي تقدم رعاية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.837**	.000

5	إعداد الكوادر المطلوبة من المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء	.965**	.000
6	توافر حوافز كافية لتنفيذ برامج التدخل المبكر في بيئات تعليمية مناسبة	.880**	.000
7	تشجيع مراكز التربية الخاصة على تقديم خدمات التدخل المبكر للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة	.380*	.032

** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوي دلالة 0.01=α. * الارتباط دال إحصائيًا عند مستوي دلالة 0.05=α.

تشير نتائج الجدول (5) إلى أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور عالية ودالة إحصائيًا، حيث بلغ أعلى معامل ارتباط (**0.965) عند مستوى دلالة (α = 0.01)، وأقل معامل ارتباط (*0.380) عند مستوى دلالة (α = 0.05). مما يعني أن جميع فقرات المحور الرابع (مقترحات تفعيل التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) تتمتع بفاعلية عالية، وتقيس ما وضعت من أجله. وهذا يشير إلى أن جميع فقرات المحور الرابع تتمتع بدرجة صدق عالية.

ثانيًا: ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة وذلك من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (10) مستهدفين، ثم حساب معامل ثبات الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وذلك على مستوى كل محور وعلى المستوى الكلي للأداة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (6) ورقم (7):

حساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للأداة.

جدول (6) معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل محور والدرجة الكلية لأداة الدراسة

م	محاور أداة الدراسة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.645**	.000
.2	مدى توافر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.645**	.000
.3	صعوبات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	.557**	.001
.4	مقترحات تفعيل التدخل المبكر للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة	.551**	.002

** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوي دلالة 0.01=α.

تشير نتائج الجدول (6) إلى أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية لأداة الدراسة كانت جميعها دالة إحصائيًا عند مستوى دلاله (α = 0.01)، مما يعني أن جميع محاور أداة الدراسة تتمتع بفاعلية عالية، وتقيس ما وضعت من أجله. وهذا يشير إلى إن أداة الدراسة تتمتع بدرجة صدق عالية.

جدول رقم (7) قيم معامل ألفا لـكرونباخ لثبات فقرات أداة الدراسة

م	محاور أداة الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	14	0.75
2	مدى توافر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	10	0.80
3	صعوبات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	11	0.77
4	مقترحات تفعيل التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	7	0.80
	الأداة ككل	42	0.79

وهذه النتائج تؤكد صلاحية الأداة للتطبيق النهائي على عينة الدراسة الأصلية. وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الأداة وصلاحيتها في جمع بيانات الدراسة، وتحليلها، والإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

طريقة جمع البيانات وتحليلها:

وبعد إعادة الاستبانة، تم تفريغ البيانات عن طريق إدخالها في الحاسوب، ومعالجتها بواسطة برنامج (SPSS)؛ لمعالجة البيانات إحصائيًا. إذ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتفسير البيانات، ولتحديد دلالة الفروق الفردية بين متغيرات الدراسة، ثم استخدم اختبار (T). وبما أن الأداة الاستبانة تم تصميمها وفق مقياس ليكرت، فقد تم تفسير المتوسطات كما هو موضح في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8) قيم ومستويات المتوسطات الحسابية

م	المتوسط	النسبة	الاستجابات اللفظية	درجة التوافر
1	3 – 2.34	%100 – 78	موافق	عالية
2	2.33 – 1.67	%77.67 – 55.67	موافق إلى حد ما	متوسطة
3	1.66 – 1	%55.3 – 33.3	غير موافق	منخفضة

أساليب المعالجة الإحصائية:

تم إجراء التحليل الإحصائي لدرجات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- معامل ارتباط بيرسون للتأكد من فاعلية فقرات أداة الدراسة، كما تم التحقق من توفر الصدق البنائي (Constructvalidity)، أو ما يسمى أحيانًا الصدق التمييزي، أو الاتساق أو التجانس الداخلي (Internal consistency).
- "ألفا كرونباخ" (CronbachAlpha) لحساب ثبات فقرات الأداة المستخدمة في جمع البيانات.
- المتوسط الحسابي والوزن النسبي لترتيب أفراد الدراسة حسب درجاتهم على الفقرات.
- الانحراف المعياري لقياس تجانس درجات أفراد الدراسة. "حيث يدل على كفاءة الوسط الحسابي في تمثيل مركز البيانات، بحيث يكون الوسط الحسابي أكثر جودة كلما قلت قيمة الانحراف المعياري".
- اختبار (T-test) لعينة واحدة لقياس معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية لمتغيري أداة الدراسة من خلال الدرجة الحرجة (3).
- اختبار Independent t-test لعينتين مستقلتين للكف عن دلالة الفروق بين فئتين.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين أكثر من فئتين.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: ما إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المقدمة من قبل العاملين (فريق العمل)؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم وصف إجابات أفراد عيِّنة الدراسة وتحليلها على فقرات المحور الأول (إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) بصورة مجتمعة وبصورة منفردة لكل عبارة، وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لكل عبارات المحور الأول (بصورة منفردة)، ولجميع عبارات المحور بصورة مجتمعة. والجدول رقم يوضح النتائج التي اسفرت عنها المعالجات الإحصائية:

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات عينة الدراسة حول إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

م	فقرات محور (إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب	درجة التوافر
.1	يسهم في تفعيل دور الأسرة تجاه طفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة	3.00	0.00	100.00	1	عالية
.2	يسهم في تحقيق الإرشاد الأسري وتنمية الوعي بمشكلة اطفالها	3.00	0.00	100.00	1	عالية

.3	يسهم الإرشاد الأسري المبكر في تحقيق تعاون مع الاختصاصيين	2.93	0.25	97.78	3	عالية
.4	يسهم في تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الاعتماد على النفس في سن مبكر وسهولة التواصل الأسري	2.90	0.31	96.67	4	عالية
.5	يسهم في تفعيل قدرات الفرد في السنوات الأولى من عمره	2.97	0.18	98.89	2	عالية
.6	يسهم في تقديم الخدمات الاجتماعية المبكر تقبل الأسرة لطفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة	2.83	0.38	94.44	6	عالية
.7	يسهم الدعم الأسري في توعية الأسرة في تفعيل دورها في تحقيق التربية وتأهيل	2.83	0.38	94.44	6	عالية
.8	يسهم في تقديم خدمات نفسية مبكره لطفل ذوي الاحتياجات الخاصة	2.77	0.43	92.22	7	عالية
.9	يسهم التعليم المبكر للنطق واللغة في تنمية القدرات اللغوية لدى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.93	0.25	97.78	3	عالية
10	يسهم في تفعيل دور الأسرة وتلقي طفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة الخدمات المناسبة والضرورية في المنزل بشكل مستمر	2.77	0.43	92.22	7	عالية
11	يسهم تقديم الخدمات النفسية المبكرة للأسرة تقليل المعاناة النفسية التي يمكن ان تواجهها في المستقبل	2.70	0.47	90.00	8	عالية
12	تساهم الخدمات الطبية المبكرة في تحديد أولويات خدمات التدخل المبكر التي يحتاجها الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.77	0.43	92.22	7	عالية
13	يسهم التدخل النفسي المبكر في تحقيق النمو النفسي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.87	0.35	95.56	5	عالية
14	يسهم التدخل في التطور النهائي لدى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.67	0.48	88.89	9	عالية
	المتوسط الحسابي العام	2.85	0.17	95.08	-	عالية

تبين نتائج الجدول رقم (9) أنّ متوسط درجات التوافر لجميع فقرات محور إسهامات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المقدمة من قبل العاملين (فريق العمل) تراوحت ما بين (3.00- 2.67) والتي تعكس درجة توافر عالية، حيث كانت أعلى تلك الفقرات توافرًا الفقرة (1): " يسهم في تفعيل دور الأسرة تجاه طفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة." والفقرة (2): " يسهم في تحقيق الإرشاد الأسري وتنمية الوعي بمشكلة أطفالها." بوسط حسابي عال (3.00)، وانحراف معياري (0.00) يشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول الفقرتين وبوزن نسبي عال (100%)، وذلك يتفق مع نتائج دراسة (أشرف عبدالقادر) والذي أكد على أهمية تفعيل دور الأسرة وخدمة الإرشاد الأسري والوعي بمشكلة طفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة انطلاقًا من أن الأسرة هي البيئة الأولى الأكثر فاعلية في مواجهة المشكلات (عبد القادر، 2013).

في حين اكدت العبارة رقم (5) وهي " يسهم في تفعيل قدرات الفرد في السنوات الأولى من عمره." بوسط حسابي بلغ (2.97)، وانحراف معياري (0.18) ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (على صالح الغامدي)، الذي أكد على أهمية الكشف أو التدخل المبكر لأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة خلال السنوات الأولى من عمرهم لاستغلال قدرات وتوجيهها التوجيه السليم (الغامدي 2003).

وحصلت عبارة (3) وهي "يسهم الإرشاد الأسري المبكر في تحقيق تعاون مع الاختصاصيين" بوسط حسابي بلغ (2.93)، وانحراف معياري (0.25)، أما العبارة رقم (9) وهي " يسهم التعليم المبكر للنطق واللغة في تنمية القدرات اللغوية لدى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة " بوسط حسابي بلغ (2.93) وانحراف معياري (0.25) ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (الغيلات)، الذي أكد على أهمية برامج التدخل المبكر من وجهة نظر الأسر والمعلمين، ونتائج دراسة (اسكوتلاند)، الذي أكد على أهمية التدخل المبكر في تطوير مهارات التواصل ما قبل اللغة، إضافة إلى تحسين قدرة الأطفال على التواصل بأنشطة الحياة اليومية.

أما العبارة رقم (4) وهي " يسهم في تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الاعتماد على النفس في سن مبكر وسهولة التواصل الأسري" بوسط حسابي بلغ (2.90) وانحراف معياري (0.31)، ويتفق ذلك مع دراسة (وشاح)، التي سعت إلى تقييم برامج لتدخل المبكر للأطفال ذوى متلازمة داون (الإعاقة العقلية)، ومدى فاعلية هذا البرنامج في تحسين مجالات النمو العقلي المختلفة لهؤلاء الأطفال، ومنع تدهور نموهم العقلي.

وحصلت عبارة رقم (13) وهي " يسهم التدخل النفسي المبكر في تحقيق النمو النفسي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة " بوسط حسابي بلغ (2.87)، وانحراف معياري (0.35)، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة سهر نصر، التي أكدت على أهمية الخدمة النفسية والطبية المبكرة في تحديد النمو النفسي وتحديد أولوية تقديم الخدمات (نصر، 2001م)

وحصلت عبارة (6) وهي "يسهم تقديم الخدمات الاجتماعية المبكر تقبل الأسرة لطفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة " على وسط حسابي بلغ (2.83) وانحراف معياري (0.38)، أما عبارة رقم (7) وهي " يسهم الدعم الأسري توعية الأسرة في تفعيل دورها في تحقيق التربية وتأهيل " فقد حصلت على وسط حسابي بلغ

(2.83)، وانحراف معياري (0.38)، وتمثل هذه العبارات أهمية تدخل الأسرة في تعامل مع طفلها من ذوي الاحتياجات من خلال تقبلها له وتحقيق تأهيله التربوي. وهذا ما أكدته دراسة (النعيمي) و (القضاة) على أهمية التدخل من قبل الأسرة والمعلمين في تحقيق تأهيل وتربية لذوي الاحتياجات الخاصة.

وحصلت عبارة رقم (8) وهي" يسهم في تقديم خدمات نفسية مبكره لطفل ذوي الاحتياجات الخاصة " على وسط حسابي بلغ (2.77)، وانحراف معياري (0.43)، أما عبارة رقم (10) وهي" يسهم في تفعيل دور الأسرة وتلقي طفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة الخدمات المناسبة والضرورية في المنزل بشكل مستمر " فقد حصلت على وسط حسابي بلغ (2.77) وانحراف معياري (0.43)، أما عبارة رقم (12) وهي" تساهم الخدمات الطبية المبكرة في تحديد أولويات خدمات التدخل المبكر التي يحتاجها الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة " فقد حصلت على وسط حسابي بلغ (2.77)، وانحراف معياري (0.43)، وتمثل هذه العبارات أهمية تقديم الخدمة النفسية والضرورية والمناسبة في المنزل وبشكل مستمر وما تقدمة الخدمات الطبية في تحديد أولويات الاحتياجات لذوي الاحتياجات الخاصة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أشرف عبدالقادر الذي أكد على أهمية التدخل الأبوي المبكر لخدمة الطفل التوحدي. ودراسة علي صالح الغامدي الذي أكد على أهمية تقديم الخدمات الطبية المبكرة لمعرفة المشكلات التي أدت إلى اضطراب لدى الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. (الغامدى2009)

وحصلت عبارة رقم (11) وهي " يسهم تقديم الخدمات النفسية المبكرة للأسرة تقليل المعاناة النفسية التي يمكن ان تواجهها في المستقبل " على وسط حسابي بلغ (2.70)، وانحراف معياري (0.47)، وتتفق بذلك مع نتائج دراسة (علي صالح الغامدي)، والذي أكد على أهمية تقديم خدمات مبكرة للأسرة والتقليل من معاناتها ومحاولة التغلب عليها، ومواجهتها والحد من تفاقمها في المستقبل(الغامدى2009)

وحصلت عبارة رقم (14) وهي " يسهم التدخل في التطور النهائي لدى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة" على وسط حسابي بلغ (2.67)، وانحراف معياري (0.48)، وهذا يتفق مع دراسة (جوهانستون وكاثرين وجوني) الذي يؤكد على فعالية استخدام نظام التواصل البصري في تنمية قدرة أطفال التوحد وعلى التفاعل الاجتماعي، وعلى إنجازهم للمهمات المطلوبة منهم. (Johnston، 2004).

السؤال الثاني: ما مدى توفر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر فريق العمل (العاملين)؟

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم وصف إجابات أفراد عيِّنة الدراسة وتحليلها على فقرات المحور الثاني (مدى توافر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) بصورة مجتمعة وبصورة منفردة لكل عبارة، وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لكل عبارات المحور الأول (بصورة منفردة)، ولجميع عبارات المحور بصورة مجتمعة. والجدول رقم (10) يوضح النتائج التي أسفرت عنها المعالجات الاحصائية:

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات عينة الدراسة حول مدى توافر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

م	فقرات محور (مدى توفر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب	درجة التوافر
1.	تتوفر في المكان الذي اعمل فيه ارشاد أسرى للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.50	0.78	83.33	4	عالية
2.	تتوفر في المكان الذي اعمل فيه تعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	3.00	0.00	100.00	1	عالية
3.	تتوفر في المكان الذي اعمل فيه خدمات طبيه للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	1.73	0.69	57.78	7	متوسطة
4.	تتوفر في المكان الذي اعمل فيه العلاج السلوكي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.83	0.38	94.44	2	عالية
5.	تتوفر في المكان الذي اعمل فيه دورات تثقيفيه – دورات تربيبه وورش عمل لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة	2.55	0.83	85.06	3	عالية
6.	تتوفر في المكان الذي اعمل فيه علاج نفسي حركي لتنمية قدرات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.07	0.94	68.89	6	متوسطة
7.	تتوفر في المكان الذي اعمل فيه علاج لنطق اللغة وتطوير مهارات التواصل الاجتماعي	2.72	0.59	90.80	2	عالية
8.	تتوفر في المكان الذي اعمل فيه خدمات نفسيه للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.13	0.90	71.11	5	متوسطة
9.	تتوفر في المكان الذي اعمل فيه مواصلات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	3.00	0.00	100.00	1	عالية
10.	تتوفر في المكان الذي اعمل فيه زيارات منزلية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	1.47	0.78	48.89	8	متدنية
	المتوسط الحسابي العام	2.40	0.40	80.08		عالية

تبين نتائج الجدول رقم (10) أنّ متوسط درجات التوافر لجميع فقرات محور مدى توفر التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تراوحت ما بين (3.00- 1.47)، وهذا يدل على اتفاق أفراد العينة على توافر خدمات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

بالنظر إلى الجدول يتضح أن العبارة (2) تتوافر بالمكان الذي أعمل فيه تعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حصلت على متوسط حسابي (3.00)، وانحراف معياري (0.00)، والعبارة رقم (9) تتوافر في المكان الذي أعمل فيه مواصلات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حصلت على متوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (0.00) وهذا يتفق مع دراسة أشرف عبدالقادر على ضرورة توفير الكوادر البشرية التربوية والتعليمية المؤهلة لتربية أطفال الأوتيزم وتدريبها وتأهيلها وفق التكنولوجيا(عبدالقادر 2013).

كما جاءت العبارة رقم (4) تتوافر في المكان الذي أعمل فيه العلاج السلوكي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي (2.83) وانحراف معياري (0.38) والعبارة رقم (7) تتوافر في المكان الذي أعمل فيه علاج لنطق اللغة وتطوير مهارات التواصل الاجتماعي بمتوسط حسابي (2.83) وانحراف معياري (0.38)، ويتفق مع دراسة اسكوتلاند (Scotland,2000) على أثر برامج التدخل المبكر في تحسين مهارات التواصل في مرحلة ما قبل اللغة وخفض بعض أنماط السلوك الاجتماعي غير المناسبة ودراسة سهى نصر (2001)، والتي أظهرت بعض نتائجها فاعلية البرنامج في تنمية الاتصال اللغوي، كما ساعد البرنامج على تنمية مهارة التقليد والتعرف على الفهم والانتباه.

وجات العبارة رقم (5) تتوافر في المكان الذي أعمل فيه دورات تثقيفية – دورات تدريبية وورش عمل لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي (2.55)، وانحراف معياري (0.83)، وذلك يتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة نهلة تميم الدار ومنى الحربي (2013) من حيث أهمية ورش العمل في توسيع مدارك معرفة الأم واستغلال الوقت والخدمات في ما يعود على طفلها وعليها بالفائدة، وخلق علاقات وروابط قوية بين الأمهات وتبادل الخبرات فيما بينهن (الدار، الحربي 2013).

وجاءت العبارة رقم (1) تتوافر في المكان الذي أعمل فيه ارشاد أسرى للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي (2.50) وانحراف معياري (0.78).

وجاءت العبارة رقم (8) تتوافر في المكان الذي أعمل فيه خدمات نفسيه للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي (2.13)، وانحراف معياري (0.90)، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة علي الغامدي (2013) من مساعدة أفراد الأسرة على فهم طفلهم وتطوير استراتيجيات التعايش مع المشاكل والضغوط وتحقيق الاستقرار الأسري.

وبالرجوع إلى الجدول نفسه نجد أن العبارة رقم (6) تتوافر في المكان الذي أعمل فيه علاج نفسي حركي لتنمية قدرات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي (2.07)، وانحراف معياري (0.94)، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة شبيب (2008) من الخدمات النفسية التي يقوم بها الأخصائي النفسي مساعدة الأفراد ذوي اضطرابات التوحد على التكيف والنمو والاستقلالية ضمن البيئة المحيطة بهم.

كما جاءت العبارة رقم (3) تتوافر في المكان الذي أعمل فيه خدمات طبية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي (1.73)، وانحراف معياري (0.69)، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة أشرف

عبد القادر (2013)، ويمكن تفسير ذلك بوجود خدمات طبية من تشخيصية وعلاجية وتأهيلية تقدم للأفراد ذوي اضطراب التوحد.

كما جاءت العبارة رقم (9) تتوافر في المكان الذي أعمل فيه زيارات منزلية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي (1.47)، وانحراف معياري (0.78)، وذلك يؤكد ما جاءت به نتائج دراسة إبراهيم عواد (2013) على أهمية برنامج الزيارات المنزلية (بورتج)، حيث إنها خدمة تقدم في البيئة الطبيعية للطفل في البيت لتكون الأم معلمة حقيقية لطفلها، وتقوم بتطوير الإمكانيات والقدرات لتعليم طفلها المهارات الحياتية (عواد 2013).

السؤال الثالث: ما الصعوبات التي تواجه العاملين (فريق العمل) في تدعيم التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؟

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم وصف إجابات أفراد عيِّنة الدراسة وتحليلها على فقرات المحور الثالث (صعوبات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) بصورة مجتمعة وبصورة منفردة لكل عبارة، وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لكل عبارات المحور الأول (بصورة منفردة)، ولجميع عبارات المحور بصورة مجتمعة. والجدول رقم (11) يوضح النتائج التي أسفرت عنها المعالجات الاحصائية:

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات عينة الدراسة حول صعوبات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

م	فقرات محور (صعوبات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب	درجة التوافر
1	اقتصار أفكار أولياء الأمور الرعاية والاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تقتصر على المراكز فقط	2.33	0.71	77.78	6	متوسطة
2	عدم توافر كادر متخصص في تطوير مناهج واستخدام الأساليب الملائمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	1.87	0.90	62.22	8	متوسطة
3	خجل أولياء الأمور من إعاقة أطفالهم خوفًا من النظرة الدونية في المجتمع	2.27	0.64	75.56	7	متوسطة
4	قلة دورات الكشف المبكر عن الإعاقة	2.67	0.48	88.89	1	عالية

5	قلة الإحاطة بأسباب الإعاقة بشكل مبكر	2.63	0.61	87.78	2	عالية
6	قلة مراكز الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.33	0.66	77.78	6	متوسطة
7	اعتماد الأسرة على المراكز فقط في عملية التأهيل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة دون تدخل من قبلهم	2.33	0.48	77.78	6	متوسطة
8	تعامل الأطباء مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور طبي مما يدفعهم إلى تبني مواقف متشائمة حيال إمكانية تحسين الأطفال	2.37	0.61	78.89	5	عالية
9	تقديم التدخل المبكر في سن متأخر	2.47	0.63	82.22	3	عالية
10	عدم المعرفة بأهمية مشاركة أولياء الأمور في رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.43	0.57	81.11	4	عالية
11	تقديم تفسيرات غير منطقية من المحيطين بأسر الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بعدم جدوى الخدمات المقدمة مما يؤثر في أولياء الأمور	2.47	0.63	82.22	3	عالية
	المتوسط الحسابي العام	2.38	0.35	79.29	-	عالية

يوضح جدول رقم (11) صعوبات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أن من أكثر الصعوبات هي التي بلغ المتوسط الحسابي (2.67)، وانحراف معياري (0.48)، والتي نصت على قلة دورات الكشف المبكر عن الإعاقة، في حين أن عبارة التي نصت على قلة الإحاطة بأسباب الإعاقة بشكل مبكر إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.63)، وانحرافها المعياري (0.61) وكما أوضحت عبارة تقديم التدخل المبكر في سن متأخر وعبارة تقديم تفسيرات غير منطقية من المحيطين بأسر الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بعدم جدوى الخدمات المقدمة مما يؤثر في أولياء الأمور، حصلت على متوسط حسابي (2.47)، وانحرافها المعياري (0.63)، وأوضحت عبارة عدم المعرفة بأهمية مشاركة أولياء الأمور في رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وحصلت على متوسط حسابي (2.43)، وانحراف معياري (0.57)، وهذا يرجع إلى قلة الوعي

بأهمية المشاركة الفعالية بين الطرفين في عملية حدوث التدخل المبكر، وأوضحت توصيات دراسة بأهمية استقصاء الحاجات المعرفية والارشادية لوالدي الأطفال ذوي الإعاقة بهدف إرشادهم للتعامل الأمثل مع الضغوطات التي تواجههم، وتبني وزارة التنمية الاجتماعية والجهات المعنية تنمية مجال الخدمات الأسرية ودعمه، تهدف إلى دعم دور الوالدين نحو الاهتمام بأطفالهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

في حين أن عبارة تعامل الأطباء مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور طبي مما يدفعهم إلى تبني مواقف متشائمة حيال إمكانية تحسين الأطفال حصلت على متوسط حسابي (2.37)، وانحراف معياري (0.61)، في ظل ضعف وعي الكادر الطبي بطبيعة الوضع النفسي والاجتماعي لهم للتعامل مع أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة طبيًا فقط يحتاج للمهارة والبعد المعرفي لمتطلبات الحالة نفسيًا واجتماعيًا خلصت آراء تربوية وطبية عدة متخصصة إلى أهمية إيجاد مراكز مؤهلة للتعامل مع كل إعاقة على حدة حسب نوع الإعاقة ومتوسطها الذي يعاني منها الطفل، ولاسيما في الحالات الخاصة التي تستدعي العلاج الطبي وحالات التدخل المبكر مع مراعاة الابعاد الاجتماعية والنفسية، التي يعاني منها أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم. في الوقت الذي تفتقر فيه مراكز الطبية المحلية لرعاية الأطفال إلى التخصص الدقيق لرعاية أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ تلجأ عدد من الأسر إلى الهجرة بأطفالها من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الخارج بحثًا عن مراكز طبية تأهيلية علاجية، وما يترتب عليه من تكاليف مالية عالية، في الفترة الأخيرة تسعى مؤسسة حضرموت للتوحد إلى توفير متخصصين للقيام بتدريب الكادر التعليمي وتأهيله لديها للتعامل مع فئات أطفال التوحد الذين يضمهم المركز.

وأوضحت عبارة قلة مراكز الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وعبارة اعتماد الأسرة على المراكز فقط في عملية التأهيل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة دون تدخل من قبلهم حصولها على متوسط حسابي (2.33)، وانحراف معياري متوسط (0.66و048).

وأوضحت عبارة خجل أولياء الأمور من إعاقة أطفالهم خوف من النظرة الدونية في المجتمع وحصولها على المتوسط الحسابي (2.27)، وانحرافها المعياري (0.64)، وهذا يؤكد أن وعي أولياء الأمور مرتفع، وأن هذه الفئة لها الحق في الحياة الكريمة، وكانت أقل الصعوبات عدم توفر كادر متخصص في تطوير مناهج واستخدام أساليب الملائمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي بلغ متوسطها الحسابي (1.87)، وانحرافها المعياري (090).

السؤال الثالث: ما المقترحات التي تساعد العاملين (فريق العمل) في تدعيم التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؟

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم وصف إجابات أفراد عيِّنة الدراسة وتحليلها على فقرات المحور الرابع (مقترحات تفعيل التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة) بصورة مجتمعة وبصورة منفردة لكل عبارة، وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لكل عبارات المحور الأول

(بصورة منفردة)، ولجميع عبارات المحور بصورة مجتمعة. والجدول رقم (12) يوضح النتائج التي أسفرت عنها المعالجات الإحصائية:

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات عينة الدراسة حول مقترحات تفعيل التدخل المبكر للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة

م	المقترحات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب	درجة التوافر
1.	التوسع في إنشاء مراكز التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	3.00	0.00	100.00	1	عالية
2.	توافر أدوات متابعة للكشف المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.83	0.53	94.44	5	عالية
3.	توعية أولياء الأمور بمؤشرات النمو غير العادية التي تحدث للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	3.00	0.00	100.00	1	عالية
4.	تفعيل مراكز الأمومة والطفولة والمراكز الصحية التي تقدم رعاية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.93	0.25	97.78	2	عالية
5.	إعداد الكوادر المطلوبة من المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء	2.90	0.31	96.67	3	عالية
6.	توافر حوافز كافية لتنفيذ برامج التدخل المبكر في بيئات تعليمية مناسبة	2.87	0.35	95.56	4	عالية
7.	تشجيع مراكز التربية الخاصة على تقديم خدمات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	2.87	0.35	95.56	4	عالية
	المتوسط الحسابي العام	2.91	0.20	97.14	-	عالية

يوضح جدول رقم 12 مقترحات لتفعيل آليات التدخل المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة، ومن هذه المقترحات التوسع في إنشاء مراكز التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، التي وتوعية أولياء الأمور بمؤشرات النمو غير العادية التي تحدث للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بلغ المتوسط الحسابي (3.00) والانحراف المعياري (0.00). أصبحت الأسرة والعاملون في ميدان التربية الخاصة يشكلون جزءًا لا يتجزأ من تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم، لأن معظم الأطفال في برامج التدخل المبكر يعانون من إعاقات حادة، خدمات العاملين في مختلف التخصصات تعد ضرورية، بالإضافة إلى مشاركة الآباء بفعالية في العلاج من خلال البرامج المنزلية، إذ تقدم الخدمات فيها ويتم تحفيز الأطفال، وتقديم الإرشادات والتوجيهات لأولياء الأمور.[40]

في حين أن العبارة التي نصت على تفعيل مراكز الامومة والطفولة والمراكز الصحية التي تقدم رعاية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بوسطها الحسابي (2.93)، والانحراف المعياري (0.25).

في حين أن عبارة إعداد الكوادر المطلوبة من المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء وسطها الحسابي (2.90)، والانحراف المعياري (031).

كما أوضحت عبارة توافر حوافز كافية لتنفيذ برامج التدخل المبكر في بيئات تعليمية مناسبة وسطها الحسابي (2.78)، والانحراف المعياري (0.35). وأوضحت عبارة تشجيع مراكز التربية الخاصة على تقديم خدمات التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وسطها الحسابي (2.78) والانحراف المعياري (0.35)، كما أوضحت عبارة توافر أدوات متابعة للكشف المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وسطها الحسابي (2.83)، وانحراف معياري (0.53).

النتائج:

من خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أن:

- أهمية إسهامات التدخل المبكر للأطفال من ذوي الأطفال الخاصة مع جميع الأطفال كانت ذات أهمية عالية.
- أن إسهامات التدخل من قبل العاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال عالية، وعلى وعي بأهميته وضرورة تقديم خدمات إرشادية للأسرة وطفلها.
- أن الخدمات التي تقدم في مؤسسات الرعاية بذوي الاحتياجات الخاصة تهتم بجانب تعليم الطفل إضافة إلى وعي معرفي وذلك بنسبة عالية، في حين تفتقر هذه المراكز لخبرات أكثر وتوسع في التعامل مع هؤلاء الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- يؤكد العاملون على أن هذه الفئات تحتاج إلى متخصصين لاكتشافها بشكل مبكر، ومتخصصين في التعامل معهم بشكل علمي؛ لتفادي الأخطاء التي تعثر تنميتهم للمستقبل.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثة بالتوصيات الآتية:

- التوسع في إنشاء مراكز خدماتية مهيأة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة لتسهل عملية تقديم لهم الرعاية اللازمة.
- العمل على تأهيل الأفراد ذوي الاختصاص في التعامل مع الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال عقد ورش ودورات تدريبة في فن التعامل مع الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- نشر الوعي في المجتمع بكيفية التعامل مع هذه الفئات –ذوي الاحتياجات الخاصة – وأن لهم الحق في العيش بكرامة وأمان.

المقترحات:

- أن على وزارة الصحة القيام بدراسات علمية تسهم في الحد من انتشار الأسباب التي تؤدي للإعاقات المختلفة عند الأطفال.
- أن على المحافظة السعي في تأهيل أطباء في التخصص مجال ذوي الاحتياجات الخاصة ليسهل اكتشاف المبكر والعلاج في الداخل دون الحاجة للسفر للخارج ما يترتب عليه من معاناة.

الهوامش:

(1) الظاهر، أحمد قحطان (2005). مدخل إلى التربية الخاصة، (ط) 1، دار وائل، عمان: الأردن. ص22.

(2) عامر، طارق (2008). الطفل التوحدي، دار اليازوري، عمان، الأردن. ص18.

(3) الصباطي، إبراهيم سالم، وآخرون (د.ت) التدخل المبكر، مكتبة الرشد، ناشرون. ص 11-12.

(4) Reichow B, et al(2012): Early intensive behavioral intervention (EIBI) For young children with aus m spectrum disorders, USA.

(5) القربوتي، أبراهيم أمين (2009). دعم أسر الشخص المعاق نفسيًا واجتماعيًا، مؤتمر دور جمعيات أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة في دعم أسرة الشخص المعاق، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، الشارقة، في الفترة من 25-26 مارس.

(6) عبد العال، عبد الحليم رضا (2002). السياسة الاجتماعية- ايدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية، القاهرة، الثقافة المصرية، للطباعة والنشر. ص 93.

(7) الخطيب، جمال، والحديدي، منى (2005). التدخل المبكر التربية الخاصة في الطفولة المبكرة، (ط) 2، دار الفكر، عمان. ص 84.

(8) ابن منظور (1997). لسان العرب، المجلد 11، دار الفكر، بيروت. ص 239.

(9) المرجع السابق، ص 243.

(10) شقير، زينب محمد (2001). الاكتشاف المبكر والتشخيص التكاملي لغير العاديين، (ط) 1، مكتبة النهضة المصرية، عمان. ص 12.

(11) شريف، بشير يوسف (د.ت). التوحد- علاج الذاتوية بين الامل والعون، دار رؤي، عمان. ص13

(12) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، (ج)6، (ط) 4. ص2551.

(13) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، (ج) 1. ص 577.

(14) أنيس إبراهيم (د.ت). المعجم الوسيط، دار أحياء التراث العربي، بيروت، (ج)1، (ط) 2. ص204.

(15) القريطي، عبد المطلب أمين (2001). سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم، (ط) 3، القاهرة، دار الفكر العربي. ص 19.

(16) Wolery, M. & Sainato, D. (1996). General curriculum and intervention strategies. In: Samuel L. Odom and Mary E. McLean (eds), Early intervention early childhood special education. Austin: pro-ed. P3.

(17) فهمي، محمد سيد (2012).حقوق ورعاية المعاقين من منظور الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء، (ط) 1، مصر، الإسكندرية. ص20-21.

(18) الصباطي، إبراهيم سالم، وآخرون (د.ت)، مرجع سابق، ص 21.

(19) الفارسي، جلال (2003). قضايا معاصرة في التربية الخاصة، دار القلم دبي.ص16

(20) الريماوي، محمد (2003). علم نفس النمو الطفولة المراهقة، دار المسيرة، الأردن.ص20

(21) يحي، خولة أحمد (2005). البرامج التربوية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، (ط)1، دار المسيرة، عمان. ص 370-371.

(22) هويدي، محمد عبد الرزاق (1997). استراتيجيات وبرامج التدخل المبكر، ندوة استراتيجية وبرامج التدخل العلاجي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تنظيم جامعة الخليج العربي بالتعاون مع مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، ابوظبي، من الفترة 14-15 ذو القعدة – 20-22 مارس.

(23) الخطيب، جمال، والحديدي، منى (2005). المدخل إلى التربية الخاصة، مكتبة الفلاح، عمان. ص28

(24) الخطيب، جمال، والحديدي، منى (1998)، التدخل المبكر مقدمة في التربية الخاصة في الطفولة المبكرة، (ط)1، دار الفكر، عمان، الأردن. ص33.

(25) العجمي، نادية على سعيد (2011). التدخل المبكر وبرامج البورتج، دار يافا العلمية، للنشر والتوزيع، الأردن، عمان. ص13-14.

(26) الخطيب، جمال، والحديدي، منى (2004). التدخل المبكر التربية الخاصة في الطفولة المبكرة، دار الفكر، الأردن. ص 33.

(27) Scotlond, T. (2000) The impact of early intervention in improving the communication skills in the pre language stageand social conduct. British Journal of psy chiatry. 3,21,p.237.

(28) السعد، سميرة عبد اللطيف (2000). قضايا ومشكلات التعريف والتشخيص والتدخل لمبكر مع أطفال التوحد (ضمن ندوة الإعاقات النمائية، قضاياها النظرية ومشكلاتها العلمية، تنظم جامعة الخليج العربي بالتعاون مع برنامج مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود للتربية الخاصة، البحرين 19-21محرم 1421، 24-26 ابريل.

(29) نصر، سهى (2001). مدى فاعلية برنامج علاجي لتنمية الاتصال اللغوي لدى بعض التوحديين، رسالة دكتوراة غير منشورة)، جامعة عين شمس، مصر.

(30)Wishah,Samah, (2003).Early- intervention and its relation ship to improving different areas of development for children with down syndrome symptoms, an ascending stud. Amagistter message that is not published. Institute of Educational Studies and Research, Department of psychological Counseling , Cairo University, Cairo, Egypt.

(31)Johnston, S., Evans, E. and Joanne,(2004) P. The use of visual support in teaching young children with Autism Spectrum Disorder to Initiate Interactions. London: pawel company.

(32) Al- Nuaimi, Fatima,(2008). Evaluation of early intervention programs of fered to the mentally handicapped in the United Arab Emirates From the Pers peetive of mothers and teachers. Unpublished MA Thesis, college of Educational and psy. Chological sciences, Amman Arab University for Graduate Studies, Amman, Jordan.

(33) شبيب، عادل حاسب (2008). الخصائص النفسية والاجتماعية والعقلية للأطفال المصابين بالتوحد في وجهت نظر الآباء، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الاكاديمية الافتراضية لتعليم المفتوح، بريطانيا.

(34) AL- Ghaleel, Ahmad (2009). Evaluation of the portage programas one of the early intervention programs Form the point of view of Families and teachers in Jordan. Unpublished AM thesis, College of Graduate Studies, University of Jordan Amman, Jordan.

(35) الغامدى، علي صالح (2009). فاعلية خدمات التدخل المبكر للأطفال التوحيديين من نظر أولياء الأمور والعاملين بالمؤسسات الحكومية والخاصة بالمدينة المنورة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، كلية التربية.

(36) عبد القادر، اشرف (2013). فاعلية التدخل المبكر في تحسين جودة حياة أسر الأطفال الأوتيزم، ورقة عمل مقدمة في الملتقي الثالث عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، البحرين، المنامة.

(37) عواد، إبراهيم (2013). تجربة سلطنة عمان في التدخل المبكر بين الواقع، دراسة مقدمة في الملتقي الثالث عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، البحرين، المنامة.

(38) الدار، نهلة عبد الوهاب تيم، والحربي، منى عبد الله (2013). دراسة مقدمة في الملتقي الثالث عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، البحرين، المنامة.

(39) القضاة، ضرار (2021). تقييم برامج التدخل المبكر المقدمة للأطفال المعاقين عقليا في السعودية من وجهت نظر أسر الأطفال المستفيدين، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد (13)، العدد (2).

(40) الشمري، عواطف حبيب (2005). الاستشارة والعمل الجماعي ودورهما في تكوين علاقة عمل تكاملية بين العاملين في برامج التربية الخاصة، ورقة عمل، كلية التربية، جامعة الملك سعود. ص 11-12.

المراجع العربية:

(1) أنس إبراهيم (د.ت). المعجم الوسيط، دار أحياء التراث العربي، بيروت، (ج)1، (ط) 2.

(2) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، (ج) 6، (ط) 4.

(3) الخطيب، جمال، والحديدي، منى (1998)، التدخل المبكر مقدمة في التربية الخاصة في الطفولة المبكرة، (ط)1، دار الفكر، عمان، الأردن.

(4) الخطيب، جمال، والحديدي، منى (2004). التدخل المبكر التربية الخاصة في الطفولة المبكرة، دار الفكر، الأردن.

(5) الخطيب، جمال، والحديدي، منى (2005). التدخل المبكر التربية الخاصة في الطفولة المبكرة، (ط) 2، دار الفكر، عمان.

(6) الخطيب، جمال، والحديدي، منى (2005). المدخل إلى التربية الخاصة، مكتبة الفلاح، عمان.

(7) الدار، نهلة عبد الوهاب تيم، والحربي، منى عبد الله (2013). دراسة مقدمة في الملتقي الثالث عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، البحرين، المنامة.

(8) الريماوي، محمد (2003). علم نفس النمو الطفولة المراهقة، دار المسيرة، الأردن.

(9) السعد، سميرة عبد اللطيف (2000). قضايا ومشكلات التعريف والتشخيص والتدخل لمبكر مع أطفال التوحد (ضمن ندوة الإعاقات النمائية، قضاياها النظرية ومشكلاتها العلمية، تنظم جامعة الخليج العربي بالتعاون مع برنامج مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود للتربية الخاصة، البحرين 19-21محرم 1421، 24-26، أبريل.

(10) شبيب، عادل حاسب (2008). الخصائص النفسية والاجتماعية والعقلية للأطفال المصابين بالتوحد في وجهت نظر الآباء، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الاكاديمية الافتراضية لتعليم المفتوح، بريطانيا.

(11) شريف، يوسف بشير (د.ت). التوحد- علاج الذاتوية بين الامل والعون، دار رؤي، عمان.

(12) شقير، زينب محمد (2001). الاكتشاف المبكر والتشخيص التكاملي لغير العاديين، (ط) 1، مكتبة النهضة المصرية، عمان.

(13) الشمري، عواطف حبيب (2005). الاستشارة والعمل الجماعي ودورهما في تكوين علاقة عمل تكاملية بين العاملين في برامج التربية الخاصة، ورقة عمل، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

(14) الصباطي، إبراهيم سالم، وآخرون (د.ت) التدخل المبكر، مكتبة الرشد، ناشرون.

(15) الظاهر، أحمد قحطان (2005). مدخل إلى التربية الخاصة، (ط) 1، دار وائل، عمان: الأردن.

(16) عامر، طارق (2008). الطفل التوحدي، دار اليازوري، عمان، الأردن.

(17) عبد العال، عبد الحليم رضا (2002). السياسة الاجتماعية- ايدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية، القاهرة، الثقافة المصرية، للطباعة والنشر.

(18) عبد القادر، اشرف (2013). فاعلية التدخل المبكر في تحسين جودة حياة أسر الأطفال الأوتيزم، ورقة عمل مقدمة في الملتقي الثالث عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، البحرين، المنامة.

(19) العجمي، نادية على سعيد (2011). التدخل المبكر وبرامج البورتج، دار يافا العلمية، للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

(20) عواد، إبراهيم (2013). تجربة سلطنة عمان في التدخل المبكر بين الواقع، دراسة مقدمة في الملتقي الثالث عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، البحرين، المنامة.

(21) الغامدي، علي صالح (2009). فاعلية خدمات التدخل المبكر للأطفال التوحيديين من نظر أولياء الأمور والعاملين بالمؤسسات الحكومية والخاصة بالمدينة المنورة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، كلية التربية.

(22) ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر.

(23) الفارسي، جلال (2003). قضايا معاصرة في التربية الخاصة، دار القلم دبي.

(24) فهمي، محمد سيد (2012). حقوق ورعاية المعاقين من منظور الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء، (ط) 1، مصر، الإسكندرية.

(25) القريوتي، إبراهيم أمين (2009). دعم أسر الشخص المعاق نفسيًا واجتماعيًا، مؤتمر دور جمعيات أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة في دعم أسرة الشخص المعاق، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، الشارقة، في الفترة من 25- 26 مارس.

(26) القريطي، عبد المطلب أمين (2001). سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم، (ط) 3، القاهرة، دار الفكر العربي.

(27) القضاة، ضرار (2021). تقييم برامج التدخل المبكر المقدمة للأطفال المعاقين عقليا في السعودية من وجهت نظر أسر الأطفال المستفيدين، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد (13)، العدد (2).

(28) ابن منظور (1997). لسان العرب، المجلد 11، دار الفكر، بيروت.

(29) نصر، سهى (2001). مدى فاعلية برنامج علاجي لتنمية الاتصال اللغوي لدى بعض التوحديين، رسالة دكتوراة غير منشورة)، جامعة عين شمس، مصر.

(30) هويدي، محمد عبد الرزاق (1997). استراتيجيات وبرامج التدخل المبكر، ندوة استراتيجية وبرامج التدخل العلاجي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تنظيم جامعة الخليج العربي بالتعاون مع مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، ابوظبي، من الفترة 14-15 ذو القعدة – 20- 22 مارس.

(31) يحي، خولة أحمد (2005). البرامج التربوية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، (ط)1، دار المسيرة، عمان.

المراجع الأجنبية:

1. AL- Ghaleel, Ahmad (2009). Evaluation of the portage programas one of the early intervention programs Form the point of view of Families and teachers in Jordan.

Unpublished AM thesis, College of Graduate Studies, University of Jordan Amman, Jordan.

2. Al- Nuaimi, Fatima,(2008). Evaluation of early intervention programs of fered to the mentally handicapped in the United Arab Emirates From the Pers peetive of mothers and teachers. Unpublished MA Thesis, college of Educational and psy. Chological sciences, Amman Arab University for Graduate Studies, Amman, Jordan.
3. Johnston, S., Evans, E. and Joanne,(2004) P. The use of visual support in teaching young children with Autism Spectrum Disorder to Initiate Interactions. London: pawel company.
4. Reichow B, et al(2012): Early intensive behavioral intervention (EIBI) For young children with aus m spectrum disorders, USA Reichow B, et al(2012): Early intensive behavioral intervention (EIBI) For young children with aus m spectrum disorders, USA
5. Scotlond, T. (2000) The impact of early intervention in improving the communication skills in the pre language stageand social conduct. British Journal of psy chiatry.
6. Wolery, M. & Sainato, D. (1996). General curriculum and intervention strategies. In: Samuel L. Odom and Mary E. McLean (eds), Early intervention early childhood special education. Austin: pro-ed.
7. Wishah,Samah, (2003).Early- intervention and its relation ship to improving different areas of development for children with down syndrome symptoms, an ascending stud. Amagistter message that is not published. Institute of Educational Studies and Research, Department of psychological Counseling , Cairo University, Cairo, Egypt.

The Contributions Of early intervention for children with Special Needs from the Perspective of Social Work " A study applied to Hadramout foundation for Autism and *AL-Tamoud* Association for Physically Handicapped Women

Dr. Lamia Mabrouk Hadi Ben Sunnh.

Abstract:

The study aimed to clarify the contributions of the early intervention provided by Hadramout foundation for Autism and the *AL-Tamouh* Association for the physically Handicapped to children with special needs by the workers themselves To achieve the aim of the study, a questionnaire consisting of (42) items was developed, distributed on four axes [intervention contributions – the extent to which intervention. contributions – the extent to which intervention contributions are provided – difficulties that hinder early intervention – proposals to improve early intervention work]. The analytical descriptive approach was used in this study. The study population consisted of all workers associated with children with special needs, with different specializations, and they numbered (30) workers in the Hadramout foundation for Autism and the *AL-Tamouh* Association for physically Handicapped for the academic year 2022/2023. The results of the study reveal the following:

- The effectiveness of the contributions of early intervention for children with special needs provided by workers with a high degree inactivating the role of the family and achieving guidance and development for children and a medium degree in achieving the final development for them because this category needs quality and specialization that research institutions lack.
- The early intervention services provided by those working in education and caring for the child are limited to his transfer and understanding, and it lacks extensive early intervention and uninterrupted follow-up. The most important difficulties lie in the urgent need to provide specialists for the early detection process for children with special needs.

Keywords:

Early intervention, people with special needs, social service.

مدى توافر مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكليات التربية جامعة عدن

د. صالح أحمد يسلم لحمر
أستاذ المناهج وطرق تدريس الرياضيات المشارك،
قسم الرياضيات، كلية التربية، جامعة عدن

د. صوفيا مهدي الهدار السقاف
أستاذ المناهج وطرق تدريس الرياضيات المساعد،
قسم الرياضيات، كلية التربية، جامعة عدن

الملخص:

استهدف هذا البحث التعرفَ إلى مدى توافر مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية بمحافظة عدن.

وتكونت عينة البحث من طلاب المستوى الثالث وعددهم (13) طالبًا وطالبة، ومن طلاب المستوى الرابع (15) طالبًا وطالبة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واختبار لقياس مدى توافر مهارات حل المشكلات الرياضية لدى عينة الدراسة (بعد التأكد من صدقه وثباته).

وأظهر البحث أن هناك ضعفًا شديدًا لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية/عدن في امتلاك مهارات حل المشكلات الرياضية، ومن أهم توصيات البحث تضمين مقررات طرائق تدريس الرياضيات موضوعات تركز على تنمية مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات.

الكلمات المفتاحية: مهارات حل المشكلات الرياضية.

مقدمة:

تعد الرياضيات المجال العلمي الأنسب لتعلم مهارات حل المشكلات، وهذه المهارات تنتقل بدورها لحل المشكلات الحياتية، وتعد القدرة على حل المشكلات الناتج الأكثر أهمية للتعلم، والأكثر من ذلك أن الفرد القادر على حل المشكلات يمكنه أن يتعلم باستقلالية (بدوي، 2003).و وحل المشكلة الرياضية من أهم الموضوعات التي شغلت العاملين في مجال تدريس الرياضيات والمهتمين بها، وبطرق تدريسها منذ فترة طويلة حتى وقتنا هذا (أبو زينة، 1994). ويعد حل المشكلات مهارة القرن الحادي والعشرين الأساسية، التي تضم العمليات المعرفية وما وراء المعرفية (Septriwanto1, et, al., 2021)، وحل المشكلات كناتج تعلمي يتم التأكيد عليه في معظم مناهج الدول، ويعتمد تحقق نواتج التعلم على قدرة المعلمين على توفير فرص للطلاب لاكتساب مثل هذه المهارات، وميلهم للقيام بذلك(Xenofontos & Andrews, 2012).

وفي مناهج الرياضيات فإن موضوع حل المشكلات قد لفت انتباها كبيرًا بسبب أهمية المهارات الرياضية، واستخدام مهارات حل المشكلات الرياضية في مواقف الحياة اليومية (Abu-Elwa N.D)، إذ يعد المجلس الوطني لمشرفي الرياضيات National Council of Supervisors of

NCSM(Mathematics) أن حل المشكلات الرياضية هو السبب الأساسي لدراسة الرياضيات (Evans, 2012).

ومن معايير العمليات التي أوصى بها المجلس الوطني لمعلمي الرياضيات National Council of Teachers of Mathematics (NCTM) معيار حل المسألة، وأقر المجلس بأن حل المسألة ليس مجرد هدف لتعلم الرياضيات. بل هو سبب رئيس للقيام بذلك، وحل المسألة جزء مكمل للرياضيات، وليست مجرد قطعة معزولة عن برنامج الرياضيات، حيث يحتاج الطلبة لفرص متكررة ليصوغوا ويترجموا ويحلوا مسائل معقدة، تتضمن قدرًا مهمًا من الجهد، فمن خلال حل المسالة يكتسب الطلبة طرقًا من عادات التفكير المستدام، والفضول، والثقة في المواقف غير المألوفة، وبالتالي تخدمهم خارج حصص الرياضيات (NCTM,2000).

ويعد حل المشكلات من الكفاءات الرياضية، إذ حدد المجلس الوطني للبحوث National Research Council (NRC,2010) في تصنيفه لمكونات الكفاءة، خمسة مكونات، منها الكفاءة الاستراتيجية، وهي القدرة على صياغة المشكلات الرياضية وتمثيلها وحلها.

ويعد حل المشكلة مظهرًا من مظاهر التعلم البنائي في الرياضيات، والذي تقوم فكرته على أن الطلبة يتعلمون بشكل أفضل من خلال بنائهم معرفتهم الخاصة، كما يروج له مفكرون بارزون مثل جان بياجيه، وجون ديوي، ففي عملية حل المسألة يبني الطلبة حلولهم الخاصة لمواقف غير مألوفة، مما يعني أنهم يشتركون في عملية بناء معرفتهم الخاصة (Evans, 2012). فالطلبة الذين يمتلكون القدرة على حل المشكلات ليسوا ناجحين فقط في دروسهم، لكنْ سيكون لديهم أيضًا مهارات لتخطي المسائل التي يمرون بها في حياتهم الحقيقية، فحل المسألة هو توليفة وتناسق لمهارات مختلفة، من معتقدات، اتجاهات، حدس، معرفة، واكتساب لمعرفة سابقة، ولذلك فإنَّ لها دورًا أساسيًا في تعليم الرياضيات (Yavuz & Erbay, 2015).

ووفقًا لأبي زينة (1994) فإن حل المسألة الرياضية له أهمية في تعليم وتعلم الرياضيات لأسباب عدة، منها أنه وسيلة ذات معنى للتدريب على المهارات الحسابية وإكسابها معنى، ومن خلال حل المسألة تكتسب المفاهيم المتعلمة معنى ووضوحًا لدى المتعلم، وعن طريقها يتم تطبيق القوانين والتعميمات في مواقف جديدة، كما أنها تساعد على تنمية أنماط التفكير، وهي وسيلة لإثارة الفضول وحب الاستطلاع، وتحفيز المتعلمين وإثارة الدافعية.

ومما سبق تتضح المكانة التي يتبوأها حل المشكلات الرياضية في مناهج الرياضيات وعمليات التعليم والتعلم؛ إذ تعد السبب الرئيس لتعلم الرياضيات، ومعيارًا للكفاءة الرياضية، كما يظهر مما سبق

امتداد الخبرات التي يكتسبها الطلبة في عملية حل المسألة إلى حياتهم الواقعية خارج حصص الرياضيات، وهذه الآراء تتفق مع رؤية الباحثين التي تبلورت من خلال خبرتهم الطويلة نسبيًا في عملية تدريس الرياضيات.

مشكلة البحث:

من الاستعراض السابق لأهمية مهارات حل المشكلات في تعليم الرياضيات وتعلمها، وفي حل المشكلات الحياتية، والصعوبات التي يواجهها المتعلمون في حل المشكلات، ومن أهمية إعداد المعلمين أنفسهم، إذ إن إعداد المعلمين لتدريس الرياضيات بفعالية يعد واحدة من أكثر المشكلات إلحاحًا التي تواجه أولئك الذين يرغبون في تحسين تعلم الطلاب (Hine, 2015). ونظرًا لخبرة الباحثين كمدرسين في برامج إعداد مدرسي الرياضيات والمتمثلة في برنامج بكالوريوس الرياضيات في كلية التربية فقد لفت انتباههم بعض الصعوبات التي يواجهها الطلبة في حل المشكلات الرياضية التي تطرح لهم في سياقات التدريس، ووجود فجوة بين تطبيق الطلبة للقوانين في العمليات الإجرائية، وتوظيفها في حل مسائل جديدة، وعليه فقد ارتأى الباحثان الوقوف على مستوى الطلبة المعلمين في حل المشكلات الرياضية، خاصة الجديدة، من خلال إجراء بحثٍ علمي، تعتمد إجراءاته على أسس علمية، وتؤخذ نتائجه بعين الاعتبار، وذلك من أجل التشخيص السليم للواقع، بعيدًا عن أي حدس، ولأجل وضع الإجراءات العلاجية إن اقتضى الأمر. وبحسب (Levy, 2010) فكل مدرس يعرف القوانين والإجراءات يكون قادرًا على حل المسائل المعطاة دومًا لهم والتي هي نسبيًا سهلة التدريس والقياس، لكن المهارات المطلوبة بطبيعتها تحتاج لحل مسائل معقدة(مركبة)، جديدة، والتي لا يمكن أن تختزل على القوانين، لذلك فهي صعبة نسبيًا في التدريس والقياس. فإذا كان الحال كذلك في حالة المدرسين فإن وجود هذه المشكلة يكون أكثر احتمالًا في حالة الطلبة، والذين يعدون ليكونوا مدرسين في المستقبل القريب. وعليه تم تحديد

مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1- ما مدى توافر مهارات حل المشكلات الرياضيات لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية جامعة عدن؟
2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير المستوى الدراسي؟
3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير مستوى المشكلة الرياضية؟
4- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير نوع مهارة حل المشكلة الرياضية؟

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية حل المشكلات الرياضية، في عملية بناء المعرفة الرياضية وفي المواقف العملية الحياتية، فالبحث يساعد على الوقوف على مستوى الطلبة المعلمين في قسم الرياضيات في حل المشكلات الرياضية، ويكشف مواضع الضعف ونقاط القوة، بهدف معالجة الصعوبات وتعزيز مواطن القوة، من خلال عملية التقييم التي تتضمنها إجراءات البحث، ومن خلال النتائج التي يقدمها البحث والتي في ضوئها يمكن تقديم معالجات عملية في صورة توصيات ومقترحات، تخدم أقسام الرياضيات في كلية التربية في جامعة عدن، وبشكل يتناسب مع الإمكانيات المتاحة، كما أن هذا البحث يعد الأول – في حد علم الباحثين– الذي يتناول تقييم مستوى طلبة قسم الرياضيات في كلية التربية عدن، كما أنه قد يفتح المجال أمام دراسات جديدة تتناول سبل تطوير مهارات حل المشكلات لدى الطلبة المعلمين في قسم الرياضيات.

أهداف البحث:

يستهدف البحث الآتي:

1- معرفة مدى توافر مهارات حل المشكلات الرياضية لدى قسم الرياضيات بكلية التربية جامعة عدن.

2- التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

3- التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير مستوى المشكلة الرياضية.

4- التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير نوع مهارة حل المشكلة الرياضية.

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على:

- طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن المستويين الثالث والرابع للعام الدراسي 2021-2022.
- بعض المشكلات الرياضية التي تتناسب مع مستوى طلبة البكالوريوس في قسم الرياضيات.
- المهارات التي حددها الباحثان والمشتقة من نموذج جورج بوليا الخطوات حل المشكلة الرياضية وهي: مهارة فهم المشكلة، مهارة ترجمة المشكلة، مهارة استخدام القوانين المناسبة، مهارة تنفيذ حل المسألة، مهارة مراجعة حل المشكلة.

فروض البحث:

يهتم البحث باختبار الفرضيات الاتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير المستوى الدراسي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير مستوى المشكلة الرياضية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير نوع مهارة حل المشكلة الرياضية.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث:

المهارة:

يعرف أبو زينة (1994) المهارة بأنها القيام بالعمل بدقة وإتقان. ويعرفها بدوي (2003) بأنها أي شيء يتعلمه الفرد ليؤديه بسهولة ودقة.

ويعرفها الباحثان بأنها قدرة طلبة المستويين الثالث والرابع في قسم الرياضيات على حل اختبار المشكلات الرياضية وفق خطوات حل المشكلة الرياضية بدقة وإتقان.

حل المشكلة الرياضية:

عرف بل (1987) حل المشكلة الرياضية بأنه حل موقف في الرياضيات ينظر إليه الشخص الذي يقوم بالحل بأنه مشكلة، كما عرف NCTM حل المشكلة الرياضية هو عملية تطبيق المعرفة المكتسبة في مواقف جديدة وغير مألوفة (بدوي، 2003).

ويعرفه الباحثان بأنه حل طلبة المستويين الثالث والرابع في قسم الرياضيات بكلية التربية لمسائل الاختبار التي أعدها الباحثان وفق خطوات حل المشكلة الرياضية.

الإطار النظري:

عرف أبو زينة (1994) المشكلة بأنها موقف يواجهه الفرد أو مجموعة من الأفراد، ويحتاج إلى حل، في حين عرفها بدوي (2003) بأنها موقف يتطلب تفكيرا يتحدى الفرد ليصل إلى الحل.

ومن خصائص المشكلة التي ذكرها بل (1987) تتمثل في الآتي:

أولًا: أن يكون الشخص على وعي بموقف ما لكي يعده مشكلة بالنسبة له.

ثانيًا: أن يعترف الشخص أن الموقف يتطلب حلًا.

ثالثًا: أن يشعر الشخص بأنه يحتاج أو يرغب في القيام بعمل ما تجاه هذا الموقف.

رابعًا: أن لا يكون حل الموقف واضحًا أو ممكنًا بطريق مباشر بالنسبة للشخص الذي يعمل على حل هذا الموقف.

وعليه يتضح أن المشكلة الرياضية موقف جديد وغير روتيني يواجه الفرد، ولا يملك له حلًا في ذلك الوقت، لكنه لديه الاستعداد الذهني والنفسي والمعرفي للوصول إليه.

وتنوعت طرق تصنيف المشكلات الرياضية في الأدبيات، فظهرت تصنيفات كثيرة أوردت منها (العتيبي،2021) ما يأتي:

1- تصنيف بوليا (1979) الذي صنفها على أساس المفروض والمطلوب إلى مشكلات الإيجاد ومشكلات الإثبات.

2- تصنيف مينا (1981) الذي صنفها على أساس تطبيقات المفاهيم والعلاقات وطرق البرهان إلى مشكلات نمطية ومشكلات غير نمطية.

3- تصنيف كلوسترمان (1988) والذي صنفها إلى مشكلات مكررة ومشكلات جديدة.

في حين أوردت (آل زيد، 2020) تصنيفات عدة أخرى، منها:

1- تصنيف الحارثي (2000) الذي صنفها وفقًا لطبيعة دور الطالب، وكمية المعلومات المتضمنة في المشكلة إلى مشكلات معطاة، مشكلات غير معطاة، ومشكلات مرتبطة بالمنهج.

2- تصنيف زيتون (2003)، الذي صنفها وفقًا لعدد الحلول أو عدد طرق الحل إلى مشكلات مفتوحة، أي لها حلول عدة وأكثر من طريقة للحل، مشكلات مغلقة أي لها حل واحد وطريقة حل واحدة، ومشكلات متوسطة أي لها حل واحد وأكثر من طريقة للحل.

3- تصنيف (Taconcs,2001) الذي صنفها وفق درجة التعقيد إلى بسيطة ومعقدة، كما صنفها وفق نوع الأنشطة المعرفية المتطلبة للحل إلى أنشطة تقليدية، تسمى مهارات حل المشكلة، وهي التحليل والتنفيذ والفحص، وأنشطة أخرى وهي صياغة الفروض وفحصها والمحاكاة للكمبيوتر للوصول للحل.

4- تصنيف ريتمان الذي صنفها وفقًا لدرجة الوضوح إلى: مشكلات تكون فيها المعطيات والأهداف واضحة ومحددة جيدًا، مشكلات تكون فيها المعطيات واضحة جيدًا في حين أن الأهداف غير محددة بشكل واضح، مشكلات تكون فيها المعطيات غير واضحة والأهداف واضحة ومحددة، مشكلات تكون فيها المعطيات والأهداف غير واضحة مشكلات الاستبصار.

من خلال التصنيفات السابقة يمكن الوصول إلى عدم وجود نموذج واحد لتصنيف المشكلة الرياضية، وإنما يعتمد كل تصنيف على معيار محدد، وفي هذا البحث صنف الباحثان المشكلات الرياضية وفق معيار الصعوبة على ثلاثة مستويات: المشكلات ذات المستوى البسيط، والمشكلات ذات المستوى المتوسط والمشكلات ذات المستوى العالي.

وقد حدد جورج بوليا (1960) أربع خطوات لحل المسألة الرياضية، وهي:

1- قراءة المسألة وفهمها: وتتمثل في: إعادة صياغة المسألة بلغة الطالب الخاصة، معرفة العناصر الرئيسة في المسألة، وتحديد المعطيات والمطلوب، رسم توضيحي للمسألة إن كان ذلك ضروريًا.

2- ابتكار خطة الحل: وتتمثل في: تنظيم المعلومات، تحديد الترابط بين المعلومات، التحقق من كفاية المعلومات، الوصول لفكرة الحل إما تدريجيًا وأما تظهر فجأة.

3- تنفيذ الحل: وهو خطوة سهلة نسبيًا، تتطلب توفر المهارة اللازمة لذلك.

4- مراجعة الحل: ويتم التحقق من صحة الحل من خلال السير بخطوات الحل عكسيًا، من خلال التعويض بالجواب مثلًا أو استخدام طريقة أخرى للحل وما إلى ذلك.

ومن الاستراتيجيات المشتقة من استراتيجية بوليا استراتيجية كروليك ورودنيك المشار إليها في أبو زينة (1994)، وتتحدد في خمس خطوات:

1- قراءة المسألة وفهمها: وتتمثل في:

إبراز الكلمات الرئيسة في المسألة، وصف الموقف وتمثل الفعال فيه، صياغة المسألة بلغة الطالب الخاصة، تحديد المعطى والمطلوب.

2- مرحلة الاستكشاف أو الاستقصاء: وتتمثل في: تنظيم المعلومات المتوفرة بجدول أو خارطة، رسم تخطيطي لمسألة أو عمل نموذج لها، التحقق من كفاية المعلومات، التحقق من وجود معلومات غير ضرورية.

3- اختيار استراتيجية الحل (خطة الحل): ومنها: اكتشاف النمط، السير عكسيًا (افتراض أن المسألة محلولة)، تخمين الحل واختباره، تمثل المسألة والاختبار، حالة خاصة، عرض الحالات واختبارها فرديًا، التسلسل المنطقي.

4- تنفيذ الحل.

5- مراجعة الحل وتوسيع مجاله: وتتمثل في: مناقشة الحل، طرح أسئلة حول فيما إذا كانت كل المعلومات قد استخدمت، ملاحظة أي تغييرات ممكن إجراؤها، طرح أسئلة من نوع ماذا لو...؟

واعتمادًا على خطوات حل المشكلة الرياضية استخدمت (آل زيد، 2020) هذه الخطوات كمهارات لحل المشكلات الرياضية، تتحدد في أربع مهارات رئيسة وهي: مهارة فهم المشكلة وتحليلها، مهارة تكوين خطة الحل، مهارة تنفيذ خطة الحل، مهارة مراجعة خطة الحل وتقويمها. في حين اعتمدت دراسة (الجاجي، 2008) على تصنيف المهارات إلى: مهارة تحديد المشكلة، اقتراح أفضل الحلول، التحقق من صحة الفرض، التفسير، التعميم، وصنفت (صباغ، 2016) مهارات التفكير في حل المسائل إلى أربع مهارات: افهم، خطط، حل، راجع وتحقق.

بالاستفادة مما سبق توصل الباحثان إلى أنه يمكن تحديد مهارات حل المشكلات الرياضية في ضوء خطوات على المشكلة الرياضية الآتية:

1- مهارة فهم المشكلة: وتتعين بتحديد المعطيات والمطلوب بدقة.

2- مهارة ترجمة المشكلة: أي التعبير عنها بالرموز أو الأشكال الهندسية وغيرها.

3- مهارة استخدام القانون المناسب: أي اختيار القانون أو القاعدة واستدعاؤه في موقف المشكلة.

4- مهارة تنفيذ الحل: أي السير بخطوات منطقية في تلك المشكلة حتى التوصل للحل.

5- مهارة تقويم ومراجعة الحل: أي التحقق من صحة الحل.

وفقًا لأبي زينة (1994) فإن من العوامل المؤثرة في حل المسالة، الطرق التي تعرض بها المسألة، والأسلوب التي تصاغ به، وأن الصعوبات التي يواجهها الطلاب في حل المسائل تعود لأسباب متعددة، منها:

- عدم التمكن من مهارة القراءة، بالإضافة لضعف الحصيلة اللغوية.
- الإخفاق في استيعاب المسألة، وتمييز الحقائق والعلاقات المتضمنة فيها وتحليلها.
- الصعوبة في اختيار خطوات الحل، وضعف خطة معالجة المسألة، وعدم تنظيمها.
- عدم التمكن من المبادئ والقوانين والمفاهيم والعمليات، ومعاني المصطلحات الرياضية، ومهارات العمليات الحسابية الأساسية.
- عدم القدرة على اختيار الأساليب المناسبة، واستذكار المعلومات الأساسية، وضعف القدرة على التفكير الاستدلالي والتسلسل في خطوات الحل.
- ضعف في القدرة على التخمين وتقدير الحل للحصول على إجابة سريعة.

ووفقًا لما أورده أبو زينة فقد حرص الباحثان على أن تتكون الفقرات التقييمية على مسائل يرتبط محتواها بمعرفة الطلبة السابقة، وتم عرض هذه الفقرات التقييمية على مجموعة من المحكمين للتأكد من وضوحها لغة ومضمونًا، ومن مدى مناسبتها لمستوى الطلبة.

إن التقييم الفعال لحل المسائل في الرياضيات يتطلب أكثر من النظر للإجابات التي يقدمها الطلبة، إذ يحتاج المعلمون لتحليل العمليات، وجعل الطلبة يتواصلون بشأن تفكيرهم، ومن الصعوبات في تقييم أداء حل المسائل صعوبة تقييم العمليات المعقدة الضرورية لحل المسائل وتعظم بسبب فشل الطلبة في التواصل بشكل واضح حول ما قاموا به، أو ما فكروا فيه، إذ يميل الطلبة إلى القيام بالحسابات دون تقديم تفسيرات، والحسابات غالبًا ما تفشل في الكشف بشكل كاف عن عمل الطلبة وتفكيرهم، فليس كافيًا التحقق من صحة الإجابة أو خطئها، أو استخدام صيغة الاختيار من متعدد لتقييم حل المسائل (Szetela & Nicol, 1992).

اعتمادًا على مراجعة أدوات التقييم المستخدمة في الأدب التربوي- والتي اتضح أنها طورت على عمليات حل مشكلات وتقييمات مختلفة -استخلص تشويسنكوناوت وآخرون (Chusinkunawut,et,al., 2018) أن المبدأ الأساسي لنموذج التقييم لأجل تطوير تقييم قدرات حل المشكلات يتمثل في الآتي:

أولًا: استخدام صيغة الموقف لتكوين المسألة، والمهمة، والمعلومات في السؤال.

ثانيًا: أن المسألة يجب أن يكون لها حلول عدة، والتي من خلالها يمكن للطلبة اختيار مبدأ مناسب وتطبيق المعرفة لإيجاد الحلول.

ثالثًا: أن التقييم يجب أن يبرز الخطوات الأساسية لحل المسألة.

ووفقًا للجنة الاستشارية لتعليم الرياضيات Advisory Committee on Mathematics Education (ACME) (2016) في المملكة المتحدة، أن من أهم صفات الأسئلة المستخدمة لتقييم حل المشكلات ما يأتي:

أولًا: تجنب الأسئلة التي تقود للتنبؤ، كالأسئلة المألوفة، أو التي تظهر فيها طريقة الحل بشكل صريح.

ثانيًا: بناء الاختيارات، أي اختيار الأسئلة التي تسمح بترجمة المسألة لصور رياضية مختلفة، واختيار مداخل حل متعددة.

ثالثًا: أن يقود الحل إلى تكوين استنتاجات، مثل تفسير الحلول وتبريرها، وتقييمها والمفاضلة بينها.

رابعًا: أن تكون سابرة للتفكير الرياضي، مثلًا من خلال إمكانية تغيير بعض المعلومات في صيغة المسألة، أو تغيير الفرضيات التي تقود لحلها، ممكن أن يقود لحلول أخرى، وقد يكون بالإمكان التنبؤ بمثل هذه الحلول من الحل الخاص بالمسألة الأصلية دون الحاجة لإعادة عملية حل المسألة بأكملها.

ومما سبق يتضح أن عملية تقييم حل المشكلات ومهاراتها لدى الطلبة تتطلب وعيًا بنوع الفقرات التقييمية بحيث تعطي أكبر قدر من المعلومات عن مستوى أداء الطلبة وتسهيل عملية التشخيص، وعليه حرص الباحثان على أن تُعَدَّ الفقرات التقييمية على أكثر من استراتيجية حل واحدة، وإبراز الخطوات الأساسية للحل، وتجنب فقرات الاختيار من متعدد.

تناولت دراسات عدة مستوى مهارات حل المشكلات، سواء للطلبة أو المعلمين في مجالات رياضية مختلفة ومستويات مختلفة، وتناول بعضها العلاقة بين مهارات حل المشكلات الرياضية ومهارات حل المشكلات الحياتية، نورد منها ما يأتي:

دراسة (Ukobizaba, et, al. 2021) في زامبيا.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة إسهامات استراتيجيات التقييم في العقود الثلاثة الأخيرة في تقوية اكتساب الطلاب لمهارات حل المشكلات الرياضية، وذلك من خلال مراجعة الأدب التربوي الموجود، إذ تم مراجعة عشرين مرجعًا من أوراق عمل مؤتمرات، ومقالات في مجلات نشرت من 1997 إلى 2020، تم تنزيلها من قواعد البيانات Google Scholar وAcademia و Eric وتم تحليلها

ومناقشتها، واستنادًا لهذه المراجعة لوحظ أن تطبيق استراتيجيات التقييم مثل بنية لتصنيف نواتج التعلم المكتسبة Structure of the Observed Learning Outcomes taxonomy، نموذج مهارات التفكير العليا Higher-Order Thinking Skills model، تقييمات الأداء performance assessments، التقييمات المعتمدة authentic assessments، التقييمات الدينامية، dynamic assessments، والتقييمات المعتمدة على ألعاب الفيديو video games-based assessments، إلى جانب طرق التعلم النشط والتعلم المتمركز حول الطالب، مثل التعلم المعتمد على حل المشكلات، والتعلم التعاوني، التي تعمل على تقوية مهارات الطلاب في حل المشكلات الرياضية.

دراسة (الجعفري، 2020) في السعودية

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أسباب ضعف طلاب المرحلة الابتدائية في حل المسائل الرياضية اللفظية من وجهة نظر معلميهم، وتقديم الحلول لعلاج هذا الضعف، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينتها من 106 معلمين من معلمي الرياضيات الابتدائية، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، أسفرت نتائج الدراسة عن أسباب الضعف، وجاءت أولًا الأسباب المتعلقة بالطالب بمتوسط 4.21 من 5، يليها بعد ذلك الأسباب المتعلقة بالكتاب بمتوسط 4.02 من 5، يليها بعد ذلك الأسباب المتعلقة بالمعلم بمتوسط 3.75 من 5، يليها بعد ذلك الأسباب المتعلقة بالمسألة اللفظية نفسها بمتوسط 3.71 من 5.

دراسة (عبد القادر، 2017) فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن صعوبات حل المسألة اللفظية في الرياضيات لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظات غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي، إذ أعد أداة الدراسة وهي الاستبانة التي قسمت إلى خمسة محاور، هي: صعوبات فهم المسألة اللفظية، صعوبات ترجمة المسألة اللفظية، صعوبات التخطيط لحل المسألة اللفظية، صعوبات تنفيذ حل المسألة اللفظية، صعوبات التحقق من حل المسألة اللفظية، وقد انبثق عن كل محور عدد من الفقرات التي يمثل كل منها صعوبة تواجه المتعلم في حل المسألة اللفظية، وليصبح عدد الفقرات في الاستبانة (30) فقرة، وطبقت أداة الدراسة على عينة بلغ حجمها (98) معلماً ومعلمة من معلمي ومعلمات الرياضيات للمرحلة الثانوية في المنطقة الوسطى بغزة، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود صعوبات في حل المسألة اللفظية تضمنت محاور الاستبانة الخمسة، ومن أهمها صعوبة محاكمة حل المسألة اللفظية وصعوبة تنفيذه، وقد أوصت الدراسة بضرورة التشخيص المستمر لصعوبات حل المسألة اللفظية والاهتمام بربط المسائل الرياضية.

دراسة (الغامدي، 2017) في السعودية

هدف البحث لتقويم الأداء التدريسي لمعلمي الرياضيات بالصف الخامس الابتدائي في ضوء استراتيجية حل المشكلات بمدينة الطائف، وتقديم تصور مقترح لتطوير مستوى أدائهم.اعتمد الباحث المنهج الوصفي المسحي، ولتحقيق ذلك قام الباحث ببناء بطاقة ملاحظة الأداء التدريسي لمعلمي الرياضيات في ضوء استراتيجية حل المشكلات أداة للبحث، وطبقها على عينة مكونة من (37) معلماً، ممثلة للمجتمع الأصلي المكون من (123) معلماً للرياضيات بالصف الخامس الابتدائي في مدينة الطائف، وتوصلت النتائج إلى وجود قصور في الأداء التدريسي لعينة البحث، وكانت أعلى خطوة هي خطوة فهم المشكلة الرياضية، ويأتي في المرتبة الثانية خطوة تنفيذ حل المشكلة، يليها خطوة التخطيط لحل المشكلة الرياضية وفي المرتبة الرابعة والأخيرة خطوة التحقق من صحة حل المشكلة.

دراسة (Siniguian, 2017) في سنغافورة

هدفت هذه الدراسة إلى استنتاج الصعوبات لدى طلاب السنة الثالثة، في حل المشكلات الرياضية، تكونت العينة من عشرين طالبًا من طلاب البكالوريوس في كلية التربية تخصص رياضيات، تم توجيههم لحل مسائل في شكل استبيان، وتم جمع البيانات وتحليلها لاكتشاف الصعوبات التي يواجهها الطلاب في حل المشكلات، وأظهرت النتائج العامة أن صعوبات الطلاب كانت في عدم القدرة على ترجمة المسائل إلى صورة رياضية، وعدم القدرة على استخدام الرياضيات الصحيحة.

دراسة (Aljaberi & Gheith, 2017) في الأردن

هدفت الدراسة لاستنتاج قدرة الطلبة المعلمين (معلمي ما قبل الخدمة) في جامعة البتراء في حل المشكلات الرياضية باستخدام تقنية بوليا، ومستوى مهارات حل المشكلات لديهم في قضايا الحياة اليومية، واستنتاج العلاقة بين قدرتهم على حل المسائل الرياضية ومستوى مهاراتهم في حل المشكلات قضايا الحياة اليومية، تكونت عينة الدراسة من 65 طالبة، تم جمع البيانات من استبيانين: اختبار حل المسائل الرياضية، والذي تم تطويره من قبل الباحثين، ومقياس حل المشكلات اليومية. أشارت النتائج إلى أن الطالبات لديهن مستوى عال من مهارات حل مشكلات الحياة اليومية، ولكن أشارت النتائج أيضًا إلى وجود ضعف لدى الطالبات في مهارات حل المشكلات الرياضية، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطالبات في مستوى حل المشكلات الرياضية تعزى لمتغير الفرع الرياضي لصالح القياس والجبر، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطالبات في مستوى حل المشكلات الرياضية تعزى لمتغير المستوى الدراسي، ولم تظهر النتائج وجود ارتباط بين مهاراتهن في حل المشكلات الرياضية وحل المشكلات اليومية.

دراسة (صباغ، 2016) في سوريا

هدفت الدراسة إلى رصد مهارات التفكير في حل المسائل الرياضية باستخدام التقنيات غير الآلية في الصف الثالث من الحلقة الأولى بمرحلة التعليم الأساسي، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج شبه التجريبي للكشف عن مستوى أداء المتعلمين الذين استخدموا التقنيات غير الآلية وغيرهم من المتعلمين الذين لم يستخدموا هذه التقنيات في حل المسائل الرياضية، إذ قامت الباحثة بتصميم بطاقة الملاحظة لقياس مهارات التفكير في حل المسائل، والمكونة من الخطوات الآتية: افهم، خطط، حل، راجع وتحقق وما تتفرع عنها من مهارات فرعية، كما تم إعداد اختبارات لقياس مستوى التحصيل في حل المسائل الرياضية، وقد اختارت الباحثة عينة من متعلمي الصف الثالث حلقة أولى في مرحلة التعليم الأساسي، بطريقة غير مقصودة، والبالغ عددها (95) متعلماً وزعوا إلى مجموعتين، وقد أظهرت النتائج تفاوتًا في مستوى المجموعين الضابطة والتجريبية، وبناءً على نتائج الدارسة أوصت الباحثة بضرورة وعي المعلمات بأساليب حل المسائل الرياضية واستراتيجياتها، التي تنمي عند المتعلم مهاراته الفكرية وقدراته المتنوعة، وتوفير بيئة تعليمية تعلمية مشجعة، تحفز المتعلم على التساؤل والتأمل وحل المشكلات من خلال خلق مواقف وخبرات واقعية للبحث وإتاحة الفرصة له لاستكشاف المعلومات من بيئته المحيطة به.

دراسة (الجاجي، 2008) اليمن

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تدريس وحدة مطورة وفق المنحى التكاملي في تنمية مهارات حل المشكلات لدى طالبات الصف الثاني الثانوي العلمي. وقد تكونت مجموعة الدراسة من (135) طالبة، تمثل المجموعة الضابطة (65) طالبة، المجموعة التجريبية (68) طالبة، وقد تبنت الدراسة المنهج التجريبي في المجموعتين بتصميم قبلي وبعدي، تم استخدام مقياس مهارات حل المشكلات المشتمل على المهارات الخمسة الآتية: (تحديد المشكلة، اقتراح أفضل الحلول، التحقق من صحة الفرض، التفسير، التعميم)، وأظهرت النتائج أثرًا لاستخدام الوحدة في مهارة التحقق من صحة الحل.

إجراءات البحث:

سار البحث وفقًا للخطوات الآتية:

1- إعداد قائمة بمهارات حل المشكلات الرياضية.

2- إعداد اختبار في حل المشكلات الرياضية لقياس مدى توافر مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن، وتم إعداد الاختبار وفقًا للخطوات الاتية:

1- إعداد الاختبار وصياغة مفرداته: تم إعداد صياغة مفردات الاختبار بناء على قائمة مهارات حل المشكلات الرياضية، بحيث تضمن الاختبار مجموعة مشكلات رياضية يتطلب حلها اتباع خطوات عدة، كل خطوة تمثل مهارة من مهارات حل المشكلات الرياضية.

2- التجريب الاستطلاعي: تم الاستعانة بزميل * لتطبيق الاختبار استطلاعيًا على عينة مكونة من (15) طالبًا وطالبة من المستوى الثالث والرابع بكلية التربية – ردفان وذلك بهدف تحديد :

أ) صدق الاختبار:: لاختبار: تم استخدام الصدق الظاهري للحكم على صدق الاختبار، وذلك بعرض الاختبار على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المناهج وطرق تدريس الرياضيات وكذلك متخصصين في الرياضيات البحتة، وكان الاختبار يتضمن (15) مشكلة من المشكلات الرياضية، وتم حذف ثلاث مشكلات لصعوبتها، وتم إجراء التعديلات اللازمة، وبذلك أخذ الاختبار صورته النهائية، القابلة للتطبيق الفعلي على أفراد عينة الدراسة.

ب) تحديد زمن الاختبار: تم حساب متوسط أزمنة أداء أفراد العينة الاستطلاعية للإجابة عن الاختبار، وقد وجد أن متوسط زمن الاجابة هو (120) دقيقة.

ت) حساب ثبات الاختبار: تم حساب معامل ثبات الاختبار عن طريق إعادة تطبيق الاختبار بفارق زمني (20) يومًا من التطبيق الأول، وكان معامل الثبات يساوي (R=0.85)، وهو معامل ثبات مرتفع.

ث) استنادًا على تصنيف السادة المحكمين ونتائج العينة الاستطلاعية تم تصنيف المشكلات الرياضية في الاختبار على النحو الآتي: (المشكلات رقم 12,11,5,2 في المستوى البسيط، المشكلات رقم 10,4,3,1 في المستوى الوسط، المشكلات رقم 9,8,7,6 في المستوى العالي).

ج) تم تصحيح الاختبار بإعطاء درجة لكل مهارة من مهارات حل المشكلات الرياضية، وبالتالي تكون الدرجة الكلية لكل مشكلة هي خمس درجات، والدرجة النهائية للاختبار ككل هي 60 درجة.

- د.عادل الماس: أستاذ المناهج وطرق تدريس الرياضيات المساعد بكلية التربية ردفان،قسم الرياضيات.

مجتمع البحث:

الجدول يتضمن عدد الطلبة بأقسام الرياضيات كليات التربية جامعة عدن

بالفصل الثاني للعام 2021/2022

جدول (1): عدد الطلبة في سجلات أقسام الرياضيات في كليات التربية جامعة عدن

كلية التربية	عدد الطلبة حسب المستوى			
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
عدن	17	17	23	30
صبر	15	24	36	46

الضالع	3	5	4	12
ردفان	5	5	16	10
يافع	7	7	7	9
طور الباحة	15	4	7	10
مجتمع البحث من المستويين الثالث والرابع			93	117
مجموع مجتمع البحث			210 طلاب وطالبات	

عينة البحث: تم تطبيق البحث على عينة تكونت من الطلبة الفعليين في المستويين الثالث والرابع من قسم الرياضيات في كلية التربية عدن للعام الجامعي 2021-2022 م، وعددهم (28) طالبًا وطالبة، وشكلت عينة البحث نسبة 13 % من مجتمع البحث، وقد تم اختيار هذه العينة لأنها من ضمن طلبة القسم الذي يعمل فيه الباحثان، كما يمثل قسم الرياضيات في كلية التربية عدن المركز الرئيس لأقسام الرياضيات في باقي الكليات وهو القسم الأقدم والأعرق.

منهج البحث: اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأهداف البحث، إذ يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها، أي وصف مستوى تمكن الطلبة من مهارات حل المشكلات، وتحليل هذه النتائج وفقًا لمعايير عدة، منها نوع المهارة، مستوى المشكلة، والمستوى الدراسي.

نتائج البحث:

في هذا الجزء سنتناول نتائج البحث من خلال الإجابة عن تساؤلات البحث:

1- ما مدى توافر مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات ؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان بما يأتي:

أولًا: حساب المتوسط والانحراف المعياري والنسبة المئوية:

والجدول الآتي يلخص ذلك:

م	المهارة	الدرجة العظمى	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مدى توافر مهارات حل المشكلات الرياضية
1	فهم المشكلة	12	2.8929	3.423	24%	ضعيف جدًا
2	ترجمة المشكلة	12	0.6071	1.133	5%	ضعيف جدًا
3	استخدام القانون المناسب	12	1.0714	1.152	9%	ضعيف جدًا
4	تنفيذ الحل	12	1.1071	1.397	9.2%	ضعيف جدًا
5	التحقق من صحة الحل	12	0.25	0.441	2%	ضعيف جدًا
	الاختبار ككل	60	5.92	2	10%	ضعيف جدا

يتضح من الجدول أعلاه ما يأتي:

1- هناك ضعْف في مستوى مهارة فهم المشكلة الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن.

2- هناك ضعْف شديْد في مستوى مهارة ترجمة المشكلة الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن.

3- هناك ضعْف شديْد في مستوى مهارة استخدام القانون المناسب لحل المشكلة الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن.

4- هناك ضعْف شديْد في مستوى مهارة تنفيذ الحل للمشكلة الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن.

5- هناك ضعْف شديْد في مستوى مهارة التحقق من صحة الحل للمشكلة الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن، وهذه المهارة هي الأكثر ضعفًا لدى أفراد عينة الدراسة.

6- بلغ متوسط درجات أفراد عينة البحث (5.92) بنسبة (10%) في الاختبار ككل، وهو مؤشر على أن هناك ضعفًا شديدًا لدى طلبة قسم الرياضيات في امتلاك مهارات حل المشكلات الرياضية.

ثانيًا: تم استخدام اختبار One Sample T-Test في ضوء المتوسط الفرضي، والذي يمثل (50%) من الدرجة العظمى للاختبار، أي (30 درجة) والجدول الآتي يلخص ذلك:

متوسط العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
5.89	3.73	30	27	34.15	دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة (T) بلغت 34.15، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) وهو مؤشر على أن هناك ضعفًا شديدًا لدى طلبة قسم الرياضيات في امتلاك مهارات حل المشكلات الرياضية.

ويمكننا تلخيص ما سبق في الشكل الاتي:

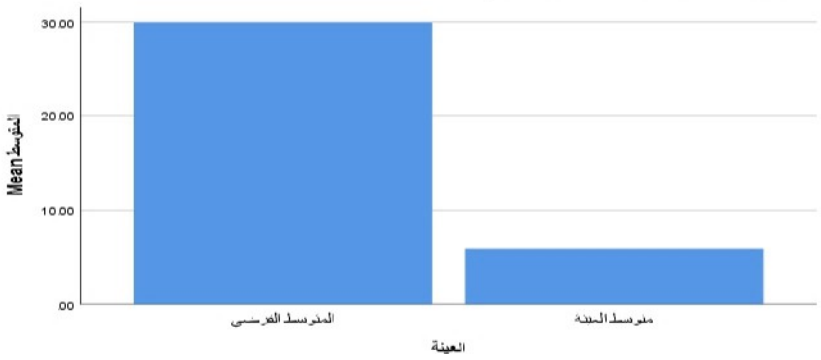

مما سبق يمكننا القول إن هناك ضعفًا شديدًا لدى طلبة قسم الرياضيات في امتلاك مهارات حل المشكلات الرياضية.

وبذلك تمت الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث.

2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى امتلاك مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير المستوى الدراسي (المستوى الثالث، والمستوى الرابع)؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان باستخدام اختبار T-Test لعينتين مستقلتين والجدول الآتي يلخص ذلك:

المستوى الدراسي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
الثالث	13	6.46	4.29	26	0.744	غير دالة عند مستوى $\alpha = 0.05$
الرابع	15	5.40	3.25			

من الجدول أعلاه يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)في مستوى امتلاك مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير المستوى الدراسي (المستوى الثالث – المستوى الرابع).

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الآتي:

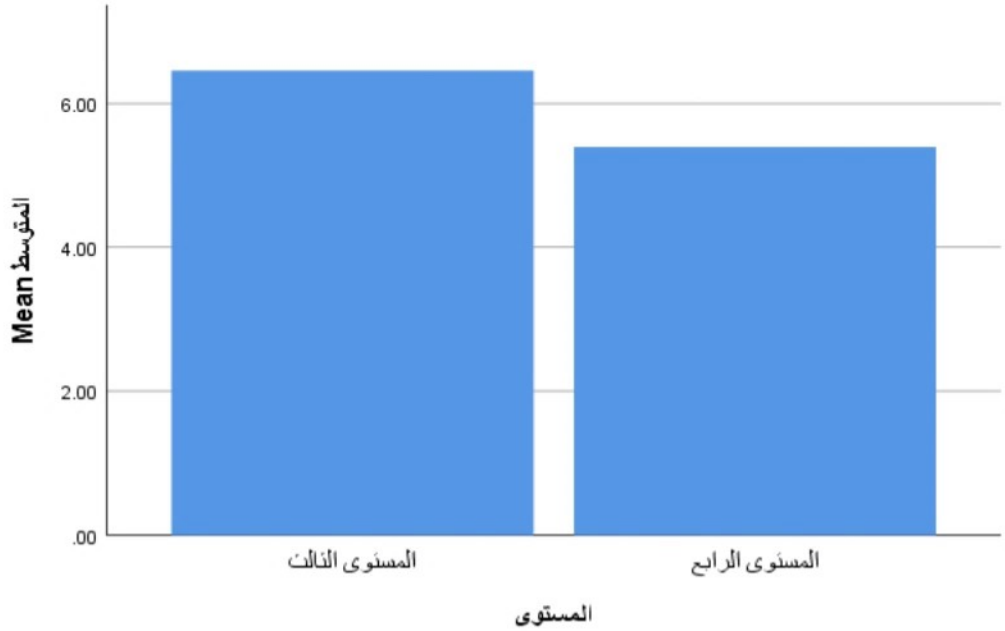

وبذلك تمت الاجابة عن السؤال الثاني من اسئلة البحث

3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى امتلاك مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير مستوى المشكلة الرياضية (بسيط، متوسط، عالي)؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان باستخدام تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA والجدول الآتي يلخص ذلك:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	قيمة F	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	42.929	2	21.464	7.185	دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$
داخل المجموعات	241.964	81	2.987		
الكلي	284.893	83			

من الجدول أعلاه يتضح ما يأتي:

بلغت قيمة F (7.185) وهي دالة عند مستوى ($\alpha = 0.01$) وهو مؤشر على أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في مستوى امتلاك مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير مستوى المشكلة الرياضية (بسيط – متوسط – عال)، ولمعرفة تلك الفروق تم استخدام اختبار (LSD) والجدول الآتي يلخص ذلك:

مستوى السؤال		المستوى البسيط	المستوى المتوسط	المستوى الأعلى
	المتوسط	2.82	2	1.07
المستوى البسيط	2.82	-	0.82	1.75*
المستوى المتوسط	2		-	0.93*
المستوى الأعلى	1.07			-

يتضح من الجدول أعلاه ما يأتي:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة في مدى امتلاك مهارات حل المشكلات ذات المستوى البسيط ومدى امتلاك مهارات حل المشكلات ذات المستوى الأعلى، لصالح درجات أفراد عينة الدراسة في امتلاك مهارات حل المشكلات ذات المستوى البسيط.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة في مدى امتلاك مهارات حل المشكلات ذات المستوى الأوسط ومدى امتلاك مهارات حل المشكلات ذات المستوى الأعلى، لصالح درجات افراد عينة الدراسة في امتلاك مهارات حل المشكلات ذات المستوى الأوسط.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة في مدى امتلاك مهارات حل المشكلات ذات المستوى البسيط ومدى امتلاك مهارات حل المشكلات ذات المستوى الأوسط.

ويمكن تلخيص ذلك في الشكل الآتي:

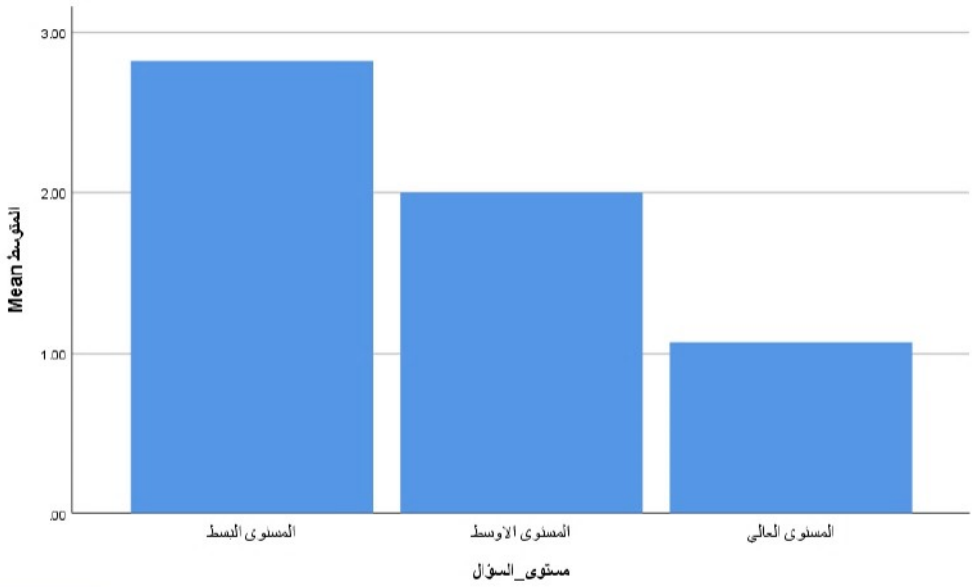

مما سبق نستطيع القول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$ .....) في مستوى امتلاك مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير مستوى المشكلة الرياضية (بسيط، متوسط، عال) لصالح مستوى المشكلات البسيطة ثم المتوسطة ثم العالية.

وبذلك تمت الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة البحث

السؤال الرابع: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير نوع مهارة حل المشكلة الرياضية ؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحثان اختبار تحليل التباين الأحادي..... (One-way ANOVA) والجدول الآتي يلخص ذلك:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات (التباين)	F	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	116.028	4	29.007	8.797	دالة عند مستوى $\alpha = 0.01$
داخل المجموعات	445.143	135	3.297		
الكلي	561.171	139			

من الجدول أعلاه يتضح أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير نوع مهارة حل المشكلة الرياضية، ولمعرفة الفروق بين المجموعات تم استخدام أحد أساليب المقارنات البعدية (LSD) والجدول الآتي يلخص ذلك:

الدرجة لعظمى للاختبار ككل (60) درجة، والدرجة العظمى لكل مهارة في الاختبار ككل (12) درجة.

المهارة	المتوسط	فهم المشكلة	ترجمة المشكلة	استخدام القانون المناسب	تنفيذ الحل	التحقق من صحة الحل
	2.8929	0.6071	1.0714	1.1071	0.25	
فهم المشكلة	2.8929	---	2.286**	1.821**	1.785**	2.643**
ترجمة المشكلة	0.6071		---	0.464	0.5	0.357
استخدام القانون المناسب	1.0714			---	0.357	0.821
تنفيذ الحل	1.1071				---	0.857
التحقق من صحة الحل	0.25					---

مما سبق يمكننا تلخيص ما يأتي:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) بين متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة في مهارتي فهم المشكلة وترجمة المشكلة لصالح فهم المشكلة (تحديد المعطيات والمطلوب).

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) بين متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة في مهارتي فهم المشكلة واستخدام القانون المناسب لصالح فهم المشكلة (تحديد المعطيات والمطلوب).

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) بين متوسطي درجات افراد عينة الدراسة في مهارتي فهم المشكلة وتنفيذ الحل لصالح فهم المشكلة (تحديد المعطيات والمطلوب).

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) بين متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة في مهارتي فهم المشكلة و التحقق من صحة الحل لصالح فهم المشكلة (تحديد المعطيات والمطلوب). ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الآتي:

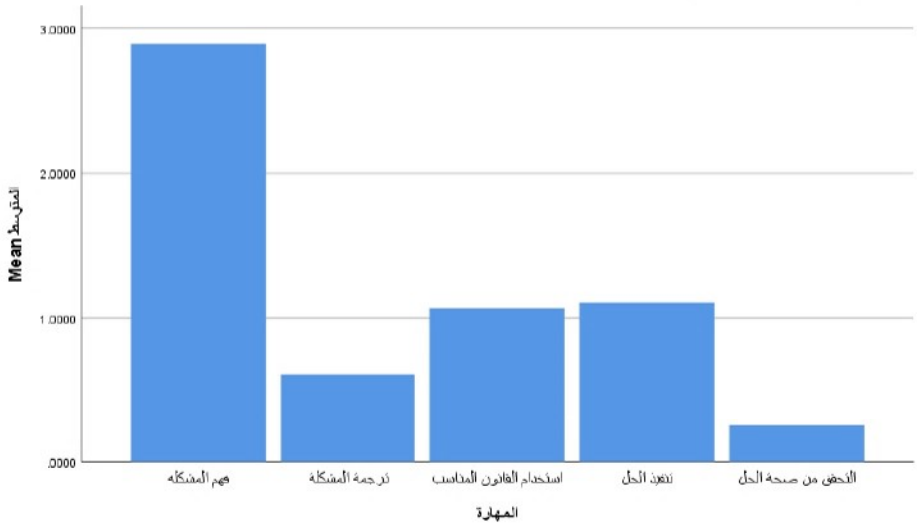

مما سبق يمكننا القول بأن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير نوع مهارة حل المشكلة الرياضية.

وبذلك تمت الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة البحث.

ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات:

أولًا: ملخص النتائج:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث في النقاط الآتية:

1- هناك ضعْف شديْد لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية – عدن في امتلاك مهارات حل المشكلات الرياضية.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى امتلاك مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير المستوى الدراسي (المستوى الثالث، والمستوى الرابع).

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) في مدى امتلاك مهارات حل المشكلات لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية – عدن تعزى لمتغير مستوى المشكلة الرياضية فجاء ترتيب أفراد عينة الدراسة في مدى امتلاك مهارات حل المشكلات للمسائل البسيطة، ثم المتوسطة، ثم المرتفعة.

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) في مستوى مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات بكلية التربية عدن تعزى لمتغير نوع مهارة حل المشكلة الرياضية.

التوصيات:

في ضوء نتائج هذه الدراسة يوصي الباحثان بالآتي:

1- تضمين مقررات طرق تدريس الرياضيات موضوعات تركز على تنمية مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلبة قسم الرياضيات.

2- تضمين مناهج التعليم العام بعض الأنشطة الإثرائية التي تعتمد على مهارات حل المشكلات الرياضية

3- تقديم برامج تدريبية تركز على تنمية مهارات حل المشكلات الرياضية لدى معلمي الرياضيات أثناء الخدمة.

المقترحات:

يقترح الباحثان إجراء الدراسات الآتية:

1- دراسة مدى توافر مهارات حل المشكلات الرياضية لدى معلمي رياضيات التعليم الأساسي.

2- تطوير برامج إعداد معلم الرياضيات في ضوء مهارات حل المشكلات الرياضية وأساليب تنميتها.

3- دراسة تطبيقات الرياضيات في حل بعض المشكلات الواقعية.

المراجع:

- أبو زينة، فريد كامل.(1994). مناهج الرياضيات المدرسية وتدريسها. الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الإمارات.
- بدوي، رمضان مسعد. (2003). استراتيجيات في تعليم وتقويم تعلم الرياضيات. ط 1. دار الفكر، الأردن.
- بل، فريدريك، هـ. (1987). طرق تدريس الرياضيات. ترجمة محمد أمين المفتي، ممدوح محمد سليمان. الطبعة الثانية، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر.
- بوليا، ج. (1960). البحث عن الحل. ترجمة أحمد سليم سعيدان. دار مكتبة الحياة – بيروت.
- الجاجي، رجاء محمد.(2008). أثر استخدام وحدة مطورة وفق المنحى التكاملي في تنمية مهارات حل المشكلات لدى طالبات الصف الثاني الثانوي العلمي. دراسة ماجستير، كلية التربية، جامعة صنعاء.
- الجعفري، علي بن نصور حزام. (2020). الضعف في حل المسائل الرياضية اللفظية لدى طلاب المرحلة الابتدائية أسبابه وعلاجه. السعودية. مجلة تربويات الرياضيات مجلد(23) العدد 4 أبريل 2020 الجزء الثاني، ص 108- 136.
- آل زيد، صفيه محمد. (2020). أثر استخدام نموذج ألن هوفر في تنمية مهارات حل المشكلات الهندسية لدى طالبات الصف الثاني متوسط. مجلة تربويات الرياضيات، المجلد الثاني العدد الرابع أبريل 2020 الجزء الثاني، ص 38-79.
- صباغ، مروى. (2016).رصد مهارات التفكير في حل المسائل الرياضية باستخدام التقنيات غير الآلية في الصف الثالث من الحلقة الأولى بمرحلة التعليم الأساسي. كلية التربية، جامعة حلب، سوريا.
- عبد القادر، خالد فايز.(2017). صعوبات حل المسألة اللفظية في الرياضيات لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظات غزة. مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الانسانية، مجلد (21)، العدد (1)، يناير 2017، ص 218-246.
- العتيبي، هيفاء سعد. (2021). طبيعة حل المشكلات الرياضية اللفظية في مناهج الرياضيات للمرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية وسنغافورة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية (دراسة مقارنة). مجلة تربويات الرياضيات مجلد(24) العدد 4 أبريل 2021 الجزء الأول، ص 353- 383.
- الغامدي، محمد بن سعيد.(2017). تقويم الأداء التدريسي لمعلمي الرياضيات بالصف الخامس الابتدائي في ضوء استراتيجية حل المشكلات بمدينة الطائف. مجلة تربويات الرياضيات، المجلد (20) العدد (2) يناير 2017 الجزء الثاني، ص143-188.

-Abu-Elwan, R.(N.D.). The development of Mathematical Problem Posing Skills for Prospective Middle School Teachers. PDh Mathematics Education, Sultan Qaboos University,, Muscat, Sultant of Oman.

-Advisory Committee on Mathematics Education (ACME). (2016). Problem solving in mathematics: realising the vision through better assessment.

- Aljaberi, N. & Gheith ,E. (2017). Pre-Service Class Teacher' Ability in Solving Mathematical Problems and Skills in Solving Daily Problems. Higher Education Studies; Vol. 6, No. 3; 2016.

- Chusinkunawuta, K. Nugulthama, K. Wannagatesiria, T. & Fakcharoenphol,W. (2018). Problem Solving Ability Assessment Based on Design for Secondary School

Students. International Journal of Innovation in Science and Mathematics Education, 26(3), 1–20, 2018.
- Evans, P. (2012). Problem Solving Abilities and Perceptions in Alternative Certification Mathematics Teachers. JNAAC, Vol. 7, Number 2, Fall 2012
- Hine, G, (2015). Strengthening pre-service teachers' mathematical content knowledge. Journal of University Teaching & Learning Practice, 12 (4)
- Levy, F. (2010). How Technology Changes Demands for Human Skills. OECD Education Working Papers, No. 45, OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/5kmhds6czqzq-en.

- National Research Council, 2010. Adding it Up. Helping Children Learn Mathematics. Washington, DC: National Academy Press.
- National Council of Teachers of Mathematics. (2000). Executive Summary Principles and Standards for School Mathematics.
- Septriwanto1, J., Retnowati, E. & Rampean, B. (2021). Adapting solution: mathematical thinking abilities that facilitate problem solving ability in students. Journal of Physics: Conference Series 1882 (2021) 012078.
- Siniguian, M. (2017).Students Difficulty In Solving Mathematical Proplems. International Journal of Advanced Research in Engineering and Applied Sciences. Vol. 6 | No. 2 | February 2017.
- Szetela,W. & Nicol, C. (1992). Evaluating problem solving in mathematics. Educational Leadership, p 42-45.
- Ukobizaba , F., Nizeyimana, G. &, Mukuka, A.(2021). Assessment Strategies for Enhancing Students' Mathematical Problem-solving. EURASIA Journal of Mathematics, Science and Technology Education, 2021, 17(3), em1945 ISSN:1305-8223.
- Xenofontos, c.,& and Andrews, P. (2012). Prospective teachers' beliefs about problem-solving: Cypriot and English cultural constructions. University of Cambridge, UK. Research in Mathematics Education, v14 n1 p69-85 2012.
- Yavuz, G.& Erbay, H.. (2015). The analysis of pre-service teachers' beliefs about mathematical problem solving. Procedia - Social and Behavioral Sciences 174 (2015) 2687 – 2692.

ملحق (1) الصورة النهائية لاختبار حل المشكلات الرياضية

حل المشكلات الرياضية التالية مع مراعاة خطوات حل المشكلات:

1- أوجد ثلاثة أعداد في توال هندسي بحيث يكون مجموعها (26) وحاصل ضربها (216) ؟

2- احسب مساحة المثلث الذي أطوال أضلاعه هي:

A=13 cm B=14 cm C =15 cm

3- كم مجموع الأعداد الطبيعية من (100-1) ؟

4- في الشكل الآتي أوجد مساحة الدائرة إذا كان طول b= 8cm، a= 15cm، c=17cm

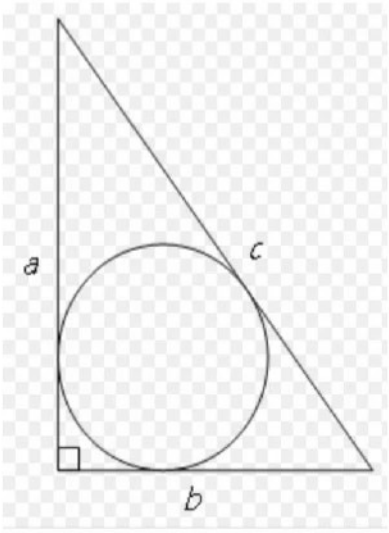

5- يملك نجار نوعين من الطاولات، نوع ذات ثلاثة أرجل، ونوع ذات أربعة أرجل، وعندما سئل عن عددها قال: عددها (30) طاولة مجتمعة وعدد الأرجل (103)، فكم عدد الطاولات من كل نوع ؟

6- كم عدد المربعات التي يمكن أن تجدها في لوحة الشطرنج ؟

7- إذا كان هناك ثلاثة أنواع من الأقلام وكان:

سعر النوع الأول القلم بـ 5 ريال

وسعر النوع الثاني القلم بـ ريال واحد

وسعر النوع الثالث الـ (20) قلم بريال

فإذا كان مطلوب شراء (100) قلم من الأنواع الثلاثة، بـ (100) ريال، هل تستطيع ذلك ؟

8- كم قطرًا في المضلع المحدب المغلق ذي عشرون ضلعًا ؟

9- عدد من مضاعفات العدد (7) وعند قسمته على الأعداد 6 , 5 , 4 , 3 , 2 , 1 يكون باقي القسمة (1) جد أصغر عدد طبيعي يحقق ذلك ؟

10- معي مبلغ من المال أعطاني أخي قدر ما معي ثم أخذ مني (6) ليرات، ثم جاء صديقي وأعطاني قدر ما بقي معي وأخذ (6) ليرات أيضًا ثم جاءت أختي وضاعفت المبلغ الموجود معي وأخذت منه (6) ليرات، فلم يبق معي شيء، كم كان معي في البدء ؟

11- إذا كان عمر سعيد (87) سنة وعمر محمد (67) سنة، قبل كم سنة كان عمر سعيد ضعف عمر محمد.

12- عدد مؤلف من منزلتين إذا قسمناه على 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 يبقى (1) فما هو ذلك العدد.

ملحق (2): أسماء السادة المحكمين

اسم المحكم	صفته	جهة العمل
د. أحمد بن شحنة	أستاذ مشارك في تربويات الرياضيات	قسم الرياضيات – كلية التربية عدن
د. سالم صالح بارحمة	أستاذ مشارك في الرياضيات البحتة ورئيس قسم الرياضيات	قسم الرياضيات – كلية التربية عدن
د. عادل محمد القشبري	أستاذ مشارك في الرياضيات البحتة	قسم الرياضيات – كلية التربية عدن
د. عادل عبدالرحيم الماس	أستاذ مشارك في تربويات الرياضيات	قسم الرياضيات – كلية التربية ردفان
ناصر عبدالله الشيبة	أستاذ مساعد في تربويات الرياضيات	قسم الرياضيات – كلية التربية شبوة

The Availability of Mathematical Problem Solving Skills among the Students of Mathematics Department - Faculties of Education - University of Aden

Dr. Saleh Ahmed yaslam Lahmar Dr. Sofia Mehdi Al-Haddar AL-Sakaf

Abstract:

This research aims to investigate the availability of mathematical problem solving skills among the students of mathematics departments – Faculty of Education - University of Aden.

The study sample consists of (13) students of third year and (15) students of fourth year of mathematics department – faculty of education- Aden. The researchers used the descriptive analytical method. For the purpose of the research the researchers used a test to measure mathematical problems solving skills (after calculating validity and reliability)

The research shows weakness of mathematics department students' in mathematical problem solving skills.

The research recommends to implicate mathematical problems solving skills to mathematics teaching methods courses..

Keywords: mathematical problems solving skills.

General rules for publishing

ISSN: 2708-3659

First : Publishing instructions:

The journal accepts publishing the researches written in Arabic and English, in the Humanities and Applied Sciences according to the following conditions:

1. The research should be original and in accordance with the scientific research methodology.
2. Papers submitted for publication should not have been published previously or being considered for publication elsewhere. If these papers have been accepted elsewhere, they should not be published in the same form without a written consent of the editor in chief.
3. The research should be written in good language and typed on computer using Microsoft Word according to the following typing font and size: Arabic papers (Traditional Arabic) font size (16) with a pace of (1.15) and English (Times New Roman) font size (12) with a space of (1.15) on one side in A4 size paper with 3cm margins in both sides. Submitted papers should not be more than 30 pages consecutively numbered including figures, tables, pictures, appendixes and references. The editor has the right to consider the researches that exceed these limits according to the nature of that research.
4. The research must have an accurate referencing system and follow the following:
    a. Sources are referred to in the main text through the use of numbers in brackets according to its consecutive numbers and listed at the end of the research in the reference list. It should have the: (Author's surname, date of publication, title of the book or research, the publisher, date of publication,) Journals: (Author's name, title of research, title of the journal, volume number, issue, year and page number)
    b. All the references sited in the main text are listed at the end according to the research method. References from foreign languages should be listed in a separate list and alphabetically ordered.

Second: Publishing procedures:

1. The researcher should submit a written statement stating that the research is original and not published or submitted to be published to any other scientific institution.
2. Papers should be submitted in original and three copies along with a soft copy saved in a CD. The research cover should contain (the author's name, academic title, address, tel. number and his e-mail) and the receipt of publication fee.
3. If the author is submitting a paper to the journal for the first time, he /she should provide a brief CV.

4. Abstracts of (100-150) words should be presented in Arabic and English , as well as the title of the research , name of the researcher and his/her academic title .
5. At the end of each abstract,(4 - 6) alphabetical key words or the most important sentences separated by a comma should be included. to indicate the content of the research .
6. The editor in chief has the right to ask authors to make minor or major corrections on their papers before publication.
7. Authors are informed about the date of receiving their papers and the editorial completes the referee procedures.
8. Authors are informed whether their papers are accepted for publishing or not after the assessment of qualified referees within 3 months of receiving the paper.
9. If referees suggest addition or modification on the paper, it is returned to the author to do them before it is published and to be returned within 2 weeks' time.

Third: General Rules :

1. The papers which are not prepared according to the publication rules and conditions will be rejected and not returned to the author.
2. The journal is not obliged to return the papers to their authors whether these papers are published or not.
3. All the publishing rights belong to the journal. It is not permitted to reprint or quote any part of the journal without a written consent from the editor in chief.
4. The research papers represent only the opinion of their authors and not necessarily the opinion of the journal or the university.
5. Authors who are not of the teaching staff of Al-Rayan university have to pay (20000 YR) twenty thousand Yemeni Riyals for publishing in the journal. These fees should be deposited to Al-Omgy exchange company – account number (254038674). Researches from outside Yemen have to pay (150$) one hundred and fifty US dollars.
6. Upon apology for non-publication, the fees mentioned in paragraph (5) item (third) above shall not be returned
7. Correspondences and research papers can be mailed and sent to the editor in chief to the following journal address: Al-Rayan Journal for Applied Sciences and Humanities -Al-Ensha'at- Fowa – Mukalla – Hudhramout, Yemen, Phone Number: 009675362940 or to the Email : alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye.

AL-Rayan Journal of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

General Advisor

Prof. Salim Mohammed Ba-faqeer

President of the University

Editor in Chief

Prof. Abdullah Saleh. Ba-beair

Editorial Manager

Dr. Salem Abood Ghanem

Editorial Secretary

Dr. Eisa Mubarak Ajrah

Advisory Board

Prof. Assad Hamdi Addori	*Tikrit University*	*Iraq*
Prof. Mohamed Abdul-Azziz Khalifa	*Ain Shams University*	*Egypt*
Prof. Mohamed Abdul-Fatah Mohamed	*Ain Shams University*	*Egypt*
Prof. Mahmoud Subaih	*Ain Shams University*	*Egypt*
Prof. Khaled Mohamed Aisa	*Palestine University*	*Palestine*
Prof. Usam Al- Buhaisi	*Palestine University*	*Palestine*
Prof. Abdul-Razag Abu Albasal	*Um Algura University*	*Saudi Arabia*
Prof. Khaled Omer Ba-sulaim	*Aden University*	*Yemen*
Prof. Abdullah Hussain Al-bar	*Hudhramout University*	*Yemen*
Prof. Abdullah Saeed Al-juaidi	*Hudhramout University*	*Yemen*
Prof. Abdullah Mohamed Al-Khulani	*Hudhramout University*	*Yemen*
Prof. Najat Ahmed Bu-Saba'a	*Hudhramout University*	*Yemen*
Prof. Saeed Mohamed Ba-Naimoo	*Hudhramout University*	*Yemen*

The Proofreaders

Dr. Jamal Ramdhan Hedejan *Assistant prof. Abdullah Amer Al-kathiri*

==========

All contributions and queries should be addressed to : Editor in Chief
Address :Al-Ensha'at Fowa – Mukalla – Hudhramout , Yemen
009675362942 Tel: 009675362940 – Fax :
Email : alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye
http://alrayan-university.edu.ye/journal

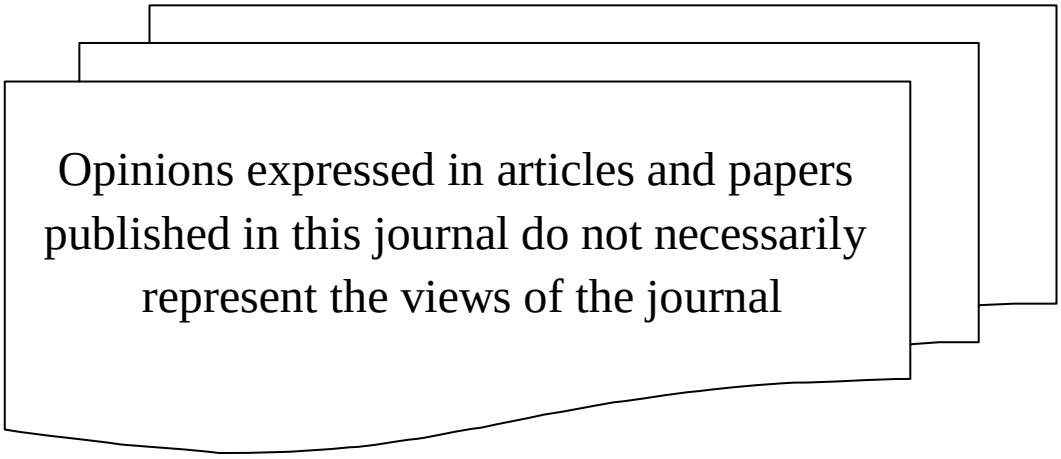

Our vision:

Taking the leadership of publishing the studies and researches according to the international publishing standards.

Our Mission :

The journal seeks to distribute studies and researches in the various human and applied sciences, following the original methodology of arbitration and scientific publishing to enrich knowledge and serve humanity.

Our Objectives :

-Providing a research facility to serve researchers in various fields of humanities and applied sciences.

-Enriching scientific knowledge, through the spreading of remarkable and refereed researches.

- Providing researchers and scholars with the opportunity to publish research and studies in various fields of humanities and applied sciences.

-Distributing researches and studies that contribute to serve community, solve its problems, and preserve its original values.

Republic of Yemen

AL-Rayan University

AL-Rayan Journal of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

ISSN: 2708-3659

Volume 6 **Issue 1**

June . 2023

ISSN: 2708-3659

AL-Rayan Journal

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

Volume 6
Issue 1
Serial No.10

June 2023